

الوطن والتنمية دراسة اجتماعية استطلاعية لمجتمع شمال سيناء

عبد محمد عبد الرحمن

قسم الاجتماع - كلية الآداب
جامعة الاسكندرية

١٩٨٩

دار المعرفة الجامعية
٤ شارع ستير - الأزاريطة
الاسكندرية

التوطين والتنمية
دراسة اجتماعية استطلاعية لمجتمع شمال سيناء

اهداءات ٢٠٠٢

أد/ السيد محمد بدوي

الاسكندرية

التوطين والتنمية دراسة اجتماعية استطلاعية لمجتمع شمال سيناء

دكتور
عبد محمد عبد الرحمن

قسم الاجتماع - كلية الآداب
جامعة الإسكندرية

١٩٨٩

دار المعرفة الجامعية
٤ شارع ستير - الأقصر
الإسكندرية

مقدمة

ركزت معظم كتابات ودراسات الباحثين والمتخصصين في علم الاجتماع اهتماماتها حول معالجة قضايا ومشكلات المجتمعات التقليدية أو المجتمعات المتحضرة ، وتقوم كثير من فروع علم الاجتماع المختلفة بتحليل هذه القضايا والمشكلات على المستوى النظرى أو اللامبريقى الميدانى . وفى مقابل ذلك ، لم تلق المجتمعات الصحراوية اهتماماً ملحوظاً من الباحثين والمتخصصين في علم الاجتماع بالمقارنة بالمجتمعات الأخرى التقليدية سواء كانت زراعية ريفية أم صناعية حضرية . والسبب الذى يفسر ذلك الاهتمام يرجع إلى عوامل متعددة منها أولاً ، اهتمامات الباحثين واتجاهاتهم نحو دراسة المجتمعات التقليدية التى يعيشون فيها أو تدور حولها اهتماماتهم ، والتعرف على امكانية المساهمة فى حل هذه المشاكل بالدراسة والتحليل وتقصى الحقائق حول أسبابها ونتائجها على المجتمع المحلى .

ويشكل البعد المكاني للمجتمعات الصحراوية أحد العوامل الصحراوية الأساسية التى يعكف عنها الباحثون والمتخصصون فى علم الاجتماع وعن القيام بأبحاثهم فى هذه المجتمعات نتيجة لما يتطلبه البحث لمزيد من الوقت والتكاليف أو من عناء وجهد كبيرين . هذا بالإضافة إلى ، قلة المعلومات والاحصاءات التى تتعلق بالمجتمعات الصحراوية ، مما يشكل صعوبات متعددة للبحث والباحثين وعدم اهتمام الجهات الرسمية العلمية أو الحكومية بتخصيص أى نوع من الإعتمادات المالية أو الفنية لإجراء البحوث التطبيقية فى هذه المجتمعات ، وهذا يعكس بالطبع ضعف الميزانيات المعتمدة للبحوث العامة بصفة عامة بها ، وهكذا ظلت معظم

المجتمعات الصحراوية خلال العقود الماضية بعيدة عن المهتمين برسم السياسات القومية في مجالات التخطيط والتوطين للتنمية الشاملة .

وفي الواقع ، أن ذلك لا ينفي وجود بعض الدراسات الانثروبولوجية كأحد أنواع الدراسات الاجتماعية - وإن كانت تلك الدراسات قليلة جدا . - إلا أنها اهتمت بدراسة المجتمعات الصحراوية لتتعرف على أنماط الحياة القبلية أو ما يعرف «بمجتمع البادية» . وإن كانت لهذه الدراسات الانثروبولوجية مداخلها ومناهجها المعروفة ، والتي تشترك في الكثير منها مع مداخل علم الاجتماع ومناهجه في الدراسات الميدانية أو النظرية ، إلا أن هناك بالطبع الاختلافات التخصصية بين كل من علم الاجتماع والانثروبولوجيا ، بالرغم من اعتبارهما من أكثر العلوم الاجتماعية المتداخلة الاهتمامات . وكما يعبر عن ذلك الاهتمام في المدخل السوسيوانثروبولوجي Socio-anthropological Approach باعتباره من المداخل الهامة التي استخدمت في إجراء كثير من الدراسات والبحوث الاجتماعية والانثروبولوجية وخاصة على المجتمعات الريفية التقليدية ، وأخيرا على المجتمعات البدوية الصحراوية .

ونتيجة لتضافر جهود الباحثين الانثروبولوجيين والاجتماعيين ، ولتطور مناهج البحث العلمي بصفة عامة ، يجب الاعتماد على «المرونة المنهجية» Methodological Flexibility لإجراء مزيد من الدراسات والبحوث الميدانية على المجتمعات الصحراوية البدوية مع الاحتفاظ لكل من المتخصصين في علم الاجتماع والانثروبولوجيا بتخصصاتهم العلمية الدقيقة ، وإن كان لم يتح الوقت الفرصة لإجراء مثل هذه البحوث بصورة قد تسهم في إثراء الدراسات الاجتماعية في المستقبل .

وتشهد كثير من المجتمعات الصحراوية في مناطق كثيرة خلال العقود الماضية تغيرات كبيرة ذات طابع ايكولوجي أو بيئي ، وأحدثت كثيرا من التغيرات التي أظهرت نوعا من عوامل الجذب لاستقطاب العديد من الجماعات للعمل أو العيش في هذه المناطق ، ونمو الحياة العمرانية بصفة

عامة . ولم تعد هذه المناطق أو المجتمعات الصحراوية ، مناطق نائية مهجورة ، نتيجة لاكتشاف العديد من الثروات الطبيعية ، وخاصة البترول والثروات المعدنية الأخرى . الأمر الذى أدى الى زيادة الحركة العمرانية أو الاستيطانية سواء فى مناطق جديدة لم يعدها العمران أو الحياة من قبل أو حول المناطق العمرانية التقليدية البسيطة . ومن ثم ، تغيرت كثير من معالم الصحراء القاحلة حيث أنشئت العديد من المشروعات الاقتصادية والاجتماعية التى تركز على سياسات التوطين والتنمية الشاملة باعتبارها من أهم سياسات التغير الاقتصادى والاجتماعى المخطط . ومن هذا المنطلق ، كان هذا التغير هو أحد عوامل الجذب والاستقطاب أيضا للعديد من الباحثين على مختلف اهتماماتهم فى العلوم الاجتماعية ، من أجل دراسة أثر هذه التغيرات والتطورات الاجتماعية والاقتصادية الشاملة فى المجتمعات الصحراوية على نحو لم يكن مألوفاً من قبل .

ويعبر لنا واقع مجتمعاتنا الصحراوية فى الوطن العربى ، عن العديد من مظاهر التغير الاقتصادى والاجتماعى، وأيضاً الأيكولوجى والبيئى ، هذا التغير الذى جاء نتيجة مصاحبة لمجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى طرأت على هذه المجتمعات ، وأحدثت العديد من التغيرات البنائية الجوهرية فى كثير من مظاهر الحياة التقليدية . كما تعبر نتائج هذا التغير عن كثير من المتطلبات التى جاءت نتيجة لإقامة العديد من المجتمعات العمرانية الجديدة ، والتى أحدثت مزيداً من التغيرات والهجرات السكانية وحداث ما سُمى بالحراك الاجتماعى والمهنى Professional & Social Mobility وتغير أنماط السلوك الاجتماعى أو أسلوب الحياة بصفة عامة .

وباختصار ، أصبحت المجتمعات الصحراوية أو البدوية إحدى أماكن الجذب السكانى والعمرانى وظهور المناطق الحضرية الجديدة ، وإن كانت كثير من هذه المجتمعات مازالت تعيش ما يعرف «بمراحل الانتقال أو التجول» Transnational Stages ، نتيجة لعوامل التغير الاجتماعى

والاقتصادي ودخول خدمات البنية الاساسية Basic Structure بما فيها انشاء شبكات الطرق والمواصلات التى يسرت كثيرا من عناصر العزلة الجغرافية والاجتماعية ، التى كانت تعيشها كثير من هذه المجتمعات فى الفترات الماضية . وفى الواقع ، لم تحدث عمليات التحول أو الانتقال بنفس الدرجة فى معظم المجتمعات الصحراوية ، فالبعض شهد عمليات التحول والانتقال بصورة فجائية أو سريعة الحدوث بالمقارنة الى العديد من البعض الاخر من المجتمعات البدوية الاخرى . والامر بالطبع ، يرجع الى مدى توافر الامكانيات اللازمة التى تتطلبها عمليات التنمية .

ويعتبر مجتمع الدراسة الحالية أحد المجتمعات الصحراوية وهو «مجتمع شمال سيناء» ، هذا المجتمع الذى مر بظروف سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية مميزة عن غيره من المجتمعات الصحراوية الاخرى . فمنذ أقدم السنين ولشبه جزيرة سيناء أهمية استراتيجية خاصة لمصر ، حيث يطلق عليها «بوابة مصر الشرقية» ، فكانت مطمعا لكثير من الاطماع الاجنبية سواء فى العصور القديمة أو الحديثة المعاصرة . ومن ثم ، فان لهذا المجتمع الصحراوى ، ظروفًا سياسية وعسكرية شهدها بصفة خاصة فى غضون العقود الاخيرة ، مما أسهم كثيرا فى فرض معوقات كثيرة أمام عمليات التنمية أو التوطين بكافة أنواعه سواء أكان اختياريا طوعيا أو اجباريا الزاميا ، كما عاش أهل سيناء من البدو ظروفًا نفسية واجتماعية صعبة فرضتها عليهم هذه الظروف ، الا أن استكملت عمليات التحرير وعادت سيناء الى الوطن الام بعد حرب أكتوبر المجيدة عام ١٩٧٣ .

ومن هذا المنطلق ، ظلت سيناء بعيدة عن عمليات التغير الاجتماعى والاقتصادى التى حدثت فى مصر سواء فى المناطق الصحراوية البدوية أو المجتمعات الزراعية الجديدة أو المستحدثة . ومع بداية هذا العقد الحالى ، تضافرت الجهود الحكومية من أجل الاسراع فى تعويض هذه المجتمعات الصحراوية وسكانها عما خلفته لهم قسوة الظروف الطبيعية والايكولوجية

والسياسية والعسكرية . وبالفعل ، حدثت كثير من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وأنشئت العديد من المشروعات الطموحة في مجالات التنمية ، الصناعية والزراعية ، والثروة الحيوانية والسمكية ، وادخلت الكثير من مشروعات البنية الاساسية والعمرانية التي ساهمت كثيرا في عمليات التوطين ومجالاته بصفة عامة . كما عكست هذه المشروعات مزيدا من التطورات البنائية والاجتماعية على طبيعة البناء الاجتماعى والاقتصادى للمجتمع الصحراوى القبلى التقليدى . وأدت دخول الهيئات الحكومية والمؤسسات العامة وتطبيق نظام الادارة المحلية، وزيادة القطاعات الانتاجية وغير الانتاجية ، الى الاسهام فى التغيير التاموى الشامل ذى الطبيعة التخطيطية المستهدفة ، وان كانت هناك العديد من المشاكل والمعوقات بالطبع ، التى مازالت تتحدى عمليات التوطين والتنمية الواقعية .

وبادىء ذى بدء ، يجب أن نشير الى حقيقة هامة مؤداها، أن عوامل التغيير أو التنمية الشاملة التى مازالت تأخذ طريقها الان فى محافظة شمال سيناء باعتباره أحد المجتمعات الصحراوية جاءت نتيجة عاملين هما :

أولا : العوامل الخارجية ، ممثلة فى اهتمامات الدولة وسياساتها العامة بضرورة التخطيط لتنمية وتطوير هذا الاقليم لاسباب اقتصادية واجتماعية وقومية استراتيجية عسكرية بالطبع .

ثانيا : العوامل الداخلية : ممثلة فى العديد من الثروات الطبيعية التى كانت موجودة من قبل ولم تتح الفرصة لاكتشافها الا حديثا ، مثل اكتشافات البترول والفحم والعديد من الثروات المعدنية المتنوعة . ونتيجة لتوافر الامكانيات التكنولوجية الحديثة لاستغلال الطبيعة المناخية لبيئة اقليم مجتمع شمال سيناء . حيث أنشئت العديد من المزارع غير التقليدية ، لاستحداث العديد من أساليب الرى الحديث . هذا بالإضافة الى انتاج الثروة السمكية خاصة من بحيرة البردويل ، وطبيعة الساحل

الشمالى الذى لم يستغل بعد من ناحية الثروة السمكية والسياحية على الوجه الاكمل .

ومن ناحية أخرى ، ان من أهم العوامل الداخلية أيضا رغبة الاهالى من مجتمع شمال سيناء ، تلك الرغبة المتعطشة لعناصر التنمية والتطور ، الذى يهدف أساسا الى تنمية مواردهم الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة الاقتصادية والاجتماعية والنهوض بصفة عامة بمستوى مجتمعهم المحلى ، الذى عانى الكثير من الصعاب التى مر بها فى السنوات الماضية . كما أن هناك الكثير من عناصر الولاء والانتماء لاهل مجتمع شمال سيناء الذى يعزز كثيرا من قوة المشاركة الفعلية والتضحية فى سبيل خلق مجتمع محلى أفضل .

أهداف الدراسة :

تعتبر الدراسة الحالية دراسة فرعية «لدراسة أعم وأشمل والتي باذر باجرائها قسم الاجتماع - كلية الاداب - جامعة الاسكندرية وذلك فى بداية عام ١٩٨٨ ، ايماننا بأهمية اجراء دراسة اجتماعية - استطلاعية - تهدف للتعرف على معالم التنمية الاجتماعية والاقتصادية وطبيعة التغيرات التى حدثت فى مجتمع شمال سيناء ، وخاصة بعد الظروف المتعددة التى مر بها هذا الاقليم الصحراوى . كما تأتى أهمية الدراسة بأنها تعتبر من الدراسات الاجتماعية القليلة أو تكاد لا توجد دراسات اجتماعية أجريت بالفعل على مجتمع شمال سيناء وخاصة بعد ظروف عودة سيناء الى السيادة المصرية .

ويسعدنى أن أتاحت لى الفرصة للإشراف والمساهمة فى الإعداد واثمام هذه الدراسة مع الزميلة الاستاذة الدكتورة/سامية محمد جابر - المشرف العام على البحث - وبقية فريق البحث الميدانى المكون من جميع الباحثين بوحدة البحوث الاجتماعية ، والمدرسين المساعدين والمعيرين ، وطلاب الدراسات العليا المدربين على البحث الميدانى ، والذين أسهموا جميعا فى اجراءات الدراسة الميدانية المكثفة ، والتي شملت

العديد من المناطق الصحراوية في محافظة شمال سيناء ، وغطى العديد من جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الثقافية . كما اهتمت الدراسة ككل ، بدراسة التحولات التي طرأت على البناء الاجتماعى ، او طبيعة التغيرات التي حدثت على النسق الاجتماعى ومدى علاقته بأنساق الضبط ، وخاصة أنساق الضبط للقانون العرفى فى المجتمع القبلى . وما هى العلاقة بين طبيعة هذه التغيرات البنائية فى ضوء تطبيق أنساق الضبط الرسمى ، وغير ذلك من تغيرات اجتماعية وثقافية حدثت على طبيعة العادات والتقاليد الاصلية بالاضافة الى ، دراسة العديد من القضايا حول طبيعة الحياة الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة فى المجتمع المحلى بشمال سيناء .

وفى ضوء تلك الاهداف العامة للدراسة ، حاولت أن أركز منذ بداية الدراسة على دراسة بعض قضايا ومظاهر التوطين والتنمية فى محافظة شمال سيناء ، وباعتبارها جزئية فرعية من الدراسة العامة ، ولذا سعت عن طريقها ، لاتعرف على مدى واقعية عمليات التوطين والتخطيط لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، موضحا أهم الانجازات لمشروعات التنمية العامة ومدى انعكاساتها على عمليات الاستيطان أو التوطين باعتباره أحد اساليب التغير الاجتماعى المخطط . ومن ناحية أخرى ، حاولت أن أركز على دراسة أهمية تطبيق نظام الادارة المحلية - من الناحية الواقعية - ودخول العديد من المؤسسات والادارات الحكومية فى كافة الخدمات الانتاجية وغير الانتاجية ، ودراسة أهم صعوبات التطبيق الواقعية التى تواجه خطط التنمية وعمليات التوطين ، وإلى أى مدى أسهمت عمليات التوطين والتخطيط الاجتماعى والاقتصادى الموجهة الى زيادة روح المشاركة والانتماء بين القيادات والعناصر المحلية من سكان اقليم شمال سيناء وفى ضوء وجود القيادات الرسمية التنفيذية .

وعموما ، نحاول فيما يلى أن نلقى بعض الضوء على أهداف الدراسة الحالية ، التى استهدفناها بالدراسة والتحليل ، وباعتبارها دراسة فرعية.

من دراسة كبرى - استطلاعية - أعم وأشمل ، ومن أهم هذه الاهداف للدراسة الحالية ما يلي :

أولا : التعرف على طبيعة الملامح الايكولوجية التي تميزت بها محافظة شمال سيناء ، ودراسة العلاقة بين هذه الملامح ، وتشكيل نمط الحياة الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة ، وخاصة توزيع السكان ومناطق اقامة المجتمعات العمرانية .

ثانيا : دراسة التطورات الادارية والتقسيمات المحلية الجديدة ، ومدى انعكاساتها على التشكيل العمرانى ، وتخصيص مشروعات التوطين والتنمية . ومدى علاقة ذلك بالتوزيع القبلى من ناحية ، والى أى حد أثر ذلك على خصائص المكانة ، والنفوذ ، وطبيعة الخصائص العامة فى المجتمع الصحراوى .

ثالثا : تحليل أهم العوامل الداخلية والخارجية التى ساهمت فى اعطاء الدافعية الحقيقية للتنمية ، والى أى حد تم تغيير النظرة التقليدية الى المجتمعات الصحراوية من كونها مجتمعات نائية «طاردة» للسكان والعمران الى مناطق نامية جاذبة أو مستقطبة لهما .

رابعا : تحليل أهم نماذج التوطين والتنمية التى حدثت فى بعض أقطار العالم العربى عامة ، وفى مصر بصفة خاصة ، مع التركيز على مشروعات التنمية فى المجتمعات الصحراوية ، وما مدى الاستفادة من هذه النماذج سواء من أجل التعرف على دراسة المشروعات السابقة ، أو التعرف على نوعية وأساليب وأهداف التوطين ومجالاته من ناحية أخرى .

خامسا : دراسة أهم مظاهر التوطين والتنمية التى تم انجازها فى الواقع فى محافظة شمال سيناء فى مختلف المجالات للتنمية الصناعية المعدنية ، والتنمية الزراعية والثروة الحيوانية والسمكية ، وتنمية الموارد المائية ، والتنمية السياحية ، بالإضافة الى تنمية المجالات الخدمية مثل

التعليم ، والصحة ومشروعات الاسكان العمرانية ، وكافة القطاعات التنموية الاخرى .

سادسا : التعرف على أهم معوقات التوطين واقامة المشروعات التنموية الاقتصادية والاجتماعية ، والى أى حد يمكن الحد من النتائج السلبية لهذه المعوقات باعتبارها من أهم التحديات التى تقف أمام عمليات التنمية والتحديث .

سابعا : دراسة الوظائف والادوار الايجابية والسلبية لنظام الادارة المحلية ، ودخول العديد من المؤسسات الحكومية ، ومدى مساهمتها فى تنمية المشروعات فى القطاعات الانتاجية وغير الانتاجية .

ثامنا : تحليل مظاهر العلاقة بين كل من القيادات الرسمية التنفيذية والقيادات المحلية الشعبية ، ومدى تنوع اهتمامات كل منهما حول عمليات التنمية والتخطيط لها ، وتحديد أولويات ومتطلبات المشروعات الهامة . ثم ما نتيجة ذلك على تنمية وتطوير عمليات المشاركة الفعلية ودخل المجتمع المحلى .

تاسعا : التعرف على مظاهر الصراع الظاهر والكامن بين القيادات الرسمية التنفيذية فى ضوء تواجد الاجهزة والادارات الحكومية المتعددة ، وبين القيادات غير الرسمية الشعبية من ناحية ، وبين أنواع الصراع بين القبائل فى ضوء المتغيرات المستحدثة للتعصب القبلى التقليدى ، وخاصة حول عمليات تخصيص وتوزيع منافع ومكاسب مشروعات التنمية بين القبائل . ثم ما هى أهم الطرق والوسائل لتخفيف هذا الصراع من أجل التعجيل بمشروعات التوطين والتنمية وتحديث المجتمع الصحراوى .

عاشرا وأخيرا : استهدفت الدراسة إلحالية ذات الطابع الاستطلاعى أساسا دراسة مجتمعات صحراوية لم تحظ كثيرا باهتمام كثير من الباحثين والمتخصصين فى علم الاجتماع ، كما يعتبر مجتمع الدراسة من المجتمعات المحلية التى لم تجر حولها دراسات متخصصة بصورة ملحوظة . ومن هذا

المنطلق ، تعتبر هذه الدراسة نواة ونقطة انطلاق لاجراء مزيد من الدراسات المستقبلية ، والتي يمكن الاعتماد عليها لاجراء مثل هذه الدراسات ، فهي مجرد دراسة متواضعة تهدف أيضا الى جذب كثير من اهتمامات الباحثين والقائمين على وضع سياسات التخطيط والتنمية في المجتمعات المحلية النامية .

منهج وطرق وأدوات الدراسة :

تحدد طبيعة الدراسة وخاصة في المجتمع الصحراوي بعض الاجراءات المنهجية الخاصة التي عن طريقها يمكن الملائمة بين طبيعة هذا المجتمع من ناحية ، وطبيعة المناهج وأدوات وطرق جمع البيانات اللازمة لاجراء الجانب الميداني للدراسة . ومن ثم ، تعددت الطرق والادوات لجمع البيانات ، نظرا للصعوبات المتعددة التي تواجه هذا النوع من الدراسات في المجتمعات الصحراوية ، وخاصة ندرة الاعتماد على المصادر والبيانات الجاهزة لجميع المعلومات والحقائق الواقعية والتي تتوفر في المجتمعات التقليدية الاخرى .

ومن هذا المنطلق اعتمدت الدراسة على عدة مناهج وطرق وأدوات جمع البيانات التي يستخدمها كل من الباحثين في علم الاجتماع وعلم الانثروبولوجيا ، من أجل التعرف على طبيعة هذا المجتمع والتغلب على المشاكل التطبيقية لاجراء الدراسة الميدانية . ولذا اعتمدت الدراسة على أكثر من مصدر لجمع البيانات وهي كما يلي :

أولا : الملاحظة والمشاركة المباشرة :

اهتمت الدراسة بالتركيز على عنصر الملاحظة والمشاركة المباشرة ، بالتعرف على طبيعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية التي توجد في المجتمعات البدوية . وكان لظروف المعيشة أثناء فترة اقامة فريق الدراسة لاجراء الجانب الميداني فرصة كبيرة لجمع البيانات والحقائق الواقعية ، والتعرف على سمات التغير الاجتماعي خاصة طبيعة التغيرات التي حدثت على اسلوب الحياة والمعيشة اليومية .

كما ساهمت الملاحظة المباشرة في ملاحظة التباين الواضح بين أجزاء المجتمع المحلى بشمال سيناء ، والتباين في أنماط المعيشة الاقتصادية بين سكان المناطق الصحراوية الساحلية والتي بها سمات المجتمعات البدوية المستقرة وتمتاز بالكثافة السكانية والعمرانية ، ويعيش سكانها على الحياة الاقتصادية الزراعية حيث تتوافر المياه بصورة نسبية ، وتقوم المراعى شبه المستقرة ، بالإضافة الى تنوع النشاط الاقتصادي حيث توجد قرى الصيادين على بحيرة البردويل ، وتعدد النشاطات التجارية والعمل في قطاع المقاولات والانشاء والتعمير السكاني .

في مقابل ذلك ، نجد تمايزا واضحا ومختلفا الى حد ما ممثلا في الاقليم الصحراوي الداخلى ، حيث يعاني السكان من ندرة المياه وعدم توافرها ، وتظهر قسوة الحياة الطبيعية والاقتصادية نتيجة للظروف الايكولوجية الصعبة . وان كانت تشهد المنطقة مؤخرا مزيدا من البحث لمصادر المياه الجوفية ، وبالفعل ظهرت العديد من المشروعات الحكومية والاهلية الطموحة لتقدير مصادر المياه ، هذا بالإضافة الى وجود العديد من المشروعات المعدنية والصناعية التى بدأت الكثير منها نشاطاتها مما سوف يؤثر على زيادة معدلات الحركة العمرانية والنشاط الاستيطاني حول هذه المشروعات ولاسيما مشروع انتاج الفحم والرخام ومشروع وادى سبيكة او «المجمع الصناعى الكيمايى» الذى ساهم فى انشاء العديد من الطرق والمواصلات واقامة العديد من مناطق العمران والتوطين لمجموعات كبيرة من البدو في هذه المنطقة .

وباختصار ، ساهمت الملاحظة المباشرة والاقامة في مجتمع الدراسة لفترة كافية مزيدا من الوقت والفرص للتحقق من البيانات الرسمية والتي كانت غير كافية نظرا لحدائث مجتمع الدراسة وظروفه الخاصة التى مر بها في السنوات الماضية . ومن ناحية أخرى ، ساعدت عملية جمع البيانات الواقعية في سهولة تسجيل البيانات ومراجعتها وتصنيف المادة العلمية بصورة مستمرة . وعموما ، ان الملاحظة المباشرة ساهمت في جمع

المعلومات والحقائق الواقعية حول مجتمع البحث ، وأفادت كثيرا في عمليات التحليل وكتابة التقرير الحالى لهذه الدراسة الفرعية .

ثانيا : المقابلة :

ركزت الدراسة على أهمية استخدام «دليل المقابلة» كأحد أدوات جمع البيانات حتى يتلائم مع مجتمع الدراسة ، والذي يحتاج الى المزيد من البحث والاستقصاء حول المعلومات اللازمة لاجراء الدراسة ككل . وفي الواقع ، استخدمت الدراسة نموذجين متميزين للمقابلة باعتبارها أداة من أدوات جمع البيانات ، ولقد استخدم كل نموذج على حدة حسب نوعية المعلومات والمبحوثين الذين طبقت عليهم المقابلة أو أجريت معهم أثناء الدراسة الميدانية كما يلي :

النموذج الاول : وهو استخدام المقابلة المقننة - ذات الاسئلة المفتوحة- والتي صممت في ثلاثة أدلة للمقابلة المقننة والتي تحتوى كل منها على بعض القضايا والبيانات التي تحاول الدراسة الاجابة عليها أو جمع المعلومات الواقعية حولها . وقد صمم كل منها ، ليتلائم مع طبيعة جمهور البحث من الاهالى أو المسؤولين وتتكون أدلة المقابلة على النحو التالى :

(١) دليل مقابلة الجمهور : اهتم هذا الدليل بمقابلة الجمهور أو الاهالى في مجتمع شمال سيناء ، والذي يدور حول جمع البيانات فهم سواء الذين يعيشون في المناطق البدوية الصحراوية الشمالية ، أو المناطق الجنوبية الداخلية . ويتركز هذا الدليل حول التعرف على النشاطات الاقتصادية سواء في المجالات الزراعية أو الحيوانية والإنتاج السمكى أو ما يعرف بقطاع الصيد ، كما يهدف للتعرف على وجهات نظر ومشاكل أصحاب المهن الاخرى من الاعمال الحرفية . وطبيعة الجهود التي بذلت في قطاعاتهم الانتاجية وغير الانتاجية وما هى مشكلات التوطين والتنمية بصفة عامة .

(٢) دليل مقابلة المسؤولين : ويتركز هذا الدليل لمقابلة المسؤولين والعاملين في الادارات المحلية ، والمؤسسات الحكومية والاجهزة التنفيذية

الرسمية والشعبية المحلية التي تعمل في محافظة شمال سيناء أو ما يعرف عموماً بمستوى الإدارة العليا أو الوسطى أو الدنيا من المنظمات الحكومية في كافة القطاعات والوزارات وقطاعات التنمية ككل . ويهدف هذا الدليل إلى معرفة دور هذه الإدارات ، وما هي أولويات برامجها وخططها لتنمية قطاعاتهم المختصة ، ومدى ملائمة هذه الخطط والبرامج لمواجهة مشكلات المجتمع المحلي . ثم ما هي أهم المقترحات التي يمكن عن طريقها تعزيز انساق الدافعية والإنجاز الوظيفي والمهني والإداري في كل قطاع على حدة .

(٣) دليل البيانات الأساسية : أهتم هذا الدليل بجمع البيانات الأولية والأساسية الخاصة عن محافظة شمال سيناء سواء من المسؤولين أو أيضاً القيادات الشعبية المحلية والجمهور ، والعاملين في مركز المعلومات بالديوان العام التابع للمحافظة . ويتركز هذا الدليل لجمع معلومات أو إحصاءات أو بيانات جاهزة حول طبيعة البيئة الديموغرافية ومشكلاتها وعدد السكان والتجمعات العمرانية ، وحجم القوى العاملة والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية في كافة القطاعات الانتاجية وغير الانتاجية . بالإضافة إلى التعرف على أهم مشكلات البيئة الاجتماعية ومشاكل التعصب القبلي ، والصراع حول تطبيق أساليب الإدارة الرسمية وتخصيص المشروعات التنموية بين القبائل في المجتمع الصحراوي .

النموذج الثاني : هو استخدام «المقابلة الحرة» مع مجموعات من الجمهور أو الأهالي الذين يعيشون في مناطق صحراوية مختلفة ، من ناحية الموقع أو من ناحية المهن والنشاطات الاقتصادية . كما أجرى هذا النوع من المقابلة مع العديد من رؤساء المجالس المحلية الشعبية ، أو مجالس العرفية ورؤساء القبائل وكبار السن ، ولقد أسهمت المناقشات الحرة والتي اعتمدت على التلقائية في إجراء الحوار في التعرف على الكثير من جوانب المشكلات الواقعية التي توجد في المجتمع المحلي والتي يتعايش معها الأهالي . كما أسهمت المقابلة الحرة المفتوحة في الكشف عن كثير من

النقاب حول القضايا التي تكون مصدرا للخلاف سواء بين القبائل التي تعيش في مجتمع محلي واحد، وفي ضوء التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية الجديدة . ثم التعرف على مدى نوعية الصراع حول تخصيص المشروعات التنموية حسب نفوذ ومكانة القبائل وتمثيلها في المجالس التنفيذية الرسمية أو في المجالس المحلية الشعبية

ومن ناحية أخرى ، أسهمت المناقشة الحرة أو المقابلات الحرة المفتوحة ، والتي كان يتم فيها تسجيل الحوار باستمرار، وعرض المشكلات بصورة تلقائية على نوعية الصراع الذي يحدث بين السلطة الرسمية بالتنفيذ وبين السلطة المحلية والشعبية الممثلة للقبائل ، وما مدى علاقة هذا الصراع في ضوء مفاهيم الهوية ، والمكانة ، والنفوذ ، والشرعية ، والولاء ، والانتماء وأيضا التعصب القبلي ، ثم ما هي الوسائل التي عن طريقها يخفف حدة هذا الصراع ، وإلى أي حد يمكن توظيفه لزيادة روح الولاء والانتماء سواء للمجتمع المحلي أو للمجتمع الأكبر . وما هي سبل العمل على زيادة روح المشاركة في إنجاز عمليات التنمية ؟ وإلى أي حد يمكن إسهام أبناء المجتمع المحلي في المشاركة وفي عمليات الإعداد والتخطيط بفاعليات الأداء والإنجاز ؟ وأخيرا ، تحليل قضايا ومشكلات تنمية القيادات المحلية الشعبية وتعزيز دورها في عملية تنمية المجتمع المحلي .

وهكذا ، كان لاستخدام دليل المقابلة عامل قوى في إثراء المادة العلمية التي تم جمعها من مجتمع الدراسة ، سواء من الأهالي أو الجمهور من البدو في المناطق الصحراوية البدوية خاصة وأن أنواع المقابلات الأخرى ، لا تفيد أو تتلائم مع طبيعة مجتمع الدراسة . لهذا يعتبر نموذج المقابلة أو المناقشات الحرة هو أهم الوسائل الفعالة في جمع البيانات من المجتمعات البسيطة ذات الطابع التقليدي . مع مراعاة ، المميزات الأخرى والمتعددة للمقابلة المفتوحة أو الحرة من تهئية الجو الاجتماعي الملائم وما يسمى بموقف المقابلة ، خاصة من الباحثين من الأهالي البدو وطبيعة فتح الحوار للمناقشة بطريقة مبسطة تساعد على التلقائية في التعبير والحوار .

وعرض وجهات النظر المتباينة التي تعكس كثيرا من القضايا والمشكلات التي لا يمكن الحصول عليها عن طريق استمارة البحث، على سبيل المثال .

وتجدر الإشارة الى حقيقة هامة هنا ، أن الدراسة اهتمت قبل تطبيق أدلة المقابلة بإجراء بعض الاجراءات المنهجية للتحقق من كفاءة هذه الادلة ، ومدى استيعابها لمشكلات مجتمع الدراسة أو القضايا الاساسية التي تتركز حولها أهداف الدراسة . ولتحقيق هذا الغرض ، أرسل بعض الباحثين الى مجتمع الدراسة قبل نزول فريق البحث الميداني ككل من أجل التأكد من مدى استيعاب الادلة وتغطيتها للمعلومات أو القضايا والحقائق المراد جمعها من مجتمع الدراسة . وبالفعل، جاءت هذه الخطوة المنهجية بنتائج ايجابية حيث تم تعديل بعض القضايا الفرعية المطروحة والمراد البحث عنها ميدانيا ، وتم إضافة العديد من التساؤلات العامة ووضع أسئلة فرعية أخرى جديدة ، مما ساهم ذلك في إثراء المادة العلمية والحقائق التي تم جمعها عن مجتمع الدراسة .

ثالثا : الاحصاءات :

تعتبر الاحصاءات أو البيانات الجاهزة من أرقام ومؤشرات بيانية وخرائط ورسوم ذات أهمية ، لتوضيح التغيرات الكمية التي حدثت على السكان أو الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، وعدد المشروعات العمرانية واسكان البدو وتوطينهم ، ذات أثر بالغ في جمع البيانات اللازمة عن مجتمع الدراسة . وبالرغم أن الدراسة قد اهتمت كما أشرنا مسبقا ، في استخدام أدلة البيانات الاساسية والتي تم جمع بياناتها سواء من الأجهزة الحكومية الرسمية أو القائمين على تمثيل الادارات المحلية والمؤسسات العامة ، إلا أنه كانت تواجه الباحثين صعوبات حول كمية البيانات أو المعلومات الاحصائية المتاحة سواء على مستوى المؤسسة أو الإدارة المحلية أو القطاع الخدمي أو الانتاجي ، والتي كان يتم تجميعها أثناء مقابلة الباحثين للمسؤولين أو للجمهور ، أو أعضاء المجالس المحلية الشعبية .

ومن هذا المنطلق ، اهتمت الدراسة بالرجوع الى البيانات الاحصائية

الجاهزة والمتاحة بصفة خاصة في الديوان العام لمحافظة شمال سيناء، وفي المؤسسات والادارات الحكومية الاخرى التى توجد فى المراكز أو القرى أو المحافظة . أو التى يمكن تجميعها من السجلات الرسمية للمؤسسات الحكومية ، اذا تعذر نشرها فى تقارير أو كتيبات بيانية عن أنشطة هذه المؤسسات أو المشروعات التنموية بصفة عامة . وبالطبع ، ان لمحافظة شمال سيناء ظروفها الخاصة التى مرت بها أو طبيعة الاحداث العامة التى مرت بالاقليم ككل ، الامر الذى انعكس بصفة أساسية حول البيانات والاحصاءات الجاهزة سواء عن النشاطات المتاحة أو التى تحت عمليات التنفيذ والمتابعة .

بالإضافة الى هذه الصعوبات، وقلة العاملين بصفة عامة أو المتخصصين فى تسجيل البيانات الاحصائية بصفة خاصة فى العديد من الأجهزة والادارات الحكومية من ناحية . وطبيعة المركزية الادارية لهذه المؤسسات والوزارات ومكاتبها العامة ، وضعف عمليات التنسيق والاعداد لعمليات التخطيط لمشروعات التنمية من جهة أخرى . الامر الذى يعكس لنا طبيعة العديد من المشكلات التنظيمية والادارية لهذه المؤسسات ومدى امكانية توافر البيانات والاحصاءات اللازمة فى مجتمع الدراسة ، وخاصة حول النشاطات القائمة فى الواقع . وحقيقة تسجيلها أو تبويبها فى بيانات واحصاءات عامة . يمكن نشرها عن طريق اداراتها المركزية على الاقل . وكان تبرير العديد من المسئولين أو انقائمين على ادارة هذه المؤسسات أو الادارات الحكومية هى أولا ، طبيعة حداثة الاهتمام بأقليم شمال سيناء ككل ، ثانيا ، قلة العمالة اللازمة وخاصة المدربة على الاعمال الفنية والادارية المتخصصة .

ومن الانصاف أن نشير هنا ، الى الجهود المبذولة حاليا فى الديوان العام لمحافظة شمال سيناء وانشاء مركز للمعلومات يهتم بشئون الاحصاءات والبيانات الأساسية ، التى تهتم بتجميع هذه البيانات للاستفادة منها فى عمليات التخطيط المستقبلية لمشروعات التنمية والتوطين ، أو يمكن

الاستفادة منها في اجراء البحوث على الاقليم المحلى . وبالرغم من الجهود المبذولة في هذا المركز وتواضع امكاناته البشرية والفنية ، الا أن هناك رغبة حقيقية من القائمين عليه حاليا في المساهمة بمساعدة الباحثين والمهتمين بمشكلات مجتمع شمال سيناء ، ونطمح في المستقبل أن تثمر هذه الرغبة والجدية في جمع كثير من البيانات والاحصاءات الجاهزة وجعلها في متناول الباحثين والدارسين والمهتمين بثئون التخطيط والمعاينة في المستقبل القريب .

وعموما ، لقد أسهمت الاحصاءات والبيانات الجاهزة بالرغم من قلتها وندرتها في مجتمع الدراسة أو المشاكل المترتبة على الاعتماد عليها كلية ، في تنويع مصادر جمع البيانات الواقعية حول المشكلات والقضايا المطروحة للدراسة والبحث . كما أفادت هذه البيانات في التعرف على العديد من المشروعات التنموية حسب القطاعات الانتاجية أو غير الانتاجية (الخدمية) وأيضا مدى اسهام هذه المشروعات في عمليات التوطين بمختلف أنواعه في اقليم شمال سيناء . وأيضا أفادت الاحصاءات العامة في معرفة عمليات تخصيص هذه المشروعات وتوزيعها على مستوى المناطق العمرانية التقليدية والجديدة وخاصة في المناطق الصحراوية الداخلية أو ما يعرف بالمناطق الادارية الجديدة . وأخيرا ، يجب أن نشير بصفة عامة ، الى أن الاحصاء أو الاعتماد على الاحصاءات والبيانات الجاهزة قد أفاد كثيرا في عمليات التحليل الكمي ، بالإضافة أيضا ، الى التحليل الكيفي الذي اعتمدت عليه الدراسة عن طريق استخدام أدوات البحث الميداني الأخرى مثل المقابلة والملاحظة . ومن ثم ، كان لاستخدام أكثر من أداة أو طريقة لجمع البيانات أهمية بالغة في تكملة بعضها البعض وجمع البيانات والحقائق اللازمة عن مجتمع الدراسة وطبيعة القضايا والمشكلات التي سعت الدراسة الى بحثها وتحليلها ، ومحاولة للتغلب على صعوبات البحث الميداني والنظري وقلة البيانات والاحصاءات المنشورة حول مجتمع الدراسة وظروفه العامة التي تربها من ناحية ، وطبيعة المجتمع كمجتمع صحراوي من ناحية أخرى .

وأخيرا ، يجب أن أشير هنا للتأكيد مرة أخرى ، أن هذه الدراسة الحالية ، ما هي الا دراسة فرعية - ذات طابع استطلاعى - لبحث أو دراسة أعم وأشمل من هذه الدراسة الحالية أتمنى أن تخرج كلها الى حيز الوجود باذن الله ، لما فيها من معلومات شاملة وقيمة عن مجتمع شمال سيناء . قد تسهم في اثراء مجال الدراسات الاجتماعية والتي تندر بصفة عامة حول هذا الاقليم الصحراوي ذى الاهمية الحيوية والاستراتيجية والاقتصادية لمصر والعالم العربى .

ومن هذا المنطلق ، أمل أن تسهم هذه الجهود المحدودة والمتواضعة في هذه الدراسة الحالية ، وأن تكون نقطة انطلاق لاجراء العديد من الدراسات المستقبلية حول قضايا ومشكلات التوطين والتنمية في المجتمعات المحلية الصحراوية . كما أرجو أن تسهم أفكارها والآراء التي طرحتها للبحث والتحليل والمناقشة ، أو التي عبرت عنها في صورة نتائج وتوصيات عامة ، موضع اهتمام من القائمين على التخطيط والاعداد لرسم استراتيجيات التنمية الشاملة .

وفي النهاية يسعدنى كثيرا ان أشكر كل الذين ساهموا في الاعداد والترتيب لهذه الدراسة، الاستطلاعية الميدانية ، التي اهتمت بدراسة مجتمع صحراوي هو مجتمع شمال سيناء ، وأخص بالشكر أهل شمال سيناء الذين تقابل معهم فريق البحث الميدانى ، ولترحيبهم الشديد ورغبتهم المتعطشة لمزيد من التنمية والتطور والتحديث ، وأيضا الى حبهم لوطنهم الغالى مصر وإلى التصحيحات التى بذلوها كثيرا من أجله . كما أود أن أشكر السيد الوزير/محافظة شمال سيناء ، وجميع العاملين بالديوان العام للمحافظة بمدينة العريش ، ورؤساء ومديرى الهيئات والوزارات الحكومية والمؤسسات والشركات ، ورؤساء المجالس المحلية الرسمية التنفيذية ، وإلى القيادات المحلية والشعبية سواء فى القرى أو النجوع والتجمعات العمرانية وفى المراكز والمدن فى محافظة شمال سيناء . وأيضا أشكر رؤساء القبائل والمجالس العرفية وكبار السن وأعضاء ..

مجلس الشعب الذين تقابلت معهم الدراسة لحسن تعاونهم الذى له الفضل
الاكبر فى اخراج هذه الدراسة الحالية .

كما يسعدنى أن أشكر جميع أعضاء فريق الدراسة الميدانية من قسم
الاجتماع - كلية الاداب - جامعة الاسكندرية ، الذين تشرفت بالعمل معهم
ولولا تفانيهم فى أداء مهمتهم العلمية لما أخرجت هذه الدراسة الحالية ،
وخاصة الاخت الزميلة الاستاذة الدكتورة/سامية محمد جابر المشرف العام
على البحث ، والاخت الزميلة الاستاذة/عفاف أبو العزم مديرة وحدة
البحوث الاجتماعية بقسم الاجتماع ، وجميع الزملاء من الباحثين
والباحثات والمعيدين والمدرسين المساعدين وطلاب الدراسات العليا الذين
ساهموا فى الجانب الميدانى للدراسة . واخيرا ، يسعدنى أن أشكر الاخ
الزميل الاستاذ / محمد نجيب شاكر - بوحدة البحوث - قسم الاجتماع -
جامعة الاسكندرية لمراجعته طباعة هذا العمل ، وذلك أثناء اعارتى للعمل
فى جامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان .

والله ولى التوفيق ، ، ،

عبد الله عبد الرحمن

١٩٨٩

الفصل الأول

خصائص مجتمع الدراسة

تمهيد :

- أولا : الملامح الايكولوجية والجغرافية .
- ثانيا : الموارد البشرية والسكانية .
- ثالثا : الموارد الاقتصادية .
- رابعا : التقسيم الادارى والوحدات المحلية .
- الهوامش والمراجع .

تمهيد :

تتميز المجتمعات الصحراوية بمميزات وخصائص ايكولوجية وطبيعية ذات ملامح معينة ، تلك الملامح التي تعتبر في حد ذاتها عوامل هامة في تشكيل أنماط التوزيع السكاني والتجمعات العمرانية ، ونوعية النشاطات الاقتصادية والاجتماعية التي توجد في المجتمع الصحراوي . وتنطبق كثير من الملامح الايكولوجية والبيئية على العديد من المجتمعات الصحراوية في العالم وهي طبيعة الصحراء الجافة ونُدرة المياه وقسوة العوامل المناخية والتضاريسية ، كما توجد العديد من المجتمعات التي يطلق عليها المجتمعات البدوية أيضا ولكنها تتركز في الغابات أو المناطق الاستوائية أو الاقاليم التي يتوفر بها المراعى الغنية لرعى الابقار والخيول وهناك العديد من هذه المناطق في آسيا الوسطى وأوروبا وأمريكا الشمالية وغيرها . كما توجد المجتمعات البدوية التي تعيش على الصيد سواء صيد الحيوانات أو صيد الاسماك ، وعموما قد تجمع كثير من المجتمعات الصحراوية والبدوية بين عدة أنشطة اقتصادية سواء كانت زراعية أو رعوية أو صيدا أو تجارة ، أى أن المجتمعات الصحراوية والبدوية لها نماذج متعددة ومتنوعة وهذا ما سوف نتناوله بالتفصيل في مواضع لاحقة .

ومن هذا المنطلق ، يعد الاهتمام بتحليل الملامح الايكولوجية أو البيئة الطبيعية عاملا هاما في تحليل عناصر الحياة الاجتماعية المتعددة والتي تتكيف حسب الظروف الايكولوجية والطبيعية ، حيث يتم تحديد الأنشطة الاقتصادية ونوعية العلاقات والبناءات الاجتماعية وما الى ذلك من مظاهر اجتماعية واقتصادية متعددة . ولقد اهتم علماء الاجتماع والانثروبولوجيا والجغرافيا البشرية بدراسة وتحليل العوامل الايكولوجية والبيئية ، هذا الاهتمام الذى يعكس طبيعة تداخل الظاهرة الاجتماعية

بين العديد من المهتمين والمتخصصين لفروع العلوم الاجتماعية بصفة عامة (١) . وان كان ذلك الاهتمام لا يلغى بالضرورة طبيعة التخصص لكل من العلوم والمهتمين بها على السواء ، بقدر ما يعبر ذلك عن أهمية ما يعرف بالمدخل التعددى Multi - disciplinary - Approach بين العلوم الاجتماعية .

وتحاول هذه الدراسة - كدراسة استطلاعية - عن مجتمع شمال سيناء باعتباره مجتمعا صحراويا له طبيعة جغرافية وايكولوجية متميزة عن كثير من المجتمعات المحلية الصحراوية الاخرى التى توجد سواء فى مصر والعالم العربى ، أن تتعرف على نوع التباين والتمييز الايكولوجى داخل مجتمع سيناء ذاته . كما يظهر هذا التباين للطبيعة الايكولوجية ذات الطابع البيئى والتضارىسى المميز عن وجود اقليمين شبه متميز كل منهما الاخر سواء بين ما يعرف بمجتمع أو محافظة شمال سيناء أو مجتمع جنوب سيناء - ومن ناحية أخرى - نجد أن مجتمع شمال سيناء - وهو مجتمع الدراسة الحالية - له طابع متميز بين اقليمين محليين يكاد يختلف كل منهما عن الاخر ويعكس هذا الاختلاف ويفسر طبيعة العلاقة بين العوامل الايكولوجية والتضاريسية المناخية وتحديد نوعية الانشطة الاقتصادية التى يمارسها السكان البنى فى هذا الاقليم الصحراوى .

وعموما ، نجد مجتمع شمال سيناء يتكون من مجتمعين أو بالاحرى اقليمين محليين لكل منهما خصائصه التى يتسم بها عن الاخر . فالاقليم الاول ، هو الاقليم الساحلى الشمالى ، الذى يتأثر بطبيعة العوامل المناخية والايكولوجية للبحر المتوسط وطبيعة الارض المنبسطة التى حدها ، وتتوافر المياه سواء من الامطار أو المياه الجوفية بصورة نسبية . الاقليم الثانى : الاقليم الصحراوى الداخلى ، حيث تظهر الملامح الطبيعية الجبلية والتى تعبر عنها وجود الجبال والمرتفعات والوديان المنخفضة ، وتنسدر طبيعة المياه وتزداد الطبيعة والحياة وعورة وقسوة ، وان كانت لا توجد فواصل مميزة طبيعية بين الاثنين - ولكن توجد فواصل ادارية بالفعل -

تلك العوامل مجتمعة في مجتمع الدراسة بشمال سيناء سواء في الاقليم الساحلى أو الجنوبي لها تأثير على طبيعة الحياة الاقتصادية ونوعية النشاطات التى تمارس فى كل منهما ، وتحديد المهن وتنوعها ، وأيضا درجة التوزيع السكانى والعمرانى أو كثافة ووجود السكان بصفة عامة .

وعلى أية حال ، سوف نحاول فى هذا الفصل أن نعرض عدة نقاط أساسية ، توضح أهم الملامح الايكولوجية والبيئية والطبيعية التى يتميز بها مجتمع شمال سيناء ، ومدى علاقة هذه الملامح فى تشكيل الموارد البشرية والسكانية وتحديد التجمعات العمرانية . ومن ناحية أخرى ، سوف نعرض لأهم الملامح الاقتصادية التى تتميز بها هذه المنطقة الصحراوية البدوية ، ثم التقسيمات الادارية والوحدات المحلية التى تتحدد بها محافظة شمال سيناء . وما هى التغيرات التى حدثت على الطابع الاقليمى والادارى للمحافظة فى السنوات الاخيرة ، وخاصة بعد التعديلات التى حدثت فى المنطقة بعد حرب أكتوبر واستكمال عودة المنطقة الى السيادة المصرية وتطبيق نظام المحليات أو الادارة المحلية ، وما مدى تأثير ذلك على عمليات التوطين والتنمية .

أولا : الملامح الايكولوجية والجغرافية :

تقع محافظة شمال سيناء فى الطرف الشمالى الشرقى لجمهورية مصر العربية ، أو بالتحديد بين خطى عرض ٣٤ شرقا ، ٣٢ غربا ، وخطى عرض ٣١ شمالا ، ٣٠ جنوبا تقريبا . كما تقدر المساحة الاجمالية للمحافظة بحوالى ٣١ ألف كيلو متر مربع وتعادل هذه المساحة حوالى ٣٠% من المساحة الكلية لجمهورية مصر العربية (٢) .

أما تحديد الموقع الجغرافى لمحافظة شمال سيناء ، فإنه يقع على امتداد البحر المتوسط والذى يبدأ من قرية بالوطة غربا حتى مدينة رفح شرقا ، أما فى الجنوب فيمتد من رأس مسلة غربا الى رأس طابا شرقا . أما الحد الشرقى فهو محاذ للحدود السياسية الدولية الشرقية مع دولة فلسطين المحتلة والذى يبدأ من طابا جنوبا حتى رفح شمالا ، كما يمتد

الحد الادارى الغربى من رأس مملكة جنوبا الى قرية بالوظة شمالا على البحر المتوسط .

ويتميز موقع محافظة شمال سيناء بموقعها الجغرافى حيث يؤثر ذلك على تنوع الظروف الطبيعية والجغرافية للمحافظة والتي يمكن تقسيمها الى منطقتين :

أولا : المنطقة الشمالية ، وهى تتمثل فى السهل الساحلى الممتد من مدينة زقح حتى تصل قرب الحدود الادارية لمحافظة بورسعيد ، ثم بامتداد الشريط الساحلى لقناة السويس - وان كانت حدثت بعض التعديلات الادارية بين محافظة شمال سيناء والمحافظات الثلاث للقناة - الى أنها تمتد حتى تصل مدينة السويس جنوبا . ويتميز هذا الاقليم بوجود شريط غير متصل من الكثبان الرملية ذات الارتفاعات المنخفضة . كما تتوفر المياه الجوفية بصورة نسبية نتيجة لتجمعها فى فصل الشتاء والامطار الغزيرة التى تسقط فى هذه المنطقة باعتبارها منطقة ساحلية . ويوجد فى هذه المنطقة أو الاقليم الساحلى العديد من الوديان من أهمها وادى العريش وروافده المختلفة والمتعددة وتتوافر به المياه الجوفية على أبعاد غير عميقة من سطح الارض . كما تتميز المنطقة الساحلية بوجود ساحل منخفض قرب سطح البحر ويشمل ذلك بحيرة البردويل ، التى تعتبر من أهم المعالم الجغرافية المميزة فى شمال سيناء وتعتبر من أهم الموارد الاقتصادية للثروة السمكية التى تتوافر فيها بمعدلات انتاجية كبيرة .

ثانيا : المنطقة الوسطى والجنوبية ، وتسود هذه المنطقة الطابع الصحراوى المميز بالمقارنة بالمنطقة أو الاقليم الساحلى الشمالى ، وتسود المنطقة الجنوبية هضبة يصل ارتفاعها قرابة ١٠٠ متر ، وتقل مواردها من المياه الجوفية كثيرا عن الساحل الشمالى نتيجة لقلة معدلات الامطار التى تسقط فى الجنوب من هذه المنطقة . وان كانت تتسم هذه المنطقة أحيانا بسقوط الامطار على هيئة سيول شديدة وهناك العديد من

المشروعات التى قامت بالفعل من أجل استغلالها فى صورة إنشاء العديد من السدود فى الوديان لتجميعها وتخزينها للاستفادة منها فى المشروعات الجديدة ، أو زيادة كمية الاحتياطى من المياه الجوفية . ونصفا عامة ، تقل فى هذه المنطقة معدلات الكثافة السكانية والتجمعات العمرانية وذلك بالمقارنة بالاقليم الساحلى الشمالى (٣) .

وتبرز طبيعة شمال سيناء الجغرافية ووضعها المميز عن مدى علاقة هذه الطبيعة الجغرافية ونوعية التضاريس والمناخ بتحديد التوزيعات السكانية والعمرانية ونوعية النشاط الاقتصادى والمهنى الذى يقوم به السكان ، وبالنسبة لتأثير طبيعة وجود مصادر الثروة المائية فى ذلك حيث تنقسم مصادر الثروة المائية الى مصدرين أساسيين هما :

أولا : المياه السطحية : حيث تتوافر المياه نتيجة لسقوط الأمطار والسيول فى فصل الشتاء بكميات كبيرة لقرب المنطقة من الساحل الشمالى أو وقوعها على امتداد البحر المتوسط . فهذه المنطقة الساحلية على نحو ما إشرنا من قبل ، تمتاز بغزارة الأمطار التى تؤثر على طبيعة الحياة الاقتصادية بصفة عامة ودرجة تركيز السكان على طول الساحل الشمالى وقيام العديد من الزراعات البستانية والحقلية وبخاصة فى منطقة وادى العريش ومناطق بئر العبد الساحلية . وإن كان ذلك لا ينفى من وجود الحياة الزراعية والرعوية التى توجد فى المنطقة الجنوبية حيث يوجد العديد من الابار والعيون التى توجد بها المياه بصفة مستمرة طول العام حيث توجد حولها التجمعات العمرانية البدوية ، وتظهر الحياة الزراعية المحدودة بالإضافة الى النشاط الرعوى شبه المستقر فى أماكن إقامة مخددة .

ويعتبر وادى العريش من أهم المناطق الزراعية التى توجد فى شمال سيناء وهو يمتد من مدينة العريش حتى مدينة رفح ويتداخل فى المناطق الصحراوية الداخلية حيث له العديد من الروافد المتعددة والتى تنصب فيه من أمطار وسيول جارفة فى بعض الأحيان . وعموما ، يفتقر وادى العريش من أهم الاودية التى تعتمد عليها الحياة الزراعية والرعوية وتقوم

عليها كثير من عمليات التوطين بسواء في الاقليم الساحلى أو المنطقة الجنوبية . ويشكل هذا الوادى مساحة تقدر بـ ٢٠ ألف كم. ٢ ، وان كانت تشكل مياه السيول الوافدة من الروافد المتعددة لهذا الوادى خطورة على طبيعة الحياة العمرانية والمنشآت. والحياة الزراعية ، مما ساهم ذلك في زيادة الاهتمام في السنوات الاخيرة في انشاء العديد من السدود البواقية. من أهمها سد الرافعة ، وسد المغارة ، وسد وادى الكرم والخربة وغيرها . وبالفعل ، ازدادت كمية المياه السطحية والجوفية في هذه المناطق مما ساهم في القيام بالعديد من المشروعات التى عززت عمليات التوطين واقامة المشروعات الزراعية والحيوانية سواء للقطاع العام والخاص الذى يشهد اهتماما ملحوظا نتيجة مشاركة الاهالى وزيادة أهمية الدخل الاقتصادى للانتاج الزراعى وخاصة في السنوات الاخيرة .

ثانيا : المياه الجوفية : بالرغم من الطبيعة الجغرافية الوعرة لشبه جزيرة سيناء بصفة عامة ، إلا أن الجزء الشمالى الممثل في محافظة شمال سيناء يتميز بحظ أوفر من المياه الجوفية بالمقارنة بالمناطق الجنوبية لشبه الجزيرة . وتتعدد مصادر المياه الجوفية وتكوينها منذ فترات زمنية بعيدة حيث تكونت خزانات جوفية تقدر بحوالى ٤٠ ألف متر مكعب من المياه ، ويصل سمك الطبقات الحاملة الى ٥٠٠ متر .

وفي السنوات الاخيرة ، أجريت العديد من الدراسات حول امكانية توافر هذه المياه وتقديراتها ، وتم اختيار هذه الخزانات وحفر العديد من الابار العميقة وخاصة في المناطق الصحراوية الداخلية مثل مناطق نخل والحسنة وذلك بالاشتراك والمساهمة مع بعض الهيئات العالمية مثل مشروع اليونسيف . وبصفة عامة تعتمد هذه الخزانات الجوفية على مصادر المياه من ثلاث مصادر وهى : (١)

(١) الامطار الشتوية القديمة التى تكونت خلال الازمنة الجيولوجية الماضية .

(٢) الامطار المحلية الشتوية .

(٣) الامطار التى تسقط خارج سيناء وتغذى تكوينات الحجر الرملى
والتي يتم تكوينها عن طريق ما يسمى بالاتصالات الهيدروليكية .

كما تتوافر خزانات المياه الجوفية وتعتبر مصدرا أساسيا للآبار
والعيون الطبيعية مثل عين الجديران وعين قديس فى شمال شرق سيناء .
وأن كانت هذه العيون لم تتوافر لها الفرصة بعد حتى الآن لاستغلالها
الاستغلال الأمثل أو حتى إجراء الدراسات العلمية اللازمة حتى يمكن
الاستفادة من وجودها فى التنمية الزراعية والسياحية .

ومن ناحية أخرى ، تنتشر الخزانات الجوفية فى إقليم السهل الساحلى
وتعتمد على مياه الامطار المحلية ، ولهذه الخزانات أهمية خاصة نظرا
لتوافر المياه قرب سطح الأرض . وبالرغم من وجود نسب عالية من
الأملاح بها لقربها من سائل البحر ، إلا أنه أمكن استغلالها بصورة حسنة
من قبل الأهالى فى السنوات الأخيرة حيث أنشئت العديد من المزارع
الصغيرة أو متوسطة الحجم والتي تنتج أنواعا متعددة من المراعى
بالإضافة الى الأنواع المتنوعة من الخضروات والفواكه التى غطت إنتاجها
كثير من الأسواق المحلية فى المحافظات الكبرى فى وادى النيل بالإضافة
الى تحقيق الاكتفاء الذاتى بصورة كبيرة .

هذا بالإضافة ، لتوافر العديد من الخزانات الجوفية فى منطقة شمال
سيناء والتي تعرف (بالتمايل) وهى فى مجموعها عبارة عن آبار ضحلة
تنتشر سواء فى وادى العريش وفى منطقة الساحل الشمالى وخاصة منطقة
رفح ، بالإضافة الى المناطق الأخرى قرب البحر . وهذه الآبار قريبة
جدا من سطح الأرض وقد ساهمت هذه المياه نظرا لوفرتها فى مواصلة
توفير المواد الرعوية وقيام العديد من الزراعات التى تتحمل درجة الملوحة
النسبية .

وهكذا ، نجد أن المصادر الرئيسية للثروة المائية فى منطقة شمال
سيناء تعتمد على عنصر المياه الجوفية والتي تتوفر أساسا من مياه الامطار
والسيول . ولقد ساهمت الجهود المبذولة سواء من الأهالى بصفة خاصة ،

أو التخطيط الحكومى من قبل المحافظة أو نشاط هيئات محلية مثل هيئة
تعمير الصحارى وبعض كليات الزراعة والمعاهد العلمية المتخصصة
الآخري ووزارة الزراعة ، من قيام العديد من المشروعات الزراعيه
والحيوانية بفضل انشاء العديد من السدود والخنادق لحجز المياه ويجب
الإشارة أيضا الى بعض الجهود العالمية والهيئات الدولية مثل هيئة
اليونسيف التى ساهمت بإنشاء بعض السدود الهامة فى محافظة شمال
سيناء فى السنوات الأخيرة وأثمرت نتائجها فى التنمية الزراعيه والحيوانية .

وعموما نستطيع القول ، أن الجهود التى بذلت فى مجال توفير
وزيادة الثروة المائية فى السنوات القليلة الماضية كانت لها المزيد من ثمارها
ونائجها التى ساهمت بفاعلية فى زيادة الحركة العمرانية وعمليات
التوطين والاستقرار التلقائى الذى أقبل عليه كثير من الأهالى فى هذا
الأقليم الصحراوى . كما ساهم ذلك فى تغيير نمط النشاط الاقتصادى
لِفئات كبيرة من السكان - على نحو ما كشفت عنه نتائج الدراسة الميدانية -
وخاصة البدو حيث تم تغيير أساليب ونمط حياتهم التقليدية التى كانت
تقوم على الرعى غير المستقر ، الى حياة الزراعة المستقرة أو الرعى
المستقر أيضا حيث تم توفير المياه بصورة أفضل عما كانت عليه سابقا .
ويمكن أن نصنف ذلك كنوع من الحراك المهنى ، الذى ظهرت ملامحه
ليس فقط على اقتصاد الفرد بل أيضا ساهم فى تنوع مصادر الدخل
الفردى نتيجة الاعتماد على الزراعة أو الانتاج الزراعى المستقر . وجاء
ذلك نتيجة لتوفير عنصر المياه وقيام العديد من المشروعات الأهلية
والحكومية التى تستخدم الرى الحديث الذى يقوم على التكنولوجيا
الحديثة وإنشاء البيئة الزراعية الصناعية مثل الصوبات البلاستيك .

وبالرغم من هذه الجهود لتوفير مصادر المياه ، إلا أن الحاجة ما زالت
مستمرة على طلب المياه وتوفيرها بصورة أكثر وخاصة الكميات التى يمكن
الاعتماد عليها فى قيام المزارع الأهلية الكبيرة أو الحكومية ودخول العديد
من الشركات الزراعية الكبرى فى المنطقة سواء من الأهالى أو الشركات

العامة . وكما كشفت نتائج الدراسة الميدانية ، نتيجة لمقابلة فريق الدراسة مع العديد من المزارعين أن لديهم طموحا كبيرا باستغلال مساحات أكبر من الارض الموجودة اذا توفرت المياه بصورة أكثر وتضافرت الجهود الاهلية والحكومية لزيادة النشاط العام من أجل توفير المياه لقيام هذه المشروعات - وسوف نعرض لهذه القضية بشيء من التفصيل فيما بعد - ولعل الدافع الاول من طلب العديد من المزارعين بضرورة توفير المياه هو تحقيق الانتاجية العالية من دخل الارض الزراعية وخاصة من الخضروات والفاكهة ، وغلاء أسعار هذه المنتجات في الاسواق المحلية في السنوات الاخيرة .

ثانيا : الموارد البشرية والسكانية :

تعتبر الموارد البشرية والمساكن العنصر الاساسى للتنمية أو كما يطلق عليهم الاقتصاديون هم أهم مورد من موارد الانتاج . وتتميز سيناء بصفة خاصة بطبيعتها الصحراوية وقلة عدد السكان على مر العصور نظرا لاعتبارها من المناطق النائية ذات الصفة الطاردة للسكان سعيا وراء الرزق والهجرة الى المناطق العمرانية المجاورة لها في وادى النيل . وكما كشفت الشواهد الميدانية للدراسة الحالية ، عن وجود تغيير عكسى في هذه النظرة التقليدية وأصبحت محافظة شمال سيناء مثل العديد من المناطق الصحراوية التى توجد فى المنطقة العربية حيث أصبحت الان - شمال سيناء - أحد مناطق جذب السكان من وادى النيل وخاصة المحافظات المجاورة لها ، ووجود أعداد كبيرة من السكان الذين يعملون فى كثير من القطاعات الانتاجية وغير الانتاجية . ومن ناحية أخرى ، ان عمليات التوطين ومشروعات التنمية بصفة عامة مازالت تحتاج الكثير من الهجرة المحلية من وادى النيل لان المحافظة مازالت تشتكى من قلة العمالة . وبالفعل هناك العديد من العوامل التى تفسر ذلك سوف نوضحها فى موضع لاحق . كما لاحظ الباحث وجود أعداد كبيرة من العمالة المهاجرة من أبناء السودان الشقيق التى تعمل فى بعض من القطاعات العمرانية والخدمات

العمالة التى يوجد بها عجز شديد فى العمالة المحلية وخاصة فى مدينة العريش والعديد من المراكز والمدن فى محافظة شمال سيناء .

ويمكن أن نلقى بمزيد من الضوء على طبيعة الموارد البشرية والسكانية فى مجتمع الدراسة ، كما تشير إلى ذلك الاحصاءات والبيانات حول السكان . فلقد ارتبط توزيع السكان وعددهم فى سيناء بصفة عامة بطبيعة الظروف السياسية والعسكرية والاقتصادية والطبيعية الايكولوجية ، تلك الظروف التى توضح مدى أهمية شبه جزيرة سيناء والاحداث التى دارت عليها فى العقود الماضية .

ويشهد على ذلك تغير التقديرات الاحصائية التى تكشف لنا عن مغزى كبير لطبيعة التغيرات التى شهدتها المنطقة بصفة عامة ، فطبقا للاحصاء السكانى لتعداد عام ١٨٨٢ - أول تعداد رسمى - أن عدد سكان سيناء كان ٤١٧٩ نسمة ، ارتفع هذا الرقم إلى ٨٤٠٧ نسمة طبقا لتعداد ١٩٠٧ ، ولكن انخفض هذا الرقم إلى ٥٤٣٠ نسمة حسب تعداد ١٩١٧ . وفى عام ١٩٤٧ وطبقا للتعداد الرسمى أيضا وصل عدد السكان إلى ٣٧٦٧٠ نسمة (حيث يعتبر هذا العدد تقريبا سبعة أمثال ما كان عليه فى عام ١٩١٧ تقريبا) . ثم ازداد عدد السكان طبقا لاحصاء عام ١٩٧٦ إلى ١٥٧١٠٤ نسمة ، وأخيرا بلغ عدد السكان فى محافظة شمال سيناء فقط إلى قرابة التعداد السابق الذى كان يشمل سكان محافظتى جنوب وشمال سيناء وبلغ ١٣٦٩٠٩ نسمة وذلك حسب تعداد ١٩٨٢ (٥) .

وكما تدل تلك الاحصاءات السابقة لسكان شبه جزيرة سيناء ، وأخيرا إلى تعداد محافظة شمال سيناء عن وجود العديد من التغيرات والتذبذبات بين حجم السكان فى فترات تاريخية معينة تعكس بسهولة طبيعة العوامل السياسية والعسكرية التى شهدتها المنطقة منذ بداية هذا القرن . ويمكن أن نشير إلى عدة ملاحظات حول هذه الاحصاءات السابقة على النحو التالى :

أولا : تذبذب عدد السكان وتقصصهم خاصة فى الفترات العسكرية كما

هو ملاحظ على سبيل المثال لاحداث الحرب العالمية الاولى التى اثرت كثيرا فى قلة عدد السكان بالمنطقة .

ثانيا : حدثت تغيرات كبيرة فى عدد السكان وخاصة فى الفترة ما بين الحربين العالميتين وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية . وبالرغم من ذلك تشير الاحصاءات السابقة عن زيادة عدد السكان ولكن بعد ذلك تأثر السكان بطبيعة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية ونزوح كثير من البدو قبل وبعد أحداث حرب ١٩٦٧ ، وبالطبع لقد نزح كثير من السكان قبل هذه الاحداث طلبا لمزيد من الرزق وفرص العمل فى المناطق العمرانية بوادى النيل .

ثالثا : يكشف لنا تعداد عام ١٩٨٢ ، إشارة خاصة الى زيادة السكان وخاصة فى مجتمع الدراسة حيث وصل تقريبا الى مجموع عدد السكان فى شبه جزيرة سيناء بالكامل . وهذا بعكس عودة كثير من أبناء سيناء المهجرين بعد حرب ١٩٧٣ وخاصة أن هناك عناصر كثيرة منهم كانت مهجرة فى المحافظات الاخرى وخاصة منطقة أو مديرية التحرير . كما زاد عدد السكان نتيجة للاستقرار السياسى والرواج الاقتصادى الملحوظ بين كثير من أهالى شمال سيناء والتغيرات التى حدثت فى المجتمع المحلى أو الاقليمى .

ومن ناحية أخرى ، يمكن الإشارة الى توزيع سكان محافظة شمال سيناء على المراكز الادارية الست التى تتكون منهم المحافظة حاليا وفى ضوء الاحصاءات السكانية المتاحة عن تعداد عام ١٩٨٢ والتى بلغت ١٣٦٩٠٩ نسمة وهى موزعة على النحو التالى : (٦)

١ - العريش	٥٤٢٦٣ نسمة .
٢ - رفح	٢٣٣٣٢ نسمة .
٣ - نخل	٣٥١٠ نسمة .
٤ - الجسيمة	١٥٨٢٨ نسمة .
٥ - الشيخ زويد	١٩٧٥٥ نسمة .
٦ - بئر العبد	٢٠٨٢١ نسمة .

ونلاحظ من هذه الاحصاءات السابقة أن نسبة كبيرة من السكان يعيشون في المناطق شبه الحضرية أو الريفية بتلك المناطق التي تتركز خاصة في الاقليم الساحلى الشمالى لمحافظة شمال سيناء وخاصة في مدينة العريش وضواحيها . ثم منطقة رفح والشيخ زويد وبئر العبد وكلها مناطق تجمع ما بين شبه الحضرية والريفية والتجمعات العمرانية التي ضمت مؤخرا العديد من البدو الرحل الذين امتهنوا مهنا جديدة أكثر استقرارا ودخلا لهم . كما أن هذه التجمعات تتمتع بنوع من الخدمات العامة مثل التعليم والصحة وتوفر السكن الحديث وبقية المرافق العامة الأخرى، التي كانت من أهم عوامل جذب السكان وتوظيفهم في هذه المناطق العمرانية التي تبدو وأنها سلسلة من التجمعات العمرانية ابتداء من قرية بالوطة غربا حتى مدينة رفح شرقا ، وبالطبع يتخلل هذه التجمعات العمرانية مجموعة من المراكز والمدن الرئيسية مثل بئر العبد ، والعريش ، والشيخ زويد ، وزفح .

ومن ناحية أخرى ، نلاحظ أن لدخول نظام المحليات أو الإدارة المحلية وظهور التقسيمات الإدارية والوحدات المحلية الجديدة التي لم تكن موجودة من قبل واستحدثت بعد عام ١٩٨٢ . حيث أنشئ مركزان إداريان جديدا هما : مركز الحسنة ، ومركز نخل في المنطقة الجنوبية تلك المراكز الإدارية التي أدت إلى دخول العديد من المرافق والخدمات الأساسية التي كانت بمثابة مناطق لجذب العديد من السكان أو البدو الرحل والذين استقروا هناك حيث أقيمت العديد من المساكن الجديدة لتوطين البدو وهو ما سوف نناقشه بالتفصيل في موضع لاحق .

وبالطبع أن التمييز بين الإقليمين الأساسيين اللذين يتكون منهما محافظة شمال سيناء سواء الإقليم الساحلى أو الإقليم الجنوبي يبدو واضحا حيث نجد أن عامل توافر المياه هو العامل الأساسى وراء تفاوت الكثافة السكانية ونشأة المناطق العمرانية ، هذا بالإضافة إلى العامل الاقتصادى الذى يتبلور في وجود مهن مستقرة أخرى لا تعتمد على الزراعة

أو الانتاج الحيوانى . ويظهر ذلك فى التجمعات العمرانية والسكانية فى مركز بئر العبد وخاصة فى قرى التوطين الجديدة التى ألحقت بنجوار قرية التلول التقليدية التى تقوم أساسا على مهنة صيد الاسماك من بحيرة البردويل والتى تعتبر من أهم الموارد الاقتصادية فى الاقليم .

وكما كشفت نتائج الدراسة الميدانية ، أن هناك قطاعا كبيرا من السكان يعمل فى التجارة والمقاولات وخاصة مقاولات البناء والتشييد العمرانى نتيجة للطفرة القوية التى ظهرت فى هذه القطاعات فى السنوات الاخيرة سواء لانشاء المؤسسات والادارات الحكومية وقطاع الحكومات أو لانشاء مساكن جديدة للتوطين والسكان الشعبى للبدو فى هذه المناطق . كما لاحظنا أيضا ، أن هناك قطاعا كبيرا من الاهالى يعمل فى عدة مهن مجتمعة مثل امتلاك العديد من قوارب الصيد ، والعمل بالرسمى الحكومى ، والقيام بمشروعات الزراعة والانتاج الحيوانى وأيضا قطاع المقاولات والتشييد . وان كان ذلك يعتمد فى بعض الاحيان على نظام تقسيم العمل بين أفراد العائلة الواحدة ذات الطابع الممتد فى كثير من التجمعات السكانية التى شاهدناها فى مناطق بئر العبد ، ورفح ، والشيخ زويد .

ومن ناحية أخرى ، ونتيجة لزيادة الطلب على العمالة المهاجرة محليا من المحافظات الاخرى تلبية لاحتياجات ومتطلبات المشروعات التنموية المتعددة فى كافة القطاعات وخاصة أن السكان الاصليين لمنطقة شمال سيناء يتميزون بالقلة العددية فى مواجهة هذه المتطلبات . هذا بالإضافة الى ، أن البدوى يقوم ببعض المهن التى تتلائم مع طبيعة تعليمه أو مهنته السابقة أو الاعمال الزراعية البسيطة ويصعب عليه العمل فى قطاع المقاولات والتشييد على سبيل المثال .

وباختصار تظهر كثير من أعداد الوافدين من المحافظات الاخرى بمصر والسودان الشقيق تعمل فى كافة المجالات التنموية . ونظرا لقلة الاجصاءات العامة أو عدم توافرها عن العدد الاجمالى أو التقريبي النسبى

لهذه العمالة الوافدة الا أننا نستطيع القاء بعض التفسيرات والملاحظات حول جذب العمالة الوافدة .

أولا : زيادة تواجد المؤسسات والادارات الحكومية في كافة قطاعات الخدمات والمشروعات الاقتصادية والتنموية المتعددة التي تشهدا منطقة شمال سيناء مما جذب العديد من العاملين للعمل بهذه المؤسسات والمشروعات .

ثانيا : زيادة الحركة العمرانية ونمو حركة التشييد والبناء سواء في القطاع الاسكانى لمشروعات توطيين البدو أو تلبية لامتداد العمراني والحضرى والريفى في كثير من القطاعات التقليدية المستقرة . هذا بالإضافة ، الى زيادة الاهتمام بالتنمية السياحية وانشاء العديد من الخدمات الفندقية والسياحية (٧) .

ثالثا : توافر السكن الدائم نسبيا وبأجور رمزية سواء للمهاجرين من العمالة في القطاع الحكومى خاصة والقطاع الخاص ، وتعتبر أزمة وجود السكن في المدن الحضرية الكبرى عاملا قويا وراء هجرة أعداد كبيرة من الشباب خاصة لحل هذه المشكلة . وان كانت في الآونة الاخيرة توجد أزمة في توافر السكن نسبيا للعديد من العاملين نتيجة لزيادة الاعداد المهاجرة بصفة عامة الى شمال سيناء .

رابعا : يعتبر العامل الاقتصادى من أهم العوامل المشجعة للهجرة وطلبا للعمل وهذا ما حدث بالفعل وراء هذه الزيادة المطردة من العاملين من أبناء المحافظات الاخرى ، حيث تزيد الأجور والعلاوات لهؤلاء العاملين بنسبة ١٠٠% وأكثر في بعض الأحيان ، طبقا لنظام العاملين بالدولة في المناطق النائية .

خامسا : يعتبر العامل المكانى أو البعد الجغرافى أحد العوامل التى لا تعتبر حاجزا قويا دون هجرة العديد من العاملين في المحافظات المجاورة لطلب العمل في شمال سيناء ، وخاصة بعد انشاء شبكة من المواصلات

السريعة حديثا . فالمسافة ما بين القاهرة والعريش لا تبعد عن المسافة كثير ما بين القاهرة والاسكندرية على سبيل المثال وتعتبر عاملا مشجعا على السياحة وخاصة السياحة الاصطيفية كأجد أنواع التنمية السياحية التي تشهدها محافظ شمال سيناء لظروفها الطبيعية والمناخية الملائمة وشواطئها الممتازة مما ساهم كل ذلك في زيادة الحركة العمرانية وتنمية العديد من المشروعات السياحية مؤخرا .

كل هذه العوامل مجتمعة تفسر ظاهرة الهجرة العمالية الداخلية من العديد من المحافظات الاخرى الى محافظة شمال سيناء ، وان كانت هذه الاعداد لم تلب حتى الان طبيعة احتياجات ومتطلبات المشروعات التنموية الجديدة . حيث مازالت تشكو المحافظة من قلة العاملين وخاصة العمالة الماهرة والمدرّبة نظرا لان الظروف الحادة والمشجعة لم تظهر بعد في هذه المناطق ، وخاصة المناطق البعيدة عن التجمعات العمرانية . وتجاول محافظة شمال سيناء تبني سياسة تعيين الخريجين من أبناءها فيوز تخرجهم مباشرة ولكن لم يغط ذلك الطلب المتزايد على العمالة بصفة عامة ، مما يؤثر بالضرورة على تقليل الجهود الرامية للتنمية وتعطيل العديد من تنفيذ المشروعات . وهذا ما سوف نشير اليه تاياعا بصورة تحليلية حسب ما توصلت اليه نتائج الدراسة في الفصول القادمة .

ثالثا : الموارد الاقتصادية :

ارتبطت الموارد الاقتصادية بطبيعة الظروف البيئية والجغرافية والمناخية والسكانية التي توجد في المجتمع المحلي لمحافظة شمال سيناء ، وكما اشارت التحليلات السابقة عن مدى امكانية توافر المياه السطحية التي تأتي عن طريق الامطار والسيول ، والمياه الجوفية التي تعتمد على نفس هذه المصادر بالاضافة الي المخزون منها منذ فترات تاريخية قديمة ، والتي أثرت بالفعل في عمليات توزيع السكان وتحديد نوعية الأنشطة الاقتصادية الموجودة بالفعل .

كما انعكست الطبيعة الجغرافية والبيئية أيضا على تحديد نوعية

الموارد الاقتصادية التي توجد في مجتمع الدراسة ، كما يظهر نوع من التباين والاختلاف نتيجة لتوزيع هذه الموارد ودرجة الكثافة السكانية ، ووجود التجمعات العمرانية حول مصادر المياه أو المواد الاقتصادية الأخرى مثل وجود بحيرة البردويل حيث توجد مهنة صيد الأسماك وصيد الطيور وخاصة السمان في فصل الخريف .

والملاحظ بصفة عامة أن مجتمع شمال سيناء مجتمع صحراوي بدوي يقوم على اقتصاد معين حيث ارتبطت العديد من المهن بهذا النوع من الاقتصاد ، وإن كانت شهدت المنطقة تغيرات كبيرة نتيجة للعوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في عمليات التوطين والتنمية - كما يلاحظ أيضاً أن هناك تبايناً حسب المناطق الجغرافية الساحلية والجنوبية الداخلية لوجود العديد من التجمعات السكانية التي تعيش منذ فترات طويلة بطابع شبه حضري أو ريفي تقليدي وخاصة في منطقة العريش والشيخ زويد ورفح ، ولكن تظهر مظاهر مياه البادية والطابع البدوي التقليدي كسمة عامة على المجتمع الصحراوي في مجتمع شمال سيناء . وعموماً ، سوف نحاول فيما يلي أن نلقى الضوء على أهم ملامح الموارد الاقتصادية وعلاقاتها بتنوع الأنشطة والمهن الاقتصادية على النحو التالي :

(أ) الرعى :

تعتبر مهنة الرعى هي أهم سمات النشاط الاقتصادي في المجتمعات الصحراوية التقليدية ، حيث تعكس ظروف الحياة الطبيعية والمناخية والتضاريسية وصعوبة أو قلة توافر المياه من أهم مشكلات المجتمعات الصحراوية بصفة عامة . ويتميز مجتمع الدراسة بأنه مجتمع يحمل نفس الخصائص السابقة باعتباره أحد هذه المجتمعات ، فما زال يوجد قطاع كبير من البدو يعيشون على حياة الرعى والاعتماد على سقوط الأمطار الموسمية وخاصة في فصل الشتاء والخريف حتى تنمو المراعي في الأودية الجبلية أو في المناطق الضحلة من المناطق الساحلية الشمالية .

وتظهر عمليات رعى الأبل والماعز والأغنام سواء في المناطق الساحلية

الشمالية أو في المناطق الداخلية الجبلية ، حيث توجد في المنطقة الساحلية العديد من الاعشاب التى تعتمد على سقوط الامطار أو تنمو لقربها من المياه المالحة . والمشاهد لهذه المنطقة يجد قطعان الماعز والأغنام والابل ابتداء من قرية بالوظة حتى مدينة رفح وضواحيها ولكن تتميز هذه انقطعان بقلة عددها بصفة عامة . وهناك نوع من التحول من مهنة الرعى الى الحياة الزراعية أو الاعتماد على الزراعة المستقرة الى جانب الرعى أيضا ، حيث مازال كثير من البدو يقومون بالرعى للاكتفاء الذاتى من الانتاج الحيوانى والالبان وأيضا كمصدر للدخل الاقتصادى لهم .

وينطبق ذلك أيضا على المناطق الجنوبية الجبلية وان كانت تقل عمليات الرعى لقطعان كبيرة العدد من الابل والأغنام ، كما أن مناطق مثل نخل والحسنة مازالت تعتمد في حياتها الاقتصادية على الرعى كمهنة لعدد كبير من الاهالى من البدو ، ولكن اختلفت طرق وعمليات الرعى عما كان يعرف من قبل ، حيث أصبحت هذه المهنة ذات طابع مستقر لا يتنقل البدوى بقطعانه لمسافات طويلة يجوب فيها الصحراء للبحث عن الكلاء والماء ، ولكن أصبحت الحياة العامة تعتمد على طابع الاستقرار وتوفير السكن الملائم سواء عن طريق الاهالى أنفسهم أو توفيرها عن طريق مشروعات الاسكان والتعمير الحكومى . وبصفة عامة يمكن ايجاز عملية الاستقرار الى بعض الملاحظات التى كشفت عنها الدراسة الميدانية وهى :

أولا : زيادة مجهودات الدولة من ناحية تقديم المساكن الجديدة أو مايعرف بمساكن البدو الاقتصادية التى أنشئت ومايلزمها من خدمات صحية وتوفير مياه الشرب والخدمات التعليمية والمرافق الاساسية الاخرى .

ثانيا : تحول قطاع كبير من البدو الرحل من حياة البداوة التقليدية الى الحياة المستقرة التى تجمع بين البداوة والاعتماد على الرعى بصورة هامشية ، الى جانب ممارسة مهن أخرى جديدة لم تكن موجودة بالفعل من قبل مثل الزراعة الدائمة أو التجارة أو العمل في قطاع التشييد والمقاولات

هذا بالإضافة الى الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة من اعداد الارض والرى بالتنقيط الذى لا يشترط الاعمال الزراعية ذات المجهود الكبير .

ثالثا : توفير الغذاء اللازم للحيوانات وذلك عن طريق قيام الاهالى بزراعة بعض الزراعات والاعشاب لتغذية قطعانهم ، مما أدى ذلك الى اقلاع كثير من الاهالى من البحث طويلا حول الكلا والماء . ومن ناحية أخرى قيام المزارع للانتاج الحيوانى سواء من الاهالى أو القطاع الحكومى وخاصة بعد ارتفاع أسعارها واعتبارها أنشطة اقتصادية وتجارية مربحة .

رابعا : هناك رغبة شديدة من الاهالى الى الاستقرار حول المناطق العمرانية وفي المساكن الملائمة الجديدة التى يتوفر بها العديد من الخدمات والمرافق الاساسية التى لم تكن متوافرة في المنطقة من قبل . هذا بالإضافة الى توافر مهنة جديدة لم تكن معهودة للبدو الرحل من قبل وسهل القيام بها وخاصة أنها تتوافر في هذه التجمعات العمرانية المستقرة مثل التجارة والعمل في قطاع البناء والتشييد أو الحصول على مهن جديدة مثل الحراسة والعمل في وظائف حكومية بسيطة .

(ب) الزراعة والانتاج الحيوانى والثروة السمكية :

أشرنا فيما سبق ، الى وجود تحول مهني ومن الاعتماد على الرعى كمهنة أساسية وان كان ذلك لا يعنى اختفاء هذه المهنة ، بقدر ماتشير الى التحولات التى حدثت في المهن والأنشطة الاقتصادية وتنوعها عموما عما كانت تعتمد على الرعى كحرفة أساسية لقطاع كبير من الاهالى البدو . حيث ظهرت التغيرات الحديثة وتنوعت الأنشطة الاقتصادية التى لم يكن يمارسها البدو من قبل وظهور الزراعة كحرفة أساسية وتطبيق نظام الجمعيات التعاونية الزراعية في قطاعات كبيرة من المناطق الصحراوية مما ساهم في العديد من تقديم المساهمات المادية والارشادية الزراعية والحيوانية للاهالى .

وينبغي أن نشير هنا الى ملحوظة هامة ، أن هناك أسبابا أخرى قد ساهمت في عدم الاهتمام بالزراعة أو الحياة المستقرة بصفة عامة وهى

الظروف العسكرية والسياسية التي مرت بها منطقة سيناء والتي أثرت بالضرورة على طابع الحياة المستقرة والامنة التي يجب توافرها للمهن الأساسية مثل الزراعة . الامر الذي أدى الى هجر العديد والغالبية من سكان سيناء الى المحافظات الاخرى أثناء هذه الازمات .

وشهدت السنوات الاخيرة ، تحولا ملحوظا في النمط الاقتصادي وتنوع الأنشطة الاقتصادية وخاصة في القطاع الزراعي والحيواني ، حيث أنشئت العديد من المزارع الاهلية خاصة ووجود بعض المزارع النموذجية الارشادية التي وفرتها الدولة أخيرا ، وتقديم المساعدات اللازمة للاهالي وخاصة أن مهنة الزراعة تعتبر مهنة جديدة على الكثير من الاهالي . وان كان ذلك لا ينفي من وجود مناطق كبيرة كانت ولا تزال تعتمد على الزراعة والانتاج الحيواني كأحد الموارد الاقتصادية والمهن الأساسية التي يقومون بها مثل مناطق رفح ، والشيخ زويد ، والعريش ، حيث يتوفر وجود المياه السطحية والجوفية منذ فترات تاريخية مضت .

وكما كشفت ملاحظات الدراسة ، أنه مازالت قطاعات كبيرة تزرع أو مزروعة من المحاصيل التقليدية والبستانية التي تشتهر بها منطقة شمال سيناء منذ فترات طويلة مثل زراعة النخيل ونتاج البلح ، وقيام العديد من الصناعات على هذا المحصول بالإضافة الى الصناعات المحلية التقليدية الأخرى التي تعتمد على كل من النخيل والبلح . كما تشتهر المنطقة بزراعة الزيتون والعديد من الاعشاب الطبية . ولكن ظهرت تطورات عديدة في السنوات الاخيرة سواء في القطاع الزراعي أو الحيواني حيث أنشئت العديد من المزارع الصغيرة والمتوسطة التي اهتمت بالاساليب التكنولوجية الحديثة في الري بالتنقيط والاعتماد على الصوبات البلاستيكية ويظهر انتاج محافظة شمال سيناء المتنوع من المحاصيل الحديثة وخاصة الخضروات والفاكهة والتي تشهد اقبالا شديدا من المستهلكين في الاسواق المحلية نظرا لجودتها مثل الخوخ ، والعنب ، والشمام وغير ذلك من منتجات زراعية حديثة العهد على منطقة شمال سيناء كما تنتج

فى مواعيد غير تقليدية وتطرح بالاسواق مبكرا عن المنتجات المماثلة للمحافظات الاخرى .

ومن ناحية أخرى ، اهتم الاهالى بالانتاج الحيوانى سواء لاعتزازهم بمهنة الرعى من ناحية ، واعتبار القطعان من الماعز والاغنام والابل جزءا من الثروة والمكانة الاقتصادية التى يعتز بها كثير من القبائل بين بعضهم البعض . بالاضافة الى اعتماد البدو على توفير استهلاكهم من اللحوم والالبان مما أدى لتحقيق الاكتفاء الذاتى . ولقد ساهم قيام العديد من المناطق الزراعية على زراعة أعشاب المراعى والاعلاف الجديدة للماشية وتكملة حاجاتهم عن طريق ما توفره لهم الجمعيات التعاونية الزراعية الحكومية وقيام العديد من المشروعات الحكومية للانتاج الحيوانى أيضا .

ويعتبر قطاع الصيد من الموارد الاقتصادية الهامة التى يعتمد عليها قطاع كبير من سكان محافظة شمال سيناء . ويشمل قطاع الصيد أو العمل بالصيد نوعين أساسيين هما : النوع الاول صيد الطيور والسمان ، والنوع الثانى صيد الاسماك من بحيرة البردويل وهى باختصار :

النوع الاول : صيد الطيور والسمان - يشتهر الاقليم الساحلى لمحافظة شمال سيناء بهجرة الطيور وخاصة طائر السمان من مناطق البحر المتوسط الباردة الى المناطق الجنوبية الدافئة . وتحدث هذه الهجرة أثناء بداية موسم الخريف ويقوم الاهالى باصطياد السمان بكميات كبيرة جدا ويستهلك محليا أو يجمع ويبيع مجمدا أو حيا الى الاسواق المحلية ويلقى اقبالا شديدا من المستهلك فى الاسواق المحلية . ولقد اهتمت الحكومة والقطاع الخاص بتطوير هذه المهنة الموسمية وذلك بانشاء العديد من مشروعات تربية السمان محليا تلك المشروعات التى لاقت نجاحا كبيرا فى الفترة الاخيرة .

بالاضافة الى ذلك ، يقوم الاهالى بصيد الطيور مثل البط وغيرها من الطيور المهاجرة من المناطق الاوروبية الباردة كما يمثل أيضا نوعا من جذب السياح وبعض الفئات التى تقبل عليها كنوع من الهواية والرياضة .

كما تمثل اصطياد الصقور أحد مصادر الدخل التى تقوم وتعتمد على كل براعة الصائد والحظ معا ، حيث يقوم العديد من الاهالى بنصب شباكهم لاصطياد الصقور أحياء وخاصة أن المنطقة تشتهر بأنواع عديدة من الصقور التى تسمى «بصقور شاهين» والتى تمتاز بحدة البصر والسرعة الفائقة ، وتباع الصقور الى أمراء وأثرياء منطقة الخليج العربى ، ويقدر ثمن الصقر الواحد ما بين ٢٠ - ٣٠ ألف جنيه مصرى ! (٨) .

النوع الثانى : صيد الاسماك ، كان الاعتماد على صيد الاسماك بصورة تقليدية من بحيرة البردويل أو البحر المتوسط ، ويعتبر الصيد أو صيد الاسماك أحد سمات المجتمعات البدوية . أو بمعنى آخر ، تعتبر مهنة صيد الاسماك نوعا من البداوة لاعتباره نشاطا اقتصاديا تقليديا بسيطا يجمع البدوى فقط قوته والفائض يبيعه للاستفادة من ثمنه . ولكن حدثت تطورات جوهرية سواء فى مهنة الصيد أو فى أساليبها بصفة عامة من بحيرة البردويل بصفة خاصة ، حيث تركزت الجهود الحكومية سواء من المحافظة أو هيئة الاسماك المصرية بالاهتمام سواء بالصيادين أو البحيرة معا خاصة بعد فترة حرمان طويلة نتيجة للظروف التى عاشتها المنطقة أو لعدم الاهتمام فى الفترة السابقة بالأهمية الاقتصادية لبحيرة البردويل بصفة عامة .

وبالفعل كما لاحظ الباحث أثناء زيارته الميدانية ونتائج مقابلاته مع الصيادين وإدارة البحيرة الجديدة ، اهتماما شديدا بتطور أساليب الصيد ، التى تعتمد على التكنولوجيا الحديثة ، وتطوير نظام التسويق والانتاج والذى عاد بفوائد اقتصادية كبيرة سواء على الاهالى من الصيادين أو الدولة والمحافظة معا . حيث زاد الانتاج بفضل استخدام الاساليب الحديثة للصيد بصفة عامة ، وأنشئت الجمعيات الخاصة لتوفير القروض وامداد الصيادين بمتطلبات الصيد والعمل على تسويق الاسماك وتصديرها الى البلاد الاوربية بصفة خاصة مع ابقاء جزء بسيط يتم تسويقه محليا . ومن ناحية أخرى استطاعت الدولة الممثلة فى الشركة المصرية لتسويق

الاسماك في الحصول على مكاسب اقتصادية كبيرة نتيجة لتسويق هذه الاسماك وتصديرها للخارج بالعملة الصعبة . وبصفة عامة ، تحسنت انتاجية بحيرة البردويل بعد عمليات التجذيد وتحديث أساليب الصيد والاهتمام بتطوير نوعية الاسماك وانتاجها بصورة أساسية ، مما ساهم في تحسين المستوى الاقتصادي كثيرا للصيادين ، حيث يقدر دخل الصياد في الشهر الواحد ما بين ٥ - ١٠ آلاف جنيه مصري . ولقد بلغ اجمالي الانتاج السمكي الذي تم تصديره الى الخارج حسب التقديرات الرسمية الى ما يقرب من ١٢ مليون دولار في عام ١٩٨٨ . وسوف نعالج بالتفصيل في موضع لاحق ما تم انجازه في هذا المجال وأثره على عمليات التوطين (٩) .

(ج) الصناعة والتعدين :

تتميز شبه جزيرة سيناء بصفة عامة بثرواتها الاقتصادية والمعدنية الهائلة وخاصة بعد الاكتشافات البترولية التي ظهرت بها في العقود الماضية وخاصة في منطقة خليج السويس وجنوب سيناء - ولقد أعطى البترول أهمية واستراتيجية أكثر الى هذه المنطقة بالإضافة الى وجود قناة السويس كأحد الشرايين البحرية الاستراتيجية والتي تزيد من المطامع الاجنبية على هذه المنطقة الحيوية .

وبالرغم من عدم اكتشاف البترول بعد في منطقة شمال سيناء وان كانت توجد جهود مكثفة حالياً للبحث والتنقيب لاحتمالات وجوده بالمنطقة . كما توجد العديد من الثروات المعدنية الأخرى التي لها أهميتها الاقتصادية وخاصة اكتشاف وانتاج الفحم بكميات كبيرة جداً ، وزاد أهميته نظراً لتكلفته غير الاقتصادية في عمليات الاستخراج واحتياج الصناعات المحلية الشديد اليه حالياً والحد من الاستيراد من الخارج ، والذي يكلف الدولة ملايين الدولارات والعملات الصعبة . وبالفعل انتج الفحم من مشروع المغارة ، في أحد المناطق الداخلية الصحراوية في الشمال الشرقي لمنطقة شمال سيناء (١٠) .

ومن ناحية أخرى ، تم اكتشاف وإنتاج العديد من الثروات المعدنية الأخرى التي قامت عليها عمليات استخراجية وإنتاجية كبيرة ، وظهور الصناعات التي لم تكن موجودة من قبل ومن أهم هذه الثروات وجود خام الرخام ، والاسمنت ، والجير ، والرمل السوداء والبيضاء ، والخفاف ، والجبس والعديد من الخامات المعدنية المتنوعة . والتي أعطت أهمية لمنطقة شمال سيناء وظهور العديد من الصناعات التي تدعم الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لمنطقة شمال سيناء من ناحية ، والتي تعزز بصفة عامة الاقتصاد القومي . وتنمية الصناعات المحلية والمساهمة في سياسة إحلال الصادرات بدلا من الواردات وخاصة لإنتاج الفحم والاسمنت وغيرها من المعادن والخامات الأخرى .

وعموما ، تساهم هذه الثروات المعدنية التي استغل بالفعل العديد منها ، وإن كانت هناك بعض المعوقات التي تقف أمام عمليات الاستغلال والإنتاج الأمثل لهذه الثروات ، وهذا ما سوف نشير إليه في موضع لاحق عند تحليل مظاهر التنمية الصناعية والتعددية وأثرها على عمليات التنمية والتوطين وذلك في ضوء ما توصلت إليه نتائج الدراسة الميدانية .

تكمن المساهمة الحقيقية لظهور هذه الثروات الطبيعية والتي أدت لقيام العديد من الصناعات الاستخراجية والإنتاجية في مجتمع الدراسة ، وزادت من أهمية هذه الصناعات أنها أدت إلى تنوع للموارد الاقتصادية التي توجد في منطقة شمال سيناء وساهمت في مشروعات التوطين الصناعي والعمل على جذب عدد كبير من البدو للاستقرار والاستيطان حول هذه المشروعات سواء بالعمل في القطاعات الصناعية حتى ولو كانت هذه الأعمال أو المهن الجديدة للبدو أعمالا هامشية مثل القيام بأعمال الحراسة ، والمواصلات ، لأنها شكلت موردا للرزق للعنل بخلق فرص للعمالة الجديدة أيضا المهاجرة من المحافظات الأخرى .

ومن ناحية أخرى ، توجد بعض الصناعات التقليدية الأخرى التي تم تحديثها وتطويرها كنوع من إحياء التراث والجمع بين الأصالة والتحديث

لعمليات التنمية في منطقة شمال سيناء . ويتمثل ذلك في عمليات تصنيع الملح باعتباره من أهم المعالم الاقتصادية التي تشتهر بها المنطقة ، فانشئت بعض المصانع الصغيرة للقيام بعمليات جمع الملح واعداده للتصدير خارج المحافظة ، هذا بالإضافة ، الى وجود بعض الصناعات التقليدية الاخرى التي تم تطويرها مثل صناعة عصر الزيتون وتعليبه أيضا ، ويعتبر محصول الزيتون من المحاصيل التقليدية التي تم انتاجها بصورة كبيرة في السنوات الاخيرة بعد الاهتمام بهذا المحصول على مستوى الاهالى وعلى المستوى الحكومى الرسمى . كما توجد بعض الصناعات والمشغولات التقليدية التي تعبر عن عظمى الحياة الاجتماعية البدوية كنوع من احياء التراث القومى والاعتماد عليه في عمليات تنشيط السياحة الداخلية والعالمية .

وباختصار ، ان طبيعة الموارد الاقتصادية التي توجد في مجتمع الدراسة ذات سمة متنوعة ومتعددة وخاصة في ضوء الموارد الاقتصادية الجديدة التي تم الاعتماد عليها وظهور الصناعات الاستخراجية والانتاجية وتطوير الصناعات التقليدية الموجودة من قبل . بالإضافة الى تطوير الزراعة والرعى وقيام العديد من المزارع لانتاج المحاصيل الزراعية وخاصة من الخضروات والفاكهة وزيادة مشروعات الانتاج الحيوانى والاهتمام بالثروة السمكية التي تعتبر من أهم الموارد الاقتصادية المحلية والقومية . وعموما سوف نحاول فيما بعد أن نعرض بشيء من التحليل وفي ضوء مؤشرات نتائج الدراسة الميدانية الاستطلاعية لاهم الانجازات في القطاعات التنموية الانتاجية وغير الانتاجية وأثرها على عمليات التوطين والاستقرار للبدو .

رابعا : التقسيم الادارى والوحدات المحلية :

ظلت شبه جزيرة سيناء لعدة سنوات طويلة محافظة واحدة تسمى بمحافظة سيناء ، الى أن صدر القرار الجمهورى رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ بتقسيم سيناء الى محافظتين : الاولى محافظة شمال سيناء وعاصمتها

مدينة العريش . والثانية : محافظة جنوب سيناء وعاصمتها مدينة الطور (١١) . ولقد تأخر تطبيق نظام الادارة المحلية أو ما يطلق عليه بصورة شائعة وخاطئة نظام الحكم المحلى - على سيناء بأكملها بالمقارنة بالمحافظات الاخرى وتطبيق هذا النظام منذ بداية الستينات، وبالتحديد فى عام ١٩٦٠ . وبالطبع ساهمت ظروف متعددة فى تأخير تطبيق نظام المحليات على مجتمع سيناء سواء لاعتبارها منطقة نائية قليلة العمران أو للظروف المتعددة التى مرت بها المنطقة فى الستينات والسبعينات ، وعموما ساهمت هذه الظروف فى تأخير تقديم العديد من الخدمات الاساسية والمرافق الحيوية فى سيناء بالمقارنة ببعض المناطق النائية ذات الطابع الصحراوى مثل محافظة مطروح والوادى الجديد والبحر الاحمر (١٢) .

ومن ناحية أخرى ، وحتى بعد اصدار قانون تطبيق نظام الادارة المحلية فى شمال سيناء عام ١٩٧٩ ، تأخرت عمليات التطبيق والاجراءات التنفيذية الفعلية حتى ابريل عام ١٩٨٢ ، وذلك بعد اتمام واستكمال عمليات عودة السيادة المصرية على الاقليم واجراء الانتخابات المحلية على مستوى محافظة شمال سيناء ككل (١٣) .

وقبل الاشارة الى أهم التقسيمات الادارية والمحلية العامة التى تتكون منها محافظة شمال سيناء ، نشير الى بعض التعديلات الادارية التى تمت قبل عمليات تطبيق النظام الادارى والمحلى للمحافظة . حيث تم تحويل منطقة كبيرة بعرض تقريبا ٤٠ - ٥٠ كيلومتر وبطول قناة السويس من أرض سيناء و اضافتها الى المحافظات الثلاث للقناة ، بور سعيد ، الاسماعيلية ، والسويس . وتبدأ هذه المنطقة من أول محافظة بور سعيد مارا بمدينة القنطرة شرق ، وحتى آخر الحدود الادارية لمحافظة السويس مع محافظة شمال سيناء (١٤) .

وتم اجراء هذا التعديل الادارى لعدة عوامل سياسية وادارية وتنظيمية ويوضح مدى اهتمام المسؤولين وحرصهم على ضرورة تطبيق

نظام الادارة المحلية لاسباب سياسية عادية وهو بسط السيادة المصرية على مناطق كانت محتلة سابقا ، بالاضافة الى مدى التعطش الشديد الى الاجزاء الخالية التي كانت بعيدا لمدة طويلة عن رعاية واهتمام الوطن الام ، ومن ثم كان لتطبيق نظام الادارة المحلية على هذه المناطق المحررة قبل استكمال عودة بقية الاجزاء الاخرى من سيناء يفسر مدى تلهف مصر وقيادتها على أهمية تعويض هذه المناطق بالعديد من مظاهر الخدمات الاساسية والمرافق الحيوية التي تعزز من عمليات التوطين والتنمية باعتبارهما من أهم أسباب التغير الاجتماعى المخطط الذى يهدف الى أهمية تكثيف الحياة العمرانية بوجود السكان بكثرة فى المناطق التى لها أهمية دفاعية واستراتيجية ، حيث يعد من أهم أهداف عمليات التوطين والتى سوف نشير اليها بنوع من التحليل فى الفصل القادم .

وعموما ، تنقسم محافظة شمال سيناء فى الوقت الحاضر - وحتى وقت اجراء الدراسة الميدانية - الى ست مراكز ادارية وهى كالاتى (١٥) :

- ١ - مركز مدينة رفح .
- ٢ - مركز مدينة الشيخ زويد .
- ٣ - مركز مدينة العريش (عاصمة المحافظة) .
- ٤ - مركز مدينة بئر العبد .
- ٥ - مركز مدينة الحصنة .
- ٦ - مركز مدينة نخل .

ويعكس لنا هذا التقسيم الادارى طبيعة التوزيع العمرانى ابتداء من الشرق الى الغرب حيث يتمثل هذا التقسيم فى الاشارة الى المدن الاربعة الرئيسية التى توجد على الساحل الشمالى والتى تتمثل فى مدن رفح ، والشيخ زويد ، والعريش ، وبئر العبد . هذا بالاضافة الى ، المناطق الجنوبية أو الداخلية للمحافظة والذى يتمثل فى مركزين اداريين تم انشاؤهما حديثا هما مركز نخل ، ومركز الحصنة . وان كانت توجد بعض النوايا على المستوى الادارى والمخلى العام للمحافظة بزيادة

الاقسام الادارية. الحالية الى سبعة أقسام. بعد تحويل قرية (رمانة) احدى القرى التابعة الى مركز بئر العبد حاليا ، الى مركز ادارى جديد ، ولكن لم تتخذ الاجراءات التنفيذية والادارية حتى كتابة تقرير هذه الدراسة .

كما يتسم أيضا التقسيم الادارى لمحافظة شمال سيناء وارتباطه بطبيعة التجمعات العمرانية ومناطق تمرکز السكان من البدو أو المناطق شبه الحضرية والريفية التقليدية التى توجد فى الاقليم . وكل مركز ادارى أو مدينة يعتبر وحدة ادارية رئيسية وله عدد من التوابع من القرى، كما يوجد عدد من التوابع للقرى باعتبارها النقطة الادارية الرئيسية. لعدد من التجمعات العمرانية والسكانية التى تخضع تحت اشراف المجالس القروية التى توجد فى هذه القرى الرئيسية . كما يوضح ذلك التحليل الموجز التالى عن التقسيم الادارى للمحافظة :

١ - مركز رفح : يقع هذا المركز على آخر الحدود السياسية الشرقية لجمهورية مصر العربية مع حدود دولة فلسطين المحتلة ، وتعتبر مدينة رفح هى المركز الادارى ، حتى الداخل فى المنطقة الجنوبية لمركز نخل والحسنة . وعموما يكون هذا المركز أصغر المراكز بالمحافظة. مساحة ويتبع هذا المركز خمس مجالس قروية وهى : المطلة ، ونجع شبانت، والبرث، والوفلاق ، وحوز أبو رعد .

٢ - مركز الشيخ زويد : وهو يقع مباشرة بين مركزى العريش ورفح وهو على المنطقة الساحلية للبحر وتمثل مدينة الشيخ زويد المركز الادارى الرئيسى ، وله ست مجالس قروية وهى : الشيخ زويد ، وأبو طسويلة، والجورة ، والظهير ، والشلاق ، والخروبة ، والقرية .

٣ - مركز العريش : وتعتبر مدينة العريش المركز الرئيسى ، وأيضا عاصمة. محافظة. شمال سيناء ، وهى الوحدة الادارية الكبرى من ناحية العدد السكانى والتجمع العمرانى حيث يشكل عدد سكان مدينة العريش وتوابعها حوالى ثلث سكان المحافظة ككل . وهى أكبر المناطق الحضرية

وشبه الريفية ولكن لها تجمعات بدوية كبيرة كما تمتاز بنشاطها التجارى ووجود الادارات الحكومية والمؤسسات الرئيسية العامة بالطبع .

٤ - مركز بئر العبد : ويمتد هذا المركز من مدينة العريش فى الشرق حتى قرية بالوظة فى الغرب والتقاء محافظة شمال سيناء وحدودها الادارية مع محافظة الاسماعيلية وبور سعيد . ويضم هذا المركز عددا كبيرا من القرى وتوابعها على مساحة طويلة تقرب حوالى ٦٠ كيلو متر . كما لهذا المركز نشاط تجارى واقتصادى كبير وخاصة وجود بحيرة البردويل وقرى الصيادين وتجمعاتهم . ولهذا المركز عشرة مجالس قروية وهى : بالوظة ، ورمانة ، ونجيلة ، ورابعة ، وقاطية ، ٦ أكتوبر ، وسلمانة ، والتلول ، والروضة ، والخربة .

٥ - مركز الحسنة : ويعتبر هذا المركز من المراكز الادارية الداخلية وهذا المركز من المراكز الادارية الجديدة التى تم استحداثها من أجل توقيع نظام اشراف المحيطات على كافة المناطق الداخلية الصحراوية . ويتبع هذا المركز سبعة مجالس قروية وهى : الجفجافة ، والقسيمة ، وبغداد ، والمنبطح ، والعمر ، والمقضية ، والمغارة .

٦ - مركز نخل : ويقع هذا المركز فى المنطقة الداخلية الجنوبية أيضا ، ويطل على آخر الحدود السياسية مع فلسطين المحتلة من ناحية الشرق أو الجنوب الشرقى ، ويبعد هذا المركز أو مدينة نخل حوالى ٦٠ كيلو مترا داخل صحراء سيناء ولكن تربط بين المدينة ومدن أخرى مثل العريش ، والسويس شبكة مواصلات جديدة . ولهذا المركز أربعة مجالس قروية وهى : رأس النقب ، والتمد ، وبئر جريد ، والكونتيل .

ويمكن الاشارة بعد ذلك لعدة حقائق وملاحظات ، كما تشير المعلومات السابقة حول التقسيم الادارى لمحافظة شمال سيناء وفى ضوء ما كشفت عنه مؤشرات الدراسة الميدانية ، ومدى علاقة هذا التقسيم وأثره على عمليات التوطين والتنمية فى المجتمع المحلى ، وهذه الملاحظات كما يلى :

أولا : يعكس التقسيم الإداري لمحافظة شمال سيناء طبيعة التكوين الجغرافي والعمراني وتوزيع التجمعات السكانية للاهالي ابتداء من قرية بالوطة التابعة لمركز بئر العبد وأول نقطة إدارية من ناحية الغرب حتى مدينة رفح في الشرق والى وجود اقليمين محليين هما الاقليم الساحلى الشمالى ، والاقليم الداخلى الجنوبى .

ثانيا : يوجد تمايز واضح من الناحية العمرانية والسكانية والملاح أو الموارد الاقتصادية والتجارية التى تتمتع بها المراكز الادارية الساحلية الاربعة والممثلة فى بئر العبد ، والعريش ، والشيخ زويد ، رفح ، وبين المناطق الوسطى الداخلية التى تقل عمرانا وكثافة سكانية لتأثير العوامل البيئية والتضاريسية المتميزة لهذه المنطقة ، والتى تتمثل فى مركز الحسنة ومركز نخل . ولكن أعطى وجود هذين المركزين الإداريين طابعا حيويا الى المنطقة الداخلية وزيادة الكثافة السكانية ومشروعات استيطان البدو الرحل ونتيجة لتقديم الخدمات والمرافق الاساسية فى هذه المراكز الادارية الجديدة .

ثالثا : ان لتطبيق نظام الادارة المحلية بمحافظة شمال سيناء بصفة عامة ، وزيادة الوحدات والمراكز الادارية والمحلية والمناطق الداخلية بصفة خاصة نوعا من الاسهام الحقيقى فى توجيه عمليات التوطين وزيادة التسعى من أجل تعزيز فرص الاستيطان التلقائى لاعداد كبيرة من البدو للاستفادة من الخدمات الاساسية التى دخلت الى هذه المناطق مؤخرا . كما ساهم أيضا فى زيادة روح المشاركة بصورة نسبية فى عمليات التنمية المحلية . وهذا ما سوف نعالجه بشئ من التفصيل فيما بعد .

رابعا : يكشف التقسيم الإداري للمراكز والقرى داخل محافظة شمال سيناء عن حقيقة هامة مؤداها ، وجود علاقة قوية بين التقسيم الإداري وتمثيل القبائل وتمركزها فى مناطق وتجمعات عمرانية متجاوزة . وهذا يعكس بالطبع العلاقة بين البيئة والبناء القبلى ونظام الملكية للأرض التى تعيش عليها القبائل . فنجد على سبيل المثال ، التكوين الإداري لمركز

بئر العبد والذي يشمل تقريبا عشرة مجالس، قروية تشغله تقريبا قبيلتين فقط هما قبيلة الاخارسة والبياضية - وهما في الاصل أبناء عمومة . أما مركز الشيخ زويد ومركز رفح نجد قبائل معينة مثل السكادرة، وطراطرة، وجبالية ، وأرميلات . كما يشكل قطاع كبير من العريش خليطا كبيرا من القبائل بفعل نشاتها شبه الحضرية ولكن توجد بها بعض القبائل المميزة . أما في مركزى نخل والحسنة فتوجد قبائل الملاحة وسويطات (١٦) .

خامسا : يعكس هذا التوزيع القبلى حسب التجمعات السكانية والعمرانية المثلة في التقسيمات الادارية المحددة نوعا من التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لهذه التجمعات القبلية والبناء السياسى الجديد الذى استحدث على المنطقة مع دخول نظام المحليات أو المجالس المحلية والشعبية . بل يشكل ذلك نوعا من جماعات الضغط والمصلحة داخل المجالس المحلية على مستوى المحافظة . كما يترجم في صور متعددة للصراع الجديد الناشئ عن البناء السياسى الرسمى ، ووجود الصراع التقليدى الذى يعرف بالصراع أو التعصب القبلى . كما يعكس ذلك كثيرا من المفاهيم والتغيرات الجديدة التى يمكن تحليلها في ضوء مفاهيم الهيبة ، والمكانة ، والسلطة ، والقوة الرسمية ، وغير الرسمية ، والولاء ، والانتماء ، والقومية ، وغير ذلك من مفاهيم سوف نحللها فيما بعد في ضوء النتائج الميدانية للدراسة الحالية ومدى تأثيرها على عمليات التوطين والتنمية في المجتمع المحلى .

وعموما ، ان تحليل الجوانب المختلفة أو ملامح المجتمع المدروس من شأنه ، أن يعكس أولا الاهتمامات الاساسية لاهداف الدراسة - كدراسة استطلاعية ذات طابع استكشافى أو وصفى - والتى تهدف لمعرفة أهم الملامح العامة لمجتمع الدراسة وطبيعة الملامح البيئية والايكولوجية والطبيعية ومدى ارتباط تلك الملامح ، بالتوزيعات السكانية والعمرانية أو بتوزيع الكثافة السكانية - ومن ناحية أخرى ، ارتباط هذه الملامح بطبيعة الموارد الاقتصادية والتوزيع الجغرافى ومواقع ومصادر المياه

باعتبارها العامل الاساسى المشكل لكثير من أنماط الحياة الاجتماعية فى المجتمع المحلى . ولقد أعطى دراسة وصف التقسيم الادارى والوحدات المحلية التى يتكون منها مجتمع الدراسة بعدا هاما ليكشف عن مدى العلاقة التى تربط بين التقسيمات الادارية ذات الطابع الرسمى أو التنظيمى الادارى ونوعية تمرکز القبائل والتجمعات السكانية ومدى أهمية دخول نظام المحليات على المجتمعات الصحراوية التى لم تعرف هذا النظام من قبل .

ولعل أهمية هذا الفصل التمهيدى والذى يوضح الملامح العامة لمجتمع الدراسة ، من بعد تحليلى وتفسير الحقائق والشواهد التى توصلت اليها نتائج الدراسة الميدانية خاصة بعد تحليل مظاهر التنمية والمشروعات العمرانية والاقتصادية والاجتماعية والتى تعتبر نوعا من التخطيط الاجتماعى والاقتصادى المستهدف اقامته فى هذه المجتمعات لتحقيق أهداف متعددة. تعبر عنها بوضوح أهداف التوطين ومشاريع الاستيطان التى تقام بصورة تلقائية أو اجبارية فى العديد من المجتمعات الصحراوية فى العالم العربى .

وبالرغم من الاهداف المحددة لامكانات الدراسة الاستطلاعية الحالية، الا أنها لا تعتمد على الطابع الوصفى فقط فى بعض الاحيان ، بقدر ما تحاول أيضا تفسير الحقائق والملاحظات الميدانية فى ضوء تفسيرات تحليلية حتى يمكن الاستفادة سواء من معطياتها ونتائجها وتوصياتها فى اجراء المزيد من الدراسات حول المجتمعات المحلية الصحراوية ، والى أى مدى يمكن الاعتماد على هذا النوع من الدراسات فى تحديد المؤشرات التخطيطية لعمليات التوطين والتنمية المحلية والاقليمية .

الهوامش والمراجع :

١ - تنوعت استخدامات العلوم الاجتماعية لمفهوم الايكولوجيا وذلك حسب وجهة نظر الباحثين وطبيعة المجتمعات التي يدرسونها . فنجد على سبيل المثال هناك استخدامات معينة لهذا المفهوم من قبل الانثروبولوجيين في دراساتهم التي تختلف في كثير من الاحيان عن استخدامات علماء الاجتماع وخاصة علماء الاجتماع الحضري لمزيد من التفاصيل انظر :

- محمد الجوهري : الانثروبولوجيا : أسس نظرية وتطبيقات عملية - الطبعة الاولى - القاهرة ١٩٨٠ ص ٩١ .

ولمزيد من التفاصيل حول استخدام مصطلح الايكولوجيا وخاصة استخداماته المبكرة في البيولوجيا والعلوم الطبيعية ثم في العلوم الاجتماعية ، وتطور استخدام المدخل الايكولوجي واعتباره من المداخل السوسولوجية - انظر :

- السيد عبد العاطي السيد : الايكولوجيا الاجتماعية - مدخل لدراسة البيئة والمجتمع - الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ١٩٨١ - الباب الاول .

أما عن استخدام الايكولوجيا كمصطلح ، أو ما يعرف أيضا بالنسق الايكولوجي ومدى علاقته بالانساق الاجتماعية الاخرى كما تتناوله تحليلات الانثروبولوجيين انظر على سبيل المثال :
- أحمد أبو زيد ، البناء الاجتماعي : الجزء الثاني (الانساق) - الاسكندرية - المكتب الجامعي ، ١٩٨٤ .

حيث يوضح المؤلف ، ان اهتمام علماء الاجتماع والانثروبولوجيا في دراستهم للايكولوجيا اتخذوا اتجاهين رئيسيين الاول ما يعرف بالاتجاه التاريخي وهو أكثر شيوعا في الكتابات الانثروبولوجية التي تأخذ المنهج الاثنولوجي أو التطوري منهاجها لها . والثاني الاتجاه المعاصر الذي يعكس الاهتمامات السوسولوجية وخاصة عند الامريكيين الذين يهتمون بدراسة التنظيمات التي توجد في

المجتمع الاقليمي ومشكلاته . ولكن توجد طريقة حديثة تجمع ما بين الاتجاهين وتعرف بدراسة أيكولوجيا المجتمع المحلى (المرجع السابق ص ٨٧) وانظر أيضا :

- فاروق مصطفى اسماعيل ، الانثروبولوجيا الثقافية، الاسكندرية دار المعرفة الجامعية ١٩٨٩ .

- محمد عباس ابراهيم ، الثقافة الفرعية ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ١٩٨٨ .

كما أن هناك استخدامات أخرى لمصطلح الايكولوجيا وخاصة عند الباحثين الجغرافيين ودراساتهم سواء لعلاقة الانسان بالبيئة أو التخطيط العمرانى والحضرى انظر على سبيل المثال :

- محمد عبد الرحمن الشرنوبى ، الانسان والبيئة ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨١ .

— Daniel, P. & M. Hopkinson, The Geography of Settlement, Longman Group LTD, 1989.

٢ - الهيئة العامة للاستعلامات ، محافظة شمال سيناء ١٩٨٧ ص ١٥ .
تقدر المساحة الكلية لشبه جزيرة سيناء بنحو ٦١ ألف كم^٢، وطولها من الشمال الى الجنوب ٤٠٠ كم ومن الشرق الى الغرب ٢٠٠ كم .

٣ - لمزيد من التفاصيل حول الطبيعة الجيولوجية لمحافظة شمال سيناء - انظر المرجع السابق، رقم (٢) ص ١٦ - ١٨ - هذا بالإضافة الى عدد من الدراسات التى تناولت سيناء وشمال سيناء من الناحية الجيولوجية منها على سبيل المثال :

- محمد السيد غلاب ، شمال سيناء : مجلة كلية الاداب - جامعة الاسكندرية - مجلد رقم (٩) ١٩٥٥ .

- المجلس الاعلى للعلوم - الطبيعة الجيولوجية لشبه جزيرة سيناء القاهرة ١٩٦٠ .

٤ - توجد بعض الدراسات القديمة والحديثة والتى أجريت حول مدى توافر المصادر المائية وعلاقتها بالتنمية الزراعية فى شمال سيناء . ومن أهم هذه الدراسات التى أجريت عن هيئة تعمير الصحارى وخاصة بعد عودة سيناء الى السيادة المصرية وقد نشرت هذه البحوث والدراسات والتقارير التى أجريت فى مؤتمر بعنوان

- تعمير سيناء عام ١٩٧٥ - ومنها على سبيل المثال :
- عبد اللطيف مسعود مهنا ، الامطار في شبه جزيرة سيناء - بحث مقدم لمؤتمر تعمير سيناء - القاهرة ، ١٩٧٥ .
- كمال الدين البتانوني ، الامكانيات الزراعية في سيناء، القاهرة ١٩٧٥ .
- انظر أيضا ، الهيئة العامة للاستعلامات ، شمال سيناء - مرجع سابق ص ٣٧ .
- ٥ - انظر ملاحق الدراسة - الجدول الخاص بالاحصاءات السكانية لمحافظة شمال سيناء .
- ٦ - انظر ملاحق الدراسة - الجدول الخاص بتوزيع سكان محافظة شمال سيناء على الوحدات الادارية .
- ٧ - لمزيد من التفاصيل حول نمو الحركة السياحية والفندقية في شمال سيناء ، وطبقا لمشروعات جهاز تنمية الساحل الشمالى : انظر - ادارة السياحة - محافظة شمال سيناء ، المؤشرات الاحصائية للحركة السياحية والمشروعات الفندقية حتى نهاية ١٩٨٦ تاريخ النشر ١٩٨٧ .
- ٨ - مقابلة الباحث مع بعض الاهالى في منطقة بئر العبد أثناء فترة الدراسة في شهر يناير ١٩٨٨ .
- ٩ - محافظة شمال سيناء - بحيرة البردويل ١٩٨٨ .
- ١٠ - الهيئة العامة للاستعلامات ، مرجع سابق ص ٤٩ .
- ١١ - مركز المعلومات - محافظة شمال سيناء ١٩٨٨ .
- ١٢ - لمزيد من التفاصيل عن تاريخ وتطور تطبيق نظام الادارة المحلية والذي يعرف أحيانا تعريفا خاطئاً باسم الحكم المحلى - وفلسفته والغرض من انشائه واختصاصات المجالس المحلية على جميع المستويات : القرية - المركز - المدينة - المحافظة انظر على سبيل المثال :
- مصطفى الجندي ، الحكم المحلى والديمقراطية . ، الاسكندرية دار المعارف ، ١٩٦٧ .
- محمد عبد الله العري ، نظام الادارة المحلية - وزارة الثقافة والارشاد القومى (بدون تاريخ) .

١٣ - مقابلة الباحث مع الاستاذ/عطية سالم - مدير مركز المعلومات بالمحافظة - وعضو المجلس الشعبى والمحلى للمحافظة عن مدينة رفح وذلك بتاريخ ١٦/١/١٩٨٨ .

١٤ - مركز المعلومات ، محافظة شمال سيناء ١٩٨٧ ص ١٧ - ١٨ .
- توجد احدى الدراسات الجغرافية التى أجريت لدراسة المناطق العمرانية فى محافظة شمال سيناء وذلك فى شهر مارس ١٩٨١ .
وأشارت الدراسة الى وجود مدينة القنطرة شرق كأحد المراكز الادارية للمحافظة . لمزيد من التفاصيل انظر :

- محمد حجازى محمد ، العمران والمراكز العمرانية فى محافظة شمال سيناء - القاهرة : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٦ .

ولكن حدثت تعديلات ادارية كبيرة بعد ذلك وتم ضم كثير من مناطق من محافظة شمال سيناء أو سيناء ككل الى المحافظات الثلاث للقناة وأصبحت على سبيل المثال مدينة القنطرة شرق تابعة اداريا الى محافظة الاسماعيلية وتم انشاء مراكز ادارية جديدة مثل مركز الحسنة ومركز نخل - انظر ملحق الدراسة - الخريطة الادارية لمحافظة شمال سيناء .

١٥ - انظر ملحق الدراسة - عن بيان الوحدات المحلية للمراكز والمجالس القروية والتجمعات فى محافظة شمال سيناء .

١٦ - مقابلة الباحث مع كل من عضو مجلس الشعب النائب / محمد محمد صالح ، والسيد عبد العال محمد عبد العال - قاضى عرفى وشيخ عرب بتاريخ ١٧/١/١٩٨٨ .

الفصل الثاني

مدخل لدراسة التوطين والتنمية

تمهيد .

أولا : مفهوم التوطين والتنمية .

ثانيا : مداخل وأبعاد دراسة التوطين والتنمية .

ثالثا : أهداف التوطين في المجتمعات الصحراوية .

رابعا : مجالات التوطين .

خامسا : أنواع التوطين .

الهوامش والمراجع .

تمهيد :

تعددت الآراء حول دراسة عمليات التوطين باعتبارها أحد أساليب التنمية ، كما تباينت أفكار ووجهات النظر بين الباحثين والقائمين على وضع خطط وسياسات التوطين والتنمية . والاسباب متعددة حول تفسير هذا التباين وتعدد الآراء ووجهات النظر حول قضية التوطين ، فمنها نقطة الاهتمام الرئيسية التي ينطلق منها كل باحث أو دارس ، ونوعية المداخل التي تستخدم لتحليل دراسته وجمع معلوماته على المستوى النظرى أو الميدانى التطبيقى ، والقضايا والاهداف والتساؤلات والاطر التصورية التي يحددها الباحث مسبقا قبل اجراء دراسته ، كما يختلف ذلك حسب نوعية المجتمع المدروس أو ما يسمى بمجتمع الدراسة المراد تطبيق هذه المداخل أو الاطر العامة النظرية والمنهجية التطبيقية عليه . ومن هذا المنطلق ، تعتبر عملية فهم الواقع الاجتماعى والاقتصادى والثقافى والحضرى وأيضا الايكولوجى والبيئى من أهم العمليات الضرورية والأساسية التي يهتم بها الباحثين من أجل تحليل الحقائق والملاحظات والشواهد الواقعية وتفسيرها في ضوء هذا الواقع الاجتماعى والذي بدوره يصعب تقديم تحليلات ملائمة وموضوعية .

ولكن دراسة الواقع الاجتماعى ليس بالامر الهين أو بمعنى آخر ليس من السهل دراسته وتحليله دون فهم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تشكل طبيعة وحقيقة هذا الواقع . ومن ثم يجب على الباحث الذي يهتم بدراسة عمليات التوطين والتنمية أن يحدد طبيعة الاهداف العامة لسياسات التنمية ومخططاتها وما هو الغرض من هذه السياسات وما مدى تركيزها حول تنمية المجتمع المحلى ؟ وما هو المقصود بمفهوم التوطين والمفاهيم الأخرى التي ترتبط معه مثل مفهوم التنمية والتحديث وغيرهما ؟ . ثم ما هى أهم المداخل والابعاد والتي يتبناها

الباحثون في دراستهم ومعالجتهم لقضايا التوطين والتنمية ؟ ثم ما هي أوجه التشابه والاختلاف بين هذه المداخل . كما يتعين على الباحث أن يعرض في ضوء تحليلاته النظرية أهداف التوطين في المجتمعات المحلية ؟ وما مدى اختلاف هذه الاهداف أو درجة تحديدها في ضوء السياسات المجتمعية ذات الابعاد الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية. وأيضا التنمية الشاملة ؟ . كما يتعين دراسة أهم مجالات التوطين وهل هي تقتصر فقط على المجتمعات التقليدية الريفية أو الصحراوية أم أنها تشمل قطاعات صناعية أخرى ؟ وما هي أهم أنواع التوطين المتعددة. أو بين ما يعرف بالتوطين الاجباري أو التلقائي وما هي مشاكل كل منهما في الواقع ؟

وعموما ، هذه التساؤلات السابقة هي موضع اهتمامنا حاليا في هذا الفصل للإجابة عليها في ضوء تحليل الدراسات السابقة في مجال التوطين والتنمية وما يسمى بالتراث النظري والامبريقي الذي لا يمكن تجاهله عند اجراء أى دراسة سوسيولوجية سواء على البعد النظري أو التطبيقي الميداني . ومن ناحية أخرى ، ان الاجابة على التساؤلات المطروحة في هذا الفصل من شأنها أن تؤدي إلى فهم الواقع الاجتماعي، والتنمية لعمليات التوطين والتنمية ، والاسهام في عمليات التحليل الكمي والكيفي لما توصلت اليه الشواهد الميدانية والامبريقية للدراسة الحالية .

أولا : مفهوم التوطين والتنمية :

تنوعت مفاهيم وتعريفات التوطين باعتبارها أحد مداخل وأساليب التنمية في المجتمعات النامية ، ولعل من أهم هذه التعريفات هو تعريف كلايد ميتشيل Clyde Mitchell - عن استيطان البدو Detribalization بأنه «التغيير العام من معايير القبلية إلى المعايير الغربية»^(١) كما يرجع عملية استيطان البدو إلى نوعين مختلفين من العوامل هما :

أولا : العوامل السكانية - حيث يوضح الاختلافات العامة للخصائص السكانية مثل الخصائص السكانية العمرية وغيرها التي توضح الفرق بين

المناطق الريفية والحضرية ، والتي تشير أيضا الى عمليات التحول والانفصال من المناطق السكانية القبلية الى المناطق الحضرية .

ثانيا : العوامل الاجتماعية ، وهى العوامل الاجتماعية الجديدة التى يتميز بها المجتمع القبلى وأفراده بعد مرحلة الانفصال ، وما ينتج عن هذا الانفصال من سمات أو خصائص اجتماعية مثل تغيير مفاهيم الولاء الفردى ، وتفكك الروابط والعلاقات الاجتماعية ، والاستقلال الاقتصادى عن رب الاسرة أو رئيس القبيلة .

ومن ناحية أخرى ، هناك بعض الباحثين والمتخصصين فى مجال الدراسات البدوية العربية الذين لهم اسهامات ايجابية فى مجال الدراسات الانثروبولوجية الاجتماعية أو وضع أسس علم الاجتماع البدوى من خلال رؤيتهم الحقيقية لطبيعة البادية العربية ومن أهم هذه التعريفات تعريف الاستاذ الدكتور / فاروق العادلى الذى يرى (٢) أن التوطين هو مجموعة من العمليات التى تتيح للجماعة البدوية الاستقرار والتوطين فى نطاق مكانى معين ، سواء ممن فى مناطقها العادية أو فى مناطق أخرى جديدة ملائمة ، وفى اطار من ظروفها وقيمها ونظمها واحتياجاتها الاساسية ورغباتها وأنماط سلوكها خلال فترة زمنية محددة ، وبغرض احداث تغيير مقصود سواء فى نمط الحياة الاجتماعية والاقتصادية السائدة ، أو فى أنماط السلوك والعلاقات البدوية السائدة ، وعلى ضوء خطط محلية وقومية مدروسة» .

وتوجد مجموعة أخرى من التعريفات والتصورات العامة حول التوطين والتى يمكن ايجازها كما يلى : (٣)

١ - ان التوطين ظاهرة اقتصادية واجتماعية وجماعية وتخولا فى سلوك العشائر البدوية ظل مألوفاً عندهم قرونا طويلة . ولكن من الصعب تحديد طبيعة التوطين بصورة تاريخية محددة ، أو حصر المراحل التى ظهرت فيها ، فهى ترجع الى فترات زمنية غير محددة .

٢ - ان التوطين عملية انشائية تتضمن احداث تغيير في الظروف الطبيعية القائمة ، -أو في طريقة استغلالها ، وتوطين البدو عملية انشائية متكاملة تتضمن احداث تغيير جذرى في الظروف الطبيعية والحضارية القائمة بهدف تنمية الموارد البشرية والاقتصادية ورفع المستوى الاجتماعى وتحقيق التكامل القومى عن طريق ادماج الجماعات البدوية ذات الحضارة الرغوية التقليدية بصورة جماعية فى الوحدة السياسية والقانونية والاقتصادية والفكرية فى المجتمع .

٣ - ان مشاريع التوطين تشمل مشاريع تعليم البدو والاعتماد على أنواع أخرى من السعى للحصول على لقمة العيش وعلى موارد اقتصادية جديدة . كما أن عمليات التوطين ليست عمليات بسيطة ، بل هى عمليات مركزة ومعقدة ويجب أن تؤخذ بنوع من التعقل ودراستها بأسلوب علمى محدد .

٤ - يعنى بالتوطين «اقرار الجماعة البدوية فى وطنها وفى بيئتها وفى اطار تقاليدها وقيمها وعاداتها وظروفها البيئية المختلفة ، وذلك كله بغرض تهيئة الطابع النفسى والاجتماعى للاستقرار» .

٥ - وأيضا التوطين هو «عملية توفير عناصر الاستقرار والاستقلال الاقتصادى المنظم للبدو فى نفس مناطقهم التى يعيشون فيها أو على الأقل فى اقرب الاماكن لهذه المناطق .

كما يرى البعض أن التوطين هو «مجموعة من العمليات التى من شأنها أن تتيح للجماعة البدوية مزيدا من الاستقرار والتوطن فى نطاق مكانى معين سواء فى بيئتها أو فى بيئات أخرى ملائمة وقريبة . وفى اطار من ظروفها وقيمها ونظمها واحتياجاتها الاساسية ورغباتها ، وخلال فترة زمنية محددة ، بغرض احداث تغيير معين فى نمط حياتها الاجتماعية والاقتصادية ، وعلى ضوء خطة مدروسة وضمن اطار السياسة القومية للدولة» (٤) .

وهكذا يشير التعريف السابق الى عدة نقاط جوهرية هي :

١ - ان التوطين وسيلة ، لاحداث تغيير مطلوب في حياة البدو من اجل الاستقرار والاندماج مع بقية الفئات الاخرى في المجتمع .

٢ - التوطين مجموعة من العمليات ، لانه يتكون من مراحل متعددة والتي تتضمن مجموعة من العمليات وخطوات الاعداد حتى تتحقق الاهداف العامة من التوطين .

٣ - ان التوطين برنامج ، لانه مرتبط بخطة زمنية محددة ، ومرتبطة بالخطة العامة للدولة من اجل تغير نمط الحياة البدوية .

٤ - التوطين خطة ، لانه يركز على أسس تخطيطية وبطبيعة الظروف المجتمعية والتاريخ الحضارى للبداوة ، ثم الاعتماد على خطط علمية من اجل تغيير وتحديث الجماعات البدوية وتوطينها .

٥ - التوطين تنمية ، ان التوطين له أهداف وتغير مقصود في حياة الجماعة البدوية ويشمل ذلك تغيير الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تنعكس على الحياة العامة للجماعات البدوية في المستقبل .

٦ - التوطين عمل مشترك ، باعتبار أن الهدف الاساسى للتوطين هو تغيير نمط الحياة البدوية فلا بد من أهمية المشاركة الفعلية للبدو في تحديد عمليات التغيير ويتم ذلك عن طريق التعاون المشترك بين الاجهزة الحكومية وجماعات البدو أنفسهم .

وبالرغم من أهمية التعريفات والتحليلات السابقة حول مفهوم التوطين الا أن هناك عددا من الدراسات التي تعتبر أكثر خداعة بالمقارنة الى هذه التصورات السابقة ، وخاصة تلك الدراسات الاجتماعية التي اهتمت بتحليل العلاقة بين التوطين وغيره من التصورات الاخرى ، مثل التهجير ، أو الاستصلاح أو بناء المجتمعات الجديدة . ولقد عبرت هذه الافكار عن تصوراتها في اطار مميز لمجموعتين أو فريقين من الباحثين هما : (٥).

الفريق الاول ، الذى يتصور بأن التهجير هى العملية التى تقوم بنقل السكان من مكان الى آخر كجزء من سياسة سكانية تهدف الى التوازن فى توزيع السكان . أما التوطين ، فيشر الى العملية الاجتماعية المترتبة على تهجير الافراد من جهة الى أخرى وهو نوع من الاجراءات الديموجرافية التوافقية .

الفريق الثانى ، وهم يصورون التوطين بنسوزة أكثر دقة وتحديداً ، وبأنه (التوطين) اقرار الجماعة فى وطنها وبيئتها فى اطار تقاليدها وعاداتها وظروف البيئة المختلفة ، والعمل على تهيئة جو يعاون على استقرارها . بينما يرى هذا الفريق بأن التهجير هو تغير جذرى لظروف الجماعة قريبا أو بعدا عن ظروفهم الاولى ، فهو اذن عملية نقل بشرى كامل واضفاء شخصية جديدة على المجموعة المهاجرة .

وعموما نستطيع أن نلقى الضوء على مفهوم التوطين ببعض الافكار التى نتصور بأنها ترتبط أشد الارتباط عند دراسة وتحديد عملية التوطين بصفة عامة :

أولا : أن هناك اختلافا حول تحديد مفهوم التوطين أو بالأحرى كيفية استخدامه ولكن هذا الاختلاف يكون من الناحية الشكلية فقط دون الاختلاف حول الجوهر . كما توجد بعض الآراء التى تستخدم مفهوم التوطين للإشارة الى توطين البادية وخاصة البادية العربية أو ما يماثلها من مناطق أخرى فى الشرق الأوسط . ولكن هناك العديد من البوادر والصحارى الأخرى التى توجد بها البدو الرحل أو أنصاف الرحل أو البداوة المستقرة والتى توجد فى العديد من البلاد : أمريكا وأسيا الصغرى والاتحاد السوفيتى وأستراليا وغيرها من المناطق الأخرى ، وعموما ، ساهمت التحليلات والكتابات حول دراسة البادية والبدو من جعلها إحدى موضوعات علم الاجتماع الفرعية وهى علم الاجتماع البدوى الذى يعالج التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والحضارية التى طرأت على أنماط

الحياة والجماعات البدوية ، مع الاعتماد أيضا على أهمية دراسة المظاهر الايكولوجية والبيئية المتغيرة التى حدثت فى المجتمعات البدوية .

ثانيا : يوجد بعض التداخل فى تحديد مفهوم التوطين حيث يطلق أحيانا على المناطق الجديدة أو ما يعرف أحيانا بالمناطق المستحدثة أو المستصلحة أو ما يعرف بالمجتمعات الجديدة ، وهذا ما استخدمته بعض الدراسات التى أجريت على المناطق الزراعية أو شبه الزراعية - الصحراوية أو الصحراوية التامة ، مثال تلك الدراسات التى أجريت على قطاعات كثيرة من المجتمع المصرى وخاصة الدراسات التى أجريت على مديرية التحرير ومنطقة النوبارية ، ووادى النطرون ، والعامرية الجديدة وغيرها .

ثالثا : وفى ضوء ذلك ، فنحن نرى أن مفهوم التوطين يستخدم كأحد أساليب التنمية الشاملة فى المجتمعات الصحراوية أو ما يعرف بمجتمع البادية أو المناطق شبه الزراعية - الصحراوية والتى تعتمد على كل من الرعى أو الزراعة المستقرة وشبه المستقرة ، بهدف خلق نوع من البيئة الايكولوجية والاجتماعية الملائمة والتى تساعد على استقرار المستوطنين من البدو ، أو حتى الفئات الاجتماعية الأخرى مثل محدودى أو معدومى الملكية الزراعية أو العمالة الموسمية الزراعية التى توجد فى المجتمعات الزراعية التقليدية . كما يشمل مفهوم التوطين أيضا الجماعات البدوية التى تعيش على حياة الصيد بأنواعه والتى تسعى سياسات التوطين عامة الى تنوع وتنمية مصادر الدخل الفردى وتنمية الموارد الاقتصادية للمجتمع المحلى بموارد اقتصادية جديدة مثل الزراعة المستقرة ، والصناعة والتعدين والأنشطة التجارية وغيرها .

رابعا : ان دراسة التوطين وسياساته باعتباره عملية تغيير شامل يعتبر من الدراسات المعقدة التى يجب دراستها وفهمها فى ضوء الاطار التاريخى والثقافى والاجتماعى والاقتصادى للجماعات المراد توطينها ، وخلق الجو النفسى والاجتماعى الملائم للحياة الجديدة . ومن ثم يعتبر عنصر أو متدخل

للمشاركة من قبل المستوطنين من أهم العوامل الايجابية التي تسهم في تحقيق الاهداف العامة للتوطين .

خامسا : ومن هذا المنطلق : فان فهم عملية التوطين لا يمكن فهمها كسياسة اجتماعية واقتصادية بعيدا عن الاطار العام للسياسة والتنمية الشاملة التي تسعى اليها الحكومات من أجل تطوير وتحديث أقاليم معينة لم تنل حظها أو الاهتمام بها جيدا في الفترات السابقة ، وتحقيق أهداف عامة للتوطين ، اقتصادية ، وسياسية ، واستراتيجية دفاعية . وعموما ، فهي (التوطين) عملية تخطيط واعداد وادماج من أجل التغيير الشامل والجذري الذي يهدف أساسا الى تحديث وتنمية سواء الجماعات المراد توطينها ومجتمعاتهم المحلية أو المجتمع القومى التي تعيش فيه هذه الجماعات .

ثانيا : مداخل وأبعاد دراسة التوطين والتنمية :

ان تحليل عملية التوطين كأحد مظاهر التنمية الشاملة في المجتمعات النامية تحتاج لمزيد من الدراسة والتحليل لفهم أبعاد هذه العملية وما هي نوعية المداخل التي تستخدم في عمليات التحليل والدراسة . كما تعبر هذه العملية أيضا عن اختلافات وتباين في وجهات النظر للباحثين والدارسين ،الذين يهتمون بدراسة عملية التوطين ، ويعكس هذا التباين والاختلاف طبيعة الاراء المتنوعة ليس حول عملية التوطين ، ولكن حول عمليات ومفاهيم وسياسات التنمية ، باعتبار أن التوطين هو أحد مداخل التنمية والتحديث في المجتمعات النامية .

وأشرنا سابقا ، الى طبيعة تعدد الاراء والافكار والتصورات العامة حول مفهوم التوطين وفلسفة استخدامه بين الباحثين وان كانت عبرت هذه الاراء والتصورات عن وجود اتفاق ضمني حول عملية التوطين في حد ذاتها ، ولكن التباين حول هذه الاراء انما يعبر عن المظهر الخارجى لها فقط . وكما تتعدد الاراء حول السياسات العامة للتنمية ونوعية النظريات والاطر الفكرية والتصورية التي تستند عليها هذه النظريات ،

والتي تعبر بوضوح عن تباين وجهات النظر حول الايديولوجيات الاساسية التي يعتنقها كل باحث أو مهتم بهذه القضية ويدلّى فيها بدلوه .

وتعتبر أزمة النظرية السوسيولوجية المعاصرة هي احدى الازمات التي تواجه علم الاجتماع المعاصر ، كما تنعكس مظاهر هذه الازمة باعتبار النظرية هي الموجه الاساسى للدراسات الميدانية والامبريقية ككل . وتحتل قضايا النظرية السوسيولوجية لعلم اجتماع التنمية أحد مظاهر هذه الازمة التي تعالج بصفة أساسية مدى واقعية قضايا العالم الثالث من هذه الازمة، وهذا هو مطلب العديد من المهتمين بعلم اجتماع التنمية أو علم اجتماع العالم الثالث بصفة خاصة من وجود نظرية حقيقية تعبر عن الواقع التنموى في الدول النامية ، والذي يعكس بوضوح طبيعة هذا الواقع من خلال فهم متطلباته وقضاياها الاساسية التي تحول كثيرا في حالة عدم فهمها عن غموض كبير حول هذه القضايا والمتطلبات والمشاكل المتداخلة حولها .

ان هناك العديد من المحاولات الجادة التي تسعى من أجل طرح قضايا ومشاكل العالم الثالث التنموية من خلال فهم الواقع الحقيقى لهذه القضايا والمشاكل ، كما تعبر عن ذلك المحاولات المتعددة التي تسعى لتحليل مشاكل المجتمعات المحلية سواء في القطاعات الحضرية الصناعية أو الريفية التقليدية أو في المجتمعات الصحراوية . تلك المحاولات التي ساهمت في التعرف على العديد من الابعاد والمداخل التي يمكن تبنيها من أجل فهم طبيعة التنمية وسياساتها وبرامجها في هذه المجتمعات المحلية في العالم الثالث .

وبالفعل ، ظهرت بعض المحاولات التي طرحت كثير من قضايا التنمية ومشكلاتها عند دراسة المجتمعات المحلية ، ومنها بالطبع مشكلة التوطين ، ولقد عبرت هذه المحاولات عن أفكارها في صورة اجراء الدراسات والتحليلات النظرية أو الامبريقية الميدانية على المجتمعات

المحلية الزراعية أو الصحراوية أو ما يعرف بالمجتمعات الزراعية -
الصحراوية سواء في العالم العربي أو بقية دول العالم الثالث .

وتكشف أهمية هذه المحاولات في طرحها للعلاقة بين التوطين أو التنمية والسياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تبنتها العديد من الحكومات في الدول النامية وخاصة في العقود الأخيرة . وما مظاهر هذه السياسات في اصلاح أو تغيير البيئة الايكولوجية والاجتماعية والاقتصادية التي توجد في المجتمعات المحلية الزراعية أو الصحراوية من أجل تطوير سبل الحياة والموارد الاقتصادية ومستوى المعيشة للجماعات الريفية أو البدوية . وان كان ذلك لا يقتصر على هذين القطاعين فقط بل شمل ذلك أيضا المناطق الحضرية المتخلفة بالطبع .

ومن هذا المنطلق سوف نعرض بشيء من الإيجاز لأهم المداخل والابعاد التي تعالج قضية التوطين والتنمية كمحاولة لفهم مدى الاسهامات الجادة من قبل الباحثين في مجال علم الاجتماع وأثرها في تطوير الدراسات التي تجرى في هذا المجال والتي يمكن بدورها أن تسهم في مساعدة القائمين على التخطيط ورسم السياسات والبرامج التنموية من أجل الاصلاح والتغيير والتحديث في هذه المجتمعات المحلية .

وقبل أن نوضح أهم هذه المداخل أو الابعاد ، يجب أن نشير إلى حقيقة هامة مؤداها ، أن المداخل والابعاد المتعددة تفسر عمليات التغيير الشامل أو الاصلاح في المجتمعات الزراعية أو الصحراوية ولا يمكن الفصل بين هذه المداخل نظرا لتداخلها الشديد ، كما يمكن أن يلاحظ ذلك بسهولة في وجود أكثر من مدخل أو بعد متضامين ضمن السياسات العامة والاستراتيجيات التنموية التي تنتهجها أو تتبناها بالفعل العديد من السياسات الحكومية سواء في فترات زمنية واحدة أو في فترات متباعدة حسب نوعية المشروعات وطبيعتها وطبيعة السياسة العامة الحكومية . وعموما ، ان تحليلنا لهذه الابعاد ما هو الا محاولة تصنيفية لهذه الابعاد

والتي تعبر بصفة عامة عن وجود ثلاث وجهات نظر متقاربة وهى على النحو التالى :

- وجهة النظر الاولى : والتي عبر أصحابها عن مداخل التوطين والتنمية من خلال ما كشفت التجارب والمشروعات التي اقيمت حول التوطين والتنمية وخاصة في المجتمعات الزراعية والريفية التقليدية أو المستحدثة . كما تشمل وجهة النظر الحالية عن وجود مدخلين أساسيين هما : (١)

(أ) مدخل التحسين Improvement Approach.

(ب) مدخل التغيير الجذري أو التحول Trans Formation Approach.

- وجهة النظر الثانية : والتي تعكس وجهة نظر أصحابها من المهتمين بقضايا التنمية بنظرة أكثر عمقا وشمولية والتي تعبر عن وجهات النظر المتداخلة بين العلوم الاجتماعية وخاصة علم الاقتصاد وعلم الاجتماع ورؤية القائمين على هذه العلوم وأبعادهم التصورية حول واقع التنمية، والتي يمكن أن تظهر مجملة في صورة مداخل التنمية الاقتصادية والاجتماعية (٧) . Socio - Economic development Approach.

- وجهة النظر الثالثة : والتي يتصور أصحابها أن التنمية وسياساتها ذات طابع متداخل ولا يمكن تحقيق أهدافها بصورة أكثر فاعلية إلا عن طريق تبني سياسات تنموية جديدة ، وذلك عن طريق ما يعرف بمدخل إدارة التنمية (٨) . Administration development Approach.

وقد يظهر ذلك أحيانا في صورة ما يعرف بمدخل تنمية المجتمع المحلي أو الاقليمي .

ونحاول فيما يلي أن نلقى بمزيد من الضوء على أهم الافكار الاساسية لأصحاب وجهات النظر الثلاث السابقة حول مداخل وأبعاد التنمية وسياساتها .

ـ بالنسبة لوجهة النظر الاونى :

(١) مدخل التحسين

يركز أصحاب هذا المدخل على ضرورة ادخال العديد من التحسينات على أنماط الحياة الاقتصادية فى المجتمعات الريفية بصفة خاصة ، وممثله هذه التحسينات فى صور متعددة منها تقديم أساليب جديدة للانتاج الزراعى والحيوانى ، وزيادة انتاجية الارض الزراعية ، وتقديم وسائل العمل الارشادى الذى يشجع الزراعيين على تحسين مواردهم الاقتصادية ، باعتبار أن التنمية الاقتصادية هى أهم عناصر تنمية المجتمع المحلى الزراعى . كما يتصور أصحاب هذا المدخل ، أنه يعتبر كوسيلة للتنمية الشاملة على المدى البعيد لانه يركز أساسا على زيادة الانتاج الزراعى الذى سوف ينعكس على الزيادة فى الموارد الاقتصادية ، ويؤدى بالتدريج إلى تنمية دخل الفرد وتحسين مستوى المعيشة والذى سوف يؤدى بدوره الى تحسين مستوى الصحة والبيئة وتثقيفه وتعليمه أيضا .

وبالفعل استخدم هذا المدخل منذ فترات تاريخية مضت بحيث استخدمتها على سبيل المثال ، بريطانيا أثناء احتلالها الهند وكثير من بلدان افريقيا وآسيا ـ حيث ركزت على أهمية الارشاد الزراعى من أجل زيادة الانتاجية الزراعية . وعموما ، وبالرغم من الاهداف المقصودة من عملية الارشاد الزراعى فى المناطق الريفية التقليدية أو المناطق المستوطنة الجديدة ، إلا أن هذا المدخل ، له كثير من العيوب نظرا لربط هذه السياسات التحسينية بالاهداف العامة سواء للاستعمار أو حكومات العديد من الدول التى انتهجت نفس هذا الاسلوب بعد استقلالها ، وفى ربطها لتسويق المنتجات الزراعية والحيوانية فى اطار من السياسات المفروضة بطريقة اجبارية وقسرية على الفلاحين وذلك عن طريق العديد من المؤسسات الحكومية ذات الطابع الالزامى مثل الجمعيات التعاونية الزراعية .

كما ظهرت عدة نتائج عكسية وغير ايجابية لهذا المدخل تتبلور فى

زيادة الفجوة بين المزارعين أنفسهم نتيجة لاختلافات مساحات الملكية الزراعية ، وقيمة العائد من الانتاج وزيادة الفواصل بين صغار وكبار المزارعين بصورة عامة ؛ هذا بالاضافة ، الى أن معدلات التنمية والتحديث سارت بصورة أو بمعدلات بسيطة وبطيئة جدا نتيجة لعدم وجود الدافع والحافز القوي من وارد زيادة الانتاجية والتي يتم تسويقها بأثمان بسيطة مختلفة تماما عن الاسواق المحلية أو العالمية .

وهناك العديد من الدراسات التي كشفت نتائجها عن قصور هذا المدخل مثل دراسة ديوب^(٩) Dube لبعض المناطق الريفية في الهند ، تلك الدراسة التي استهدفت تقييم عمليات التوطين الزراعي ومدخل التحسين بصفة عامة . وبالرغم من بعض الايجابيات التي تم انجازها في مجال الانتاجية نتيجة لتبنى هذا المدخل ، وتعدد الأنشطة في مجال الارشاد الزراعي ، والتعاونيات الزراعية ، وتحسين الثروة الحيوانية ، ومجال الصحة العامة والنظام والبيئة ، والتعليم وخلق فرص للعمل ، الا أن الدراسة كشفت أيضا عن وجود فئات معينة رحبت كثيرا بهذا المدخل وخاصة الجماعات الزراعية ذات الدخول المرتفعة وجماعات الصفوة في القرية ، هذا بالاضافة الى جماعات المصلحة أو ذات الطابع المصلحي أو من يقومون بطابع الادوار الاشرافية العليا أو كبار موظفي الحكومة والقائمين على حماية النظام والقانون .

ومن ناحية أخرى ، كشفت نتائج العديد من الدراسات الاخرى التي أجريت في المناطق الريفية في كثير من بلدان العالم الثالث ، وتعكس كثيرا عن نفس الملامح العامة التي كشفت عنها نتائج دراسة (ديوب) للهند والتي لها طابع طبقي مميز انعكس بدوره على عامل توزيع الثروة في الريف . وعموما ، يعكس هذا بوضوح السلبيات التي ترتبط بمدخل التحسين بالرغم من بعض مظاهر التطور الذي حدث على الطابع الاقتصادي نتيجة زيادة الانتاجية وذلك حسب معدلات النمو الكمي الاقتصادي دون الاهتمام بالنمو الكيفي الاجتماعي مما يؤثر بالضرورة على عمليات التنمية الاجتماعية بصفة خاصة .

(ب) مدخل التحول الجذرى :

يرى أصحاب هذا المدخل أن مدخل التحسين السابق لم يحرز تقدما ملموسا فى الانتاجية الاقتصادية أو تطوير الاقتصاد المحلى بصورة جذرية نظرا لان هذا المدخل (مدخل التحسين) يعتمد على قطاعات صغيرة أو متوسطة الحجم وذلك حسب أنماط الحياة الزراعية والملكية الموجودة فى كثير من دول العالم الثالث . ومن ثم ، يجب تبني مداخل أخرى بديلة قادرة على تحقيق سياسات التوطين والتنمية وتكون أكثر تأثيرا على الانتاجية الاقتصادية وذات تغيير جذرى وأنماط الملكية الزراعية من أجل إحداث تغيرات هيكلية على طبيعة البناء الاجتماعى والاقتصادى على المستوى المحلى والقومى .

وهكذا يتصور أصحاب هذا المدخل بأن الحاجة ماسة لتدخل القائمين على التخطيط ووضع السياسات الحكومية بضرورة اتخاذ خطوات أكثر ايجابية فى سبيل تحقيق هذه الاهداف ، وخاصة بعد ما ارتبطت سياسات التوطين والتنمية الزراعية بالسياسات العامة الاقتصادية والسياسية والتشريعية والاجتماعية على المستوى القومى . ولقد انعكست مثل هذه الاهتمامات على اتاحة الفرصة لتطوير الاساليب التكنولوجية والاقتصادية ، والعمل على تحقيق الاهداف الاخرى الاجتماعية والسياسية من ناحية أخرى ، وتمثل ذلك الاهتمام فى أسلوبين جديدين هما :

١ - إقامة مستوطنات جديدة تساعد على قيام حراك سكانى واسع النطاق ويشمل ذلك مناطق جديدة وبعيدا عن المناطق السكانية ذات الكثافة العالية ؛

٢ - تبني سياسات الإصلاح الزراعى .

ويهدف الاسلوب الاول ، لإقامة مشروعات للتوطين والمجتمعات الريفية الجديدة تعتمد أساسا على نوع من التخطيط المسبق نحو إحداث نوع من الحراك السكانى ، وإقامة أقاليم ومناطق مستحدثة جديدة لها طابع معين من التنظيمات الادارية والرقابية التى تهتم بشئون هذه

الاقاليم . ولقد فرضت مثل هذه المشروعات منذ فترات زمنية لاسباب
سياسية وعسكرية ، كما حدث في افريقيا على سبيل المثال من قبل
الاستعمار في كل من روديسيا وكينيا وأوغندا . كما يعتبر مشروع الجزيرة
بالسودان الذى خطط له منذ بداية الخمسينات أحد هذه المشروعات
التوطينية الكبرى الذى اعتمد على نوع البيئة الزراعية ويفرض زراعة
القطن ذلك المحصول الاستراتيجى الذى يهدف أولا انتاجه تحقيق أغراض
استعمارية بريطانية .

كما اقيمت العديد من المشروعات الجديدة أو التى تم فيها تطبيق
أسلوب إعادة التوطين عن طريق الحكومات الاستعمارية في المزارع التعاونية
في روديسيا التى عملت على تقديم كافة التسهيلات اللازمة من أجل زيادة
الانتاجية الزراعية وتصدير المواد الخام الى الدول الاستعمارية في أوروبا .
ولكن ظهرت أيضا عمليات التوطين القومية في العديد من الدول النامية
بعد الاستقلال مثلما حدث في كثير من الدول الافريقية مثل مصر، وكينيا ،
وأوغندا ، وتنزانيا ، وزامبيا وغيرهم . ولأقت هذه المشروعات أهمية
ورعاية كبرى من حكومات هذه الدول .

وبإيجاز ، أن الغالبية العظمى من مشروعات التوطين التى حدثت في
كثير من دول العالم الثالث ، كانت تتم تنظيمها عن طريق التدخل المباشر
ومن جانب الحكومات الرسمية لهذه الدول . ويمكن أن تعرض لازعة
نماذج لمثل هذه المشروعات كما يلي :

١- النمط الأول ، الذى يتصف بنوع من التنظيم المخطط الذى يشمل
ملكيات فردية محدودة يتم فيها اتخاذ القرارات على نفس مستوى حجم
هذه الملكيات كما أن الأسلوب الإدارى يتسم بالطابع الاستشارى فقط .

٢- النمط الثانى ، ذلك النمط الذى يقوم على نظام التسويق الاجبارى
ويشمل كافة الاجراءات التى تتعلق ابتداء بسياسات زراعة الارض حتى
تسويق المنتجات الزراعية .

ـ النمط الثالث ، الذى يقوم على وجود هيئة للخدمات الزراعية ذات الطابع المركزى ، كما يركز هذا النمط للقيام بانتاج المحاصيل النقدية .

ـ النمط الرابع ، وهو النموذج الذى يقوم على أساس الاسلوب ائجماعى سواء من ناحية العمل أو توزيع عائد الانتاج والمكافآت على العاملين والمزارعين . ويسود هذا النمط طبيعة الاشكال التعاونية لتنظيم ووجود الرقابة الدقيقة الذى يتم فى طابع مميز يتم عن طريقه اكتساب طابع ايدىولوجى معين . كما يعكس هذا النمط الطابع المركزى ووضع سياسات العمل والانتاج ولكن تكون عمليات الادارة ذات طابع داخلى للمستوطنين والعاملين فى هذه المشروعات فقط (١٠) .

اما الاسلوب الثانى ، وهو الاصلاح الزراعى الذى يقوم على تغييرات جذرية ، حيث تؤدى سياسات الاصلاح الزراعى الى تدخل مباشر من جانب الدولة وتشريعاتها ، هذا التدخل له أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية . ويعتبر فى حد ذاته استراتيجىة لتغيير نمط البناء الاجتماعى والطبقى داخل المناطق الزراعية وكسر الاحتكارات الطبقيّة فى المجتمع .

وفى الواقع ، تعددت الدراسات حول برامج الاصلاح الزراعى (١١) باعتباره أحد مدخل التغيير الجذرى الشاملة فى مجتمعات دول العالم الثالث وما أحدثته نتائج هذه السياسات على تغيير أنماط العمل الزراعى وزيادة دخل الفلاح . وهذا ما حدث فى كثير من دول العالم الثالث مثل مصر ، وبيرو ، وتايوان ، وشيلي وغيرهم . وقد يحدث اجراءات متعددة لتطبيق برامج وسياسات الاصلاح على فترات تدريجية كما حدث فى مصر على سبيل المثال ، وعلى دفعة واحدة أو كما حدث فى بعض دول العالم . ولجأت كثير من الدول لتطبيق نظام الجمعيات أو التعاونيات الزراعية وانشاء المزارع الحكومية الكبيرة كما حدث فى كويا على سبيل المثال .

ويتصور أصحاب سياسات الاصلاح الزراعى ، أن هذه السياسات من

شأنها تعزيز الوضع الاقتصادي سواء للمستوطنين أو الفلاحين وزيادة دخولهم الاقتصادية نتيجة لتحسين وسائل الانتاج الاقتصادية التي تهدف اليه فقط أصحاب مدخل التحسين ، وفي نفس الوقت يهدف هذا المدخل (التحول الجذري) الى نقل أوضاع الملكية الزراعية الى المزارعين المعدمين أو الاجراء الذين يعملون في الارض وهذا يعكس بالطبع الى احداث تغييرات اقتصادية مادية ، وذات تأثير اجتماعي ومعنوي يسهم في زيادة الدخل الفردي للفلاح والدخل القومي أيضا .

ودون الخوض في تفاصيل سياسات الاصلاح الزراعي ، ولكن نحاول حاليا أن نشير بصورة سريعة لهذه السياسات باعتبارها أحد السياسات الزراعية التي ساهمت في عمليات التوطين والتنمية والتي سادت كثير من دول العالم الثالث في خلال نصف قرن مضت . تلك السياسات التي انطوت على برامج تخطيطية محددة لها أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . كما تعبر هذه السياسات عن وجود القيادات الثورية الرديكالية التي ركزت مباشرة نحو القضاء على الاستعمار الغربي وتصورت الاوضاع القائمة ما هي الا مجرد تعبير واستمرار للوضع القديم . ومن ثم فلا بد من تغييره تغييرا جذريا خاصة وان أقطاعي الارض أو أصحاب الدخول المرتفعة يعتبرون من الفئات أو الطبقات الاجتماعية الرأسمالية الزراعية التي ترتبط ارتباطا قويا بالرأسمالية الصناعية التي توجد في المدن كما حدث ذلك في مصر قبل ثورة ١٩٥٢ .

وعموما ، ان الإشارة السريعة والموجزة الى مداخل وأبعاد وسياسات التحسين أو التغيير الجذري والممثل في برامج شاملة تسعى لاقامة مستوطنات أو مجتمعات جديدة أو مستحدثة أو برامج الاصلاح الزراعي ، انما تكشف النقاب عن مغزى السياسات التنموية والايديولوجية العامة التي تنطوي عليها مثل هذه السياسات . وان كانت قد حققت كثيرا من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية والى تغيير أنماط الحياة الاجتماعية والطبقات الرأسمالية الزراعية ، الا أن هناك كثيرا من القصور الذي لازم

مثل هذه السياسات نظرا لعدم توافر التخطيط العلمى السليم وكيفية استخدامها بالطرق العقلانية الرشيدة التى من شأنها أن تسهم فى سياسات التنمية الزراعية والاقتصادية وتنمية الاقتصاد القومى .

ومن ثم ، أن مثل هذه السياسات لم تحل جميع مشاكل القطاع الريفى أو الزراعى فى دول العالم الثالث ، وظلت كثير من المشاكل كما هى بدون تغير وظلت على سبيل المثال الهجرة الريفية غير المخططة الى القطاع الحضرى من أهم المشاكل التى أدت الى تأخير تنمية كل من القطاعين الريفى والحضرى معا . وهذا ما تصوره كثير من الاقتصاديين أن كثيرا من السياسات الحكومية فى دول العالم الثالث تركز على الاهتمام ببعض القطاعات الانتاجية دون الاخرى ، ودون الاخذ فى الاعتبار بأهمية تبنى السياسات التنموية الشاملة التى تركز على كل من القطاعين الريفى والحضرى معا ، وهذا ما أدى الى نتائج سلبية وخلق مشاكل اقتصادية واجتماعية ، وهذا ما أطلق عليه البعض ان التركيز على أحد القطاعين دون الاخر يعتبر شيئا مزيقا (١٢) .

- وجهة النظر الثانية : التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

عرضنا سابقا ، أن أصحاب وجهة النظر الحالية تتركز أفكارهم على دراسة التنمية فى ضوء ما تحقق من انجازات ذات طابع شامل بغض النظر عن التركيز فى بعض القطاعات الانتاجية دون الاخرى ، ولا بد أن تتم عمليات وبرامج وسياسات التنمية فى المجتمعات المحلية فى اطار السياسة التنموية الشاملة التى تهدف الى تغييرات هيكلية واحداث نتائج اقتصادية واجتماعية لتجسين مستوى المعيشة وأساليب الحياة فى المجتمعات المحلية . ويركز أصحاب وجهة النظر الحالية ، على ضرورة دراسة عملية التنمية من خلال التركيز على ثلاثة أبعاد ومستويات بينهما علاقات متبادلة والتى عن طريقها يمكن فهم الاطار العام لقضية التنمية وهذه المستويات الثلاث هى : (١) المستوى التكنولوجى ، (٢) المستوى الاقتصادى ، (٣) المستوى الاجتماعى . علما بأن هذه المستويات الثلاثة

تغيرات سواء على مستوى البناء والوظيفة للوحدات والنظم الاجتماعية تعتبر مؤشرا حقيقيا لتحليل عمليات التنمية ومدى تأثيرها على أحداث والتى تؤثر جميعها على تغيير أنماط السلوك الاجتماعى والاقتصادى وزيادة فرص التعليم والصحة ، ووسائل الاتصال ، وأنماط المشاركة وبناء الجماعات الحرفية والمهنية .

ويحاول أصحاب هذا الفريق من حين الى آخر التمييز بين المستويات الثلاثة للتنمية ، مع اندماج المستوى الاول والثانى (التكنولوجى والاقتصادى) فى اطار ما يعرف بسياسة التنمية الاقتصادية من ناحية، وجعل المستوى الثالث (المستوى الاجتماعى) فى اطار ما يعرف بسياسة التنمية الاجتماعية . ويمكن التمييز بين هذين المستويين كما يلى : (١٢)

اولا : سياسة التنمية الاقتصادية Economic - Development - Policy

ويقصد بهذه السياسة أن هناك قطاعا كبيرا من السكان فى المجتمع وخاصة من الفئات التى توجد فى أدنى السلم الاجتماعى وما زالت تعيش حياة متواضعة نظرا لانها تعاني من كثير من الخرجان الاقتصادى والاجتماعى . وعن طريق تبني السياسات الاقتصادية يمكن رفع الكفاية الانتاجية ومستوى المعيشة لهذه الفئات الاجتماعية التى لم تنل حظا وفيرا من المجتمع بالمقارنة بالفئات الاجتماعية الاخرى . ومن ناحية أخرى ، ان هذه الجماعات لديها الرغبة الفعلية من أجل تطوير وتحديث نفسها ، ولكن لابد من توافر الدافع من أجل استغلال كافة الامكانيات المتاحة لديها وعن طريق استخدام الاساليب التنموية الكفيلة لتطويرها وتحديثها .

ثانيا : سياسة التنمية الاجتماعية Social Development Policy

وتركز هذه السياسة أهدافها نحو تسخير كافة الجهود لزيادة عوامل الاستعداد والقدرات التى توجد عند قطاعات كبيرة من السكان فى المجتمع ، ومن أجل تعزيز عمليات التنمية الاقتصادية بصورة أكثر شمولاً حتى ينعكس ذلك على المجتمع ككل . ولكن ذلك لا يتأتى الا عن طريق

خلق الفرص الكفيلة بتوسيع نطاق المشاركة الايجابية لهذه الجماعات والافراد في عمليات التنمية والتحديث التى تتعلق بها سواء عن طريق المشورة أو ابداء الرأى واتخاذ القرار بصفة عامة ، وخلق الطاقات الحقيقية التى تسهم فى زيادة فاعليات هذه السياسة وخاصة عند اهتمامها بالجماعات باعتبارهم القوة الفعلية التى تنجز عمليات التطور والتنمية .

ومن ثم تهتم التنمية أو سياسة التنمية الاجتماعية بالتركيز على النواحي الاجتماعية أساسا .بالاضافة الى النواحي الاقتصادية ، وليس التركيز على السياسات الاقتصادية وحدها التى يمكن أن تؤدى الى تنمية اجتماعية فعلية ، لان مثل هذه السياسات الاقتصادية ذات طابع سطحى ، وتركز على النمو الكمي من الدرجة الاولى أو ذات خصائص تحسينية فقط . وعموما ، وبالرغم من التمييز السابق بين السياسات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية الا انهما يرتبطان كل منهما بالآخر ، ومن ثم يصعب فهم عناصر وسياسات التنمية الاقتصادية بمعزل عن التنمية الاجتماعية والعكس بالعكس ، وهكذا ، يتضح عند تحليل مفهوم التنمية الذى يشمل توظيف كافة الامكانيات والطاقات من أجل تحقيق وانجاز الاهداف العامة فى كافة القطاعات والفئات الاجتماعية التى لم تنل حظا من فرص التنمية والتقدم بصورة أفضل من قبل (١٤) .

وفى عرض تحليلى نقدى يُعرض جولدثروب Goldthrope فى كتابه سوسيولوجيا العالم الثالث (١٥) The Sociology of The Third World الى أهمية دور عالم الاجتماع فى توضيح المفارقات والاختلافات حول النتائج العامة لكل من سياسات التنمية الاقتصادية فى مقابل سياسات التنمية الاجتماعية . ولقد اعترض جولدثروب ، كثيرا على وجهات نظر الاقتصاديين الذين يركزون على النمو الاقتصادى The Economic Growth فقط ، وحتى من يعاصرونهم من المحللين الاجتماعيين والاقتصاديين من أمثال روستو Rostow وخاصة تحليلاته فى كتابه «مراحل النمو الاقتصادى» الذى ركز فقط على عرض مراحل النمو الاقتصادى التى

حدثت في القرن التاسع عشر على حالة دولة واحدة فقط وهى بريطانيا .
وأیضا عالم الاقتصاد الشهير I. E. Meade وغيرهم من الذين يتصورون أن
المشاكل الاقتصادية حتى وان ظهرت في الدول الصناعية ما هى الا مجرد
مشكلات تعبر فقط عن مشكلات اقتصادية بحتة مثل العجز في ميزان
المدفوعات ، ومشكلة التضخم وغيرها دون الاخذ في الاعتبار المشاكل
الاجتماعية الاخرى التى تترتب وتضاهى المشاكل الاقتصادية .

وان كانت قد ظهرت بعض التحليلات لعلماء الاقتصاد من أمثال
فيرتيدو C. Furtado ، وميردال G. Myrdal وبول هال P. Hill وغيرهم
الذين يعالجون مشاكل التنمية والتخلف وربطها بالاقتصاد العالمى، ولكن
هناك العديد من القصور في هذه التحليلات نظرا لتجاهلها بدراسة الابعاد
الحقيقية أو تصوراتها المحدودة عن طبيعة المشاكل الاقتصادية في
العالم الثالث ودون الاخذ في الاعتبار أهم مشاكل سياسات التنمية
الاجتماعية ككل .

ولهذا السبب يركز جولدثروب ، على أهمية دور علماء الاجتماع
لبیان وجهة النظر السوسولوجية والحاجة الى وجود منظورات
وتصورات أكثر دقة وموضوعية عند دراسة سياسات التنمية بصفة عامة ،
مع ضرورة ربطها وفهمها في ضوء الاطار الثقافى والاجتماعى والعمل على
تحقيق أهداف النظم الاجتماعية التى تشمل العديد من البنائات والعناصر
الاجتماعية مثل الاسرة ، والقراية ، والسحر ، والدين ، والتمايز
الطبقي ، والضبط الاجتماعى ، والاقتصاد بالطبع . تلك النظرة أو
الرؤية الاجتماعية التى شارك فيها أيضا العديد من الانثروبولوجيين من
أمثال (مالينوفسكى) وغيرهم . ومن ثم لابد أن ينظر الى هذه الحقائق
على أنها بنائات ونظم غير منعزلة عن الواقع الاجتماعى ، بل لابد من
تصورها على أنها تشكل أسلوب الحياة والقيم السائدة بصفة عامة والتى
تحدد بدورها رؤية الناس الحقيقية نحو أهداف التنمية العامة .

ومن هذا المنطلق ، فإن الدور الحقيقى لعلماء الاجتماع هو بيان

أهمية هذه النظم الاجتماعية للاقتصاديين الذين ينبغي عليهم فهم واقع التنمية ومشكلاتها ، ولابد أن يشاركهم أيضا في هذا الفهم والتصور مستشارو الحكومات من الاقتصاديين والقادة السياسيين ، الذين يركزون فقط على النمو الاقتصادي غير مهتمين بأهمية ربط أهداف التنمية الاقتصادية بالأهداف الاجتماعية . وهذا ما جعل جولدثروب ، يركز على ضرورة تغيير سياسات التنمية الاقتصادية Economic Development الى ما يعرف باقتصاديات التنمية Development Economics.

ـ وجهة النظر الثالثة : مدخل ادارة التنمية :

يعتبر مدخل ادارة التنمية أحد المداخل الأساسية التي تهتم بمعالجة قضايا التنمية وأساليبها ومواجهة المشكلات التي توجد في الدول النامية ، ولقد ركز على دراسة واقع التنمية بصفة خاصة منذ منتصف هذا القرن . وتتبلور نقطة الانطلاق الأساسية لأصحاب هذا المدخل ، بأن النظم الادارية العامة ومؤسسات التنمية التي كانت موجودة في الفترات السابقة أثناء وجود الاستعمار في دول العالم الثالث ، لم تعد تلائم طبيعة المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة وما يعرف بثورة التنمية ، التي تسعى اليها معظم دول العالم الثالث . كما يتصورون أيضا ، أن هذه المؤسسات والنظم كانت لها أهداف معينة سابقا ، وهي صيانة النظام التقليدي القائم ، مع تقديم الخدمات العامة التي تهدف أساسا للحرص على وجود هذا النظام وبقائه . .

ومن ثم ، اعتبر أصحاب مدخل ادارة التنمية ، أن الحفاظ على هذه المؤسسات التنموية التقليدية يعتبر في حد ذاته عائقا يقف في طريق التنمية ، لاختلاف أهدافها الأساسية وفلسفتها العامة نحو خدمة المجتمع . ومن ناحية أخرى ، أن هذه النظم كانت ذات طابع مركزي ، فلم تعد تفي بالتزاماتها نحو توزيع مهام التنمية على الاقاليم المحلية بالمجتمعات ولقد استخدم مفهوم ادارة التنمية للتعبير عن نقاط التقاء كثير من وجهات النظر مع ما يعرف باقتصاديات التنمية Development Economics .

ومن ناحية أخرى ، اهتمت خطط التنمية الخمسية التي تبنتها كثير من دول العالم الثالث بما يسمى بسياسات الاصلاح الادارى ، Management Reform Policy . ولكن ادارة التنمية تعتبر سياسة اعم وأشمل ، لانها تركز على ادارة السياسات والتخطيط للبرامج والمشروعات التي تخدم أغراض التنمية (١١) . كما أنها تعتبر تغييرا واضحا يقيس الدور الذى يجب أن تقوم به المؤسسات والاجهزة الادارية التي تهدف أساسا لانجاز الاهداف الاجتماعية والاقتصادية القومية ، والعمل على التنسيق بين كافة البيروقراطيات الحكومية ووظائفها المتعددة من أجل تحقيق هذه الوظائف التي بدرئها تظهر كثير من المشاكل والعقبات التي تعوق برامج وسياسات التنمية في المجتمع .

كما توجد عدة مميزات أخرى ، توضح ما تتصف به ادارة التنمية ، وهدفها الاساسى نحو تغيير برامج التنمية التي تسعى الى زيادة التقدم الاجتماعى والاقتصادى ، فهي ادارة من أجل التغيير والتجديد المستمر . كما تعطى ادارة التنمية أولوية فعالة الى ضرورة مشاركة الجماهير والفئات الاجتماعية ومساهمتها في عمليات التنمية ومعبرة أولويات ومتطلبات خطط وبرامج التنمية في مجتمعاتهم . ومن ثم يكون الولاء الاساسى لادارة التنمية ليس التركيز على إرضاء السلطات العليا الحاكمة بقدر ما تهدف لتحسين أوضاع الفئات الاجتماعية التي لم تنل حظا من قبل من الاصلاح الاجتماعى والاقتصادى في المجتمع .

كما تتميز ادارة التنمية ، عن مفهومات أخرى مثل الادارة العامة ، ولكنها ترتبط بالاخيرة ارتباط مباشر وغير مباشر ، نظرا لاهمية الدور الذى تقوم به المؤسسات الحكومية من أجل الحفاظ على النظام والاستقرار وهذا يعتبر مطلب ضرورى من أجل تحقيق سياسات التنمية . وعموما فهي (ادارة التنمية) تسعى لتحسين البيئة الايكولوجية والجغرافية والاقتصادية ، وتهيئة البيئة العامة في المجتمع من أجل انجاز أهداف التنمية . ومن ناحية أخرى ، تهدف ادارة التنمية بتوسيع أنماط التعاون

والاتصال والتنسيق والأشراف بين الوكالات الحكومية الرسمية وغير الرسمية ، وخاصة عن طريق زيادة قنوات الاتصال المباشر وغير المباشر بينهما ، وإنشاء اللجان الاستشارية للتنسيق بين المستويات الإدارية العليا ، والمتوسطة ، والدنيا لتحسين مستوى البيئة المحلية ، وإنشاء المنظمات والاتحادات المهنية والخرفية والتجارية التى تهدف جميعها لتسهيل وتنفيذ سياسات وقرارات إدارة التنمية وبرامج التخطيط الاقتصادى والاجتماعى ، ويهتم مدخل إدارة التنمية ، بالكفاءات الإدارية والقيادات الرسمية وغير الرسمية ، التى تسعى جاهدة لإدارة برامج التنمية بنوع من الكفاءة والفاعلية وإنجاز الاهداف وتجديدها بصفة مستمرة ، بما يتلائم ذلك مع متطلبات التنمية الشاملة ، وخلق نوع من الإدارة العامة التى تتبنى أساليب إدارة التنمية والتى من شأنها أن تزيل كافة العقبات أمام خطط التنمية .

كما يتميز مدخل إدارة التنمية بأنه مدخل هام فى تنمية الإدارة والتى يطلق عليه أحيانا ، «بالإدارة القطاعية أو الإقليمية» التى تسعى لتحقيق الاهداف العامة لتنمية المجتمع المحلى أو ما يسمى أيضا بالمدخل الإقليمى فى التنمية (١٧) . ولكن يختلف مدخل إدارة التنمية عما يعرف بالإصلاح الإدارى لأن الأخير له نفس أهداف نظام الإدارة المركزية ، ولكن تظهر وظيفة إدارة التنمية فى تقديم بيئة ملائمة ، ووجود نظام إدارى كفء يسعى أساسا الى تحسين وتنمية المجتمعات المحلية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية فى ضوء برامج خطط التنمية الشاملة .

ومن الناحية التطبيقية لمدخل إدارة التنمية يتم توزيع خطط التنمية على مجالس تخطيطية وتنفيذية لتسهيل القرارات وتنفيذها بشأن سياسات التنمية فى كافة المجالات الزراعية ، والتعليمية ، والصناعية ، والصحية ، والاقتصادية ، كما تتولى هذه الأجهزة أو المجالس اجراءات دراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لمشروعات التنمية التى يتم

التخطيط لها في المستقبل ، أو التي أنجزت بالفعل ويجرى استثمار نتائجها في المجتمعات المحلية .

وموجز القول ، نستطيع أن نستخلص نتيجة هامة مؤداها ، ان مدخل ادارة التنمية يتبع أسلوب اللامركزية في ادارة التنمية وذلك عن طريق تفويض السلطة الى عدد أكبر من الوكالات التنموية التي تعمل في مجالات التنمية ، وحتى تستطيع الإساليب اللامركزية من انجاز أهدافها ، يجب اعداد البرامج وسياسات التخطيط بصورة علمية وواقعية ، والعمل على تحسين الوسائل الادارية ، فمدخل ادارة التنمية يشمل أيضا تنمية الادارة، وتطويرها بصورة أكثر فاعلية وكفاءة والعمل على توفير البعد الانمائى واعادة التنظيم والتنسيق بين الاجهزة الرسمية وبين المشاركة الاهلية أو المحلية التي لها دورها الهام في انجاز خطط ومشاريع التنمية . ومن ثم تصبح أهمية مدخل ادارة التنمية ذات طابع لا مركزى يهدف بصورة أساسية للانصراف فى تنفيذ القرارات وتحديث برامج وسياسات التنمية من ناحية الاعداد والتخطيط والتقييم والعمل على استقطاب المشاركة الايجابية من المواطنين .

ومن ناحية أخرى ، كما يؤكد أنصار مدخل ادارة التنمية بأنها ليست فقط أداة تعمل على تطوير الاجهزة الادارية والحكومية فقط ، ولكن يجب اعطاء أهمية لتنمية أجهزة ومؤسسات القطاع الخاص التي تتبع الافراد والجماعات أو المؤسسات الاهلية المحلية ، حتى تؤدي بدورها فى تحمل بعض أجزاء من أعباء التنمية وتكاليفها ، والعمل على التجديد والابتكار وخلق روح المنافسة بين الافراد والمؤسسات العامة والخاصة . كل ذلك يهدف بالضرورة الى خلق نوع من الوعي الاجتماعى أو الشعور بالمسؤولية الاجتماعية بين الفئات الاجتماعية وقياداتها المحلية التي تعمل على المشاركة فى تقديم الخدمات التى تسهم فى تطوير وتنمية المجتمع المحلي مع القيادات الرسمية والتنفيذية . وبصفة عامة ، ان نتائج هذه المشاركة تعمق من انساق التعاون والاتصال والتنسيق بين القيادات

الرسمية وغير الرسمية والتي تنعكس نتائجها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ككل .

تعقيب :

وبعد هذا التحليل الموجز لابعاد ومداخل دراسة التوطين والتنمية والتي شمل تصنيفها في ثلاث ابعاد رئيسية مثلت مداخل التحسين والتحول الجذري ، ومداخل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأخيرا ، مدخل ادارة التنمية . نستطيع أن نلقى ببعض التعليقات العامة حول هذا التصنيف على النحو التالي :

أولا : تعكس التحليلات السابقة حول المداخل والابعاد للتوطين والتنمية مدى صعوبة الفصل والتمييز بين هذه الابعاد من ناحية التداخل الشديد بينهما ، كما يعكس كل منهما الآخر وجهات نظر متقاربة الى حد كبير في الأسس التي يعتمد عليها . وقد يعكس هذا التداخل أيضا نوعا من الملاحظات والغموض حول تحديد المفاهيم والافكار العامة لها، وهذا بالطبع يوضح مدى ما يواجه مفهوم التنمية من صعوبات تعكس طبيعة التداخل مع مفاهيم أخرى متعددة مثل ، التحسين ، والاصلاح ، والتطور والتغير ، والتحديث وغيرها .

ثانيا : ويتبلور هذا التداخل على سبيل المثال كما لاحظنا سابقا ، أن مدخل التحسين يركز على التنمية الاقتصادية والنمو الكمي وخاصة في القطاعات التنموية الريفية . وهذا ما ينطبق أيضا على ما يعرف بمدخل التنمية الاقتصادية باعتبار أن كل منهما له أهدافه العامة في تحقيق النمو الكمي دون الاخذ في الاعتبار النمو الكيفي على المستويات والنتائج الاجتماعية . وان كان الفرق بين كل من مدخل التحسين أو مدخل التنمية الاقتصادية ، يظهر في أن الأخير له مجالات تطبيقية على قطاعات انتاجية أكبر عما هو مستخدم أو ينطبق على مدخل التحسين في القطاع الريفي أو أي قطاعات من المجتمعات المحلية .

ثالثا : وربما يظهر ذلك بصورة أكثر وضوحا عند تحليل مكونات والأسس التي يقوم عليها مدخل التحول الجذري ممثلا في سياسات الإصلاح الزراعي وأهدافه الأساسية والعمل على تغيير الوضع القائم بصورة جذرية فان هذا المدخل يرتبط بتأيدولوجيات راديكالية تهدف الى تعديل أو تغيير ما هو قائم بالفعل من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية وتشريعية معينة . في مقابل ذلك ، نجد أيضا ، مدخل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والذي يركز عليه العديد من علماء الاجتماع من منظور أن التنمية ما هي الا نوع من التخطيط المنظم ، أو ما يسمى أحيانا بالتغيير المخطط خاصة بعد فشل تحقيق السياسات التنموية الاقتصادية التي تركز على تحقيق الاهداف الاقتصادية الخالصة ، تلك الاهداف التي تعبر عن تصورات خاطئة للعديد من علماء الاقتصاد القائمين على التخطيط الاقتصادي الحكومي ، والتي تركز على معالجة مشكلات التضخم والعجز في ميزان المدفوعات وغير ذلك دون ربط ذلك بالواقع التنموي الاجتماعي الذي يؤثر ويتأثر بهذه المشاكل ونتائجها في المجتمع . وهذا ما جعل البعض من أمثال جولدثروب ، وغيره من علماء الاجتماع الذين يطالبون بضرورة تغيير سياسات التنمية الاقتصادية بما يعرف باقتصاديات التنمية .

رابعا : يعكس مدخل إدارة التنمية بوضوح ، أهميته التي تهدف الى ما يعرف بسياسات الإصلاح الإداري فقط ، الا أنه يسعى لوجود سياسات فعالة تعتمد على أساليب التنمية الشاملة على مستوى المجتمع المحلي أو الاقليمي . وذلك عن طريق تطوير وتحديث برامج وخطط التنمية بصورة مستمرة ، وأجزاء العديد من دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق من مدى فاعلية هذه الخطط والبرامج . كما يهدف أيضا الى ضرورة التنسيق والتعاون بين الإدارات الحكومية والمؤسسات العامة والخاصة في ضوء استراتيجية تقوم على اللامركزية ، وخلق نوع من الوعي الاجتماعي بالمشاركة المحلية وأهميتها في الاسهام في تطوير المجتمع المحلي .

خامسا : وأخيرا نؤكد على حقيقة هامة ، وهى أن جميع المداخل تهتم بسياسات التنمية ، ولكن تختلف كل منها حسب اهتمامات وأهداف السياسة التنموية الشاملة ، أو طبيعة الايديولوجية السياسية التى توجد فى الدولة.والتي تتبناها سياسات اصلاحية أو تحسينية أو ضرورية شاملة. كما تعبر الاختلافات بين هذه المداخل عن التباين بين فلسفات القائمين على التخطيط فى فترات زمنية معينة . مثلما انعكس ذلك على مدخل التحسين.الموجه للتنمية الاقتصادية فى بعض القطاعات الريفية أثناء وجود الاستعمار فى العديد من الدول النامية ، أو استمرار وجوده كنوع من البقاء على الوضع القائم للنظم والمؤسسات الانتاجية وغير الانتاجية ، مثلما حدث فى الهند على سبيل المثال . ولكن نجد النقيض مع ذلك فى سياسات الاصلاح الزراعى أو ما عبر عنها بسياسات التغيير الجذرى الذى يهدف الى خلق بناءات اجتماعية واقتصادية للفئات الاجتماعية ذات طابع مختلف عما هو عليه من قبل . وعموما ، نجد كثيرا من أبعاد أو مداخل التنمية تركز على ضرورة الربط بين الاساليب والسياسات الاقتصادية والاجتماعية معا والعمل على خلق نوع من المشاركة المحلية فى عمليات التنمية بصفة عامة .

ثالثا : أهداف التوطين فى المجتمعات الصحراوية :

تتعدد أهداف التوطين وتتنوع أنماطه بحسب هذه الاهداف التى تتشكل حسب نوعية المشروعات التى تقام فى المجتمعات الريفية والبدوية وأيضا الحضرية . كما تشمل أهداف التوطين أبعادا سياسية وقومية واستراتيجية دفاعية من ناحية تعزيز الامن والاستقرار فى المناطق المراد التوطين بها . كما تعكس أهداف التوطين طبيعة السياسات المحلية والقومية بصفة عامة ، وسوف نحاول فيما يلى أن نعرض لأهداف التوطين وبخاصة التركيز على المجتمعات الصحراوية.أو البدوية باعتبار أن التوطين ما هو الا أسلوب أو مظهر من مظاهر التنمية الشاملة فى هذه المجتمعات . وأهم أهداف التوطين هى (١٨) :

- ١ - الأهداف القومية والسياسية .
- ٢ - الأهداف الاقتصادية .
- ٣ - الأهداف الاجتماعية .
- ٤ - الأهداف العسكرية والدفاعية .

وتجدر الإشارة هنا ، الى أن هذه الأهداف تعكس بضفة عامة تنمية المجتمع المحلى المراد اقامة مشروعات التوطين به . كما يختلف التوطين وطرق تنفيذه سواء كان توطينا تلقائيا واجباريا . ومن ناحية أخرى وجود نوع من التداخل بين الأهداف العامة التى تحيط بالتوطين لانها تكمل بعضها البعض . ونحاول أن نعرض بصورة موجزة لأهم الأفكار الرئيسية لهذه الأهداف كما يلي :

(١) الأهداف القومية والسياسية :

ان التوطين له أهداف قومية وسياسية توضح بطبيعة الحال نوعية السياسات العامة التى تركز حول اجرائها مزيذا من التخطيط والأعداد المسبق من أجل تنفيذ هذه الأهداف وخططها وبرامج سياساتها . فالتوطين عظم ضرورى يهدف لادماج قطاع كبير من السكان سواء من الجماعات البدوية أو التى تعيش فى مناطق شبه صحراوية - زراعية والذين يعيشون فى مناطق نائية أو معزولة نسبيا عن المناطق العمرانية المؤهلة بالسكان . ومن ثم ، يهدف التوطين أساسا لادماج نوعية معينة من السكان تعيش حياة الترحال والتنقل المستمر ، ويقيمون أساسا على ما يعرف باقتصاد الكفاف ، كما يدينون أشد الولاء الى طبيعة مجتمعاتهم المحلية ذات الطابع القبلى .

وترتبط حياة الجماعات البدوية بطبيعة الارض الصحراوية سواء فى الوطن العربى أو الشرق الاوسط والعديد من المناطق الاخرى فى العالم . ولقد سعت حكومات هذه الدول الى ضرورة استقرار هذه الجماعات التى تعيش على حياة التنقل والترحال وراء مصادر الرزق ، وترتبط بالطبع

بمناطق وبادى صحراوية أو غير صحراوية معينة ، أو تعيش كثير منها على الحدود السياسية لعديد من الدول التى قد تؤدى كثيرا الى عدم الاستقرار والامن ونشوب العديد من التوترات والخلافات حول هذه المناطق ونوعية ملكيتها .

وبالفعل قامت كثير من الحكومات فى الوطن العربى بتنفيذ سياسات قومية من أجل توطين هذه الجماعات وتهدف لتحقيق الاهداف القومية والسياسية ، وخلق نوع من الولاء والوطنية لدى هذه الجماعات خاصة حول الدولة التى يقيمون على اراضيها وينتمون اليها . كما نجد أن الدولة باعتبارها التنظيم السياسى الاكبر الذى يسعى بالضرورة لاثبات وجوده على المناطق الاقليمية التى يشغلها ، وباعتبار أن الماهية الاقليمية والشعب من أهم مكونات الدولة العصرية أو الاعتراف بها من الناحية السياسية الدولية . فنجد على سبيل المثال ، أن الدولة تحدد سبل ائلاقات المتبادلة بينها وبين هذه الجماعات . فبدأت العديد من الحكومات بإقامة المشروعات لاستيطانهم . وتحديد هوياتهم الشخصية ، والحقاقهم بالمدارس التعليمية ، أو توزيع الارض والمساكن عليهم ، والحقاقهم بالجيش أو تجنيدهم وغير ذلك من مظاهر المقدرة التى تستوجب نوع من زيادة العلاقات والواجبات والحقوق بين الفرد والتنظيم الرسمى الذى ينتمى اليه وهى الدولة .

ومن هذا المنطلق ، وكما كشفت نتائج الدراسة الحالية أن الاهداف القومية والسياسية تبلورت فى ضرورة توطين الجماعات البدوية لتحديد وتثبيت معالم الدولة وحدودها الاقليمية والجماعات التى ينتمون اليها ، وخلق نوع من الاستقرار الدائم لهذه الجماعات . كما تحققت هذه الاهداف من خلال تغيير ملحوظ لمفاهيم الشرعية ، والولاء ، والانتماء ، واعتبار الدولة هى التنظيم السياسى الاكبر الذى له صفة الشرعية وصاحب القوة والنفوذ والهيبة بدلا من القبيلة أو رئيسها ، وان كان ذلك لا يلغى تماما الالتزامات الشخصية البدوية وولائها الى القبيلة التى ينتمى اليها ،

لأنها أيضا مصدر اعتزازه وافتخاره بعلاقات النسب والقربانة ، والموطن الاصلى الذى ينتمى اليه ، ولكن بالطبع هناك تغيرات كثيرة فى المفاهيم التى أشرنا إليها من قبل ، وهذا ما تحققه الاهداف التفرسية والسياسية لمشروعات التوطن المختلفة التى تقام فى المجتمعات البدوية .

(٢) الاهداف الاقتصادية :

تتلور أهداف التوطن الاقتصادية فى فكرتين أساسيتين هما :
أولا : ضرورة رفع مستوى الحياة الاقتصادية لسكان المناطق الصحراوية أو المستصلحة أو المجتمعات الجديدة ، خاصة أن سكان هذه المناطق لم تنل حظا من الحياة الاقتصادية الممثلة فى عمليات التخطيط الاقتصادى المتعددة وانشاء مشروعات وبرامج لتنمية البيئة الطبيعية وزيادة فرص الحياة الاقتصادية التى توجد فى الاقاليم الصحراوية .

ثانيا : تعكس هذه الفكرة أن النظرة الاقتصادية أو فيما يعرف باقتصاديات الاقاليم الصحراوية قد تغيرت تماما ، فلم تجد الصعيراء تعرف بالاقاليم الجرداء بعد الاكتشافات البترولية والمعدنية الهائلة ، وحدوث التطورات التكنولوجية فى مجال الزراعة الصحراوية ، وقيام العديد من المشروعات السياحية ، وقيام العديد من شبكات المواصلات والاتصالات التى غيرت كثيرا من معالم العزلة البيئية والاجتماعية لهذه المجتمعات .

ونتيجة لذلك ، ركزت السياسات القومية الحكومية لكثير من الدول بالاهتمام بالاقاليم الصحراوية وبالجماعات التى تعيش بها وبصورة أكثر من ناحية الاستفادة الاقتصادية من هذه الاقاليم . فى تطوير المجتمع المحلى لهذه المجتمعات ، وخلق نوع من الاقتصاد المحلى الذى يسهم بالضرورة فى تنمية وتعزيز مصادر الدخل والاقتصاد القومى (١٩) .

وتشهد العديد من المجتمعات الصحراوية سواء فى العالم العربى والدول الاخرى مزيدا من التطورات الاقتصادية وأصبحت هذه المجتمعات

مكان للجذب السكان بدلا من اعتبارها مسبقا بمناطق طاردة للسكان بصفة عامة . كما ساهمت هذه المجتمعات في تنمية المستوى الاقتصادي ومستوى المعيشة للجماعات التي تعيش بها والجماعات المهاجرة التي جاءت وراء فرص العمل ومصادر الرزق بها . وهذا ما حدث بالفعل في العديد من المناطق الصحراوية البترولية في العالم العربي ، وما كشفت عنه نتائج دراستنا الميدانية لمجتمع شمال سيناء ، حيث تغيرت النظرة الى سيناء باعتبارها من قبل منطقة نائية الى مناطق لاستقبال المهاجرين والعمالة الوافدة من المحافظات الاخرى وايضا من السودان الشقيق وهذا ما سوف نبوضحه في مواضع لاحقة .

(٣) الاهداف الاجتماعية :

في الواقع أنه لمن الصعوبة الفصل بين الاهداف الاجتماعية والاقتصادية أو القومية السياسية ، ولكن نسعى لتحليل هذه الاهداف بصورة أكثر تحليلا بغرض الدراسة والبحث ، والا وقعنا في نفس خطأ الاقتصاديين الذين يركزون على التنمية الاقتصادية والاهتمام بزيادة معدلات النمو الكمي الاقتصادي دون الأخذ في الاعتبار بأهمية النتائج الاجتماعية ولابعاد التنمية بصفة عامة .

وكما أشرنا سابقا ، ان دراسة الاهداف الاقتصادية تهدف للتعرف على طبيعة الملامح الاقتصادية المتغيرة لطبيعة ما يعرف باقتصاد الكفاف في المجتمعات الصحراوية الى الاقتصاد المحلى الذى يسهم في تنمية الموارد الاقتصادية القومية . ومن ثم ، ان الاهداف الاقتصادية مكمله للاهداف الاجتماعية ، حيث تركز سياسات التوطين على تحسين الوضع الاقتصادي للجماعات البدوية وتنويع مصادر دخلها ، وخلق فرص لتنويع مصادر هذا الدخل ورفع مستوى المعيشة الاقتصادية والاجتماعية ،

تؤدي الاهداف الاجتماعية لمشروعات التوطين في المجتمعات الصحراوية لتغيير الطابع الاجتماعي الذى تربى وعاش عليه البدوى ،

ذلك الطابع القيلي الذي يجعله يلتف حول القبيلة ورئيس العائلة التي ينتمى إليها ، ويعتبر ذلك أهم صفات الحياة الاجتماعية البدوية والتي تعطى للفرد نوع من الأمن والاستقرار والطمأنينة التي يجدها في أحضان قبيلته التي ينتمى إليها . وبالرغم من هذه المميزات التي تعكس عديدا من الروابط الاجتماعية والخصال القبلية التي لا نجد لها على الإطلاق في غيرها من المجتمعات الأخرى ذات الطابع الحضري . إلا أن فلسفة التوطين وأهدافه ، تحاول بالطبع ، أن تكسب البدوي والشخصية البدوية بعض السمات التي تخرج البدوي من هذه العزلة الاجتماعية وطبيعة الانتماء والولاء إلى الدولة باعتبارها صاحب الشرعية الأكبر والتي يظهر حولها كثير من المفاهيم القومية والوطنية عامة .

ومن ناحية أخرى ، أن المجتمع البدوي بالرغم من سماته وعاداته الاجتماعية الطبيعية ذات التراث الاجتماعي الأصيل ، إلا أن به بعض العادات والتقاليد التي قد تؤدي إلى كثير من نشوب الخلافات القبلية ، التي تهدد أحيانا وجود هذه الجماعات ، في أطوار ما يعرف بالعصبية القبلية التي تخلق نوعا من العداءات المستمرة بين القبائل وهذا ما يؤثر عامة في عدم تحسين المستوى الاقتصادي الذي لا يمكن توافره إلا عن طريق الاستقرار الدائم والارتباط بالأرض والإقليم معا .

ونتيجة لعوامل التغيير الاجتماعي المتعددة التي أثرت بالضرورة في طبيعة الحياة الاجتماعية التقليدية في المجتمعات الصحراوية ، فلم تعد تلائم طبيعة النظم الاجتماعية والاقتصادية كافية لتلبية تطلعات الفرد البدوي نحو التغيير والتجديد وتوفير حياة أفضل ، تلك النظم الممثلة في الأسرة الممتدة أو القبيلة ، ومن ثم أصبحت الحاجة ملزمة للتطور والتحديث نتيجة لما يشاهده الفرد في المجتمعات العمرانية المجاورة له ، وأمله في مستقبل أفضل ومستقر . وباختصار نستطيع القول ، بأن الرغبة في التغيير في المجتمعات الصحراوية جاءت نتيجة لعوامل داخلية ، أتت من الجماعات البدوية نفسها ، ونتيجة لعوامل خارجية جاءت من

المجتمعات المجاورة له سواء أكانت محلية أم قومية . تلك العوامل مجتمعة أثرت على ضرورة تغيير الطابع الاجتماعي والاقتصادى للحياة البدوية التقليدية ، ودخول النظم والؤسسات الحكومية الرسمية الجديدة والتي تتمثل فى جميع الخدمات الاساسية وخاصة خدمات التعليم والصحة وتوفير مياه الشرب والمواصلات .

وهذا بالفعل ما اهتم به كثير من علماء الاجتماع والانثروبولوجيا وتحليلهم لأنماط الحياة الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة سواء فى المجتمعات الريفية أو البدوية وتحليل عمليات التحول والانتقال واكتساب مهارات وعادات وتقاليد جديدة - وهذا ما أوضحه بالفعل كل من ماكيفر M. Maciver وبيدج H. Page فى كتابهما «المجتمع» ، ودراستهما لعمليات انتقال الفرد من المجتمعات البدائية الى المجتمع المتحضر وغير ذلك من المظاهر والعمليات الاجتماعية المصاحبة لهذا التغيير (٢٠) .

وهكذا تعتبر الاهداف الاجتماعية من أهم سمات عمليات التوطين والذي يتمثل فى تغيير أنماط الحياة الاجتماعية التقليدية الى اكتساب حياة اجتماعية أخرى ، وإن كان ذلك لا يلغى تماما كثيرا من العادات والتقاليد البدوية ، ولكن نعتزف بواقعية التغيير الذى له نتائج سلبية وإيجابية فى نفس الوقت على طابع الحياة الاجتماعية . ومع ذلك ، لا يمكن إنكار ما تؤثره عمليات التوطين والاستقرار للجماعات البدوية وخاصة ما أحدثته عمليات التعليم والاهتمام بالصحة والمرافق والخدمات الاساسية ، التى غيرت كثيرا من معالم الحياة الاجتماعية والايكولوجية للمجتمعات الصحراوية ولم تصبح تعرف هذه المجتمعات وسكانها بالمجتمعات المعزولة اجتماعيا عن نمط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى توجد فى العالم الخارجى لمجتمعهم المحلى .

وتعكس مؤشرات الدراسة الحالية لمجتمع شمال سيناء عن الاهداف الاجتماعية والاقتصادية التى ظهرت نتيجة لبرروعات التوطين للجماعات والقبائل البدوية . حقيقة لقد حدثت كثير من التغيرات على نمط

إثلاقات الالآاماعفة والآاففر فف مفاهفم المصالآ الالامعة ، إلى ما يعرف بالمصالآ الفرءفة ، ولكن ذلك لم يؤكء تماماف عن إآآفاء كل عناصر الولاء والانآماء الفرء البءوى إلى قبالآة ولاماعة القراة الأولى . لانه مازالت علاقات القراة آلعب ءورا افعابفا فف آشكفل الوءءة الالاماعة لافرء القبلة الواءءة ، وظهور القبلة كووءة االاماعة قوفة فعآز الفرء البءوى بانآماءه إليها . كما أصبآآ آوءء معافر ءءفة اآآسبآ مؤآرا بفصل ءآول الآعلفم ومؤسساءه ، آفآ فعآبر الآعلفم وزفاة نسبة المآعلمفن بالقبلة رمزا للآباهف والآفاآر بفن القبائل فف مآآمع شمال سفناء ، هءا بالاضافة إلى العوامل الأآرى الآف آعززال من المكانة والهفة بفن القبائل . فالآعلفم فعآبر آءء أسالفل زفاة الهفة والمكانة الالاماعة والسفاسة الرسمىة فف ضوء الآطورات السفاسة الالاماعة الآف ءآلآ إلى المآآمع المآلى القبلى . كما فعآبر أفضا مصءرا لزفاة النفوء وظهور القفااءات الرسمىة وافر إنرسمىة من المآعلمفن من أبناء القبائل الآف آسعى لزفاة هفبآها ومكانآها فف المآآمع المآلى وسوف نعالآ ذلك بصورة أآر آفصفلا فف الفصول القاءمة .

(٤) الاهداف العسكرفة والءفاعفة :

آرآبظ الاهداف العسكرفة والءفاعفة بالاهداف القومفة والسفاسة أو بالاهداف العامة لسااسات الآوطفن ، وخاصة أن الآوطنفن فركزال على أهمة آهفة الآو النفسف والالاماعف الملائم لاقامة آفاة سآلفة مسآقرة آنآآ عن طرفق اقامة الآءماء العامة وشبكة المواصلات وافر ذلك من الآءماء الاساسفة الآف لم آعرفها المناطق الالاماعة للآوطنفن من قبل . وآرمزال هءه المشروعات لاهمة وآوء آمآفل للءولة فف هءه المناطق ورعافة هءه الآءماء ، وفظهر ذلك فف اقامة مراكز للآرطة ونقاط للآوءء آساعد كل منها على آمافة الآمن الءاآلى والاستقرار ، كما آرعى الآوءء من بعصاباء الآهربب أو افر ذلك من المظاهر الآف آهءء الآمن الءاآلى للوطن القومى .

وكثيرا ما تعتبر المناطق الصحراوية والنائية على الحدود السياسية للدولة المعنية مناطق نزاع وتوتر بين جيرانها من الدول ، فتكون عملية استقرار البدو الرحل في مناطقهم الاصلية نوعا من ضمان حقوق ملكية الارض ، وخلق نوع من الانتماء والولاء الى حكومات الدول التي يربطون على اراضيها . وهذا في مجمله يؤثر على طبيعة العلاقات بين الدول اذا حدثت اختلافات حول الحدود الدولية والتنازع حولها ، ومن ثم تعتبر عمليات التوطين لها اهداف عسكرية ودفاعية سواء على الامن الداخلى والخارجى معا .

وتعكس لنا نتائج الدراسة الميدانية على مجتمع شمال سيناء ذات الطبيعة الصحراوية والتي لها أهمية استراتيجية دفاعية قومية . حيث تعتبر سيناء هي البوابة الشرقية لمصر ، وكما تدل الاحداث العسكرية والتاريخية منذ القدم حتى يومنا هذا ، ان لهذه المنطقة أهمية دفاعية واستراتيجية نظرا لاعتبارها مطمعا لتوسعات الدول الاجنبية المجاورة وبعد ما اضافت قناة السويس ابعادا استراتيجية أخرى الى هذه المنطقة وزيادة الاكتشافات البترولية والمعدنية الكثيرة بها .

وكما توضح لنا نتائج الحروب العسكرية في العقود الماضية بصفة خاصة ، على أهمية وضرورة تعمير وتوطين سيناء منع اعطاء أولوية لخطط التنمية وسياساتها. خاصة بعد فترات الحرمان الطويلة سواء لهذه المنطقة والقبائل البدوية التي تعيش على أرضها ، نتيجة الاهمال الشديد من جانب السياسات الحكومية في الفترات السابقة وعدم تقدير الأهمية الاستراتيجية لشبه جزيرة سيناء . ولقد انعكس ذلك في الشواهد العسكرية التي ظهرت بصفة خاصة في حرب الايام الستة مع اسرائيل عام ١٩٦٧ ، عندما وضعت اسرائيل في غضون ايام معزودة الى قناة السويس ، ولكنها لم تستطع أن تعبر القناة أو حتى تحتل مدينة السويس على سبيل المثال في حرب ١٩٧٣ بعد أن حاصرتها مدة طويلة ولم تقح تحت الاحتلال نتيجة لمقاومة الاهالى ورجال الشرطة بعد تدمير الجيش (٢١) .

ومن ثم نستطيع أن نستنتج من دروس الحروب الماضية ونتائجها ، أن أهمية وجود المناطق السكنية ذات الكثافة العالية لها أهمية دفاعية وعسكرية . والمتأمل للوضع الجغرافي والعمرائى لمحافظة شمال سيناء يجد أن المسافة التي بين مدينة العريش وحتى قناة السويس لم يوجد بها تجمعات سكنية الا بضيق قرى وتجمعات بدوية حتى يصل الى منطقة أو مدينة القنطرة شرق . تلك المسافة الطويلة التي تعبر عن قلة العمران والمناطق السكنية بصفة عامة لا يمكن الاعتماد عليها من الناحية الدفاعية والاستراتيجية على الإطلاق ، بعد ما أشارت كثير من دلائل ونتائج الحروب الماضية ، أن وجود المناطق السكنية ذات الكثافة المتوسطة على الأقل من شأنها تعزيز النواحي الامنية والدفاعية لحماية البلاد ، وخاصة أن الخطر مازال قائما ولم ينته بعد .

وربما نجد بعد حرب ١٩٧٣ بعض الاهتمامات من قبل المسؤولين والمخططين على رسم السياسات السكانية وتوزيع المشروعات التنموية في المجتمع المصري ، وإن كانت الخطوات بطيئة جدا نظرا لعدم وجود سياسات قومية أو اهتمامات على مستوى القيادات الرسمية حتى تخطى هذه المنطقة - سيناء بصفة عامة - بنوع من الاهتمام وخلق مزيد من المشروعات التنموية في كافة المجالات بدون استثناء ، وظالما أن الفرص سانحة وتظهر لنا دلائل المؤشرات الاقتصادية لما يوجد في المنطقة الصحراوية من خيرات طبيعية كثيرة استغل البعض منها حاليا مثل المشروعات المعدنية والصناعية والزراعية والحيوانية . وإن كانت في السنوات الأخيرة لاحت في الافق ثمار هذه المشروعات والأقبال على الهجرة الداخلية نحو شمال سيناء لتوافر مزيد من فرص العمل وموارد الرزق في المشروعات التنموية الجديدة ، ونأمل أن تزيد هذه المشروعات زيادة الأقبال على الهجرة بصورة أكثر مع ضرورة توافر الخدمات الأساسية حتى تكون هذه المناطق مناطق يجذب سكانى يهدف أساسا الى زيادة الكثافة السكانية وتحقيق الاهداف العامة للتوطين والتنمية ومنها بدون شك الاهداف الدفاعية الاستراتيجية .

رابعاً : مجالات التوطن :

تختلف مجالات التوطن باختلاف أنماط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والبيئة الايكولوجية والطبيعية التي توجد في المناطق الصحراوية أو الاقاليم التي تعد لها السياسات الاقتصادية والاجتماعية من أجل تنميتها وتطويرها . ونحاول فيما يلي أن نشير الى أهم مجالات التوطن كما يلي : (٢٢)

(١) المجال الرعوى :

تعكس طبيعة المجتمع الصحراوي أو مجتمع البادية بأنه مجتمع يعتمد كثيراً على حياة الرعى واعتبارها من أهم الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها قطاع كبير من البدو . كما ارتبطت صفة البدوى بأنه الفرد الذي يقوم على اقتناء الحيوانات مثل الجمال والماعز والاعنام في الصحارى العربية أو رعى الآيائل والخيول والابقار في المناطق الاخرى الاسيوية أو في أمريكا الشمالية وافريقيا واستراليا وغيرها من مناطق العالم ، ولكن أطلقت على الصحارى العربية وما يماثلها من الصحارى بالبادية ، تتصف بندرة المياه التي تعتمد عليها الزراعة المستقرة ، وحيث يتطلب وجود المياه بوفرة أو قيام المشروعات المتوسطة والكبيرة الحجم والتي يتميز اقتصادها الزراعى عن الاقتصاد البدوى ذى الطابع المميز . واهتمت كثير من الحكومات العربية وغيرها بتوفير المياه الجوفية وتحسين مصادر المياه السطحية من أجل توفير عوامل الاستقرار للجماعات والقبائل البدوية في ضوء الاهداف المتعددة من سياسات التوطن .

وبصفة عامة ، أن النشاط الرعوى يشكل نمطا اقتصاديا مميزا ويعكس طابع الحياة الاجتماعية والاقتصادية التي يعتمد عليها البدو في حياتهم اليومية . ولقد ساهمت العديد من المشروعات التي انجزت بصورة تلقائية أو مخططة من تقديم كثير من الخدمات الاساسية التي تسهم في تطوير هذه المرافق الاقتصادية أو السعى الى اكتساب حرف اقتصادية ذات طابع مستقر سواء على الزراعة أو الرعى المستقر وشبه المستقر .

ولم تقتصر طبيعة البداوة على المناطق العربية فقط كما أشارت الى ذلك العديد من الكتابات العربية والأجنبية حول التوطين وأنماط البادية واقتصادها وكيفية تطويرها وتنمية المجتمع أو الاقاليم الصحراوية أو السهول عامة . فنجد هناك تنوعا ملحوظا في طبيعة الحياة البدوية والنمط الاقتصادي الذي يرتبط بالحياة الاجتماعية والثقافية للجماعات البدوية التي تعيش في مناطق متعددة من العالم .

وتظهر العديد من التحليلات والكتابات السوفيتية الحديثة مدى اهتمامها بدراسة المناطق الصحراوية أو البدوية ليس فقط داخل الاتحاد السوفيتي بل أيضا في المناطق الأخرى في العالم ، مركزين في ذلك على أهم السبل والطرق التي يمكن عن طريقها تنمية هذه المجتمعات البدوية . ويحاول بعض الكتاب تقديم تصنيفات متعددة لحياة البداوة ، ومن أمثال هؤلاء الكتاب نجد جورجوريلسكي ، وبتراكوف ، وفلاديمير تسوف ، الذين يصنفون البداوة حسب المناطق الجغرافية ، والتي تنقسم الى ثلاثة أقسام فرعية : (٢٣) .

١ - البداوة السهلية .

٢ - البداوة الجبلية .

٣ - البداوة السهلية - الجبلية .

وتنقسم هذه الأنماط السابقة الى أنماط فرعية ، حيث نجد على سبيل المثال :

١ - البداوة السهلية : تجري في اتجاه طولي وأقل في الاتجاه القطري أو العرضي وهذا ما يوجد في الجماعات البدوية المعروفة باسم الكازاخ والبدو العرب . وأحيانا يطلق على هذا النوع البداوة الخيمية . أما البداوة القطرية ، فهي تعيش في ظروف صحراوية قاسية ولم يخاطر البدو بالبعد عن الآبار ويتمثل ذلك في المناطق المنحراوية مثل ، كازاخستان ومنغوليا والمناطق الجبلية بغرب تركمانيا السوفيتية .

٢ - البداوة الجبلية : أو ما يطلق عليها (البداوة العمودية) وتوجد في جماعات البدو وأنصاف البدو والتي تنقسم بدورها الى خمسة أقسام فرعية هي :

(أ) طبيعية أو صاعدة ، وتتركز نشاطات البدو بين سفوح الجبال والمراعى الصيفية في أعالي الجبال .

(ب) رجوعية أو هابطة ، حيث تقع المراعى الصيفية في التلال ، والشتوية في الجبال .

(ج) متذبذبة أو سيّطية ، وهى التى توجد بها المراعى فى المواسم الربيعية والخريفية .

(د) جبلية - سطحية ، وهى تتركز حول سفوح الجبال والتلال فى مناطق مختلفة من العام وخاصة الربيع والخريف .

(هـ) تربية الايائل الجبلية ، وهم البدو الذين يقضون معظم الصيف بالقرب من قمم الجبال ، وفى الشتاء فى غابات الوديان الجبلية .

(و) البداوة الجبلية - السهلية وهى التى تأخذ بين النموذجين للبدو الذين يعيشون فى المناطق الجبلية ، الذين يعيشون فى السهول ويتركز طابع حياتهم الرعوية فى التنقلات الموسمية .

وهناك تصنيف آخر يتمثل فى كتابات (س، رودينكو) ويحاول أن يربط بين البداوة وأنواع المعيشة حيث يعرض ثلاثة أنماط وهى :

النمط الاول : يعيش جزء كبير من البدو حياة حضرية عادية ، بينما بترحل البعض الآخر فى فترات زمنية متفاوتة .

النمط الثانى : يترحل كافة السكان ولكن فقط خلال فصول معينة من السنة .

النمط الثالث : يتنقل السكان على مدار السنة وهذا ما يطلق عليه البداوة الخيمية .

ويتصور (زودنيكو) أن النوعين الأولين يطلق عليهما بصفة أساسية بأنصاف البدو الرحل ، بينما يطلق النوع الثالث على البدو الرحل بصفة دائمة . وهذا ما يستخدمه الكثير من الباحثين في كتاباتهم مثل (أندريياتوف) حيث يفسر العلاقة بين التنقل وطبيعة الاقتصاد البدوي وأثر العوامل الطبيعية والمناخية والايكولوجية في تشكيل هذا الاقتصاد .

وفي السنوات الأخيرة طور الباحث (تشيبوكساروف) تصنيف البدو والبدواءة حسب نوعية السكن والحيوانات الرعوية وعلى هذا الأساس يتصور بوجود أقسام فرعية للبدو مثل : أسيوى مركزى ، أسيوى وسطى ، أسيوى أمامى ، وحجازى - أفريقى ، وأخيرا أفريقى جنوبى . كما يحاول أن يعرض أيضا لنموذج آخر ، وهو سكان منطقة التبت الذين يجمعون بين تربية المواشى والحيوانات الأخرى . وهم يجمعون بين أنماط الحضر المستقر والمتنقل .

أما الباحث (فاينشتين) الذى يعتقد أنه كان يمكن حصر نمطين اقتصاديين - ثقافيين للمناطق البدوية والبدواءة وهى :
أولا : بدو المناطق الجافة فى غرب آسيا وشمال أفريقيا - وهذا النوع يتركز بين البدو العرب بصفة خاصة .

ثانيا : بدو الصحارى والسهول الأوروبية الآسيوية . ويتركز هذا النوع فى الشعوب التركية - المنغولية .

وبصفة عامة أن محاولات التصنيف للبدو هى محاولات اجتهادية حيث لا يوجد تمييز واضح بين التميزات أو التصنيفات السابقة ، ولكن يعترف كثير من الباحثين السوفيت بضرورة تعميق الدراسات الاثنوغرافية لدراسة المجتمعات البدوية بصورة أكثر دقة وموضوعية (٢٤) .

(٢) المجال الزراعى :

يغتنب الاهتمام بالنشاط الزراعى من أهم عناصر وعوامل الاستقرار فى المجتمعات الصحراوية أو المستصلحة الجديدة ، فالعمل بالزراعة

يتطلب نوعاً من النشاطات المستمرة والدائمة لما تحتاجه الأرض من رعاية مستمرة . . فتلزم الفرد على الحياة المستقرة ، ويزتبط بمرور الوقت بالأرض وهذا مما يفسر عمليات الاستقرار على ضفاف الأنهار ووجود الإنسان حول الوديان والسهول منذ القدم . وفي الواقع لقد سعت كثير من حكومات الدول العربية لتوفير المياه في المناطق الصحراوية وتعزيز مصادر المياه الجوفية والسطحية سواء عن طريق إقامة السدود والمحصنات الصناعية للاستفادة من مياه السيون أو الأمطار في المواسم التقليدية والمعروفة بدرجة سقوطها في المناطق الصحراوية

ومن ناحية أخرى ، ركزت العديد من السياسات التنموية والتي تأخذ من التوطين مدخلاً وأسلوباً لها في توطين الجماعات البدوية بتشجيع البدو عن طريق حفر الآبار والعيون أو تطهير الآبار القديمة ورعايتها ، وزيادة عمليات الإرشاد والترشيد لاستغلال المياه وطرق الزراعة الحديثة المتطورة التي تلائم طبيعة الصحراء ونادرة المياه بصفة عامة . . وسوف نتعرض فيما بعد لبعض نماذج التوطين الزراعي التي أحدثت في المنطقة العربية في السنوات الأخيرة في موضع لاحق .

وهناك العديد من الشواهد الميدانية التي كشفت عنها الدراسة الحالية لمجتمع شمال سيناء وخاصة بالاهتمام بالقطاع الزراعي الذي نشأ أولاً لظروف متعددة ساهمت في تطوير اهتمام البدو أنفسهم في تنويع النشاط الاقتصادي والموارد الاقتصادية التي تزيد من دخلهم الاقتصادي . وبالفعل أقيمت العديد من المشروعات الزراعية ذات الأحجام البسيطة والمتوسطة التي ساهمت فيها بالطبع المشروعات الحكومية بأساليب متعددة من ناحية الإرشاد والتوجيه وتقديم العون المادي والتكنولوجيا للمزارعين . . كل ذلك ، ساهم في زيادة الإنتاج المحلي لمحافظة شمال سيناء حتى أصبحت المنتجات الزراعية التي تنتج بالمحافظة رمزاً للجودة والتنوعية ، وهذا بالإضافة إلى إنتاجها مبكراً عن المحافظات الأخرى نتيجة للظروف المناخية المساعدة ، ومن ثم أسهمت مشروعات التنمية الزراعية في توطين كثير من

البدو . وهذا ما سوف نعرض له بمزيد من التحليل في تحليل نتائج الدراسة الميدانية بصفة عامة .

(٣) المجال الصناعي :

لم يعد النشاط الاقتصادي الصناعي قاصرا على المناطق الحضرية التقليدية أو المدن الكبرى التي توجد في المناطق السكانية ذات الكثافة العالية . حيث شهدت العقود الماضية تطورات اقتصادية هائلة غيرت بعدها كثير من ملامح الحياة الاقتصادية والايكولوجية والطبيعية ، وأيضا أساليب المعيشة الاقتصادية والاجتماعية لسكان المناطق الصحراوية . وتعتبر مناطق الخليج العربى وغيرها من المناطق الصحراوية خير شاهد على ذلك التحول السريع الذى حدث فى هذه المناطق بصفة عامة .

وتعتبر الثروة البترولية هى أحد عناصر التغيرات الاقتصادية فى كثير من المناطق الصحراوية العربية ، ولكن توجد العديد من الثروات المعدنية الاخرى ، والتي استغل البعض منها والاخر مازال فى قائمة الانتظار ، خاصة بعد التطورات التكنولوجية المتقدمة التى ساهمت فى إقامة العديد من المشروعات الصناعية الاستخراجية أو ما يعرف بالصناعات التحويلية أيضا .

وفى الواقع ، ظهرت أنماط التوطين الصناعي بصورة متعددة المظاهر فى كثير من دول العالم ومنها الدول العربية ، التى شهدت كثير من اقاليمها الصحراوية تحولات كبيرة نتيجة للهجرة الداخلية والخارجية فى المشروعات الصناعية والبترولية الجديدة . وبالنسبة ، هناك كثير من الجماعات المهاجرة أو التى استوطنت بالقرب من المشروعات الجديدة من الجماعات البدوية التى كانت تعيش فى ربوع الصحراء وتعمل فى الحرف التقليدية البدوية .

ومن ناحية أخرى ، ان المشروعات الصناعية لها طابع مباشر وغير مباشر على تنمية الاقاليم المحلية التى توجد بها هذه المشروعات سواء

نتيجة لدخول الخدمات الأساسية مثل مياه الشرب ، والمواصلات والاتصالات ، والتعليم ، والصحة وغير ذلك من المرافق الأساسية التي لم تكن في المنطقة من قبل . وتعتبر في حد ذاتها عوامل جذب لاستقطاب المهاجرين من الجماعات البدوية للتمتع بهذه الخدمات . هذا بالإضافة ، التي توفّر فرص العمل التي تضمن موارد جديدة للرزق في هذه المناطق الصحراوية . وسوف نحاول فيما بعد أن نعرض لأهم نتائج مشروعات التوظيف الصناعي التي أحرزت نتائج مثمرة في كثير من بلدان العالم العربي ، ذلك بشيء من التفصيل في الفصول القادمة .

(٤) مجال الصيد :

لا تقتصر عمليات توظيف البدو على سكان المناطق الصحراوية الذين يعملون بحرفة الرعى أو الزراعة الدائمة المستقرة ، ولقد أشرنا الى ذلك سابقا عند توضيح مفهوم البداوة والتوطين في الفصل السابق . فعمليات التوطين تنطبق على البدو الذين يعيشون على حياة الصيد سواء صيد الطيور والحيوانات أو صيد الأسماك . كما يحدث ذلك في العديد من مناطق الغابات التي تعيش على صيد وقنص الحيوانات والطيور أو صيد الأسماك في المناطق الساحلية حيث يعيش قطاع كبير من البدو على حياة الصيد من البحار أو الانهار .

وتشهد المنطقة العربية وسواحلها المتعددة في كثير من الدول العربية الاهتمام بحياة الصيادين وقطاع الصيد بصفة عامة . ونظرا للاعتبارات التاريخية القديمة التي تعكس أهمية الصيد كأحد الموارد الاقتصادية التي يعيش عليها قطاع كبير من السكان منذ فترات طويلة مضت . وخير دليل على ذلك اهتمام كثير من دول الخليج العربي بحياة الصيد والصيادين وإنشاء العديد من المشروعات التي تسهم في استقرار البدو من الصيادين وتطوير وتحديث حرفهم ، هذا بالرغم ما يقوم اقتصاد هذه الدول على البترول كأحد عناصر الدخل القومي ، إلا أن هذه الحرفة التقليدية (الصيد) لم تنقرض حيث مازال قطاع كبير من الأهالي يعملون في الصيد

الذى يشكل دخلا كبيرا للأفراد من ناحية وينمى مصادر الدخل القومى
من ناحية أخرى

وتعكس نتائج الدراسة لاجتماع شمال سيناء بتطورات كبيرة للاهتمام
بقطاع الصيد والصيداين ، حيث أنشئت العديد من القرى الجديدة
للصيادين بجوار القرى التقليدية ، وإن كانت عمليات التوطين تتم
بأساليب تلقائية مما يعزز عمليات الاستقرار لكثير من البدو الصيادين ،
أو الذين يعملون في مهنة الصيد بهم مؤخرا من المناطق الصحراوية الجبلية
ويعتبر مشروع انتاج الأسماك من بحيرة البردويل (٢٥) من أهم المشروعات
الهامة التى لها أولويتها فى خطط التنمية . والتى استقطبت قطاعا كبيرا
من الاهالى من البدو وتحسين مستوى المعيشة الاقتصادية والاجتماعية .

(٥) مجال السياحة :

ظهر مجال السياحة كأحد المجالات للتنمية الهامة التى لم تكن
موجودة من قبل ، والتى لها نتائج مباشرة وغير مباشرة على عمليات
التنمية والتوطين فى المجتمعات الصحراوية الداخلية والساحلية أيضا .
وتشهد جمهورية مصر العربية فى السنوات الاخيرة اهتمامات متعددة حول
التنمية السياحية باعتبارها من أهم مصادر الدخل القومى والتى تشكل
دورا ايجابيا فى تنويع مصادر الاقتصاد التى تسهم فى الدخول الفردية
لقطاع كبير من السكان بالإضافة الى الشركات الحكومية التى تعمل فى هذا
القطاع الحيوى .

وبالفعل ظهرت العديد من المشروعات السياحية الجديدة فى المناطق
الصحراوية للترفيه ثمارها الى جانب الانشطة السياحية التى تتمتع بها
مصر على المستوى العالمى والاقليمى ، حيث توجد الامثلة على ذلك فى
مناطق متعددة مثل انشاء القرى السياحية المتعددة على سواحل البحر
الاحمر ، أيضا فى مناطق جنوب سيناء ، وأخيرا فى منطقة شمال سيناء .
هذا بالإضافة الى منطقة الساحل الشمالى بين مدينة الاسكندرية حتى
مدينة مطروح .

ويمتاز مجتمع الدراسة على منطقة شمال سيناء بعوامل متعددة ساهمت مؤخرا في التنمية السياحية حيث توجد العديد من المناطق الاثرية القديمة التي لم تكن معروفة لدى الكثير حتى من أبناء مصر أنفسهم والتي يجرى افتتاح بعضها في الفترة الاخيرة . وكذلك تلعب طبيعة السواحل الشمالية وهدوء الشواطئ التي تجذب العديد للاصطياف وخاصة في شواطئ العريش ورمانة وغيرها من المصايف التي أنشئت بها العديد من المشروعات السياحية الفندقية ودخول العديد من الخدمات والمرافق الأساسية التي تسهم جميعها في تنمية هذه المنطقة والتي لها تأثيرها المباشر وغير المباشر على أهل المنطقة من البدو (٢٦) .

ان مجال التنمية السياحية أو التأثير المباشر وغير المباشر للسياحة على عمليات التوطين باعتبارها أحد مداخل وأساليب التنمية المحلية لها نتائج متعددة سواء على الأهالي وسكان المناطق الأصليين من القبائل البدوية ، وعلى الدولة باعتبارها التنظيم الرسمي الذي له دوره في عمليات التخطيط والتنسيق ودخول الخدمات والمرافق . وأيضا المستقرين من العمالة الداخلية ونشاط حركة القطاع الخاص بصفة عامة ، وهذا ما سوف نعالجه بالتفصيل في ضوء تحليلات نتائج الدراسة الميدانية في الفصول القادمة .

خامسا : أنواع التوطين :

ترتبط أنواع التوطين وأساليبه بنوعية الاهتمامات التي توجه من أجل تحقيق السياسات والاهداف العامة التي تقوم عليها عمليات التوطين والتنمية في المجتمعات النامية . ولقد شهدت العقودة الماضية اهتماما ملحوظا من قبل الحكومات لهذه الدول والعديد من الهيئات العالمية والدولية التي تسهم في انجاز بعض المشروعات التي تهدف الى توطين الجماعات والافراد في المناطق الريفية أو الصحراوية . ولكن تختلف بصورة عامة أساليب التوطين ووسائل تنفيذه ، سواء يتم عن طريق

الحكومات أو مساعدة الهيئات الدولية والعالمية أو عن طريق الأفراد أو الجماعات الذين يلجأون إلى التوطين بأنفسهم .

وهناك عدد من الكتابات والتحليلات التي اهتمت بتناول أساليب التوطين وخاصة في المناطق الصحراوية أو شبه الصحراوية ، ولكن تعكس هذه التحليلات نوعاً من التداخل الشديد بين الأساليب المتبعة في عمليات وأسياليب التوطين . ونحاول فيما يلي أن نعرض لهذه التحليلات وتصنيفها إلى ثلاثة تصنيفات مميزة ، ولكن تهدف محاولتنا لتصنيف هذه التحليلات من أجل الدراسة والتحليل فقط نظراً لصعوبة التمييز في كثير من الأحيان بين بعضها البعض . وعموماً هذه التصنيفات الثلاثة كما يلي :

التصنيف الأول : الذي يحاول أن يعرض لأساليب ووسائل التوطين في صورة ستة أنواع لعمليات التوطين وهي : (٢٧)

١ - التوطين الإجباري (القسري) .

٢ - التوطين الاختياري (الطوعي) .

٣ - التوطين الجماعي .

٤ - التوطين الفردي .

٥ - التوطين المشترك (الفردي والجماعي) .

٦ - التوطين التلقائي والمخطط .

التصنيف الثاني : وهو الذي يشارك التصنيف السابق ولكن يصنف أحيابه نوعين آخرين بالإضافة إلى الأنواع السابقة وهما : (٢٨)

١ - التوطين لعناصر من الداخل ، وهذا النوع من التوطين يكشف عن الدور الاقناعي الذي يقوم به بعض البدو لبقية عشائرتهم وقبائلهم لاهمية التوطين والفوائد المتعددة التي سوف تعود عليهم جميعاً .

٢ - التوطين لعناصر من الخارج ، وهي منجهرات الدولة لتوطين بعض العمالة المهاجرة والمستبضفة لهم وتحتاجهم في قطاعات العمل

المختلفة بها ؛ وقد تختلف هذه العمالة من حيث اللغة والدين ، وتقوم بعض الحكومات بتسكينهم وتوطينهم بنوع من الحذر في أماكن مفتوحة أو متباعدة حسب ما تقتضيه مناطق العمل لهم .

ويكشف النوعان الأخزان من أساليب التوطين عن مشاكل العمالة المهاجرة طلباً لفرص العمل وخاصة في الدول الخليجية والتي تمثل العمالة الاجنبية نوعاً من المشاكل التي تواجه حكوماتها نظراً لوفودها إليها بصورة غير منظمة ؛ وعدم التخطيط المسبق لاستقبال هذه العمالة التي تحتاجها بصورة ضرورية ؛ وقد تفوق أعداد المهاجرين عدد السكان الاجمالي للدولة المضيقة . وعموماً قد تسبب هذه العمالة بغض المشاكل للدولة المضيفة مثل المشاكل الامنية وغيرها من مشكلات أخرى متنوعة .

التصنيف الثالث : وهو التصنيف الذي يهتم به عند من الباحثين المهتمين بقضايا التوطين حيث يركز على ارجاع التوطين الى أسلوبين فقط وهما : (٢٩)

١ - التوطين التلقائي .

٢ - التوطين الموجه .

وعموماً ، نرى أن التصنيف الأخير ؛ تصنيف يشمل بصورة مجملة لاساليب التوطين الموجودة في التصنيفين السابقين ؛ وإن كان بذلك لا يمنع من وجود نوع من التداخل بين عناصر التصنيف الثالث ووجود ما يعرف بالتوطين التلقائي والموجه في نفس الوقت (٣٠) . وكما أشرنا مسبقاً ، ان عملية التصنيف هذه ما هي الا محاولة تهدف لمزيد من الدراسة والتحليل وتعبر عن وجهات النظر والآراء المتعارضة حول نوعية أساليب التوطين ووسائل تنفيذه . وباختصار سوف نعرض لاسلوب التوطين ؛ كما نجاء في التصنيف الثالث والاخير كما يلي :

(١) التوطين التلقائي :

أكدت العديد من الدراسات الانثروبولوجية والاجتماعية والسكانية

أن عملية التوطين التلقائي ليست عملية حديثة العهد ، ولكنها موجودة منذ وجود البشر على الأرض . فالإنسان دائما في حالة حركة وانتقال سواء بين المناطق الصحراوية أو البادية أو في مناطق الغابات والبرك والمستنقعات أو السهول والوديان . يسعى للتنقل طلبا لتوفير حاجاته الأساسية أو سعيا لمزيد من الرزق وطلبا للامن والاستقرار بصفة عامة .

تتغير عمليات التوطين التلقائية حسب عوامل متعددة ، يخضع جزء منها لعوامل الطرد والجذب للسكان ، فالمناطق الغنية بمواردها الطبيعية والاقتصادية تكون مصدرا لجذب العديد من الناس ، وعلى نقيض ذلك نجد العكس في المناطق الفقيرة في مواردها واقتصادها أو التي تكون عرضة لحالات غير طبيعية مثل الزلازل والفيضانات أو الجفاف . كما تعتبر العوامل السياسية والعسكرية والحروب من العوامل الأخرى المساعدة وراء هجرة السكان والانتقال للإقامة والتوطين في مناطق أخرى أكثر أمنا واستقرارا ، وربما تشهد على ذلك ما أحدثته الحروب العالمية وحرب فيتنام أو الحرب الهندية الباكستانية .

وبصفة عامة ، لقد خضعت عمليات التوطين الذي يتم بصورة تلقائية أو اختيارية لعوامل متعددة ومتداخلة تسهم بصورة ملحوظة في عمليات وأشكال التوطين ونوعيته المستوطنين وفترة استقرارهم وهذه العوامل متنوعة على نحو ما أشرنا سابقا ، بين العوامل الطبيعية ، أو البيئية والصحية ، والعوامل الاقتصادية ، والعوامل السياسية والعسكرية .

٢ - التوطين الموجه :

تتميز عمليات التوطين التي تتم بصورة فردية أو جماعية بأنها تأخذ أحيانا الأسلوب التلقائي ، الذي يقوم به المستوطنون سعيا وراء الرزق أو تنمية مواردهم الاقتصادية ، وخاصة بعد أن أصبحت بيئاتهم الأصلية مناطق طرد بصفة عامة . أما الأسلوب الثاني للتوطين الذي يتمثل في التوطين الموجه ، فهو متميز تماما عن النوع الأول ، نظرا لاهتمامات الحكومات ووضعي السياسات القومية وبرامج التخطيط والتنمية لهذا

النوع من التوطين لعلاج مشاكل قومية لها أهميتها وأبعادها على مستوى التنمية بصفة عامة .

وبالفعل ، لقد حدثت عمليات التوطين الموجه في كثير من دول العالم النامي سواء لعلاج المشكلة السكانية وتوزيع المناطق السكانية في كثير من المناطق الجديدة بدلا من تركيزهم في مناطق محدودة وذات كثافة عالية . وهذا ما حدث بالفعل منذ بداية الخمسينيات من هذا القرن في دول كثيرة منها على سبيل المثال مصر وأندونيسيا . بل تعتمد بعض الحكومات على سياسات التوطين الموجه لمواجهة مشاكل الجفاف والتصحر في أقاليم معينة ثم إعادة توطين سكانها سواء عن طريق حكوماتهم أو عن طريق مساعدة بعض الهيئات الدولية والعالمية وأيضا عن طريق الهيئات الأهلية المحلية ، وعموما ، يتم التوطين الموجه بصورة منظمة كما نحدث بالفعل في البرازيل .

ومن ناحية أخرى ، تهتم بعض الحكومات بسياسات التوطين الموجه من أجل تغيير البيئة الاجتماعية والاقتصادية لطبقات اجتماعية معينة وذلك عن طريق تبني سياسات اصلاحية جذرية كما حدث في سياسات الاصلاح الزراعي في مصر وبيرو والاكوادور . كما انتهجت سياسات حكومية أخرى ، نظام التوطين الموجه لاغراض سياسية وكسب تأييد الشعوب وخاصة من الطبقات الفقيرة وهذا ما حدث بالفعل في تايلاند وغينيا البريطانية(٢١) . ولقد اهتمت بعض حكومات الدول العربية بسياسات التوطين وخاصة توطين البدو في المناطق الصحراوية أو شبه الصحراوية في ضوء سياسات تنموية شاملة تعتمد على إسباليب علمية وتخطيطية مدروسة مسبقا ، للأقاليم الجديدة وتوفير السكن الملائم والخدمات الأساسية للإقامة والتوطين والتي تهدف في صورتها الاجمالية لتحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي والصحي والتعليمي لجماعات وقبائل البدو . وسوف نشير الى بعض نماذج هذه المشروعات بصورة أكثر تحليلا في الفصل القادم .

كما توجد أساليب أخرى للتوطين الموجه والتي تشهدنا منطقة الشرق

الابسط حاليا بغرض تحقيق أهداف عسكرية وإطماع توسعية كما تقوم به إسرائيل ذلك النوع من التوطين الموجه لتحقيق أغراض عنصرية دينية وعسكرية في نفس الوقت . ويظهر التوطين الموجه أيضا لتنفيذ أهداف وأيديولوجيات سياسية واقتصادية واجتماعية معينة مثلما يحدث في الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتي (٢٢) بصفة خاصة ، الذي يعد من أنشط الدول في إقامة المشروعات ذات الطابع التوطيني الموجه سواء استغلال المناطق الزراعية البكر أو التوطين الصناعي الذي حدث في منطقة سيبيريا ذات الطبيعة القارصة . ولكن بفضل التكنولوجيا الحديثة أنشئت العديد من المشروعات الصناعية والزراعية والحيوانية . ومن ناحية أخرى ، اهتم الاتحاد السوفيتي بعمليات توطين البدو في المناطق أو الجمهوريات التي تقع مع العديد من الدول الآسيوية الأخرى .

وبالطبع تعكس طبيعة عمليات التوطين الموجه في الاتحاد السوفيتي لتنفيذ سياسات أيديولوجية مميزة تعتمد على نظام الإدارة المركزية من ناحية ربطها بالاقتصاد المركزي والقومى ، مع وجود نوع من نظام الإدارة المحلية الذي يعتمد على نظام اللامركزية في عمليات اتخاذ القرار وما يتعلق بالعمليات الانتاجية الإدارية الأخرى . كما أنشأ الاتحاد السوفيتي بعض المعاهد المتخصصة بتحليل نماذج التوطين في مناطق متعددة من العالم للاستفادة من تجارب الشعوب الأخرى . وهناك بعض الدراسات السوفيتية التي أشارت إلى دور المملكة العربية السعودية (٢٣) في عمليات توطين البدو والانتاج الزراعى خاصة . هذا بالإضافة إلى اهتمام هذه الدراسات بتحليل العلاقة بين البداوة وأنماط المعيشة والسكن وطبيعة الاقتصاد البدوى بصفة عامة (٢٤) .

وأخيرا ، وبالرغم من تعدد وجهات التوطين الموجه في العالم سواء كانت جهات عالمية أو حكومية وأهلية إلا أن هناك كثيرا من المخاوف حول ما يشهده العالم حديثا من عمليات التصحر والجفاف الذي يظهر معالمه بكثرة في مناطق كثيرة من العالم نتيجة للمشاكل الطبيعية وزيادة أشعة

الشمس والحرارة وما يعرف من ضعف طبقة الاوزون بصفة عامة التي تهدد بعمليات أكثر من الجفاف ومضاعفة نتائجه على مناطق أخرى في العالم لم تعرف التصحر بعد . ومن ثم لابد من توجيه الاهتمامات العالمية والحكومية بضرورة تبني سياسات تنموية للتوطين بكافة أنواعه لمقاومة أخطار البيئة الطبيعية ، والتي تنذر بحدوث كوارث وخيمة على المجتمع البشرى وربما ما ظهر في قارة أفريقيا في السنوات الاخيرة خير دليل على ذلك وحدوث كثير من موجات الجفاف والهجرات الجماعية التي تسبب الالتزام وقيام الحروب بين الدول النامية .

الهوامش والمراجع :

١ - فاروق محمد العادلى ، علم الاجتماع البدوى ، القاهرة : دار الكتاب الجامعى ، ١٩٨٩ ، ص ٦٥ .

٢ - المرجع السابق ، ص ٦٦ .

٣ - أشارت العديد من الكتابات فى مجال البداوة أو البادية العربية لعدد من التعريفات والتصورات العامة حول مفهوم التوطين ، وعلاقته بالتنمية فى مجتمع البادية ، وقد طرحت هذه التعريفات والتصورات فى مؤتمر خبراء الشؤون الاجتماعية والعمل الذى نظمته جامعة الدول العربية فى تونس عام ١٩٦٥ بعنوان «رعاية البدو تخضرهم وتوطينهم» لمزيد من التفاصيل انظر :

صلاح الفوال ، البداوة العربية والتنمية ، القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٦٧ ص ٣٢ - ص ٣٤ .

٤ - المرجع السابق ، ص ٣٥ .

٥ - انظر :

El-Hamamsy, L. (et. al.,) Human Settement on New Lands : Their Design and Development, Cairo ; The American Univ., 1979, PP. 3-6.

- نقلا عن المرجع التالى :

- سامية محمد جابر ، المجتمعات الريفية الجديدة : تحليل اجتماعى لعمليتى التوطين والتنمية فى الاقطار النامية : الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨ ص ٨٨ - ص ٨٩ .

٦ - لمزيد من التفاصيل انظر ، المرجع السابق ، خاصة الفصل الثالث والرابع .

٧ - اهتمت كثير من التحليلات فى دول العالم الثالث بدراسة مفاهيم التنمية وسياساتها وأنماطها دراسة تحليلية مقارنة من ناحية ، وواقعية لطبيعة العالم الثالث من ناحية أخرى . معتمدة فى ذلك على تحليل السياسات والابعاد التنموية والتمييز بينها وخاصة

السياسات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية ، وما هو الدور الذى يمكن أن يقدمه علم الاجتماع فى دراسة مشاكل دول العالم الثالث وقضايا التنمية عموما . انظر فى ذلك ،

— محمد الجوهري : علم الاجتماع وقضايا التنمية فى دول العالم الثالث ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٢- خاصة الفصل العاشر والحادى عشر .

٨ — ركزت بعض الاراء حول مدخل ادارة التنمية وأهنيته فى عمليات التحديث وتطوير الظروف الاجتماعية والاقتصادية وخاصة دول العالم الثالث ، معتمدة على تبني سياسات واقعية تفسر الاسباب وراء تغيير الادارات والمؤسسات الحكومية التقليدية التي كانت توجد فى هذه المجتمعات قبل استغلالها وعدم جدواها بما يتلاءم مع السياسات الفكرية والايديولوجية الجديدة . ومن ثم ، فلا بد من تكوين سياسات تنموية حديثة تقوم على مبدأ الادارة العلمية الحديثة لسياسات وبرامج التنمية وأهمية التخطيط والتنسيق بين الاجهزة الرسمية والمحلية من أجل تغيير وتحديث هذه السياسات بصورة مستمرة . انظر :

— جورج ف . جانت ، ادارة التنمية ، مفهومها ، أهدافها ووسائلها ، ترجمة — منير لبيب موسى ، القاهرة : دار المعارف ١٩٨٦ .

٩ — أجريت دراسة «يوب» على بعض مناطق الريف فى الهند محاولا تقييم سياسات التوطين وبرامج التنمية الزراعية وخاصة مدخل التحسين ، وكيف استفادت الصفوة من هذه السياسة القائمة . كما أجريت عدد من الدراسات الاخرى مثل دراسة أيبستين ، التي أجرتها على قرية هندية فى فترات تاريخية متفلوة ووصلت تقريبا الى نفس النتائج التي توصلت اليها (ديوب) . لمزيد من التفاصيل انظر :

— Dubée, S. C. India's Change Village : Human Factors in Community Development : London, Routledge and Kegan Paul, 1958.

— Epstein, Economic Development and Social Change in South India, Manchester, Manchester Univ. Press, 1962.

كما توجد دراسة أكثر حداثة للمؤلف وهي :

— South India, Yesterday, Today and Tomorrow, London :
Macmillan, 1973.

وهناك عدد من الدراسات حول قضايا التنمية الريفية ، لمزيد من
التفاصيل انظر :

— سامية جابر ، مرجع سابق ص ١٩٧٢ .

— أشارت بعض البحوث والدراسات عن طبيعة المجتمع الريفي
الهندي وطرق الاصلاح في المداخل التي استخدمت وخاصة في
تنمية المجتمع الريفي وأحوال الفلاحين في المنطقة الجنوبية
وطبيعة الظروف الاجتماعية والاقتصادية منذ الخمسينات حتى
نهاية الثمانينات . وقد أجرى هذه الدراسات بعض الأنثروبولوجيين
المتخصصين استخدموا العديد من المداخل والمناهج للأنثروبولوجيا
وعلم الاجتماع ، كما تتميز هذه الدراسات بالطابع المقارن في هذه
الفترات متناولين أيضا العديد من المشاكل السياسية التي تؤثر على
الطابع الاقتصادي والاجتماعي وما هي التغيرات التي حدثت في
مناطق ريفية معينة مثل تنجاي Tanjac وتيمالاند Tamiland
وهما من المناطق الريفية الجنوبية الشرقية في الهند - لمزيد من
التفاصيل انظر :

— Cough, K. Rural Change in South-east India, Oxford :
Oxford Univ. Press, 1989.

١٠ - توجد هذه المشروعات في المناطق الزراعية والصحراوية في كثير
من دول العالم الثالث وفي الاتحاد السوفيتي وخاصة في الاقاليم
الصحراوية بآسيا الصغرى وتتمثل في العديد من الجمهوريات
السوفيتية مثل جمهورية آسيا الوسطى وعدد من المناطق
الصحراوية التي توجد مع عدد من الدول المجاورة مع الاتحاد
السوفيتي مثل ، أفغانستان وإيران . ولقد ظهرت عدة دراسات
لتقييم سياسات التوطين في هذه الاقاليم والاهتمام بتطوير البيئة
الايكولوجية ما يلزمها من دراسات متعددة شملت التكيف مع
المناخ، والتضاريس والعوامل الجغرافية ، والمواصلات ، والعمالة ،
والانتاج الزراعي ، وإدارة مشروعات الاستيطان ، وغيرها من
العديد من الظروف التي يمكن تغييرها من أجل تطوير المجتمع
المحلي لمزيد من التفاصيل انظر على سبيل المثال :

— Diyarova, K., "Territorial Organization of Agriculture

Production in The Desert Zone'' Problems of New Desert,
No. 5, 1988, PP. 28-31.

— Orazumradov, Regional Aspects of Population Employment
in 'Central-Asia, Problems of New Desert, N. 6 - 1988, PP.
36-41.

١١ - تعددت الدراسات حول الاصلاح الزراعى وأهدافه فى دول العالم
الثالث مع معالجة أوضاع البناء الطبقي ودور الفلاحين وطبيعة
البناء الاجتماعى للقرية ، وطبيعة وأساليب تنمية المجتمع الريفى ،
انظر على سبيل المثال :

— السيد الحسينى ، التنمية والتخلف : دراسة تاريخية بنائية :
القاهرة : دار المعارف ١٩٨٥ - خاصة الفصل الخامس .

— محمد الجوهري ، مرجع سابق ، خاصة الباب الثالث - بالاضافة
الى قائمة المراجع والمصادر التى غطت قطاعا كبيرا من الدراسات
حول مشكلات دول العالم الثالث وطبيعة البناء الطبقي ودور
الفلاحين ومشاكل القطاع الريفى فى مصر والجديد من الدول
النامية . ص ٣١٦ ص ٣٣٦ .

١٢ - لمزيد من التفاصيل انظر للباحث رسالة للدكتوراه غير منشورة
بعنوان :

— Abdalla M. Abdelrhman, The Role of Multinational Corop-
rations and Socio Economic development in Egypt. Unpub-
Lished ph. D. Thesis at Univ. of Exeter. England, 1985.

١٣ - محمد الجوهري ، مرجع سابق ، ص ١٤٩ - ص ١٥٠ .

١٤ - نفس المرجع السابق ، ص ١٤٥ .

١٥ - انظر :

— Goldthrope, J. B., The Sociology of The Third World Pris-
prity and involvement, Cambridge : Cambridge Univ. Press,
especially Chap. 7.

كما توجد عدد من التحليلات والكتابات التى تشارك وجهة
نظر جولدثروب ، سواء من الباحثين الاجتماعيين أو أيضا من
بعض الاقتصاديين الذين لهم بعد تحليلى فى معرفة واقعية للتنمية
فى دول العالم الثالث ، وأهمية التركيز على السياسات الاقتصادية
وربطها بالسياسات الاجتماعية .

- انظر على سبيل المثال :
 — Todor, M., Economic for Development World : London, Longman LTD, 1981.
 — Stretten, P. The Frontiers of Development studies, London : Macmillan, 1972.

- ١٦ — جورج جانيت ، مرجع سابق ، ص ٣١ — ص ٤٤ .
 ١٧ — أشارت كثير من آراء الباحثين الى أهمية مدخل الإقليمية في تنمية المجتمع المحلي سواء في الدول النامية أو المتقدمة من خلال الاعتماد على نظام اللامركزية في عمليات إدارة التنمية — انظر على سبيل المثال :

R. C. Smith, Decentralization, The territorial Dimension of the State, London : George Allen and Unwin, P.P. 53-54.

- ١٨ — هناك عند من الكتابات التي عبرت عن آراء مختلفة ومتنوعة حول أهداف التوطين في العالم العربي انظر على سبيل المثال :
 — صلاح القوال ، البداوة العزبية والتنمية ، مرجع سابق ، ص ٣١٠ — ٣١١ .

— صلاح العبد ، التوطين وتنمية المجتمع بالوطن العربي ، معهد البحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية : القاهرة ١٩٧٣ ص ٩٣ — ص ٩٥ .

— فاروق مصطفى اسماعيل ، التغير والتنمية في المجتمع الصحراوي ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٧٦ .

— هند أحمد النقيب ، التنمية الاجتماعية وأثرها في توطين البدو في الكويت — تقديم د. عبد الباسط حسن ، الكويت : منشورات دار السلاسل ، ١٩٨١ .

- ١٩ — أشارت بعض الافكار المؤيدة الى حق الدولة في بسط نفوذها السياسي وامتداد لامتلاك الثروة القومية والوطنية ، ولكن في مقابل ذلك لابد أن تعطى الدولة كثيرا من التعويضات والحقوق للمواطنين ومنها حق المواطنة حتى يحقق ذلك نوعا من التكامل القومي . ومن ثم تقوم الدولة باستغلال مساحات الارض بصورة أفضل مما ينتج عنه بالضرورة زيادة فرص الحياة الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة فهذا العمل يشمل جوانب أخلاقية واقتصادية في آن واحد . في مقابل ذلك يوجد المعارضون لسياسات التوطين في المناطق

الصحراوية ، وتتركز دعواهم أن الاقتصاد البدوى حتى ولو استغل بصورة كاملة لن يضيف الى الاقتصاد القومى أو العالمى بشيء ، وخاصة اذا نظرنا الى قيمة ما يسهم به الاقتصاد البدوى فى القطاع أو مجال الثروة الحيوانية .

انظر : ١١ .

٢٠ - محى الدين صابر ، التنمية الاجتماعية فى أقطار الخليج العربى - تنمية البيئة البدوية - ندوة التنمية الاجتماعية فى أقطار الخليج العربى . جامعة الامارات العربىة المتحدة ١١ - ١٣ ديسمبر ١٩٨٨ - مطبوعات كلية الاداب - جامعة الامارات - العين ١٩٨٩ ، ص ٤٤ .

٢١ - لمزيد من التفاصيل انظر : ١٢ .

٢٢ - ر . م . م . ماكيفرو و ش . بيزج - المجتمع - الجزء الثالث - ترجمة ، د . سمير أحمد نعيم - القاهرة : مكتب النهضة المصرية ، ١٩٧١ ، خاصة الفصل ٢٩ .

٢٣ - مقابلة الدراسة مع السيد اللواء / منير شاش محافظ محافظة شمال سيناء وعدد من المسئولين والقيادات الشعبية وذلك بتاريخ ١٨ ، ١٩ / ١ / ١٩٨٨ .

٢٤ - انظر مراجع رقم (١٨) و (١٩) .

٢٥ - أكاديمية العلوم السوفيتية ، عالم البدو - دراسات اثنوغرافية سوفيتية ، موسكو : معهد ميكلوخو - ماكلان الاثنوغرافى ، ١٩٨٦ ، ص ١ - ٣٤ .

٢٦ - لمزيد من التفاصيل انظر : ف . ماركوف ، النظام الاجتماعى عند البدو الرحل فى آسيا ، المرحع السابق ص ٦٩ - ص ١١٠ .

٢٧ - لمزيد من التفاصيل انظر : الفصل الاول والرابع .

٢٨ - حول مجال التنمية السياحية وأثره على التوطين فى المناطق الصحراوية - انظر نتائج الدراسة الحالية - الفصل الرابع .

٢٩ - انظر : صلاح الفوال ، مرجع سابق ، ص ٣١٤ - ص ٣١٨ . وأيضا نفس المؤلف ، تنمية المجتمعات الصحراوية (أسس نظرية وتطبيقات ميدانية) القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٦٩ . كذلك ، محى الدين صابر ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

٣٠ - هند النقيب ، مرجع سابق ، ص ١٣٦ - ص ١٣٧ .

٢٩ - انظر مرجع رقم (٥) ص ٨٩ - ص ٩٣ ، وأيضا ، مرجع رقم (١٩) ص ٤٠ - ٤١ .

٣٠ - تكشف نتائج دراستنا الحالية على مجتمع شمال سيناء ، عن عمليات التوطين التي تتم بصورة تلقائية ، نتيجة لاقامة مشروعات التوطين والتنمية المخططة من قبل الادارات والمؤسسات الحكومية التي تعتمد في تنفيذها على البرامج والسياسات والخطط المستهدفة والتي تتحدد في اطار السياسة القومية للدولة . ومن ثم نجد أن أنواع التوطين لا تقتصر على التوطين التلقائي بمفرده أو التوطين الموجه بقدر ما يتم في اطار متكامل بين النوعين السابقين لمزيد من التفاصيل انظر الفصل الرابع والخامس .

٣١ - سامية جابر ، مرجع سابق ، ص ٩٣ .

٣٢ - لمزيد من التفاصيل انظر : المراجع الموجودة في مرجع رقم (١٠)

٣٣ - انظر :

— Skaini, M., Experience in developing arid lands of Saudi Arabi. Problems of New Desert, No. 4, 1988, PP. 57-61.

٣٤ - انظر ، ف. ماركوف ، مرجع سابق ص ٦٧ ، ص ٨١ .

الفصل الثالث

التوطين والتنمية في العالم العربي نماذج مختارة

تمهيد :

أولا : الدول العربية :

- ١ - السودان .
- ٢ - الاردن .
- ٣ - العراق .
- ٤ - الكويت .
- ٥ - المملكة العربية السعودية .
- ٦ - دولة الامارات العربية .

ثانيا : جمهورية مصر العربية :

- ١ - المجتمعات الريقية المستحدثة .
- ٢ - توطين المجتمعات البدوية .
- الهوامش والمراجع .

تمهيد :

تتميز طبيعة الوطن العربى بوجود عديد من الصحارى والبيوادر التى تعيش بها الجماعات والقبائل العربية منذ آلاف السنين ، ولقد تميزت هذه القبائل بعادات وتقاليد وأسلوب للحياة ذات طابع فريد من نوعه ، مازالت الاجيال الحالية من البدو تحمل هذه العادات والتقاليد كنوع من الثروة والتراث العربى الاصيل . وخاصة ما يتمتع به البدو من خصال وقيم حميدة ، تكشف عن كثير من السمات التى أثرت فيها كل من الطبيعة وأسلوب الحياة الاجتماعية بصفة عامة .

ويتضح لنا من تحليلات الفصل السابق ، أن عمليات التوطين لها أهداف متعددة تعبر عنها الاهداف القومية والسياسية ، والاجتماعية والاقتصادية ، والعسكرية والدفاعية . ومن ثم جاءت ، هذه الاهداف لتعبر عن طبيعة السياسات القومية العامة لمعظم الدول العربية التى تحاول أن تنهض بجماعات كبيرة من الافراد الذين يسكنون البوادر والصحارى الشاسعة . ولقد عبرت العديد من السياسات فى تنفيذها لكثير من مشروعات التوطين المتعددة التى اتخذت أنواعا وأساليب شتى حتى ترفع مستوى المعيشة الاقتصادية والاجتماعى للقبائل البدوية ، وحتى تحقق فى نفس الوقت السياسة القومية الاجتماعية فى صورة تساعد القبائل والتى يجب أن تجنى ثمار خيرات بلادها خاصة بعد ظهور الثروة النفطية أو التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى العديد من الدول العربية ككل .

ومن هذا المنطلق ، جاءت عمليات التوطين للمجتمعات المحلية البدوية فى كثير من الدول العربية لتعبر بوضوح عن رغبة مزدوجة من قبل القبائل البدوية ورغبتها فى تحسين مستويات معيشتها وخاصة بعد أن لاحت لها الفرص المتعددة لذلك . ومن ناحية أخرى ، لتعبر عن نفس

الرغبة والهدف لحكومات الدول العربية التي ترمى الى تحقيق سيادة الدولة القومية باعتبارها صاحبة النفوذ والسلطة والتنظيم الرسمي الذي يجب أن يفرض سيطرته على جميع عناصر ومكونات هويته الذاتية ، وتحقيق نوع من التعويض لهذه الجماعات والقبائل التي عاشت تعاني من الظروف الطبيعية والايكولوجية الصعبة ، واقتصاديات الكفاف الذي يتميز به الاقتصاد البدوي . ومن ثم يجب ، أن تلعب العوامل الخارجية والتي تظهر في أساليب وسياسات التوطين ومجالاته المتعددة وتؤدي دورها في تنمية وتطوير المجتمعات المحلية الصحراوية .

وعموما ، سوف نحاول في هذا الفصل أن نعرض لأهم نماذج التوطين في عدد من الدول العربية والتي ظهرت في العقود الماضية ، محاولين بذلك التعرف على أهم انجازات وأهداف ومشكلات عمليات التوطين في هذه الدول . ويجب أن نشير الى حقيقة هامة ألا وهي ، أن دراسة وتحليل بعض هذه النماذج سوف يوضح لنا الكثير من ملامح التوطين في المنطقة العربية ، وإن كانت لا تعبر هذه النماذج في صورتها العامة عن كل الانجازات التي حققت بالفعل في كثير من بلدان العالم العربي . ولم تتح الفرصة حاليا سواء من ناحية الزمان والمكان ، أو نتيجة لصعوبة وندرة الحصول على المعلومات الكافية ، وأيضا طبيعة الاطار العام المحدود لأهداف الدراسة الحالية ، تجعلنا نعرض بصورة موجزة ومختصرة لبعض نماذج التوطين في العالم العربي وفي مصر من أجل الاستفادة من نتائج مشروعات التوطين بما يخدم أغراض الدراسة الحالية وأهدافها .

أولا : الدول العربية :

١- السودان :

يعد مشروع القاش من أهم مشاريع التوطين في الوطن العربي والذي خطط له منذ عام ١٩٢٣ ، وارتبط هذا المشروع أساسا بتوطين الحنابلة البدوية الكبرى وهي قبيلة (الهدندوه) ، والذي ضم أكثر من ١٢

ألف أسرة بدوية استوطنوا ما يقرب من ٧٠٪ من الاراضى المستصلحة في حوض نهر القاش أو حوالي ما يقرب من ٤٠٠ ألف فدان وهى تعادل تقريبا نصف مساحة حوض هذا النهر (١) .

وزكزت الجهود الحكومية حول توطين البدو في هذه المنطقة من أجل زراعة محصول القطن باعتباره من المحاصيل النقدية والذي يشكل دخلا كبيرا للدخل القومى في السودان . وبالطبع ، واجهت المشروع غدة صعوبات منها عمليات تكيف البدو في الوطن الجديد بالاضافة الى عدم تعود البدو للعمل في الزراعة وخاصة مثل محصول القطن الذى يتطلب عمليات زراعية شاقة وكبيرة ، هذا بالاضافة الى قلة خبرة البدو في العمليات الزراعية .

وبفضل عمليات الارشاد الزراعى والجهود الحكومية تم نجاح هذا المشروع سواء بالطرق الاختيارية أو الاجبارية ، هذا بالاضافة الى رغبة البدو في العيش في الحياة الجديدة نظرا للظروف الاقتصادية السيئة التى كانوا يعيشونها من قبل ، خاصة بعد ما اتاحت له توافر السكن والاقامة الدائمة ، والعمل بالزراعة وتربية الحيوانات وتقديم العديد من الخدمات الاساسية التى لم تكن متوفرة له في موطنه الاصلى مثل التعليم والصحة وغير ذلك من المرافق الاساسية .

وبالرغم من قصور المشروع من ناحية الاعداد أو الدراسات الكافية سواء الدراسات الاجتماعية والاثنوغرافية أو أيضا الدراسات المسحية للطبيعة الجيولوجية والطبوغرافية لمنطقة التوطين ، إلا أن الاجهزة الرسمية اهتمت بأبعاد التنمية الاجتماعية بجانب التنمية الاقتصادية ، وسعت لرفع مستوى المعيشة الاقتصادية والمستوى التعليمى والصحى والثقافى للمستوطنين من البدو ، وخاصة أن هذه القبائل قد عانت كثيرا من الحرمان وقسوة الطبيعة لفترات زمنية طويلة ، ومن ثم يعتبر هذا المشروع من المشروعات التنموية التى أحرزت أهدافها الخاصة بسياسات التوطين .

بدأت عمليات توطين البدو في جنوب الاردن مع بداية الستينات خاصة بعدما تعرضت هذه المنطقة لعوامل طبيعية صعبة ، حيث تعرضت لموجة جفاف شديدة ثم تلتها بعد ذلك موجات من البرد وسقوط الثلوج والسيول بكميات كبيرة ، مما واجهه السكان من أهل البادية الجنوبية لكثير من الكوارث والصعوبات التي كادت تهدد وجودهم بالمنطقة وان كانت قد ساعدت هذه الظروف والاحداث بالرغم من قسوتها في لفت الانظار ، وتكثيف الجهود الحكومية والاهلية من أجل الاهتمام بهؤلاء البدو من السكان ، سواء عن طريق تقديم الاسعافات الاولى ومساعدتهم اقتصاديا أو عن طريق التخطيط بصورة علمية لتحقيق واقامة مشروعات لتنمية البادية بصفة عامة على المدى البعيد (٢) .

وهكذا بدأ مشروع توطين البدو في المنطقة الجنوبية بالاردن ، حيث أجريت الدراسات العلمية والتخطيطية اللازمة ، وتم وضع لجان تخطيطية وتنظيمية ادارية تقوم بعمليات التنسيق والاعداد لانشاء قرى نموذجية ومساكن لتوطين البدو . كما تم التنسيق بين أجهزة الجيش والوزارات الاخرى من أجل تكثيف الجهود لاعداد وانجاز هذا المشروع . وبالفعل تم اعداد واختيار مواقع القرى الجديدة حسب قربها من شبكة المواصلات والطرق الرئيسية ، ومن مصادر المياه والينابيع الموجودة وتوافر الارض الزراعية الملائمة ، التي تسمح جميعها في تشجيع القيام بالمشروعات الزراعية أحد الدوافع القوية لتوطين البدو وأغرائهم بالاقامة في هذه القرى الجديدة .

وهكذا أعدت الدراسات الهندسية والعمرائية الانشائية بحيث أقيمت بالفعل التجمعات العمرانية الجديدة مع مراعاة توفير الاسس الهامة من ناحية:

١ - اعداد المساكن الصحية اللازمة والتي زوعت فيها نواحي البساطة البدوية مع اختفاء روح ومظهر العمران الحديث . . .

٢ - إقامة المساجد وأماكن العبادة لإقامة الشعائر الدينية .

٣ - إقامة سوق تجارية .

٤ - إقامة الوحدات الصحية والاجتماعية والمؤسسات التعليمية اللازمة .

وبدأ المشروع بإقامة ثمانى قرى نموذجية لتوطين البدو ، ولكن بالرغم من الدراسات الهندسية والعممرانية التى أجريت قبل تنفيذ المشروع ، إلا أن القائمين على المشروع لم يجرو أى دراسات أو مسح اجتماعية من أى نوع للتعرف على مدى رد الفعل من البدو والتعرف على استجاباتهم نحو الاستيطان الجديد لهم خاصة وأن إقامة هذا المشروع جاء نتيجة للطبيعة القاسية التى تعرضوا لها . ومن ناحية أخرى ، لقد ظهرت على المنطقة مظاهر إلترف الحضارى والذى لم يعتاد عليه البدو وميله إلى البساطة ، هذا بالإضافة إلى عدم توافر الموارد الاقتصادية الكافية فى مناطق الإقامة الجديدة .

وبالرغم من هذه الصعوبات التى تعرض لها المشروع فى بداية السنوات الأولى له ، إلا أنه أمكن التغلب عليها بواسطة القائمين على إقامة المشروع من الجهات الرسمية أو الأهلية من أجل تذليل هذه الصعوبات لنجاح مشروع توطين البدو فى البادية الجنوبية .

٣ - العراق :

اتسمت مظاهر توطين البدو فى العراق بأساليب التوطين التلقائية وخاصة فى بداية عمليات التوطين الأولى التى تمت فى العديد من البوادر العراقية . ثم توالى بعد ذلك اهتمام الحكومة والجهات الرسمية بأهمية الدولة كتنظيم رسمى يسهم فى عمليات التوطين ، ودخول نظم الشرعية الرسمية لهذه العمليات ، عن طريق الإشراف الرسمى للدولة . ولكن بعد ذلك أقيمت خطط التوطين من أجل استيطان البدو والقبائل البدوية أو ما يعرف بالتوطين المخطط - التلقائى فى نفس الوقت .

ومن أهم القبائل البدوية التي تم توطينها في منطقة الجزيرة الواقعة بين نهري دجلة والفرات قبائل شمر وقبائل عنزة ، وموف نقتصر بعرض لعمليات توطين قبائل شمر وذلك حسب ما توفر للدراسة من بيانات ومعلومات عن هذه القبائل فقط (٢) . تلك القبائل التي كانت تعيش في الاصل في منطقة نجد ، ولكنها استقرت في منطقة الجزيرة العراقية وساهمت في اقامتها عدة عوامل منها ، دور مشايخ القبيلة وتأثيرهم على قبائلهم بترغيبهم بأهمية التوطين ، وانشاء الخط الحديدي ما بين سمرام - بغداد - الموصل والذي اخترق المنطقة ، لتسهيل عمليات الاتصال وفك شبح العزلة الاجتماعية والايكولوجية الجغرافية التي كانت تعيشها هذه القبائل .

ومن ناحية أخرى ، ساهمت عمليات اكتشاف البترول منذ عام ١٩٢٧ بالقرب من مناطقهم ، والتي أدت الى دخول أو التحاق أعداد كبيرة من بدو هذه القبائل للعمل في المشروعات البترولية والاستفادة من الخدمات التي تتوفر حول هذه المشروعات . ثم بدأت الدولة بتمليك البدو الاراضي الزراعية والتي يتوافر فيها المياه للزراعة في سهول سنجار الشمالية والجنوبية منذ عام ١٩٤٨ . وكان ذلك بداية الاهتمام بالتوطين شبيه المنظم سواء عن طريق توزيع الاراضي الزراعية وتمليكها ، أو المساهمة لهم في حفر الابار . وفي عام ١٩٦٥ بلغت جملة القرى في الجزء الجنوبي حوالي ٥٥٠ قرية استوطنوا على هيئة تجمعات قبلية مستقرة ، وتم انشاء مركزهم الاداري في مدينة الحضر . وقد بلغ عدد القرى الاستيطانية للبدو حوالي ٣٢٤ قرية في الجزء الشمالي من سهل جبل سنجار ومركزها مدينة تلعفر .

وساهمت الدولة في تقديم الخدمات الاساسية مثل مياه الشرب والخدمات الصحية والتعليمية وغير ذلك من المرافق الاساسية بالاضافة الى انشاء الابار والمواصلات والطرق . وتم انشاء بعض القرى النموذجية الحديثة في منطقة الجزيرة ، ومنها قرية ربيعة اول قرية نموذجية أنشئت

منذ عام ١٩٦٠. التى قامت على أسس حديثة ثم أصبحت مركزا اداريا يشرف على ادارة ٦٧ قرية استيطانية أخرى محيطة بها .

٤ - الكويت :

تعتبر الكويت من الدول العربية التى ساهمت فى عمليات التوطين بدور ايجابى ، وخاصة بعد ظهور ائثرورة البترولية التى أدت الى نمو الهجرة الخارجية والداخلية معا ، وزيادة نتائجها على المراكز الحضرية والصناعية . وهذا ما يحدد نوعية التوطين وأساليبه فى الكويت لما يسمى بالتوطين من الداخل والتوطين من الخارج وذلك حسب نوعية العمالة الوافدة .

وحدث التوطين كنتيجة طبيعية لزيادة فرص العمل حول المنشآت والمناطق الصناعية التى تقوم على عمليات اكتشاف واستخراج البترول ، وما صاحب ذلك من توسعات هائلة فى نواحي العمران والخدمات والسكان والمرافق الأساسية . مما زاد الطلب على العمالة بصورة كبيرة وتلبية لطلبات واحتياجات هذه المشروعات . ولكن ظهرت معها ما يسمى بالمناطق المتخلفة Slums أو ما يعرف محليا بمشكلة سكان العشيش التى نتجت عن عمليات التوطين التلقائى للسكان البدو وأيضا العمالة الوافدة الخارجية .

وسعت الكويت للقضاء على مشكلة التوطين العشوائى بغد اجزاء عمليات تخطيطية تمت على مرحلتين : (٤) .

المرحلة الاولى : العمل على جذب بقية البدو الرحل الذين مازالوا يعيشون فى المناطق الصحراوية . وتهدف هذه المرحلة القضاء على التوطين العشوائى الذى يتم بصورة غير مخططة فيحدث كثير من الازمات والمشاكل المتعددة . وبالفعل تم استقطاب اعداد كبيرة من البدو الرحل من مناطقهم الاصلية فى ضوء الاغراءات الكثيرة التى لم تتوفر فى البادية .

المرحلة الثانية : تم اعداد هذه المرحلة فى مدة زمنية مدتها عشر

سنوات يتم خلالها توطين سكان العشيش ، ويتم ذلك في صورة انتقال السكان من البدو الى مناطق جديدة سكنية مؤقتة أعدت بواسطة الحكومة . وتهدف هذه المرحلة للحد من عمليات التوطين العشوائى فى أماكن العشيش القديمة .

وبالفعل قامت خطة توطين سكان العشيش على عدة اعتبارات هامة وهى :

١ - الناحية الاجتماعية : وضع سياسة للابقاء على الترابط القبلى بين مجموعة من الافراد الذين يسكنون فى منطقة معينة يتراوح عددهم ما بين ١٠٠ - ١٥٠ شخص ويكونون من نفس القبيلة وجزء من بطونها ، حتى يساعد ذلك على زيادة روح الانتماء والعلاقات الاجتماعية والقربانية التى توجد بين هؤلاء الافراد فى المستقبل .

٢ - الناحية المادية : بناء مساكن مؤقتة لتوطين البدو المهاجرين بها لمدة خمس سنوات ثم بناء بيوت أساسية أو دائمة ينتقل اليها البدو بعد هذه الفترة ، ولقد روعيت كافة الامتيازات اللازمة للاقامة السكنية والاجتماعية لحياة البدو .

٣ - الناحية المكانية : تم اختيار مناطق التوطين بالقرب من الصحراء حتى تكون هناك فرصة للتكيف وما يتلاءم ذلك من الطبيعة البدوية ، بالإضافة الى اختيار المكان السكنى قرب مناطق العمل الحكومية أو الخاصة التى يعمل بها قطاع كبير من البدو الجدد .

وتم توزيع المناطق السكنية المخصصة لتوطين البدو فى أربع مناطق أساسية وهى :

١ - مدينة الكويت ، وبها يسكن البدو الذين يعملون فى المناطق الحكومية .

٢ - مشرف ، وهى منطقة عسكرية ومركز للغاملين أو الملتحقين بالجيش .

الاحمدى ، وهى مركز للعاملين فى مجالات الخراشنة والمشروعات الصناعية .

٤ - الجهراء ، وهى منطقة عسكرية - قرب مناطق الجيش ومركز لتوفير المياه الجوفية .

ومن ناحية أخرى ، شملت مناطق توطين البدو وتجمعاتهم السكنية كافة الخدمات الاساسية مثل مرافق التعليم والصحة ومياه الشرب والخدمات التجارية . ومن ثم كانت لاهداف التوطين وسياساته بالكويت اهداف اقتصادية واجتماعية وقومية ، حيث سعت الحكومة الى ادماج هذه الجماعات البدوية داخل الوحدة الاقليمية واستقرارهم واكتسابهم كقوة بشرية عاملة يستفاد منها فى تغطية كثير من الاحتياجات المحلية لسوق العمل والعمالة . كما يعكس ذلك رؤية الدولة بضرورة تعويض البدو للاستفادة من خيرات بلادهم بعد فترة المعاناة الطويلة وشظف العيش وقسوة الحياة الطبيعية والاجتماعية التى كانوا يعيشون عليها من قبل .

ولكن للتوطين وعملياته مشكلات متعددة ، حيث لم تكن عملية التوطين بالكويت من العمليات البسيطة ، فلقد ظهرت عدة مشاكل مازالت تعاني منها الكويت حتى الوقت الحالى . فبالرغم من السياسات الطموحة التى قامت بها الدولة فى سبيل توطين البدو الا أن مشكلة سكان العيش لم تنته بعد . وهذا يعكس فى نفس الوقت تفاقم المشكلة نتيجة لتزايد الهجرة الداخلية من البدو والعمالة الخارجية بصفة عامة ، ولكن تحاول الحكومة أن توفر السكن اللائق وبناء المساكن الشعبية للحد من تفاقم هذه المشكلة ، حيث أنشئت بالفعل بعض المناطق السكنية للتوطين فى مناطق الجهراء وميناء عبد الله وذلك بطاقة سكنية مقدارها ٥٠٠ وحدة سكنية .

وهكذا جاءت نتائج عملية توطين البدو فى الكويت لتوضح الفائدة المزدوجة سواء للبدو أو للدولة فكل من الطرفين استفاد بصورة مباشرة يمكن أن نوجزها كما يلى :

أولا : بالنسبة للبدو - أن معظم البدو الذين تم توطينهم لم يكونوا في الأصل من حاملي الجنسية الكويتية ، نظرا لانهم كانوا يعيشون في حالة تنقل مستمر في الصحراء ، ولحدثة تطبيق هذا النظام ، حيث صدر أول مرسوم أميري عام ١٩٥٩ . ومن ثم سعى البدو للحصول على الجنسية التي تتطلب خاصية أو شرط الإقامة التي تعطيهم الفرصة للاستفادة من فوائد الحصول على الجنسية ممثلة في الإقامة الدائمة أو الحصول على السكن المناسب ، والحصول على فرص العمل والوظائف الحكومية . هذا بالإضافة الى ، الخدمات الاساسية المتعددة مثل التعليم ، والصحة ، والرعاية الاجتماعية ، التي لم تكن متوفرة في مواطنهم الأصلية .

ثانيا : بالنسبة للدولة - (١) أن ظهور التوطين العشوائي مثلما حدث لسكان العيش كانت له نتائج عكسية سواء من الناحية العمرانية أو المشاكل المترتبة على الإقامة غير المخططة مثل انتشار الامراض والابوئة والجرائم والمشاكل الامنية ، ومن ثم جاءت عمليات التوطين لحل هذه المشاكل أو الحد منها على الأقل .

٢ - ان عمليات توطين البدو قد أفادت بصورة مباشرة في تكوين عمالة محلية وطنية أمكن الاستفادة منها في كثير من المشروعات التنموية والعمرانية التي ازدادت نتيجة لزيادة الاكتشافات البترولية وقيام العديد من المشروعات الصناعية والخدمات والمرافق العامة والاساسية .

٣ - ان سياسات التوطين حققت أهدافا استراتيجية وسياسية قومية واجتماعية واقتصادية ، حيث تم دمج قطاع كبير من السكان البدو الذين كانوا معزولين اجتماعيا وقوميا ، كما عملت سياسات التوطين على الحد من مشاكل الحياة العنصرية القبلية وانتقال نخاسة الانتماء والولاء بصورة تدريجية الى الوطن الكويتي .

٥ - المملكة العربية السعودية :

يعتبر مشروع الهجر من المشروعات الاولى والتي اهتمت بتوطين جماعات الاخوان في المملكة وذلك في عام ١٩١٣ . ويعد هذا المشروع من

المشروعات الفريدة في نوعها حيث بدأ بصورة شبه منظمة لتوطين هذه الجماعات التي شملت أولا عشرات الأسر ثم الآلاف العديدة بعد ذلك . وكانت لاهداف المشروع أبعاد اقتصادية قومية ودينية في نفس الوقت ، حيث يعمل المستوطنون في مجال الزراعة المستقرة والرعى واهتمت الدولة بتعليمهم دينيا وأصبحوا من أشد الموالين للدولة وشاركوا بعد ذلك في أدوار تاريخية متعددة ، بل في تكوين المملكة ذاتها (٥) .

ومع أواخر الستينات تعددت مشروعات التوطين في المناطق البدوية حيث يعيش قطاع كبير من السكان في البادية يقدر عددهم منذ أكثر من عشر سنوات بحوالى مليون وربع مليون نسمة . ولذا حاولت الحكومة تشجيع استيطان البدو في مناطق دائمة الإقامة وساعدت بخيرات الثروة البترولية على تذليل الكثير من الصعوبات . المادية والتخطيطية ، وادخال نظم حديثة للرعى تقوم على التكنولوجيا ، وأنشئت الآبار لتوفير المياه الجوفية ، وقدمت الدولة العديد من السلف المالية والارشادات الزراعية والحيوانية . كما أعطيت كثير من المنح المالية الكبيرة للمزارعين من البدو والذين يقومون بزراعة المحاصيل مثل محصول القمح الذى حقق نوعا من الاكتفاء الذاتى بل وتصديره للخارج أو في صورة منح لبعض الدول العربية مثل مصر .

ومن أهم هذه المشروعات التى ركزت فيها الدولة جهودها لتوطين البدو على سبيل المثال : (٦)

- ١ - مشروع وادى السهباء - فى المنطقة الجنوبية الغربية .
- ٢ - مشروع وادى سرحان فى شمال غرب السعودية .
- ٣ - مشروع حوض تبوك فى المنطقة الشمالية .

وبالطبع ان عمليات التوطين للبدو لم تكن بالامر الهين حتى لو توافرت الامكانيات المادية ، فلقد واجهت هذه العمليات عد مشاكل متنوعة منها على سبيل المثال :

- ١ - عدم مشاركة البدو بصورة ايجابية في مشروعات التوطين .
- ٢ - عدم اجراء دراسات اجتماعية لمعرفة طبيعة العادات وتقاليده واسلوب الحياة للبدو .
- ٣ - قلة كفاءة الاجهزة الادارية والتنظيمية التي اشرفت على مشروعات التوطين .
- ٤ - ضالة مساحة الارض التي تم استغلالها في كثير من مشروعات التوطين .

وعموما ، بذلت عديد من الجهود الرسمية لتذليل هذه المشكلات أو التخفيف من حدتها ورصدت كثير من الاموال لتغطية كافة الصعوبات التي تواجه البدو في حياتهم الجديدة وخاصة مشكلة توفير المياه الجوفية ، وتوفير الاحتياجات اللازمة للمشروعات الزراعية والحيوانية وطرق الارشاد الزراعي والبيطري اللازم ، هذا بالاضافة الى توفير الخدمات الاساسية والمرافق الحيوية ، وبصفة عامة ظهرت نتائج التوطين بايجابيات متعددة سواء للبدو أو الى الجهات الرسمية مما جعل نموذج السعودية في مجال التوطين الزراعي والرعوي من النماذج الهامة التي اُشادت بها العديد من الدراسات الاقليمية والعالمية في هذا المجال وتوطين البدو بصفة خاصة (٧) .

٦ - دولة الامارات العربية المتحدة :

تعكس الطبيعة الجغرافية لدولة الامارات العربية المتحدة مدى اتساع نطاق البادية والمناطق الصحراوية لدولة الامارات نظرا لوقوع اجزاء كبيرة منها على صحراء الجزيرة العربية والمعبروفة بالربع الخالي . ولكن أعطيت اهتمامات كبيرة بمشروعات التوطين بالرغم من حداثتها عن جيرانها من الدول العربية على سبيل المثال . ويتمثل «مشروع غياثي» (٨) من مشروعات توطين البدو الحديثة ذات طابع التوطين المخطط وسوف نعرض فيما يلي لأهم ملامح هذا المشروع باعتبارها من النماذج

الفريدة من نوعها وخاصة انه يقوم على طابع تخطيطى وموجه ويختلف عن كثير من نماذج التوطين التلقائية .

أقيم هذا المشروع عام ١٩٧٤ فى الصحراء الغربية التى تقع على بعد ٣٢٠ كم من مدينة أبوظبى ، وسمى المشروع باسم غياثى نسبة الى القرية النموذجية التى أنشئت فى هذه المنطقة لتكون مركزا للمشروع نفسه . . .
وتم الاعداد المخطط للمشروع واجراء الدراسات الأولية اللازمة سواء من ناحية الطبيعة الجغرافية والجيولوجية وامكانيات توافر المياه وطبيعة المناخ والتربة وما الى ذلك من عناصر البيئة الايكولوجية . كما أجريت الدراسات الاجتماعية على طبيعة البدو الذين يعيشون فى هذه المنطقة من الصحراء للتعرف على مشاكلهم واتجاهاتهم حول امكانية توطينهم فى مناطق دائمة الاقامة .

ومع بداية المشروع أقيمت المساكن اللازمة حيث تم توزيع الدفعة الاولى وغددها ٧٠ مسكنا على البدو ، هذا بالإضافة الى اقامة ١٩ فيلا لاقامة العاملين على الخدمات الاساسية التى تم انشاؤها ، وهى انشاء مدرستين واحدة للبنين وأخرى للبنات . بالإضافة الى الوحدة الصحية اللازمة لعلاج البدو والقائمين على نواحي الاشراف الإدارى والتنظيمى للمشروع . ثم ضمت المجموعة الثانية من المساكن ٤٠ بيتا شعبيا ، تم توزيعها على البدو الذين نزحوا وأقاموا بالقرب من المشروع . وفى عام ١٩٧٩ وزع ١٠٠ مسكنا جديدا على البدو الذين أبدوا استعدادهم للتوطين فى هذا المشروع .

أما الناحية الاقتصادية ، فتم اعداد ١١٠ فزرعنة تم توزيعها على البدو مع توفير كافة الاحتياجات اللازمة لانتاج المحاصيل الزراعية وخاصة وسائل الارشاد الزراعى والحيوانى وتقديم الخدمات الفنية اللازمة . كما اهتمت ادارة المشروع بخلق الجو البيئى الملائم حيث أنشئت العديد من الغابات الصغيرة ، وأنشئت العديد من المراعى المفتوحة ، حيث بلغ اجمالى مساحة الغابة والمراعى لتربية الماشية حوالى ٣٤ كم . ولقد ساهم

ذلك في الاهتمام بالانتاج الحيوانى وخلق بيئة سكانية تلائم طبائع البدو ، وطبيعة الحرية التى وجدوها في الصحراء مع توفير المياه بكميات كبيرة سواء مياه للشرب حيث أنشئ خط للمياه طوله حوالى ٧٥ كم.والذى يتغذى على مياه مجموعة من الابار تقدر عددها بـ ١٥ بئرا . وهكذا ، جاءت نتائج مشروع توطين البدو والمعسمى بمشروع غياثى بتحقيق فوائده التى قامت على أسس التوطين المخطط من أجل تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية وقومية سياسية .

٧ - سلطنة عمان :

تتميز سلطنة عمان بطبيعتها الجغرافية المتميزة ، تلك الطبيعة التى تؤثر بتنوعاتها التضاريسية المتباينة ، على توزيع السكان وأماكن إقامتهم وتنوع مصادر الدخل الاقتصادى لهم ، كما تؤثر الطبيعة الجغرافية في وجود أنماط متعددة من البيئات الاجتماعية التى تتميز فيما بينها بصورة كبيرة . ويظهر هذا التمايز عند وجود المجتمعات المحلية الحضرية ، والريفية ، والريفية البدوية ، والبدوية .

ومنذ بداية السبعينات تركزت الجهود الحكومية على تنمية المجتمعات المحلية المتنوعة بالسلطنة ، وشملت تلك الجهود كافة القطاعات الحضرية والريفية والبدوية بصفة عامة . إلا أننا سوف نركز حسب أهداف هذه الدراسة ، على تحليل أساليب التوطين والتنمية التى تمت بالفعل في القطاعات الريفية البدوية ، أو البدوية . متناولين كافة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى أحدثتها برامج التوطين الطموحة التى استهدفت تنمية وتطوير القبائل البدوية بصفة خاصة . وان كانت سلطنة عمان ذات طابع متميز من ناحية تحقيق أهداف محددة في ضوء البرامج والمخطط التى توضع بصورة مسبقة الى حد ما ، ولقد ساهم في تحقيق هذه البرامج الثروة النفطية التى ظهرت في منطقة الخليج العربى مما كان لها انعكاساتها الايجابية للاهتمام بتنمية المجتمعات المحلية البدوية ، والسعى لتحديثها وتطويرها حتى تستفاد من ثمار وخيرات بلادها .

ومن أهم الدراسات النادرة التي ركزت على سلطنة عمان ، وخاصة تلك الدراسة التي أجراها كل من رايزكورديس R: Cordes وفريد شولز F. Scholz المعنونة: «بالبداوة والثروة والتغير»^(١) والتي اهتمت بتحليل أنماط القبائل البدوية ، وتصنيفهم حسب المناطق الجغرافية الى خمس مجموعات وهي باختصار :

١ - بدو عمان الداخلية : وتتركز اقامة هذه الجماعات أو القبائل البدوية في المناطق الجنوبية الداخلية ، وكانت تتم حركة التنقل الموسمية لهذه القبائل بين فصل الشتاء والصيف ، حيث كانوا يقيمون شتاءا في منطقة الوادي الجنوبي وعلى حافة الريح الخالي ورمال وهيبة ، وان كانت تتم تتركز اقاماتهم حول الياز الصغيرة في قاع الوادي . أما في الصيف ، فكانوا يقيمون بالقرب من الواحات عند سفوح جبال عمان ، وعندما تندر كميات الامطار والمياه كانوا يرتحلون الى سهل الباطنة الساحلي . وفي السنوات الاخيرة ، حدث نوع من الاستقرار الدائم لهم بالقرب من الواحات حيث أنشئت طرق المواصلات، ويستخدمون السيارات الحديثة (الاندروفر) للتنقل ، وعموما كانت عمليات توطينهم تحدث نتيجة استقطاب مشروعات التوطين والتنمية لهم مثل المدارس ، والمستشفيات ، والسكن الدائم الحديث .

أما من الناحية الاقتصادية التي تغيرت بالضرورة نتيجة لعوامل الاستقرار الدائم ، فقام الكثير من أفراد القبائل البدوية في وسط الوديان الواسعة ، وقاموا بزراعة بساتين النخيل . كما كان لاكتشاف النفط في مناطق اقاماتهم مصدر للعمل والكسب ، كما حدث لأعضاء قبيلة الدروع . وقد ساهمت الحكومة بإنشاء البساتين الزراعية ، وصيانة الابار وترميمها وإنشاء آبار حديثة أخرى ، والعمل على تحديث أساليب الزراعة ، كما حدث ذلك في بعض الوديان مثل وادي العين ، وادي أسود ووادي تنعم وفي حمرة الدروع :

٢ - بدو سهول الباطنة الساحلية : يتميز بدو سهول الباطنة الساحلية

بأنهم أكثر استقراراً ، وإن كانوا سابقاً يتنقلون بين منطقة سفوح مرتفعات عمان وشريط الواحات على الساحل . ويكشف هذا الاستقرار عن اهتماماتهم وأنشطتهم الاقتصادية التي تعتمد على زراعة النخيل وجنى التمور في فصل الصيف ، كما ساعد على ذلك أيضاً إنشاء طريق مسقط - صحار في عام ١٩٧٤ ، مما سهل كثير في عمليات التنقل والاتصال وإقامة المساكن الدائمة والمزارع والحقول التي ساهمت الدولة كثيراً في إقامتها أو تشجيع الأهالي بصفة عامة .

وفي أوائل العقد الماضي ، كان قطاع كبير من سكان هذه المناطق يقومون بالعمل والتجارة ما بين سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة ، ولزيادة الأنشطة الاقتصادية والمتنوعة في السلطنة ، مع بداية السبعينات انتقل جزء كبير من الأهالي للعمل في الوظائف الحكومية الدائمة في منطقة مسقط وضواحيها ، والعمل في الشركات الحكومية والخاصة والاجنبية العاملة في هذه المناطق . كل ذلك ساهم بالفعل في عمليات الاستقرار والتوطين للعديد من الجماعات والقبائل البدوية التي كانت تعيش على حياة التنقل والترحال .

٣ - بدو ظفار : لبدو ظفار طابع متميز من ناحية الاستقرار وتتركز تنقلات البدو في المنطقة الواقعة قرب المرتفعات والداخل ، ولقد سعت الحكومة بتوفير المراكز العمرانية الدائمة وما يلزمها من المرافق الصحية والتعليمية والطرق والمواصلات والأسواق الحديثة . وكما تتميز مناطق ثمريت ومضحي في الداخل بأن سكانها أكثر استقراراً وإقامة ، حيث شيدت المساكن الدائمة ، كما وزعت الحكومة قطع الأراضي وحقية ملكيتها على الظفاريين بصفة عامة في أطراف صلالة وفي مناطق طاقة ومرباط . وحاولت الدولة أن تحقق أهداف التوطين الاقتصادية والسياسية والقومية معاً ، وذلك عن طريق تشجيع إقامة الأحياء السكنية الحديثة ، وتخطط فيها أنماط الإقامة بين الحضريين والقبليين البدو معاً . كما اهتمت الدولة بإقامة العديد من الأحياء السكنية الشعبية لمحدودي الدخل وتوزع عليهم

بصورة مجانية تلك الاحياء التى استقطبت قطاعات كبيرة من بدو ظفار
للاقامة بها بصفة دائمة .

٤ - بدو الجبال (الشواوى) ، تعددت أهداف التوطين وسياساته فى
سلطنة عمان ، وان كانت الاهداف تركز على الابعاد الاقتصادية والتنمية
والتحديث لاساليب الحياة الاجتماعية للقبائل البدوية بصفة أساسية . إلا
أن تلك الاهداف الاقتصادية والاجتماعية لها مغزى وأهداف قومية أخرى
وهي احلال النزعة الوطنية العمانية بدلا من النزعات القبلية . ومن ثم
كانت لجهود الدولة المستمرة ، منذ بداية السبعينات مكرسة لتحقيق
التوطين الدائم ، بالرغم من وجود العديد من الصعوبات والمعوقات
الطبيعية والسكانية التى تواجه مشروعات التوطين والتنمية بصفة عامة .
وما حدث لمتنقلوا أو بدو الجبال فى المناطق الجبلية الوسطى خير دليل
على ذلك ، فلقد ساهمت الدولة فى انشاء العديد من الطرق وشبكات
المواصلات الحديثة من أجل استقطاب البدو وللاقامة الدائمة وذلك عن
طريق توفير السكن الدائم والملائم ، كما تسعى الجهود الحكومية لاقامة
المزارع لهؤلاء البدو فى مناطق المرتفعات الوسطى وتقديم كافة الخدمات
الاقتصادية المالية والارشادية الزراعية ، وخفر الايار واستحداث عمليات
البرى الحديثة وغير ذلك من جهود تهدف لتحقيق عمليات الاستيطان
الدائم .

٥ - الجماعات البدوية فى منطقة الوادى الاوسط ، يعيش فى منطقة
الوادى الاوسط مجموعة من القبائل البدوية من أهمها بدو قبيلة الحراسيم
وان كان هؤلاء البدو ظلوا بعيدا عن عمليات التنمية نتيجة للعوامل
الطبيعية والجغرافية الصعبة . ولكن سعت الدولة جاهدة عن طريق تبني
سياسات «التوطين الموجه» من أجل انحداث عمليات الاستيطان الدائم
لهذه القبائل ، حتى يتسنى لهم التمتع بمزايا الخدمات الحكومية التى
تتوافر فى المناطق العمرانية الدائمة ممثلة فى المدارس والمستشفيات وتوفير
مياه الشرب ، وانشاء الطرق والمواصلات واقامة المزارع وتقديم كافة

التسهيلات الزراعية والارشادية بقدر الامكان للمساهمة في تشجيع هذه القبائل نحو الاقامة الدائمة .

ومن أهم مشروعات التوطين الموجه التي سعت الدولة لأقامته في منطقة الوادي الاوسط هو «مشروع الهيمة» ، وسمى هذا المشروع بهذا الاسم نسبة الى «الهيمة» ، وهي استراحة في الطريق ما بين مسقط وصلالة ، وكان فيما سبق مناطق تجمع مخيمات قبيلة الحراسيس . وتتميز هذه المنطقة بأنها تجمع ما بين المنخفضات الصغيرة والسهول الرسوبية الواسعة ، كما تنمو النباتات المحلية التي تعتبر مراعى متوافرة للحيوانات . وتفتقر هذه المنطقة الى المياه الباطنية والتي توجد على أعماق بعيدة عن سطح الارض ، وقد يلجأ البدو في هذه المناطق في سنوات الجفاف لتجميع قطرات الندى لاستخدامه في مياه الشرب في الفترات السابقة .

وتركزت مجهودات الدولة منذ منتصف السبعينات لمساعدة بدو قبيلة الحراسيس وعلى توفير المياه عن طريق اقامة العديد من الابار الجديدة ، وانشاء المراكز العمرانية وبالفعل تم اقامة المشروعات العمرانية بمنطقة الهيمة واعطاء أولوية لأفراد قبيلة الحراسيس ، وانشاء الزراعات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة في تنويع مصادر الدخل الاقتصادي ، بالإضافة للأعمال في الخدمات التجارية والنقل والمواصلات وغير ذلك . مما ساهم ذلك في الاقامة الدائمة لأفراد هذه القبيلة ونتيجة لتوفير الخدمات التعليمية والصحية لهم أيضا .

أما المشروع التوطيني الهام «وهو مشروع تنعم» ، والذي أقيم في منطقة عمان الداخلية ، والذي يهدف أساسا لتقديم سياسات التوطين وتنفيذها لوقف هجرة الرجال والقوى العاملة الى المناطق الاخرى ، بغرض استيطان هذه المناطق - ويشمل هذا المشروع على واحة صغيرة تحمل نفس الاسم «تنعم» وتقع على بضعة كيلو مترات من «عبرى» وهي موقع لواحة قديمة . وتعود ملكية الارض في هذه المنطقة لأفراد قبيلة

الدروع الذين يملكون بساتين النخيل وكانوا يقيمون في منطقة تنعم في
فصول الصيف .

وسعت الجهود الحكومية بتقديم برامج وسياسات التوطين وخاصة
بعد فترة اكتشاف البترول في المنطقة التقليدية التي يوجد بها قبيلة
الدروع . وقامت الدولة ببناء مدرسة ومستشفى على طرف الواحة، وإنشاء
طريق حديث ليربط المنطقة بشبكة المواصلات الحديثة بين عبرى - البريمي
كما تم إنشاء سوق تجارى حديث ، وتم تقسيم الاراضى وإنشاء البساتين
والابار والمساكن الدائمة الحديثة وتوزيعها على البدو من أجل استقرارهم
وتوطينهم . وكان لجهود الدولة في إقامة العديد من المناطق السكنية
الشعبية لمحدودى الدخل والتي حققت مزيدا من النجاح في العديد من
المناطق الحضرية والريفية ، نوعا من التشجيع لإقامة مركز عمرانى منظم
يشمل كافة المرافق الحديثة في منطقة تنعم ذلك المشروع التوطينى ذات
الطابع الموجه لاستيطان بدو قبيلة الدروع بصفة دائمة .

تعقيب :

وفي الواقع ، ان جهود الحكومة العمانية لم تقتصر فقط على هذه
الامثلة السابقة لمشروعات التوطين ، والسعى لاستقرار القبائل البدوية ،
الذى يهدف بالطبع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية قومية .
فظهرت كثير من ثمار هذه الجهود في كافة القطاعات الريفية والحضرية
الاخري التي توجد في السلطنة وان كان اهتمامنا السابق هو عرض موجز
لأهم مشروعات التوطين التي جرت بالفعل منذ بداية السبعينات لتحقيق
أهداف التنمية في المجتمعات المحلية البدوية .

وهكذا نجد أن ما حدث في سلطنة عمان يعكس نوع من المماثلة لكثير
من مشروعات التوطين والتنمية التي حدثت في العديد من الدول العربية
ولها نتائج ايجابية مثمرة ، كما يعكس في نفس الوقت ، عن وجود
العديد من الصعوبات أو العقبات التي واجهت خطط وبرامج وسياسات
التوطين والتنمية في هذه الدول . فبعض تلك العقبات توضح لنا طبيعة

البيئة الجغرافية والتضاريسية الصعبة ، ممثلة في مشكلة ندرة المياه ، وصعوبة المواصلات ، وغير ذلك من المشاكل الايكولوجية التي توجد خاصة في المناطق الجبلية التي تعيش فيها جماعات البدو . أما البعض الاخر من هذه العقبات ترجع لطبيعة عدم تكيف القبائل البدوية بصورة سريعة مع أساليب الحياة الاجتماعية الجديدة ، أو لعدم وجود التخطيط الدقيق للجهود الرسمية لبرامج التوطين من ناحية أخرى ، وغياب الربط بين توفير المراكز العمرانية الاستيطانية للقبائل البدوية وتوفير فرص العمل بصورة دائمة لهم . وأن كان ذلك في مجمله ، يوضح القصور لعدم اجراء دراسات استطلاعية أو مسحية اجتماعية مسبقة قبل البدء في اقامة مشروعات التوطين والتنمية للقبائل البدوية .

ومن هذا المنطلق ، لابد من تضافر الجهود الحكومية نحو تحقيق المزيد من سياسات التوطين في المجتمعات الصحراوية البدوية من أجل انجاز أهداف التوطين واستراتيجيته نحو تعزيز عمليات الاستقرار والاستيطان الدائم ، تلك الاهداف التي تعكس لنا بوضوح عن أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القومية . وان كانت مشروعات التوطين التي أشرنا اليها في هذا الفصل في بعض الدول العربية تمثل بالفعل بعض الجهود الحقيقية التي بذلت في هذا المجال ، كما أن هناك العديد من الدول العربية الاخرى والمثلة في دول شمال افريقيا قد اهتمت بالفعل في توطين القبائل البدوية بها . ولم يتسع لنا الوقت أو المجال لعرض كل هذه النماذج والامثلة لمشروعات التوطين التي حدثت في جميع أنحاء العالم العربي ، وانما حاولت الدراسة الحالية أن تعرض بإيجاز لبعض مشروعات التوطين التي نفذت بالفعل في بعض الدول العربية باعتبارها «نماذج مختارة» لتوضح لنا سياسات التوطين وتنوع أنماطه والتي يمكن تحديدها بين ما يعرف بالتوطين التلقائي ، والتوطين الموجه ، والتوطين التلقائي - الموجه .

وتحقيقاً لاهداف الدراسة الحالية ، وفي ضوء أبعاد التوطين وسياسات

التنمية ، والاهداف العامة لفلسفة التوطين كأحد سياسات التنمية الشاملة ، سوف نركز فيما بعد للاشارة الى عمليات التوطين التى أجريت فى جمهورية مصر العربية فى العقود الماضية حتى وقتنا الحاضر ، متناولين بإيجاز كيفية تغيير سياسات التوطين وبرامجه فى المجتمعات الريفية - البدوية أو البدوية بصفة خاصة ، وإلى أى حد رتبطت هذه السياسات بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية القومية .

ثانيا - جمهورية مصر العربية :

اهتمت السياسات الحكومية فى مصر منذ بداية الخمسينات بتنمية المجتمعات الريفية سواء فى المناطق الريفية التقليدية ، أو ما يسمى بالمناطق الريفية المستحدثة لتلك المناطق التى تجمع بين سمات المجتمعات شبه الزراعية - الصحراوية ، وأيضا بعض المناطق الصحراوية والتى استهدفت خطط الدولة تحقيق اهداف مجتمعة تتمثل فى الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والقومية والسياسية . وبالرغم من العوامل المتعددة التى ساهمت فى كثير من الاحيان فى عرقلة وتنفيذ مثل هذه الاهداف بصورة أكثر فاعلية ، ومن أهم هذه الاهداف التى يمكن تحليلها بشئ من الإيجاز :

١ - الحد من نتائج المشكلة السكانية وزيادتها والتى تؤثر على خلق العديد من المشاكل الأخرى ومنها الهجرة الريفية - الحضرية . فلقد استهدفت بعض خطط الدولة توطين أعداد كبيرة من الفلاحين فى مناطق زراعية جديدة لتساهم فى خلق مجتمعات جديدة وتخفف الى حد ما من درجة الكثافة السكانية العالية فى مناطق أخرى .

٢ - زيادة مساحة الاراضى الزراعية بقدر الامكان بعد أن تقلصت الكثير منها فى ضوء الظواهر الجديدة للتوسع العمرانى .

٣ - محاولة النهوض بمستوى الانتاج الزراعى ، للحد من مشكلة الاعتماد على الاستيراد اللخارجى للمواد الغذائية .

٤ - تنويع مصادر الدخل القومى من الانتاج الزراعى والحيوانى وتنويع السياسات القطاعية الانتاجية بعد أن ثبت فشل الاعتماد على الاقتصاد الصناعى فقط .

٥ - محاولة الاهتمام بالمناطق الاقليمية النائية والتي تعتبر مناطق طرد للسكان وجعلها الى حد ما مناطق جذب للسكان وتساهم فى عمليات التوسع العمرانى فى هذه المناطق .

٦ - النهوض بمستوى المعيشة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية لقطاعات كبيرة من السكان ظلت تعيش لمدة طويلة فى المناطق الصحراوية أو النائية محرومة من فرص الحياة أو خيارات بلادهم أو مجتمعاتهم المحلية .

٧ - الحد من التوسع أو عدم انشاء المناطق الصناعية الجديدة فى المناطق الحضرية التقليدية ، والعمل على انشاء هذه المناطق فى مناطق صحراوية أو بعيدة عن العمران الحضرى مما يسهم ذلك فى التوطن الصناعى والعمرانى المخطط .

٨ - خلق فرص للعمل وخاصة للعناصر الشابة ، والحد من مشكلة البطالة والاستفادة من القوى البشرية المحلية فى تنمية المجتمعات المحلية .

وعموما يمكن أن نوضح ثلاثة أنواع من مشروعات التوطن وتنمية المجتمعات الريفية والصحراوية التى حدثت فى مصر منذ بداية الخمسينات حتى الان وهى :

١ - المجتمعات الريفية المستحدثة .

٢ - المجتمعات البدوية الصحراوية .

٣ - المجتمعات العمرانية الجديدة .

وسوف يقتصر تحليلنا حاليا على النوعين الاولين فقط نظرا لاهمية

تحليلهما بالنسبة لأغراض وأهداف الدراسة الحالية ، والتي تعتبر جزءا متداخل بين هذين النوعين . أما النوع الثالث ، الذى أعطت له الدولة أهمية منذ نهاية السبعينات فيركز فقط على التوسع العمرانى والحضرى الصناعى من الدرجة الاولى ، والذى يحتاج بالضرورة لاجراء المزيد من الدراسات المستقبلية التى يصعب تحقيقها حاليا مع أهداف الدراسة الحالية ، ونأمل فى اجراء دراسات ميدانية على هذه المجتمعات نظرا لأهميتها فى المستقبل .

(١) المجتمعات الريفية المستحدثة :

تعددت المشروعات التى اهتمت بتنمية المجتمعات الريفية التقليدية أو المشروعات التى هدفت الى استصلاح واستزراع مناطق شبه صحراوية جديدة لم تصل اليها العمران أو أى نشاط بشرى من قبل . ونحاول فيما يلى أن نعرض الى تطور الاهتمام بهذه المجتمعات والتى يمكن تصنيفها تاريخيا ، الى عدة مراحل أساسية وهى :

المرحلة الاولى : مرحلة ما قبل ثورة ١٩٥٢ : لم تحظ هذه المرحلة بنوع من النشاط فى المجال الزراعى سوى استصلاح حوالى ٢٥٠٠ فدان سنويا فى غضون العقدين السابقين على قيام الثورة . ولقد ركزت هذه المساحات واستصلاحها لصالح بعض كبار الملاك أو الشركات الاجنبية التى كانت تحتكر مساحات كبيرة من الاراضى الزراعية . وبصفة عامة ، لم تشمل هذه المرحلة أى أنشطة تهدف الى تنمية المجتمعات الزراعية التقليدية أو اقامة مجتمعات ريفية جديدة .

المرحلة الثانية : مرحلة ما قبل الخطبة الخمسية الاولى (١٩٥٢ - ١٩٦٠) :

بعد قيام الثورة أنشئت مجموعة من المشروعات فى مجال الاستصلاح الزراعى وتكوين المشروعات الجديدة المستصلحة ، ومن أهم هذه المشروعات مشروع مديرية التحرير ، الذى بدأ بعد قيام الثورة مباشرة

في عام ١٩٥٣ ، وأنشئت عدد من الهيئات العامة التي تختص بهذه المشروعات وهي :

١ - هيئة مديرية التحرير - وركزت نشاطها في المنطقة الصحراوية في غرب الدلتا وحتى الطريق الصحراوي بين القاهرة والاسكندرية .

٢ - الهيئة المصرية الامريكية لاصلاح الريف - وكانت تهدف هذه الهيئة لاستصلاح وتعمير المساحات المختلفة في محافظتى البحيرة والفيوم ، وكانت هذه الهيئة تعبر عن الاتفاق والتعاون المشترك بين الحكومة المصرية والامريكية خلال هذه الفترة .

٣ - الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى - وركزت نشاطها في مجال استصلاح الاراضى البور داخل الوادى والقيام بعمليات الاستصلاح واستزراع الاراضى .

٤ - هيئة تعمير الصحارى - والتي أنشئت في عام ١٩٥٩ لتنفيذ مشروعات خارج وادى النيل .

وقد بلغ اجمالى الاراضى التى تم استصلاحها خلال هذه المرحلة حوالى ٨٠ ألف فدان أى بمعدل ١٠ آلاف فدان سنويا .

المرحلة الثالثة - مرحلة الخطة الخمسية الاولى (١٩٦٠ - ١٩٦٥)

تركزت عمليات استصلاح الاراضى الزراعية سواء في المناطق داخل الدلتا ووادى النيل أو خارجه ، وفقا لما اقترحت الخطة الخمسية والتي كانت تهدف لاستصلاح وزراعة حوالى ثلاثة أرباع المليون من الافدنة خلال فترة الخطة . وفي الواقع تم ائجاز فقط حوالى ٧٥% من اجمالى الخطة المستهدفة أو تقريبا نصف مليون فدان .

وخلال هذه الفترة ظهرت بعض المؤسسات الحكومية التى تم تنظيمها في اطار ما هو موجود من الهيئات الرسمية التى كانت تعمل في المجال الزراعى وأهم هذه المؤسسات هي :

١ - المؤسسة المصرية العامة لتعمير الاراضى ، وتشمل هذه المؤسسة الاشراف على قطاع مديرية التحرير وكذلك المشروعات الزراعية التى تتركز فى محافظتى البحيرة والفيوم .

٢ - المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى - وتشمل هذه المؤسسة الاشراف على عمليات الاستصلاح الزراعى فى المناطق الصحراوية الجديدة مثل الوادى الجديد ، والساحل لشنالى ، ووادى النطرون ، وشرق قناة السويس والمنيا .

٣ - المؤسسة المصرية العامة لاستصلاح الاراضى - وتقوم بالاشراف على المشروعات المخصصة فى مجال الاستصلاح وتوفير المياه الجوفية .

المرحلة الرابعة - مرحلة الخطة الخمسية الثانية (١٩٦٥ - ١٩٧٠)

ركزت عمليات الاستصلاح واستزراع الاراضى لاضافة حوالى ثلاثة أرباع المليون من الافدنة او بمعدل سنوى قدره ١٥٠ ألف فدان وذلك فى اطار الخطة الخمسية . ولكن تأثرت عمليات ومشروعات الاستصلاح بظروف حرب ١٩٦٧ . وبصفة عامة ، تم استصلاح فقط ٢٥٪ من برنامج الخطة المستهدفة .

ومن الناحية الادارية والتنظيمية ، تم تعديل المؤسسات العامة فى مجال الاستصلاح واستزراع الاراضى وتعمير الصحارى وأصبحت جميعها فى مؤسسة واحدة وهى المؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الاراضى المستصلحة وذلك فى عام ١٩٦٦ . وتوالى بعد ذلك بعض عمليات التعديل فى وضعية هذه المؤسسات المصرية وتبعيةها للوزارات المختصة ، وفى عام ١٩٧١ تم انشاء المؤسسة المصرية العامة لاستصلاح وتنمية الاراضى - التابعة لوزارة الاصلاح الزراعى ، ثم بعد ذلك تحولت هذه المؤسسة الى عدة مؤسسات انتاجية تابعة لوزارة الزراعة (١) .

ويمكن القول ، بأن سياسات التنمية الزراعية والاهتمام بانشاء مجتمعات زراعية مستحدثة جديدة ، كانت تعكس مدى اهتمام السياسات

الحكومية العامة التى حاولت التركيز على القطاع الزراعى وضرورة النهوض بمستوى الريفيين وتحسين مستويات معيشتهم من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ، وقد تبلور هذا التحسين أو التغيير الجذرى مبكرا فى سياسات التنمية الريفية أو فى سياسات الاصلاح الزراعى - ويمكن أن نلخص أساليب عمليات التحسين والتغيير كما يلى :

١ - اختيار بعض الفئات من الفلاحين سواء من صغار الملاك أو من الملكية الزراعية فى المناطق الزراعية التقليدية ونقلهم الى الاراضى المستصلحة الجديدة واعطائهم حقوق الملكية لهذه الاراضى على عدة مراحل انتقالية .

٢ - انشاء المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية التى تسهم فى عمليات الارشاد والتوجيه سواء لزيادة الانتاجية الزراعية ، أو النهوض بمستوى المعيشة والنواحي الاجتماعية وخاصة من نواحي الصحة ، والتعليم ، والاقامة وغير ذلك من ظروف تساعد على تكيف هذه الفئات من الفلاحين فى المناطق الجديدة .

٣ - ادخال بعض أساليب التصنيع الزراعى والحيوانى والاهتمام بالصناعات الصغيرة والحرفية من أجل تغيير نمط وأساليب الحياة الزراعية التقليدية ودخول نظم الميكنة الزراعية وغير ذلك من أساليب حديثة .

٤ - الاهتمام بخلق القيادات الرسمية وغير الرسمية الشعبية واعطائهم بعض الفرص فى المشاركة فى عمليات صنع القرارات ، والاهتمام بعمليات تنمية المجتمع المحلى عن طريق المجهودات الذاتية .

٥ - الاهتمام بطرق المواصلات والاتصالات حتى يقضى الى حد ما على مظاهر العزلة الاجتماعية التى قد تفرضها الظروف المكانية على بعض المناطق الجديدة مع تقديم أساليب الرعاية الاجتماعية .

وبالرغم من هذه المظاهر الايجابية التى ظهرت فى القطاع الريفى أو

الزراعى سواء التقليدى أو المستحدث ، الا أن هناك العديد من المشكلات التى واجهت مشروعات التنمية الزراعية وخاصة فى المجتمعات الريفية المستحدثة ، والتى هى موضع اهتمامنا حاليا ، ومن أهم هذه المشكلات بصورة موجزة :

١ - ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية والنفسية التى واجهت بعض المستوطنين الجدد ، نظرا لانفصالهم عن حياتهم التقليدية التى كانوا يعيشون فيها فى مواطنهم الاصلية . وهذا يرجع الى قصور الاجراءات الخاصة بتحليل الجوانب الاجتماعية للمستوطنين الجدد ، واجراء دراسات اجتماعية تهتم بتلك القضايا من أجل معالجتها فى المستقبل وزيادة طرق وأساليب الرعاية الاجتماعية .

٢ - تركزت كثير من حالات القلق والخوف من المجهول الذى كان ينتاب العديد من الفلاحين فى هذه الفترة نظرا لانعدام مستويات الطموح لديهم ربما ذلك يفسر عوامل متداخلة ومتعددة ترجع جزء منها الى قلة الدافعية بصفة عامة .

٣ - زيادة عناصر عدم التجانس بين الفلاحين فى المجتمعات الريفية الجديدة وظهور بعض المشكلات التقليدية التى كانت موجودة فى مواطنهم الاصلية . وان كانت تلاشت بعد ذلك كثير من هذه العناصر السلبية بعد فترات التأقلم والتكيف مع البيئة الاجتماعية والايكولوجية الجديدة (١١) .

وعموما ، ان عمليات التوطين فى المجتمعات الريفية المستحدثة الادارة والقيادات بصورة سريعة ، مع تعدد جهات الاشراف وطابع المركزية وقلة العوامل الدافعية التى تعزز من عمليات الانجاز والكفاءة .

٤ - ظهور كثير من مظاهر الخلل التنظيمى والادارى وعمليات الاشراف على المجتمعات الريفية المستحدثة الجديدة ، نظرا لتغير نظم الادارة والقيادات بصورة سريعة مع تعدد جهات الاشراف وطابع المركزية وقلة العوامل الدافعية التى تعزز من عمليات الانجاز والكفاءة .

وعموما ، ان عمليات التوطين في المجتمعات الريفية المستحدثة ساهمت في حل العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية لدى قطاعات كبيرة من السكان الريفيين الجدد ، الذين سكنوا واستوطنوا بها . ولقد اهتمت السياسات الزراعية بتنمية هذه المجتمعات سواء ذلك عن طريق مداخل التحسين ، التي ظهرت بصفة خاصة في المناطق الزراعية التقليدية مع الاهتمام بسياسات التغيير الجذري . أما المناطق الجديدة ، فكانت لها أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية قومية تبلورت هذه الاهداف لتعكس طبيعة السياسات الحكومية التي ظهرت في مصر ، فيما بعد قيام الثورة حتى بداية السبعينات بصفة خاصة ، نظرا لحدوث عدد من التغييرات السياسية والاقتصادية التي شهدتها السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتركت بصماتها على طبيعة الحياة الاجتماعية في المجتمع المصري حتى يومنا هذا . ومن ثم ، سوف نحاول فيما يلي أن نعرض بصورة موجزة لبعض التصورات العامة التي شهدتها السياسات الزراعية والاهتمام بالقطاع الزراعي في ضوء السياسات الاقتصادية الحالية .

المرحلة الخامسة - ما بعد ١٩٧١ - حتى الوقت الحالي

تظهر هذه المرحلة بعد التغييرات التي شهدتها السياسات الاقتصادية والاجتماعية العامة والتي عبرت بعض ملامحها على نوعية السياسات والبرامج التنموية في مجال التنمية الزراعية . وان كانت هذه التغييرات لم تحدث تغييرات جذرية بقدر ما تعبر عن تحولات ملموسة ظهرت في المجتمع المصري خاصة بعد تبني السياسات الليبرالية أو ما يسمى بسياسة الانفتاح الاقتصادي . وباختصار ، نستطيع فيما يلي أن نعرض لأهم الملامح والتغييرات التي ظهرت على القطاع الزراعي :

١ - تقلص دور القطاع العام الزراعي عما كان عليه من قبل بعد التعديلات التي حدثت على المؤسسات الزراعية الحكومية مثل هيئات استصلاح واستزراع الاراضي وأصبحت المؤسسات تابعة مباشرة الى وزارة الزراعة .

٢ - ركزت الشركات الزراعية التي تم انشاؤها في الفترات السابقة ، الى تحويلها لمؤسسات انتاجية لها استقلالها الادارى ، ولكنها ترتبط في اطار المركزية العامة التي تهيمن على طرق ادارة المؤسسات الحكومية والوزارات التي تشرف عليها .

٣ - اعطاء الفرصة للقطاع الخاص سواء في صورة جمعيات أهلية أو أفراد بالعمل في القطاع الزراعى وخاصة في المجتمعات الزراعية الجديدة التي تسمى بالمجتمعات الصحراوية الجديدة . ولقد ساهم ذلك في نمو الانتاج الزراعى الذى يقوم على الامكانيات الخاصة دون الاعتماد كلية على القطاع الحكومى فقط .

٤ - قيام الدولة بتوزيع الاراضى الجديدة المستصلحة على الجمعيات أو على الخريجين من الزراعيين ، وخاصة بعد حدوث عديد من التغييرات على السياسات الحكومية نحو توظيف القوى العاملة . وان كان هناك العديد من الانشطة الايجابية لهذه السياسة ولكنها عكست العديد من السلبيات التي تمثلت في صورة المشكلات البيروقراطية الروتينية ، والمشكلات التنظيمية والاشرفية والتخطيطية .

٥ - غياب الخطط الطموحة وخاصة على المستوى البعيد لعلاج المشكلات المتعددة التي تواجه القطاع الريفى أو المجتمعات الريفية المستحدثة ، مما انعكس ذلك في انخفاض معدلات الانتاجية والاعتماد على السياسات الاستيرادية لاستيراد كثير من المواد الغذائية من الخارج .

٦ - ارتفاع قيمة الارض الزراعية وغلاء الاسعار للمنتجات الزراعية والحيوانية نتيجة لزيادة معدلات الاستهلاك ، وهجرة العمالة الزراعية الخارجية وغلاء معدلات الاجور وغير ذلك من مظاهر تركت بصماتها على الانتاجية الزراعية بصفة عامة .

٧ - حدوث تطور طفيف في معدلات الاسعار الزراعية النقدية ولكن مازال هناك نوع من القصور في السياسات التسويقية التعاونية التي مازالت

تعوق كثيرا من عوامل الدافعية والطموح أو الانجاز لدى المنتفعين من هذه السياسات .

٨ - ظهرت بعض المشكلات التى تواجه العديد من المناطق الزراعية وخاصة التقليدية مثل ارتفاع منسوب المياه الباطنية الناتجة عن مشكلات الصرف ، أو حدوث العديد من جفاف الاراضى نتيجة لقلة مناسيب المياه فى نهر النيل أو نتيجة لقيام المشروعات الزراعية بصورة عشوائية غير منظمة .

٩ - ظهرت بعض المساعدات الحكومية الأجنبية مثل معونات الحكومة الامريكية التى ركزت على تنمية المجتمعات الزراعية المحلية وتحسين مستويات الدخل الفردى وتعزيز دور القطاع الخاص . وان كانت هناك سلبيات متعددة ناتجة سواء عن وجود هذه المعونات ، أو عدم استغلالها على الوجه الاكمل فى تحقيق جوانبها الايجابية فى تنمية المجتمعات الريفية التقليدية أو الحديثة .

١٠ - حدوث العديد من تطور العلاقات البنائية والوظيفية للقطاع الزراعى مثل ظهور القرية المستهلكة ، وتقلص الاراضى الزراعية التقليدية نتيجة للتوسع العمرانى العشوائى وغير ذلك من سلبيات أخرى . وان كان ذلك لا يقلل من أهمية الايجابيات وخاصة نمو الاعتماد على التكنولوجيا الزراعية وظهور العديد من المشروعات الزراعية فى المناطق الصحراوية الجديدة ، ولكنها تحتاج لمزيد من الرعاية والتخطيط والاشراف والسياسات الزراعية التنموية ذات الاهداف بعيدة المدى .

(٢) توطين المجتمعات البدوية :

تركزت جهود التوطين فى المجتمعات البدوية فى مصر فى الصحراء الغربية بصفة خاصة لعدة اعتبارات أساسية ومن أهمها ، الموقع الجغرافى لهذه الصحراء من المناطق العمرانية الريفية والحضرية ، سهولة المواصلات والاتصالات ، قرب المناطق الصحراوية القريبة من مصادر المياه الدائمة (نهر النيل) أو مياه الامطار وقربها من الساحل الشمالى الغربى وشواطئ البحر المتوسط ، قلة المرتفعات والجبال ، توافر المياه الجوفية سواء من المصادر النيلية والدلتا ، وتوافر عدد الابار والعيون . وجود الاحتكاك

أو الاتصال المباشر بين سكان البادية الغربية وسكان الوجه البحري ، وتأثير ذلك المباشر في العلاقات التجارية والنقراية ، وأنماط المخاكة والتغيير وخاصة من السكان البدو للعديد من أساليب الحياة الاجتماعية التي تتوفر في المناطق الريفية أو الحضرية . هذا بالإضافة الى اهتمام السياسات الحكومية منذ فترات تاريخية وتركيز جهودها على تنمية هذه المناطق لتتوافر الاعتبارات الأساسية السابقة .

ومن ناحية أخرى ، تتميز الصحراء الغربية بوجود عدد من الواحات التي تعتبر من المناطق الزراعية والرعية والتي توجد بها العديد من القبائل البدوية منذ آلاف السنين ، كما تتوفر في هذه الواحات مصادر المياه ، ولها أهمية خاصة من ناحية وقوعها على طريق المواصلات الصحراوية والتي لها أهميتها في كثير من الروابط والعلاقات التجارية بين مصر والعديد من الدول العربية المجاورة . وعموماً ، ان الصحراء الغربية وما بها من عوامل جغرافية وأيكولوجية كانت محل اهتمام السياسات الحكومية بالمقارنة عن غيرها من المناطق الصحراوية الشرقية لمصر .

وبالرغم من وجود قطاع كبير من السكان أو القبائل البدوية في الصحراء الغربية الا أنها لم تحظ باهتمامات الباحثين الاجتماعيين ، اللهم الا بعض الدراسات الانثروبولوجية القليلة (١٢) التي ركزت دراسة عدد من هذه القبائل أو المجتمعات العمرانية البدوية من وجهة نظر اجتماعية انثروبولوجية تحاول التعرف على طبيعة الحياة الاجتماعية ووضعها بصورة استطلاعية عن أنماط البناءات الاجتماعية والأنماط الاقتصادية ، والعائلية ، وأنماط الضبط الاجتماعي . ولقد أعطت هذه الدراسات قرص هام للباحثين أو المهتمين بدراسة المجتمعات البدوية في الصحراء الغربية بصورة لم تتوفر لغيرها من المجتمعات البدوية التي تعيش في الصحراء الغربية عامة أو لشبه جزيرة سيناء بصفة خاصة .

كما لم تعط السياسات الحكومية أهمية جادة لسكان المجتمعات

البدوية بصفة عامة أو في الصحراء الغربية الا بعد تطبيق سياسات أو نظام الادارة المحلية بها والتي تم تقسيمها الى أربعة قطاعات رئيسية وهى (١٣): قطاع برج العرب : ذلك القطاع الذى تمتد خدماته لتشمل منطقة امتداد مريوط ، قطاع الضبعة ، وقطاع مرمى مطروح وسيدى برانى وقطاع سيوة . ولقد أنشئت هيئة تعمير الصحارى كهيئة رسمية تهتم بعمليات التخطيط واجراء الدراسات والاعداد لعمليات التوطين من البدو ، والنهوض بمستويات البنية الاجتماعية والايكولوجية والاقتصادية وذلك بالتعاون مع الجهات الرسمية الأخرى .

٢ ومنذ بداية الستينات تركزت العديد من الجهود للنهوض بالمجتمعات العمرانية البدوية في الصحراء الغربية بفضل الجهود الرسمية وعدد من الهيئات العالمية والدولية مثل منظمة الامم المتحدة بتقديم كثير من المساعدات التى استغلت في تنمية القطاع الصحراوى الغربى ومن أهم هذه الاسهامات التى تبلورت في صور متعددة مثل: (١٤)

١ - اقامة المشروعات البستانية وخاصة تلك المشروعات التى تعتمد على مياه الابار وخاصة التى تدار بواسطة الرياح مثلما حدث في منطقة برج العرب .

٢ - زراعة مجاصيل زراعية مثل الشعير التى تعتمد على مياه الامطار التى تسقط بكميات كافية وخاصة في فصل الشتاء .

٣ - تحسين مناطق الرعى وزيادة الرقعة الخضراء وسط الصحراء وخاصة في مناطق الواحات للنهوض بمستوى الانتاج الحيوانى المحلى .

٤ - استصلاح واستزراع مناطق زراعية جديدة نتيجة لانشاء الابار أو لترميم وتحسين الابار المتوفرة القديمة .

٥ - ادخال نظم الجمعيات الزراعية كما حدث في المناطق الزراعية التقليدية والاستفادة من خدمات المؤسسات التعاونية الزراعية والحيوانية .

٦ - الاهتمام بالمحاصيل التقليدية وتحسين مستويات التصنيع المحلى وخاصة محاصيل الزيتون ، والبلح وغيرها .

ومن المشروعات التى كانت لها أهمية قومية وسياسية واجتماعية التى تمت فى الصحراء الغربية والتى ركزت على توطين البدو فى المناطق الصحراوية أو استقطاب قطاعات كبيرة من الفلاحين الذين كانوا يعيشون فى المناطق الزراعية التقليدية ، وحتى مشروع مديرية التحرير - الذى عرضنا له سابقا فى هذا الفصل - وأيضا مشروع ناصر (١٥) . ذلك المشروع الذى أقيم فى منطقة مريوط الصحراوية واستهدف الى استصلاح ٨٠ ألف فدان وتتركز هذه المساحة فى منطقتين رئيسيتين :

١ - ٥٠ ألف فدان - غرب الطريق الصحراوى بين القاهرة والاسكندرية .

٢ - ٣٠ ألف فدان - تمتد من الكيلو (٣) جنوب الاسكندرية لمسافة ١٣٣ كيلو متر لتبر بخط السكة الحديد بين الاسكندرية ومرسى مطروح .

كما تعتبر المشروعات الزراعية التى ظهرت بعد انشاء ترعة النوبارية التى تعتمد على مياه النيل بعد انشاء السد العالى ، والتى تمثل أحد المكاسب الزراعية التى كان لها نتائج طيبة ومثمرة سواء على الانتاج الزراعى وزيادة المساحة الزراعية وخلق مجتمعات عمرانية جديدة . كما تساهم حتى الان على قيام المشروعات الصناعية الاخرى فى هذه المنطقة . وبصفة عامة ، لقد هدف مشروع النوبارية وغيره من المشروعات الاخرى مثل مديرية التحرير أو مشروع ناصر من قيام العديد من المجتمعات العمرانية التى لم نكن نعرفها من قبل وعلى توطين العديد من القبائل البدوية بل الى استقطاب أعداد كبيرة من المهاجرين الزراعيين من المناطق الزراعية التقليدية وكان من أهمها مشروعات مركز التوطين الدولى الذى أنشئ العديد من القرى الزراعية المستحدثة ، والمساهمة فى انشاء مناطق

جديدة أخرى مثل منطقة العامرية وضواحيها والتي سميت حاليا بمدينة العامرية .

ومع بداية السبعينات ، لم تقتصر جهود التوطين والتنمية في الصحراء الغربية وخاصة المناطق القريبة من المناطق العمرانية وبصفة خاصة المناطق الساحلية التي توجد بين مدينة الاسكندرية ومرسى مطروح فلقد أنشئت هيئة تعمير الساحل الشمالى كهيئة جديدة تسعى لتحقيق أهداف تنموية وعمرانية جديدة ، هذا بالإضافة الى وجود هيئة تعمير الصحارى وغير ذلك من المؤسسات الأخرى التابعة لوزارات الاسكان والتعمير ، والزراعة ، ووزارة السياحة .

وتلبية لاحتياجات السوق المحلية وخاصة فرض الاسكان والاقامة التي ظهرت فى الفترة الاخيرة ، ازدادت الحركة العمرانية الساحلية والداخلية التي شملت مناطق جديدة ، لم تمتد اليها ملامح العمران من قبل أو التي كانت تسكن بواسطة القبائل البدوية . وخاصة مناطق العجمى ، وبرج العرب ، والعامرية الجديدة ، وكينج مريوط وغيرها من المناطق الجديدة، التي ساهمت فى تخفيف الضغط السكاني على مدينة الاسكندرية حتى أن أصبحت العجمى وضواحيها والتي كانت تبعد ٣٠ كم جزءا حاليا من مدينة الاسكندرية . كما أنشئت قرى سياحية جديدة وخاصة بجهود القطاع الخاص والعديد من المشروعات الفندقية التي استغلت طبيعة المنطقة ونشاطها من ناحية الحركة السياحية الاصطيافية كما استخدمت كمناطق للسكن والاقامة الدائمة بعد ان تحسنت الطرق والمواصلات بالمنطقة .

أما ملامح حركة التعمير الجديدة فكانت لها آثار واضحة على دمج كثير من القبائل البدوية فى هذه المناطق ، وتغيرت أنشطتها الاجتماعية والاقتصادية ، والتي كسبت كثيرا من الاموال الطائلة نتيجة لبيع الاراضى التي كانوا يملكونها بواسطة وضع اليد ، منذ مئات السنين . وبالطبع ، كان البدوى يملك المراعى الواسعة من الصحراء التي تحول اليه ملكيتها بصورة تلقائية فكانت مصدرا للثروة الفجائية للعديد منهم . حيث ترك

العديد منهم مهن الاجداد وأصبحوا يعملون في قطاع المقاولات والتشييد وبيع العقارات ، والتجارة وغير ذلك من مهن جديدة . كما كان لدخول الهيئات والاجهزة الرسمية عديد من المكاسب الاجتماعية للمنطقة وخاصة الخدمات والمرافق الاساسية . كما أعطيت للدولة كثير من المميزات المادية التي تم تحصيلها من الاهالى الجدد عن كل الاراضى التي تم بيعها وشراؤها ، وذلك في اطار ما يعرف أو يسمى «بجهاز حماية أملاك الدولة» الذى كسبت منه الدولة الملايين من الجنيهات ، والتي كانت بعيدة عن متناول الخزينة العامة في الفترات السابقة ، وبالطبع ينفق الكثير منها في عمليات الاعداد والتخطيط وتقديم المشروعات والمرافق الاساسية الى هذه المناطق الجديدة والحد من التوسع العمرانى العشوائى الذى ظهر في بعض هذه المناطق في السنوات السابقة على تدخل الدولة المباشر والاشراف على عمليات التعمير والتخطيط العمرانى .

الهوامش والمراجع :

- ١ - لمزيد من التفاصيل انظر :
صلاح الفوال ، البداوة العربية والتنمية ، مرجع سابق ، الفصل الثالث .
- ٢ - المرجع السابق ، ص ٣٣٢ - ص ٣٣٤ .
- ٣ - نوري خليل البرازي ، «أنماط السكان في الوطن العربي» تأليف
أستاذة بجامعة الامارات العربية المتحدة - دراسات في المجتمع
العربي ، مراجعة جميل سعيد ، العين : جامعة الامارات العربية
المتحدة ، ١٩٨٧ ص ١٦٣ - ص ١٨٠ .
- لمزيد من التفاصيل حول تطور الحياة البدوية في البوادي
العراقية منذ فترات تاريخية مضت وأنماطها وبصفة عامة انظر :
مكي الجميل ، البدو والقبائل الرحالة في العراق ، بغداد : مطبعة
الرابطة ١٩٥٦ .
- ٤ - انظر ، هند النقيب ، التنمية الاجتماعية وأثرها في توطين البدو
في الكويت ، مرجع سابق . خاصة الفصل السابع .
- كما توجد بعض الدراسات التي تناولت المتغيرات التي حدثت
في المجتمع الكويتي نتيجة للهجرة والمشكلات المصاحبة لها وخاصة
بعد التغيرات الاقتصادية والعمرانية نتيجة لتدفق الثروة البترولية
انظر :
- محمد عبده محجوب ، الهجرة والتغير البنائي في المجتمع الكويتي
دراسة في الانثروبولوجيا الاجتماعية - الكويت : وكالة المطبوعات
١٩٧٢ .
- ٥ - محي الدين صابر ، التنمية الاجتماعية في أقطار الخليج العربي ،
مرجع سابق ، ص ٣١ - ص ٣٢ .
- ٦ - صلاح الفوال ، مرجع سابق ، ص ٣٢٩ .
- ٧ - لمزيد من التفاصيل عن الاشارات العالمية لتجربة المملكة العربية

السعودية . دورها في توطين البدو والتنمية الزراعية والتغلب على الصعوبات البيئية والايكولوجية للطبيعة الصحراوية ، والاساليب التكنولوجية التي تبنتها في طرق الزراعة والرعى والارشاد الزراعى انظر :

— Skaini, M, Experience in developing arid lands of Saudi Arabia Op. Cit., PP. 57-61.

٨ - نوري خيري البرازي ، مرجع سابق ، ص ١٧٠ - ١٧٢ .

٩ - لمزيد من التفاصيل انظر .

راينز كوردس وفريد شولز ، البدو والثروة والتغير : دراسة في التنمية الريفية للامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان (ترجمة عبد الاله أبو عياش) الكويت : جامعة الكويت - قسم الجغرافية ، ١٩٨٣ ، الفصل الاول والثالث .

١٠ - سعد الفاروق حمودة ، تنمية المجتمع الريفي الحضري ، الاسكندرية المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٨١ ، ص ١٠٥ - ص ١٠٦ .

- كما توجد مجموعة من الدراسات التي اهتمت بمعالجة قضايا التنمية الريفية وخاصة في المجتمعات الريفية المستحدثة وخاصة في الفترات الاولى منذ بداية الثورة حتى نهاية الستينات - والتي اعتمدنا عليها أيضا - انظر على سبيل المثال :

صلاح العبد ، الاستيطان في الاراضى المستصلحة الجديدة ، القاهرة : مركز البحوث بالجامعة الامريكية ، ١٩٧١ .

صلاح العبد ، علم الاجتماع التطبيقى وتنمية المجتمع العربى ، القاهرة ، دار التعاون للطبع والنشر ، ١٩٧٢ .

صلاح العبد وآخرون ، الكتاب السنوى الثانى في التنمية الريفية ، القاهرة ١٩٨٢ .

سامية جابر ، مرجع سابق .

١١ - عبد الرازق العبد وعبد الوهاب أبو الخير ، تنمية المجتمعات المستحدثة ودور التعاون التولى ، المؤسسة المصرية العامة للاستزراع وتنمية الاراضى ، القاهرة ، مؤسسة دار التعاون ١٩٧٣ ص ٤٤ - ص ٤٧ .

١٢ - لمزيد من التفاصيل عن أهم الدراسات التي أجريت عن القبائل

والصحراء الغربية ونخاطبة التي أجراها بعض الانثروبولوجيين الغربيين من أمثال بدنييل Beadnell وخاصة دراسته عن الواحات الخارجية والتي نشرت عام ١٩٠٩ : انظر على سبيل المثال :

أحمد أبو زيد ، البناء الاجتماعي - الجزء الثاني (الانساق) ، الاسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ١٩٧٥ ، ص ١٧ .

— Abou-Zeid, A, "The Nomadic and Semi-Nomadic Tribal Population of the Egyptian Western Desert and The Syrian desert", Bulletin of The Faculty of Arts, Alexandria Univ. (Vol. XVII, 1963, PP. 71-132) PP. 101-106.

فاروق مصطفى اسماعيل ، التغير والتنمية في المجتمع الصحراوي مرجع سابق .

عليه حسن حسين ، التغير الاجتماعي في الوادي الجديد : دراسة أنثروبولوجية عن الواحات الخارجية - رسالة دكتوراه غير منشورة - جامعة الاسكندرية - كلية الاداب ، ١٩٧٠ .

السيد أحمد حامد ، النوبة الجديدة ، دراسة في الانثروبولوجيا الاجتماعية : الاسكندرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٣ .

بالإضافة الى ذلك توجد بغض الدراسات التي حاولت أن تقيم طبيعة الحياة الاجتماعية لبعض المناطق الجديدة التي تم فيها توطين البدو وطبيعة القبائل البدوية وتاريخ نشأتها وحدود اقاماتها في المنطقة (الصحراء الغربية) : انظر :

محمد عبدة محجوب ، مقدمة لدراسة المجتمعات البدوية (منهج وتطبيق) الكويت : وكالة المطبوعات ١٩٧٤ ، ص ٢٥٧ - ص ٢٩٤ .

كما توجد بعد الدراسات التي اهتمت بتحليل بعض المجتمعات القروية التقليدية التي توجد في الصحراء الغربية وخاصة مجتمع النوبة والتي جمعت (الدراسة) بين المداخل الاجتماعية والانثروبولوجية في التعرف على ملامح وطبيعة الحياة الاجتماعية في النوبة وهي قرية غرب أسوان - انظر لمزيد من التفاصيل :

محمد الجوهري : الانثروبولوجيا : أسس نظرية وتطبيقات عملية : مرجع سابق ص ٣٧٧ ، ص ٥٣٣ .

١٣ - لمزيد من التفاصيل انظر ، فاروق اسماعيل ، التغير والتنمية ، مرجع سابق ص ٧٨ - ص ٨٥ .

١٤ - المرجع السابق ، ص ٨٠ .

١٥ - المرجع السابق ، ص ٨٣ .

الفصل الرابع

التوطين والتنمية في مجتمع شمال سيناء

تمهيد

- أولا : تنمية الموارد المائية والثروة الزراعية .
- ثانيا : تنمية الثروة الحيوانية والسكنية .
- ثالثا : التنمية الصناعية والثروات المعدنية .
- رابعا : التنمية السياحية .
- خامسا : التنمية العمرانية (الاسكان – وجهاز التعمير) .
- سادسا : تنمية الخدمات التعليمية .
- سابعاً : تنمية الخدمات الصحية .
- ثامناً : تنمية الرعاية الاجتماعية .
- تاسعا : تنمية مجال الطرق والمواصلات .
- عاشرا : تنمية مجالات أخرى .
- تعقيب .
- الهوامش والمراجع .

تمهيد :

تؤكد كثير من تحليلات علماء الاقتصاد والانثروبولوجيا والاجتماع على تحليل أنماط الأنشطة الاقتصادية في المجتمعات من أجل التعرف على مظاهر الاختلاف والتنوع والتمايز بين نوعية الاقتصاد أو ما يميز بين الاقتصاد التقليدي أو البدائي وبين الاقتصاد الحديث . تلك الاختلافات التي يمكن تفسيرها في ضوء عاملين أساسيين هما : أولا : نوعية الظروف العامة التي تتميز بها المجتمعات التقليدية عن المجتمعات الحديثة ، ثانيا : التباين والاختلاف الذي يميز بين كل من المجتمعات التقليدية على حدة ، والتمايز الذي يوضح اختلاف نوعية الاقتصاد والأنشطة الاقتصادية التي توجد بين الدول الحديثة نفسها . أما التمييز الأساسي الذي يركز عليه كثير من الباحثين والذي يميز بين النشاط أو الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الحديث ، هو أن الأخير يعتمد بصفة أساسية على التصنيع ، وهذا ما لم يمكن توافره ووجوده في الاقتصاد التقليدي . وأن كان يؤكد البعض على أنه لا يمكن وصف أي نظام اقتصادي تقليدي معين يمكن أن ينطبق على كافة المجتمعات التقليدية (١) .

وكما يتصور كل من فوردى Forde ، ودوجلاس Douglas (٢) ، أنه يصعب علينا أن نستخدم مفهوم الاقتصاد التقليدي لأنه نمط معين من الاقتصاد الذي يقوم على ممارسة أنشطة اقتصادية محددة ، مثلما نجد استخدام خاصة أو سمة الاعتماد على التصنيع والسوق هي فقط أهم خصائص الاقتصاد الحديث . ولكن توجد العديد من العوامل والمظاهر والخصائص التي تلعب دورها في تشكيل نوعية الاقتصاد وسواء أكان اقتصادا تقليديا أم اقتصادا حديثا . ومن ثم يجب تحديد هذه العوامل التي تشكل نوعية كل من نمطى الاقتصاد ، فالعوامل الطبيعية والظروف الايكولوجية والاجتماعية لها دورها الأساسي في تشكيل نوعية الأنشطة الاقتصادية التي

توجد في المجتمعات التقليدية ، تلك الظروف التي تختلف بالطبع عما هو موجود في المجتمعات الحديثة أو ما تتصف بالمجتمعات التي تتميز باقتصادها الحديث .

بالإضافة الى العوامل السابقة ، يجب أن نشير أيضا الى وجود بعض العوامل الأخرى التي ساهمت في طبيعة الاقتصاد التقليدي الذي يوجد بصفة خاصة في الدول النامية أو في أجزاء كبيرة من أقاليمها المحلية . ولعل من أهم هذه العوامل هي الظروف التاريخية التي مرت بها معظم الدول النامية التي رزحت كثيرا وعانت من الاستعمار الغربي الذي استنفذ الكثير من مواردها الاقتصادية والبشرية . ووجود كثير من مظاهر التخلف الاقتصادي الذي تعبر عنه ألوان كثيرة من الاستعمار الحديث الذي استمر حتى بعد عمليات الاستقلال ، عبادة على ذلك ، ضعف السياسات الحكومية بالاهتمام بتطوير اقتصادها نتيجة للاهتمام فقط بالقطاع الحضري وإهمال القطاع الريفي أو البدوي ، وسوء التخطيط العلمي وعدم وضوح الأهداف العامة لسياسات التنمية ، هذا بالإضافة ، الى وجود العوامل المجتمعية الأخرى مثل مشاكل الأمية ، وقلة الموارد المالية ، وعدم الاستقرار الداخلي وما الى ذلك من عوامل متعددة .

ونعل من أهم أهداف الدراسة الحالية هو معرفة التحولات الجديدة التي بدأت تهتم بها العديد من الدول النامية وخاصة السعى من أجل تطوير مجتمعاتها المحلية ، وخاصة تلك المناطق الريفية أو البدوية الصحراوية ، والتي لم تنل حظها لعوامل متعددة حالت دون تنميتها وتطويرها ، وبالفعل ، لقد أدت المتغيرات والعوامل الجديدة التي ظهرت في المناطق الصحراوية - وهو موضوع اهتمامنا حاليا - الى تغيير الأبعاد والتصورات والسياسات الحكومية نحو أهمية الصحراء وما تحتويه من كنوز وثروات طبيعية كثيرة . الامر ، الذي أدى الى توجيه السياسات التنموية من أجل تحقيق أهداف متعددة في آن واحد ، بعضها اقتصادي واجتماعي ، والبعض الآخر سياسي وقومي ودفاعي استراتيجي .

وكما كشفت تحليلات الدراسة النظرية أو في ضوء ما وضحت المناقشات السابقة عن العلاقة بين سياسات التوطين للمجتمعات الصحراوية وسياسات التنمية الشاملة التي أحرزت تقدما اقتصاديا واجتماعيا وقوميا ملحوظا في العديد من الدول النامية والعربية بصفة خاصة . لم تعبد النظرة التقليدية الى الصحراء بأنها مناطق نائية طاردة للسكان والعمران بصفة عامة ، بقدر ما تحولت هذه النظرة وأصبحت مناطق جذب للسكان والعمران ككل . ولم تقتصر الحياة الاقتصادية والاجتماعية على الصحراء بأنها مناطق تعيش وتجوب فيها القبائل البدوية سعيا وراء الكلا والماء ورعى الابل والاغنام والحياة على اقتصاد الكفاف ، بقدر ما نلاحظ من وجود أنماط اقتصادية جديدة عملت على تحديث المهن والأنشطة الاقتصادية وسعت الى حدوث تغيرات سكانية وديموجرافية كبيرة . وساهم كل ذلك في تشكيل أنماط ومجالات التوطين ونوعية أساليبه أو وسائل تنفيذه والاهداف المرجوة منه .

وعموما ، سوف نحاول في هذا الفصل أن نركز على دراسة الشواهد الميدانية والبحثية للدراسة الحالية ، للتعرف على طبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في العقدين الأخيرين على مجتمع الدراسة - وهو مجتمع شمال سيناء . ومعرفة أنواع الأنشطة الاقتصادية الجديدة التي ساهمت في تغيير كثير من معالم الظروف الايكولوجية والطبيعية للمنطقة وأنماط سياسات التوطين للجماعات أو القبائل البدوية ؟ وما طبيعة التنوع الاقتصادي الذي يتميز به المجتمع أو الاقليم الصحراوي ذاته ؟ وإلى أي حد تختلف نوعية الأنشطة الاقتصادية وتتحدد حسب العوامل الايكولوجية والطبيعية ؟ وما هي أهداف التوطين وأبعاده في ضوء السياسات الحكومية الراهنة ؟ ثم ما هي العوامل والظروف التي ساهمت في توجيه السياسات نحو الاهتمام بهذا الاقليم ؟ . ومن ناحية أخرى ، ما هي المعوقات والصعوبات التي تسهم أو تقف في طريق التوطين والتنمية ؟ وإلى أي حد يمكن التخفيف من حدة هذه الصعوبات في سبيل دفع عجلات التنمية وعمليات التوطين بصفة عامة ؟ وباختصار ، سوف

نحاول أن نجيب على هذه التساؤلات في ضوء نتائج الدراسة الميدانية كما يلي :

أولا : تنمية الموارد المائية والثروة الزراعية :

أولا : الموارد المائية :

تعد مشكلة توفير الموارد المائية في المناطق الصحراوية من أهم المشاكل التي تحدد عمليات ومشروعات التوطين والتنمية ، ونظرا لأهمية هذه المشكلة ، ركزت كثير من الخطط العامة بالاقليم على ضرورة توفير مصادر المياه . وذلك عن طريق انشاء السدود الجديدة أو ترميم السدود القديمة التي توجد على كثير من روافد الاودية أو حفر الابار أو مد شبكات المياه الجديدة . ويهدف ذلك بالطبع الى زيادة كميات المياه وتخزينها للاستفادة منها طول السنة وخاصة في فصول الصيف والخريف .

ومن أجل وضع خطط علمية لتوفير المياه ، تم انشاء ادارة مركزية للرى بمحافظة جنوب وشمال سيناء على أن يكون مقرها مدينة العريش وذلك في عام ١٩٨٣ . ومن أهم المشروعات التي تم تنفيذها لتوفير المياه الناتجة عن السيول والأمطار والمياه الجوفية هي : (٣)

١ - تعلية سد الروافعة : وهو سد قديم تم انشاؤه منذ عام ١٩٤٦ بوادي العريش ، ولكن ظروف التعرية أثرت فيه ، واحتاج الى عمليات ترميم وتعلية تكلفت حوالي نصف مليون جنيه . والغرض من هذه التعلية هو تعويض كمية الطمي التي تراكمت أمام السد في السنوات السابقة ، ولقد أسهمت هذه العملية في زيادة قدرة السد في حجز المياه من ٦ مليون متر مكعب الى ٢٤ مليون متر مكعب . أي شملت الزيادة الجديدة حوالي أربعة أضعاف القوة الفعلية الأساسية للسد ، وساهمت هذه العملية في زيادة الرقعة الزراعية بحوالي ألف فدان تقريبا .

٢ - آبار منطقة المغارة : تم تنفيذ المرحلة الاولى لهذا المشروع بمنطقة المغارة التي تعتبر من المناطق الداخلية الصحراوية ، والتي تم اكتشاف المياه الجوفية بكميات كبيرة بعد اجراء الدراسات اللازمة .

وبالفعل أسهم هذا المشروع في توطين أعداد كبيرة من البدو وإنشاء عمليات كثيرة من الاستيطان الزراعى المستقر لهم . وقد شملت المرحلة الاولى إنشاء ٣٠ بئرا قوتها مليون متر مكعب فى السنة ، وإنشاء خمس مجريات للسيول وتجميعها أمام السدود ثم خلطها بمياه الابار حتى تزيد من كميات المياه الجوفية . هذا بالإضافة الى إنشاء خمسة خزانات أرضية مرتبطة بشبكة من المواسير العلوية لاستخدامها فى عمليات الري الحديثة .

٣ - مشروع سد الجديرات : وقد تم الاعداد لهذا المشروع والدراسات والتصميمات اللازمة لإنشاء هذا السد فى منطقة وادى الجديرات بالقسيمة ، وهى من المناطق الصحراوية الداخلية لحجز مياه الامطار والسيول التى تسقط بكميات كبيرة نتيجة للطبيعة الجبلية التى تتميز بها المنطقة مع وجود الوديان المنخفضة . وتقدر اجمالى كمية المياه لهذا السد سنويا بحوالى ثلاثة أرباع مليون متر مكعب .

٤ - مشروع الخزان الجوفى بالساحل الشمالى : تم اكتشاف المياه الجوفية فى منطقة الكثبان الرملية وخاصة فى المنطقة ما بين رفح حتى بئر العبد - والتى تراكمت نتيجة لسقوط الامطار الشتوية والسيول بكميات كبيرة - وبالفعل لقد أنشئت ثلاثة آبار كبيرة والتى أسهمت فى زيادة المساحة المزروعة من الاراضى الزراعية وخاصة فى منطقة رفح والشيخ زويد .

٥ - الخنادق المائية بمنطقة بئر العبد : حيث تم إنشاء ثلاثة خنادق لتخزين المياه فى منطقة قاطيه ، والتى أنجزت لاستصلاح وزراعة حوالى ٧٥ فدان والتى تم زراعة معظمها بمحصول الزيتون التى تشتهر به المنطقة . وقد أنشئ خندق آخر وهو خندق الخروبة بنفس المنطقة للاستفادة من المياه عن طريق شبكات من المواسير التى أنشئت لتغذية المناطق الزراعية بوسائل الري الحديثة .

وبصفة عامة تم إنشاء مجموعة من الابار الجديدة والتى تعتمد كلية على المياه الجوفية سواء فى المناطق الساحلية أو المناطق الداخلية ، منها

٣٧ بئرا عميقا في وادى العريش ، و ٥٠ بئرا سطحيا في المناطق الساحلية الاخرى ، وبئران آخران في منطقة نخل بالمنطقة الوسطى الداخلية .

ولم تقتصر الجهود الرسمية والاهالى فقط على توفير المياه السطحية والجوفية ، ولكن قد ساهمت أيضا بعض الهيئات العالمية مثل اليونيسيف(٤) والتي ساهمت بالفعل في عمليات البحث عن مصادر المياه واجراء الدراسات اللازمة وتعزيز الجهود الرسمية الحكومية . ومن أهم مشروعات هذه الهيئة هو انشاء ١٢ بئرا في منطقة نخل والحسنة. وهم من المناطق الداخلية الصحراوية وتنقص بهما كميات المياه نظرا للطبيعة الجبلية وقلة الجهود التى بذلت في هذا المجال في هذه المنطقة بصفة خاصة بالمقارنة بالمناطق الساحلية .

ومن ناحية مجال التخطيط لتوفير المياه في السنوات القليلة أو ما شملته خطط المرحلة الخمسية الثانية ٨٨/٨٧ - ٩٣/٩٢ ، والتي تهدف الى انشاء مجموعة من السدود الهامة ، مثل مشروع سد الضبعة الذى يهدف لزراعة ٢٠ ألف فدان ، وسد التقديرات لزراعة ١٠ آلاف فدان ، ومشروع سد المغارة لتخزين حوالى ٥ ملايين متر مكعب سنويا . بالإضافة الى عدد من السدود الاخرى مثل سد وادى الكرم - وقد تم بالفعل اجراء الدراسات اللازمة والبدء بالتنفيذ في اجراء البعض منها حتى وقت اجراء الدراسة في أوائل عام ١٩٨٨ (٥) .

وفي نفس العام قد تم افتتاح أول شبكة لمياه الشرب من مياه النيل ، تبدأ من مدينة الاسماعيلية مارة بمدينة القنطرة شرق حتى مدينة العريش . هذا المشروع الذى طُوال انتظاره لسنوات طويلة وأصبح من المشروعات الهامة التى ساهمت كثيرا في توافر المياه العذبة للشرب والذى استفاد منه كثيرا الاهالى من أهل شمال سيناء ، والمشروعات السياحية وزيادة عمليات الخدمات وانشاء المرافق الاساسية وزيادة الحركة العمرانية بصفة عامة .

وبالرغم من هذه الانجازات والمشروعات العديدة التى اقيمت بالفعل بفضل الجهود الحكومية والهيئات العالمية أو بفضل جهود الاهالى الذين

لديهم الطموح من أجل الاهتمام بتوفير المياه بصفة خاصة للقيام بالمشروعات الزراعية . . الا أن مقابلات الدراسة الميدانية كشفت عن شكوى كثير من الاهالى من البدو الزراعيين بنقص كميات المياه ومازالت هى المشكلة الاساسية التى تواجه عمليات زيادة مساحة الارض الزراعية وخاصة فى المناطق الداخلية الجنوبية أو منطقة بئر العبد أيضا . ومازالت هناك كثير من الآمال المنعقدة على المشروعات الجديدة فى مجال توفير المياه والتى لم تدخل الى حيز التنفيذ الفعلى فى توفير المياه اللازمة للاراضى الزراعية . وسوف نعود لمناقشة بعض القضايا التى ترتبت على هذه المشكلة وخاصة فى مجال الانتاج الزراعى .

ثانيا : الثروة الزراعية :

منذ عودة السيادة المصرية الى سيناء بعد حرب ١٩٧٣ وحتى نهاية المراحل الاخيرة للانسحاب فى ابريل ١٩٨٢ تضافرت جهود مشتركة بين الأجهزة الحكومية الرسمية والاهالى من شمال سيناء بالتوسع فى عمليات الانتاج الزراعى ، وبالرغم من مشكلة قلة المياه اللازمة التى تحد من هذا النشاط الزراعى وغيره من المشروعات الاخرى فى مختلف القطاعات الاقتصادية والانتاجية - ولكن لاحظنا فى السنوات الاخيرة انتاج محافظة شمال سيناء الزراعى الذى يغمر العديد من أسواق المحافظات الكبرى فى مصر . وأصبحت المنتجات الزراعية من الخضروات والفواكه بصفة خاصة تظهر فى الاسواق فى اوقات مبكرة جدا عن غيرها من مثيلتها من المنتجات الزراعية التى تنتج فى وادى النيل ، والسبب يرجع الى طبيعة المناخ والظروف الجوية التى تساعد على الانتاج المبكر . بالإضافة الى انتشار المزارع الحديثة التى تعتمد على الصوبات البلاستيك .والتي تعتمد أيضا على نظم الري الحديثة التى تلائم طبيعة مشكلة ندرة المياه وقلة العمالة الزراعية .

وعموما ، نحاول فيما يلى أن نلقى بعض الضوء على أهم الانجازات التى أُنجزت فى مجال التنمية الزراعية فى محافظة شمال سيناء ، والتى

يمكن تحليلها على مستويين أساسيين هما :

١ - المستوى الافقى • ٢ - المستوى الرأسي •

أولا : المستوى الافقى : ركزت سياسة التنمية الزراعية على ضرورة زيادة الرقعة الزراعية كما سعت هذه السياسة على تشجيع الاهالى وقيام مشروعات القطاع الخاص وذلك عن طريق تقديم كافة التسهيلات الزراعية وتطبيق نظام الجمعيات الزراعية والتعاونيات التى أسهمت فى تطوير طرق الارشاد الزراعى وادخال نظم جديدة للرى الحديث وتوفير كافة المتطلبات اللازمة للنهوض بمستويات الزراعة المحلية •

وطبقا للتقارير الرسمية عن المساحة الزراعية المزروعة فى المحافظة وذلك حتى نهاية عام ١٩٨٦ تشير الى ما يلى : (٦) مركز العريش : بلغت المساحة المزروعة ، ٢٣ر٥ ألف فدان • أما مركز الشيخ زويد ، ٣٦ر٣ ألف فدان ، ومركز رفح ، ٢١ ألف فدان ، ومركز بئر العبد ١٣ر٣ ألف فدان • وأخيرا كل من مركز الحسنة ومركز نخل ٤ر٥ ألف فدان و ٢ر١ ألف فدان على التوالى • وحتى اجراء الجانب الميدانى لهذه الدراسة (٧) - زادت المساحة المنزرعة من آخر احصاءات متاحة فى المجال الزراعى اى بعد عام ١٩٨٦ وحتى بداية عام ١٩٨٨ ، على النحو التالى : مركز العريش ٣١٤٨ فدان ، مركز الشيخ زويد ١٦٦٩ فدان ، مركز رفح ٣٠٦٨ فدان ، مركز بئر العبد ٢٠٢٨ ، ومركزى الحسنة ونخل ١٩٦ فدان •

ومن ناحية أخرى ، ركزت الخطة الخمسية الثانية (من عام ٨٨/٨٧ - ٩٣/٩٢) على ضرورة التوسع فى الرقعة الزراعية واستصلاح مناطق جديدة ٩ آلاف فدان فى منطقة وادى العريش ، ورفح ، ٣ر٢ ألف فدان فى اودية القسيمة ، و١٦ ألف فدان فى منطقة الشيخ زويد ، وألف فدان فى كل من منطقة نخل والحسنة ، ١ر٣ فدان فى بئر العبد وخاصة فى منطقة قاطية وقطية •

كما تتضمن الخطة أيضا القيام بمشروعات زراعية أكثر طموحا من ناحية المساحة ، مثل مشروع استصلاح وتنمية الاراضى الزراعية بمنطقة

المغارة ، ويهدف هذا المشروع الى استصلاح مساحة تقدر بحوالى ٥ آلاف فدان . والتي تعتمد كلية على المياه الجوفية بعد أن أثبتت الدراسات وعمليات الحفر الأولية لأبار الاختبار لوجود المياه عن قريبها الى مسافات ليست عميقة من سطح الارض .

ويعتبر هذا المشروع من المشروعات الهامة التى تسعى الى توطيد أعداد جديدة من البدو وخاصة فى المناطق الصحراوية الداخلية التى تقل فيها المساحات الخضراء والتجمعات السكانية ، كما تندر فيها مصادر المياه ، كما تفيد عمليات البحث عن المياه من زيادة المشروعات التوطنية الأخرى التى تعتمد على مشروعات صناعية ومعدنية والتى سوف نشير إليها لاحقاً فيما بعد . وعموماً تقدر التقديرات المبدئية لمشروع استصلاح الاراضى بمنطقة المغارة بحوالى ٨ - ١٠ ملايين دولار .

ثانياً - المستوى لראسى : يتركز التوسع الرأسى فى المجال الزراعى ويشمل عدة نقاط أساسية وهى :

١ - التوعية الإرشادية التى تقوم بها أجهزة وزارة الزراعة وذلك عن طريق إنشاء الحقول الإرشادية وتقديم أحدث ما وصلت إليه مراكز البحوث الزراعية فى نوعية البذور والتقاوى والشتلات .

٢ - توفير المبيدات الحشرية والفطرية وعمل برامج لمكافحة الآفات الحقلية والبستانية وخاصة توجد بعض الآفات الزراعية التى تظهر فقط فى المناطق الصحراوية مثل آفة «النيماتودا» .

٣ - إنشاء المزارع الإرشادية البستانية للمزارعين وقد بلغت جملة المزارع الإرشادية ثلاثة مزارع موزعة على النحو التالى :

أ. (مزرعة نجمة سيناء ، ومساحتها ٤٠ فدان وهى بمدينة العريش وهى تركز على زراعة وإنتاج شتلات الخضر والفاكهة .

ب. (مزرعة رفح ، ومساحتها ١٠ أفدنة مجهزة بأحدث الاجهزة سواء من ناحية الري وادخال أصناف جديدة من النخيل والزيتون .

ج) مزرعة الشيخ زويد ، ومساحتها ٦ أفدنة وتركز على زراعة مشاتل الخضروات وتركز على زيادة مساحتها في المستقبل الى ٣٠ فدان .
٤ - تطبيق النظام التعاوني الزراعي ، وبالفعل تم انشاء ٢٧ جمعية تعاونية زراعية وتركز على تقديم كافة التسهيلات الزراعية والائتمانية وتوفير كافة مستلزمات الانتاج .

٥ - استنباط محاصيل وأنواع جديدة من شتلات الخضر والفاكهة التي تتحمل نسبة الملوحة والجفاف ، مع التركيز أيضا على النهوض بالمحاصيل التقليدية مثل النخيل والزيتون .

تكشف التحليلات السابقة عن مقدار الاهتمام بالنشاط الزراعي والتنمية الزراعية التي تشهدها منطقة شمال سيناء ، وخاصة بعد طرق الري الحديثة التي تقوم على أسلوب التنقيط والذي يقتصد ويوفر كثيرا من كميات المياه . هذا بالإضافة الى قلة التكلفة التي يتكفلها الفدان الواحد للري بالتنقيط في بداية زراعة الارض والتي تظل لفترات طويلة مما تزيد من العائد الاقتصادي للانتاج . كما أن هذا النظام ساهم في حل مشكلة العمالة الزراعية حيث لا يحتاج الى عمالة زراعية كما تطلبه انتاج محاصيل تقليدية أخرى .

ومن الملاحظ لمجتمع الدراسة والشواهد الميدانية لها أن الاعتماد كلية في المجال الزراعي يكاد يقتصر على نشاط الاهالي من البسندو أو الذين يسكنون المناطق الريفية ، وتكاد تقتصر دور الاجهزة الحكومية على العمليات الارشادية والخدمات التعاونية . ولم نجد أى نوع من المشروعات الكبرى التي يمكن تنفيذها بواسطة الشركات الزراعية للقطاع العام كما هو موجود في مناطق حضراوية مثل النويارية ، ومديرية التحرير ، والوادي الجديد . قد ساهم وجود مثل هذه الشركات في قيام المشروعات الطموحة ذات المساحات الكبرى كما تشجع القطاع الخاص بصفة عامة . ولكن كما كشفت مقابلة الدراسة مع المسئولين في القطاع الزراعي

والاهالى من الزراعيين عن مشكلة قلة المياه بالرغم من وجودها فى مناطق متعددة بصورة تكفى لزراعة مساحات مضاعفة للمساحات الفعلية ، ولكن ما زالت مجهودات الحكومة فى مراحلها الاولى ولم توجد بالفعل خطط طموحة حتى الان . كما اشتكى بعض الزراع من عدم وجود أى نوع من التنظيمات والتشريعات التى تحدد عمليات استغلال المياه وترشيدها وخاصة فى المناطق التى تندر بها المياه الى حد ما . بالإضافة الى ضعف الارشادات الحكومية فى هذا المجال وخاصة أن قطاعا كبيرا من المزارعين الجدد من البدو والذين تقل خبرتهم فى المجال الزراعى بصفة عامة .

وعموما ، لقد ساهم مجال التنمية الزراعية فى تطوير مستوى الانتاج الزراعى الذى يغطى كافة احتياجات الاقاليم الاستهلاكية وتصدر كميات كبيرة منه الى بقية المحافظات الكبرى . مما أصبح للانتاج الزراعى لمحافظة شمال سيناء من سمعة طيبة نظرا لجودته العالية ونتاجيته المبكرة عن مثيله من المنتجات الزراعية للمناطق الاخرى . ومن ناحية أخرى ، كشفت شواهد الدراسة الميدانية ، عن عمليات التوطين الزراعى لمجموعات كبيرة من البدو بعد استحداث عمليات الزراعة الدائمة والعائد الاقتصادى للانتاج الزراعى الذى يفوق بكثير عمليات الرعى والاعتماد على اقتصاديات الكفاف ، ولقد ساعد على ذلك أيضا الاهتمام من قبل السياسات الحكومية من توفير المسكن فى القرى الجديدة وتقديم الخدمات الاساسية التى تشجع أيضا على عمليات الاستقرار والتوطين الدائم .

ثانيا : تنمية الثروة الحيوانية والسمكية :

أولا : الثروة الحيوانية :

شملت مجالات تنمية الثروة الحيوانية قطاعات متعددة ومتنوعة ، ولقد أشرنا من قبل عند عرض الظروف الاجتماعية والايكولوجية والمظاهر الاقتصادية ونوعية النشاط الاقتصادى الذى كان يوجد قبل ذلك فى مجتمع شمال سيناء وهو الاعتماد على رعى الابل والاغنام والماعز كأحد الأنشطة الاقتصادية التى يتسم بها هذا الاقليم الصحراوى . ولكن كشفت الدراسة

عن كثير من التغيرات التى حدثت فى تطوير النشاط الرعوى والاهتمام بالثروة الحيوانية وقطاعاته المختلفة ومن أهمها : (٨)

١ - قطاع تربية الماشية : تركزت الجهود سواء من القطاع الحكومى أو الاهالى من أجل زيادة الاهتمام بتربية الماشية وتحقيق الاكتفاء الذاتى للاستهلاك المحلى . وحسب التقديرات الرسمية للانتاج الحيوانى حتى نهاية عام ١٩٨٦ أن العدد الاجمالى للماشية كان ٥٣٩٥٨ رأسا فى عام ١٩٧٩ ، زاد هذا العدد الى أن وصل ٢٣٢٧٧٥ رأسا فى نهاية عام ١٩٨٦ . وتتركز معظم هذه الزيادة الى اهتمام الاهالى بصفة خاصة بتربية الماشية وخاصة بعد ما أنتجت المزارع المحلية نوعا من حشائش المراعى لتوفير الغذاء للماشية بدلا من الرعى المتنقل فى الصحراء .

٢ - مشروع انتاج اللحوم : من المشروعات الهامة التى اهتمت بها المحافظة ما يسمى «بمشروعات الحكم المحلى لتنمية الثروة الحيوانية» ، الذى يركز على تربية صغار الابقار والجاموس للانتاج الحيوانى والالبان وصناعة الجبن . وبدأ المشروع بحوالى ٥٠٠ رأسا للامهات ، وحوالى ٢٠٠ رأسا من صغار الماشية يتم زيادتهما كل ستة أشهر - ويحاول هذا المشروع تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتى وللانتفاع من هذا المشروع لارشاد الاهالى للقيام بالمشروعات الخاصة فى مجال الانتاج الحيوانى .

٣ - مشروعات الانتاج الداجن : تم انشاء مشروع أو محطة لانتاج الدواجن بالعريش وزود هذا المشروع بمصنع صغير لانتاج الاعلاف ، وثلاجة ، ومجزر نصف آلى . بالاضافة الى محطات تفريخ الدواجن وانتاج بيض الدجاج . كما ساهم هذا المشروع فى تشجيع المزارع الخاصة الصغيرة التى تلبى حاجات المستهلك المحلى وخاصة بعد زيادة عدد السكان ووجود كثير من المشروعات السياحية والغذائية التى تشهدها المحافظة وخاصة منطقة العريش فى السنوات الاخيرة .

٤ - مشروعات انتاج السمان : تشتهر محافظة شمال سيناء بوجود

كميات كبيرة من طائر السمان الذى يهاجر من دول البحر المتوسط الشمالية فى فصل الخريف وتمتقبله شباك الصيادين ، والذى يعد من أهم مصادر الدخل لعدد كبير من سكان المناطق الشمالية فى فصل الخريف . ولقد اهتمت محافظة شمال سيناء بالقيام بانتاج السمان محليا وانشاء لهذا الغرض مشروع الفيصل لانتاج السمان والذى ينتج حاليا حوالى نصف مليون طائر سنويا . ووجد هذا المشروع اقبالا كبيرا سواء داخل المحافظة أو بتصديره الى المحافظات الاخرى ، ومن ناحية أخرى ، أقيمت العديد من مشروعات القطاع الخاص والاهالى نظرا لقلّة تكاليفه وزيادة العائد الاقتصادى للمنتجين .

٥ - مشروعات التصنيع الحيوانى : بالإضافة الى مشروعات انتاج اللحوم ، انشئ مصنع لانتاج الالبان والجبن بالاشتراك مع شركة مصر للالبان والاعذية والذى يشمل طاقة انتاجية قدرها ١٥ طن يوميا من انتاج الالبان والجبن وبلغ تكاليف المشروع حوالى ثلاثة ملايين من الجنيهات المصرية .

حقيقة لقد أثمرت الجهود الرسمية فى العديد من مشروعات الانتاج الحيوانى والاهتمام بالرعاية البيطرية التى تم تقديمها عن طريق انشاء العديد من الوحدات البيطرية فى المحافظة ، كما ساهمت بعض المشروعات الحكومية فى تشجيع كثير من القطاع الخاص المحلى بالاهتمام بتربية الماشية وانتاج اللحوم وأيضا مشروعات السمان التى تشتهر بها المحافظة .

وقد أسهمت هذه المشروعات على استقطاب عدد كبير من الاهالى للدخول فى المشروعات الحيوانية مما يخلق نوعا من الاستقرار والتوطين لاعداد كبيرة من الجماعات البدوية .

وبالرغم من ذلك ، كشفت نتائج الدراسة الميدانية ومقابلاتها مع عدد من المسؤولين عن مشروعات الانتاج الحيوانى وأيضا مع الاهالى أن هناك عددا من المشكلات التى تواجه هذه المشروعات.والتي نحاول ايجازها كما يلى :

١ - نقص الإمكانيات المادية التي يجب توافرها للمساهمة في تنمية مشروعات الانتاج الحيوانى وخاصة تشجيع الاهالى والقطاع الخاص حتى يمكن أن يساهموا في تنمية مواردهم الاقتصادية وزيادة الانتاج المحلى .

٢ - قلة الامكانيات البشرية وخاصة من العمالة المدربة والتي تحتاج الى كثير من المتخصصين فى مجال الرعاية الطبية البيطرية ، والتي يمكن أن تقدم المزيد من الارشادات وخاصة فى وقت انتشار الأوبئة والامراض التى يتعرض لها قطاعات الانتاج الحيوانى .

٣ - تعتبر مشكلة الاعلاف من المشكلات التى تواجه المشروعات الحكومية والاهلية على حد سواء ، وخاصة أن كمية الاعلاف الخضراء لم تتوافر بعد بكميات كبيرة حتى تفى بأغراض مشروعات الانتاج الحيوانى . أما الاعلاف الجافة فانها تخضع لعمليات توزيع مركزية من جانب مصانع الانتاج والتوزيع على المستوى القومى مما يؤثر بصورة سلبية على الكميات المطلوبة لتغطية الاحتياجات المحلية .

٤ - نقص المياه اللازمة للانتاج الحيوانى وخاصة المياه النقية التى تتطلبها مشروعات الانتاج الحيوانى نظرا لوجود نسبة أملاح عالية بمياه الآبار كما ترتفع بها نسبة الكربونات والنشادر وبعض البكتيريا التى تؤثر بصفة عامة على الانتاج الحيوانى .

ثانياً: الثروة السمكية :

ارتبطت مشاريع الثروة السمكية فى محافظة شمال سيناء ببحيرة البردويل التى تعتبر من أكبر البحيرات على الساحل الشمالى وأغناها من ناحية الثروة السمكية والانتاج ذاتها . وتبلغ المساحة الكلية لشاطئء محافظة شمال سيناء على البحر المتوسط بحوالى ١٥٦ كيلو متر ، وتشغل شاطئء بحيرة البردويل حوالى نصف هذه المسافة أو بالتحديد ٨٢ كيلو متر ، ويتراوح عرض البحيرة ما بين ٢ - ٥ كيلو متر ويبلغ أقصى عرضها عند منطقة مصنعة الى ٢٠ كيلو متر . وتتصل البحيرة بالبحر ببرزخ رملى يتراوح عرضه ما بين ٢٠٠ - ١٠٠٠ متر عند منطقة القلس . وعموماً ،

تقدر مساحة سطح البحيرة بحوالى ٥٧٠ كم^٢ ، وتشكل هذه المساحة حوالى ١٤٢٥ ألف فدان وبها عدد من الالسنة البحرية ، كما توجد بعض الجزر التى تقدر بحوالى ٥١ جزيرة تشغل مساحتها حوالى ٣١٧ فدان ومن أشهرها جزيرة المحاسنة ، وجزيرة الوطواط ، وجزيرة الروميات ، وجزيرة القلس .

ويوضح هذا العرض الموجز لأهم ملامح بحيرة البردويل ، مقدار ما تشغله البحيرة من مساحة تعطى فرصا أكبر لانتاج الاسماك بأنواعها المختلفة وخاصة الانواع المميزة بأسعارها العالية سواء فى الاسواق المحلية أو العالمية ومن أهم هذه الانواع : النجمبرى ، والتينيس ، والوقار ، والبورى وغيرها . وحسب الاحصاءات الرسمية ، بلغ جملة الانتاج السنوى عام ١٩٨٧ حوالى ٢١٠٩ طن وبلغت جملة المراكب العاملة بالبحيرة ٩٣١ مركبا (١) .

ويدرك من يزور هذه البحيرة أن يرى بوضوح ، أنه يمكن استغلال البحيرة والجزر الموجودة فى التنمية السياحية نظرا لموقعها المتميز من الناحية الطبيعية والجغرافية وقربها من مناطق العمرانية الى حد ما . وتتردد بين الاجهزة الشعبية الرسمية بالمحافظة عن وجود بعض العروض المحلية والعالمية لانشاء عدد من القرى والمشروعات السياحية التى تفتقرها المنطقة ، وسوف تؤدى هذه المشروعات المقترحة الى تنشيط الحركة السياحية والعمرانية كما حدث على سواحل البحر الاحمر على سبيل المثال .

وجاءت زيادة الانتاجية للبحيرة من الاسماك نتيجة لعدة جهود متعددة ومن أهمها :

- ١ - اجراء العمليات اللازمة لتطهير كل من بوغاز رقم (١) ورقم (٢) فى البحيرة وذلك عن طريق الشركات العالمية والمحلية ، وقد تكلفت عمليات هذا المشروع حوالى ٣٥ مليون جنيه .

٢ - شراء كراكتين جديدتين حتى يمكن استغلالهما في عمليات التطهير الدورية والتي يمكن استغلالهما أيضا في العمليات البحرية بالمنطقة .

٣ - انشاء محطة أبحاث للأسماك خاصة بالبحيرة بقرية التلول والتي تقوم باعداد الدراسات اللازمة وادخال سلالات أو تزيعات جديدة من أجل تطوير الانتاج ، وأساليب الصيد التقليدية وذلك بالاشتراك مع بعض الجهات العلمية مثل معهد علوم البحار وكلية الزراعة جامعة قناة السويس .

٤ - تنظيم عمليات الصيد بالبحيرة ، حيث توقف عمليات صيد الاسماك نهائيا لمدة ثلاثة شهور وهي شهور الشتاء (ديسمبر ، يناير ، وفبراير) لاعطاء فرصة أكبر لنمو الاسماك وتكاثرها واعطاء فرص أكبر لدخول كميات كبيرة من البحر الى البحيرة ، وذلك بناء على الدراسات العلمية والبحثية التي أثبتت نتائج ايجابية لزيادة الانتاجية للبحيرة .

٥ - ادخال نظام الانتاج والتسويق التعاوني، حيث أنشئت الجمعيات التعاونية للصيادين والتي تسعى الى توفير كافة احتياجات الصيد وحل المشكلات التي تواجه الصيادين ، وبالفعل تم تحديث عمليات الصيد عن طريق استخدام التكنولوجيا الحديثة والتي ساهمت في زيادة عمليات تصدير أسماك البحيرة الى الدول الأوروبية والذي بلغ قيمة اجمالي التصدير الى ما يقرب من ١٢ مليون جنيه مصرى فى عام ١٩٨٧ .

٦ - يهدف هذا المشروع أو النظام التعاونى بخلق نوع من نظام مشاركة الصيادين فى عمليات ادارة البحيرة مع الادارة التنفيذية التى تشرف عليها من قبل الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ، والتي تسعى الى حل كثير من المشاكل التى تواجه عمليات الصيد . وان كانت توجد بعض المشكلات التى تواجه هذا النظام وسوف نعرض لذلك فيما بعد .

٧ - اقامة مشروعات توظيف البدو وخاصة انشاء مساكن بجوار البحيرة حتى تسهم فى عمليات زيادة القوة العاملة بالبحيرة . وبالفعل

تم انشاء مجموعة كبيرة من المساكن بجوار قرية التلؤل والتي أسهم في انشائها مديرية الاسكان وجهاز تعمير سيناء .

وفي ضوء الانجازات السابقة لمشروعات بحيرة البردويل التي أسهمت في تطوير وزيادة الانتاجية من الاسماك وخاصة بعد عام ١٩٨٣ وأن هناك اقبالا شديدا على استيراد هذه الاسماك للدول الاوروبية وأصبحت تجنى ثمار هذه البحيرة ثلاث فئات هي :

أولا : الصيادون : نتيجة لتحديث وسائل الصيد وزيادة الاهتمام بالثروة السمكية وارتفاع قيمة الاحتياطي من الاسماك بالبحيرة . ارتفع متوسط دخل الصياد الى ما بين ٣ - ٥ آلاف جنيها شهريا ويعتبر هذا الدخل دخلا خياليا لكثير من الصيادين الذين كانوا يعتمدون على عمليات الصيد بصورة بدائية أو على سياسة الاكتفاء الذاتي لهم ولاسرهم . كما ساهم هذا المشروع في زيادة عمليات توطين البدو الجدد والذين توافدوا للعمل بالبحيرة وكانوا يعيشون أصلا في المناطق الصحراوية الداخلية .

ثانيا : الهيئة العامة للثروة السمكية : وهي إحدى شركات القطاع العام المصري التي استطاعت أن تدير البحيرة وتزيد عمليات الانتاج ، وتوفر خبراء متخصصين في الانتاج السمكي ، بالإضافة الى عمليات التصدير وتسويق غالبية الانتاج الى الخارج مما عزز الوضع الاقتصادي للشركة وخاصة في ضوء سياسات التسويق التعاوني .

ثالثا : محافظة شمال سيناء : تعتبر المحافظة بصفقتها الجهاز الادارى والتنفيذى المحلى الذى يشرف على البحيرة من أحد الجهات التي استفادت من زيادة الانتاج وخاصة أنها تحصل على نسبة معينة من أسعار السمك سواء كان للتصدير أو للبيع المحلى . ولقد أسهم مشروع بحيرة البردويل في تنويع مصادر الدخل وحصيلة الايراد العام للمحافظة .

وبالرغم من هذه الانجازات التي حققت زيادة كبيرة في عمليات انتاج الاسماك أو توطين البدو وزيادة المنطقة العمرانية ، الا أن نتائج مقابلة

الدراسة مع المسؤولين على ادارة البحيرة ومع الصيادين كشفت عن بعض المشاكل والصعوبات التي تواجه عمليات الانتاج وتحول دون الاستفادة الكاملة من الثروة السمكية الهائلة التي توجد في هذا الاقليم ، ومن أهم هذه المشكلات بصورة موجزة :

١ - يقتصر الصيد حاليا في بحيرة البردويل والتي تشغل تقريبا نصف مساحة الشاطئ الشمالي للمنطقة ولم تستغل حتى الان بقية الشواطئ الداخلية للبحيرة وعدم وجود عمليات الصيد في البحر ما عدا حوالى ٧٠ مركب تنتج فقط حوالى ربع الانتاج السنوي للبحيرة .

٢ - أشارت بعض التقديرات الاولى والدراسات التي أجرتها بعض الجهات الرسمية سواء من المحافظة والهيئة العامة للثروة السمكية ومعهد علوم البحار عن توافر المخزون السمكى بالبحر والذي يقدر بحوالى ٢٢٠ ألف طن سردين سنويا ، ويوجد على مسافات تتراوح بين ٥٠٠ - ١٠٠ متر بالبحر ، فضلا عن توافر ١٥ ألف طن تونة سنويا بالإضافة الى القشريات البحرية الاخرى . والسبب الذى يحول دون استغلال هذا المخزون الذى يقدر بأكثر من عشرة أضعاف انتاج بحيرة البردويل سنويا هو عدم وجود السفن والمراكب التي تلائم الصيد فى البحر .

٣ - قلة العمالة المدربة واللازمة لعمليات الصيد ، بالرغم من وفود اعداد كبيرة من الصيادين الجدد ، ولكن تقل خبرتهم لانهم كانوا من البدو أصلا ويقومون بجسرف مختلفة عن الصيد التي تتطلب مهارات معينة . ومن ناحية أخرى وجود بعض العمالة من المحافظات الاخرى المجاورة ولكنها قليلة نتيجة لغلاء المعيشة وعدم توافر السكن لهم من قبل الجهات الرسمية .

٤ - عدم توافر الاجهزة اللازمة للصيادين بصورة مستمرة سواء من المراكب أو الشباك ، وقلة السلف الائتمانية التي تمنح لهم من جمعيات الصيادين المحلية . هذا بالإضافة لقلة خبرة الادارة للبحيرة سواء في

عمليات شراء الاجهزة التى لا تتوافر فى الاسواق المحلية ووجود عمليات الاحتكار من بعض التجار حسب قواعد وسياسات الاستيراد الحالية .

٥ - بالرغم من انشاء العديد من المساكن لتوطين البدو من الصيادين فى قرية التلول الجديدة الا أن هذه المساكن لا تلبى حاجات الاعداد المتزايدة من هؤلاء الصيادين . وضعف مستويات الخدمات الاساسية بالمنطقة .

٦ - يشكو الصيادون من مشاكل التسويق التعاونى لانها تتم بصورة بيروقراطية روتينية ، بالاضافة الى تباطؤ اجراءات الحصول على التراخيص والعمل بالبحيرة لهم . هذا بالاضافة الى فشل الدراسات والجهود المبذولة للقضاء على بعض القواقع التى تتكاثر بسرعة فى البحيرة والتى تقطع شباكهم وتهدد كثيرا من كميات الانتاج .

٧ - تقتصر عمليات الصيد واستخراج تراخيص العمل بالبحيرة على الاهالى من سيناء فقط ، دون اتاحة الفرصة لاعداد كبيرة من الصيادين من المحافظات الاخرى وخاصة المجاورة لشمال سيناء بالعمل فى البحيرة او حتى على الاقل الصيد فى البحر . ربما ذلك يزيد من موارد الرزق لاهل سيناء المحليين ولكن هناك فرص أكبر لانتاج الاسماك من البحر الذى يقدر احتياطيه بعشرة أضعاف انتاج البحيرة (١٠) .

وباختصار ، تعكس لنا فلسفة التشريعات والقوانين والسياسات الاقتصادية التى لم تراعى ابعادا اقتصادية قومية وخاصة أن الدولة تعاني من نقص شديد فى انتاج الاسماك وارتفاع أسعارها الجنونى ، ونتيجة لهذه السياسات التى تقف عقبة أمام عمليات الانتاج القومى وتحرم الاستفادة من الثروات الطبيعية والتى تعزز من موارد الدخل الفردى والقومى وتحل كثيرا من مشاكل الغذاء التى تواجهها البلاد حاليا . وان كانت لهذه السياسات والقوانين ابعاد أخرى سوف نعالجها فى موضع لاحق وبشيء من التفصيل، وخاصة تحليل العلاقة بين جماعات المصلحة وعمليات

صنع القرار داخل المحافظة والصراع ما بين القيادات الشعبية والمحلية من جانب والجهات الرسمية والتنفيذية من جانب آخر .

وعموما ، ان مجالات التوطين والتنمية متعددة ومتنوعة في مجتمع شمال سيناء ، وهذا ما كشفت عنه التحليلات السابقة عن الانتاج الحيوانى والثروة السمكية التى لم تستغل بصورة ايجابية بعد ، يمكن أن تسهم في كثير من حصيلة الدخل الفردى والقومى ، وحل كثير من المشكلات القومية المتعددة ومنها مشكلة البطالة وخلق فرص جديدة للعمل وزيادة الاتجاهات نحو العمل في المناطق الصحراوية الجديدة . وان كانت مؤشرات هذه الدراسة توضح الايجابيات المتعددة التى انعكست نتائجها على عمليات التوطين والتنمية ولكن مازالت هناك الكثير من المشكلات والعقبات التى ترجع كثير منها الى ضعف التخطيط والتنسيق وعدم وضوح السياسات العامة للتنمية وعدم تركيزها على تحقيق الاهداف المحلية والقومية وخاصة على المدى البعيد .

ثالثا : التنمية الصناعية والثروات المعدنية :

شهدت العقود الماضية تغيرات اقتصادية وصناعية هائلة تلك التغيرات التى غيرت المفاهيم والسياسات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية . ولم يعد يقتصر مفهوم التصنيع وسياساته على المجتمعات الحضرية التى تشهدها العمران والمدن الكبرى منذ مئات السنين . والسبب يرجع الى قدرة الانسان وارادته نحو تغيير البيئة الايكولوجية والطبيعية والاجتماعية التى يعيش فيها تلك الارادة التى تعبر عن قصة صراع الانسان مع البيئة والطبيعة الخارجية التى يعيش فيها ومن اجل التكيف واستغلالها لصالحه . ولقد ساعد في ذلك ظهور التكنولوجيا الحديثة فضلا عن توجيه السياسات والتخطيط الاقتصادى لاستغلال لما هو موجود في هذه الطبيعة .

وهذا ما حدث بالفعل في العديد من المجتمعات الصحراوية سواء في العالم أو في منطقتنا العربية . ولعل ما كشفت عنه نتائج الدراسة الحالية عن مجتمع شمال سيناء خير دليل على وجسود العديد من التغيرات

الاقتصادية التى سوف نحاول حاليا عرضها من خلال تحليل أهم مشروعات التنمية الصناعية والثروات المعدنية كما يلى : (١١)

(١) مشروع فحم المغارة :

يرجع تاريخ اكتشاف الفحم فى المنطقة الوسطى الشمالية بمحافظة شمال سيناء الى عام ١٩٦١ ، ويعتبر أول منجم للفحم يفتح فى مصر عام ١٩٦٤ وتمت المراحل الاولى اللازمة للانتاج فى الفترة من ١٩٦٤ - ١٩٦٧ ولكن اوقفت عمليات الاعداد للانتاج بعد أحداث عام ١٩٦٧ . وبعد اتمام عمليات عودة سيناء تم اعادة فتح المنجم فى عام ١٩٨٥ حيث تم اكتشاف كميات أخرى من الفحم الذى يوجد فى طبقتين سمكيتين . الطبقة العليا بسمك قدره ٤ متر والثانية بسمك قدره ١٤ متر ، وتم الاستعانة بشركة بابتوك البريطانية لاتمام عمليات الدراسة اللازمة والتى أسفرت نتائجها عن توافر الفحم بكميات كبيرة تقدر اجماليا بحوالى ٢٧ مليون طن ، وتعتبر عمليات استخراجه ذات تكلفة اقتصادية قليلة نظرا لتوافره على طبقات ليست بعيدة من سطح الارض ، واستخدام التكنولوجيا الحديثة فى عمليات الاستخراج .

ونستطيع أن نستخلص أهمية المشروع فى عدة نقاط أساسية وهى :

١ - توفير انتاج الفحم محليا والذى يبلغ انتاجه ٦٠٠ ألف طن سنويا تقدر قيمته بحوالى ٣٣ مليون دولار سنويا ، وتغطية احتياجات السوق المحلية . كما يسهم من الناحية الاقتصادية فى انتاج مازوت بترول يستخرج من الفحم ، ويستخدم فى صناعة الكهرباء وتشغيل وإدارة المحطات الكهربائية والتى سوف توفر للدولة ما يقرب من ٢٧ مليون دولار سنويا نتيجة للتصدير الخارجى .

٢ - يعتبر المشروع من أهم مشروعات التوطين الصناعى فى محافظة شمال سيناء حيث تم انشاء مدينة مكنية للعمالة فى هذا المشروع تبسلف

٦٣٠ عاملا كعمالة مباشرة . وترجع الاهمية الى عوامل عمرانية أخرى حيث يوجد هذا المشروع في منطقة صحراوية داخلية في شمال سيناء .

٣ - أسهم مشروع المغارة للفحم في إستقطاب عدد كبير من البدو للعمل في عمليات الانتاج أو الاعمال المساعدة الأخرى ، مما يسهم في عمليات التوطين وخلق فرص للعمل أو ما يسمى بالعمالة غير المباشرة بالإضافة الى العمالة المباشرة . هذا بالإضافة الى زيادة فرص العمل للعاملين في قطاع الخدمات والمرافق التي يتطلبها المشروع حاليا وفي المستقبل .

٤ - ساهم المشروع وبتكلفته الاستثمارية العالية في خلق شبكة للمواصلات في هذه المنطقة النائية لم تكن موجودة من قبل حيث يربط المشروع حاليا بطريق حديث سريع طوله ١٥٠ كم ليصل الى مدينة العريش وبخط برى آخر حديث طوله ١٨٠ كم حتى يصل المواصلات الرئيسية لمدينة الاسماعيلية . ولقد ساهم ذلك في ظهور كثير من التجمعات العمرانية للبدو واستقرارهم بجوار هذه الطرق .

٥ - كان لوجود هذا المشروع الفضل في دخول الخدمات الاساسية التي لم تكن تتوفر في المنطقة مثل الكهرباء ، ومياه الشرب والخدمات الصحية والتعليمية ، والتي تسهم ليس فقط لخدمة العاملين بل أيضا لاعداد كبيرة من البدو الذين يعيشون في منطقة المشروع .

٦ - أسهم مشروع الفحم في تكثيف الجهود الرسمية واهتمام المسؤولين باهمية سرعة الانتهاء من عملية إنشاء ميناء العريش حتى يساهم في عمليات الشحن وسهولة المواصلات سواء لخام الفحم أو مواجهة حركة العمران وما يلزمها من معدات بالإضافة الى ما يلزم للمنتجات الاقتصادية الأخرى مثل الاسماك والاسمنت والفوسفات والرخام .

(٢) مجمع الصناعات الكيماوية (ملاحه سبيكة) :

وضع هذا المشروع أساسا ضمن الخطة الخمسية الاولى ٨٢/٨٣ -

٨٦/٨٧ وقد قدرت تكاليفه بحوالى ٢٩ مليون جنيه . وخفض منها ٤ ملايين جنيه للمرحلة الاولى التى انتهت بالفعل مع نهاية عام ٨٦ . ولقد اشتركت فيها مجموعة من الشركات الوطنية المحلية وهى : شركات النصر للملابجات ، وشركة النصر لصناعة الكيماويات ، وشركة النصر لصناعة الزجاج والبلور

أما المرحلة الثانية لانشاء هذا المجمع تتم أيضا بمساهمة الهيئة المصرية للتصنيع من أجل انتاج كلوريد الصوديوم ، والزجاج ، وملح الطعام والتى تعتمد على توفير الخامات المعدنية الاخرى التى تنتج فى نفس المنطقة الوسطى الجنوبية . لحافظة شمال سيناء . ويمكن أن نوضح بصفة عامة أهم أهداف المشروع فى عدة نقاط أساسية هى :

١ - خلق منطقة صناعية متكاملة لتسهم فى عمليات التوطين الصناعى والتى تقدر بحوالى ٢٠ ألف نسمة سواء من العمالة المباشرة وغير المباشرة . مع خلق فرص كثيرة للعمل سواء للإهالى أو من أبناء المحافظات الاخرى التى يمكن استقطابهم للعمل فى هذه المشروعات .

٢ - انتاج صناعات محلية لم تكن معروفة من قبل وخاصة الصناعات الكيماوية مثل كلوريد الصوديوم ، وملح الطعام ، والزجاج ، والمساهمة فى عمليات انتاج الرخام والثروات المعدنية الاخرى .

٣ - المساهمة فى تحقيق الاهداف الاقتصادية القومية والتى تهدف الى تنفيذ سياسات احلال الصادرات بدلا من الواردات والمساهمة فى تنويع مصادر الدخل القومى وتحقيق الاكتفاء الذاتى لكثير من المنتجات المعدنية والكيماوية .

٤ - زيادة عوامل الجذب السكانى سواء عن طريق توظيف السكان البدو غير المستقرين أو من أبناء المحافظات الاخرى حتى تحقق هذه الصناعات والسياسات القومية والاستراتيجية فى المدى البعيد عن طريق زيادة الكثافة السكانية فى سيناء بصفة عامة .

(٣) استخراج وتصنيع الرخام :

من أهم الصناعات الاستخراجية الحديثة التي اكتشفت مؤخرا في محافظة شمال سيناء هي استخراج وصناعة مادة الرخام الذي وجد بكميات كبيرة في جبل يلق . ومن خصائص خام الرخام أنه على درجة عالية من الجودة ويلقى اقبالا ملحوظا في السوق المحلية والذي ينافس بجودته الخامات المستوردة .

وقد تمت عمليات الانتاج والتصنيع للرخام في أوائل عام ١٩٨٦ بفضل مجهودات كبيرة من وزارة الصناعة وعدد من الشركات المحلية مثل شركة المحاجر المصرية والتي لديها خبرات فنية وتكنولوجية عالية استطاعت أن تحقق أرباحا كبيرة من انتاج الرخام وتصنيعه وتم تصدير كميات كبيرة الى بعض الدول العربية في السنوات الاخيرة .

(٤) صناعة الاسمنت :

بعد اجراء العديد من الدراسات المسحية والجيولوجية أثبت توافر خام الاسمنت بكميات كبيرة في شمال سيناء من الاحجار الجيرية والطفلات الرملية في منطقة الحسنة بالمنطقة الوسطى الداخلية . وبالفعل تم الاعداد لانشاء مصنع لانتاج الاسمنت وكلفت احدى الشركات الوطنية وهي الشركة القومية لانتاج الاسمنت باقامة المصنع الذي يقوم بانتاج الاسمنت البورتلاندى - ويتكون رأسمال المصنع من استثمار محلى - اجنبى مع بعض الشركات الفرنسية والتشيكية ، وحتى وقت انتهاء الدراسة تجرى التشطيبات النهائية لافتتاح المصنع الذى يتكلف حوالى ٥٠ مليون جنيه وبطاقة انتاجية تصل الى ما يقرب من ١٥٠ ألف طن أسمنت سنويا .

وجاءت أهمية انشاء هذا المصنع لتواجه كثيرا من متطلبات الانشاء والتعمير الذى تحتاجه محافظة شمال سيناء بصفة خاصة وبقية التوسعات العمرانية بالمحافظات الاخرى . كما يسهم هذا المصنع في تخفيف عمليات استيراد الاسمنت وارتفاع الاسعار المحلية ، بل ووجود كثير من الازمات

لعدم توافره بكميات كافية في السوق المحلى ويتوقع أن يقوم هذا المصنع بدور ايجابى في تغطية هذه الاحتياجات المحلية كما يسهم في حركة التصنيع وزيادة الحركة العمرانية بالمنطقة .

(٥) صناعة الجير :

أكدت الدراسات العديدة على أهمية انشاء مصانع لاستغلال الجير الذى تتوافر خاماته بكميات كبيرة في جبل الحلال بالحسنة بوسط شمال سيناء . كما يمكن انتاجه بصورة اقتصادية نظرا لوجوده بصورة عالية من الجودة . وبالفعل قامت إحدى الشركات المصرية الصناعية مع بعض الشركات الاستثمارية العربية لانتاج وتصنيع الجير وقد قدرت جملة تكاليف هذه الصناعة بحوالى ٩ مليون جنيه مصرى .

(٦) خام الخفاف :

يدخل خام الخفاف في العديد من الصناعات الحديثة مثل صناعة المنظفات ، ومعجون الاسنان ، وانشاء المواد الصناعية العازلة . كما يدخل في صناعات الطوب الاسمنتى نظرا لقله وزنه ويغتنر بديلا اقتصاديا هاما عن المواد الاخرى في هذه الصناعة .

واكتشف هذا الخام في طبقات متعددة على السواحل الشمالية للبحر المتوسط وخاصة في مناطق رمانة ، وسبيكة ، والشيخ زويد ، والخروبة . وينشأ هذا الخام نتيجة لترسيبات البركانية والتي تظهر بصورة كبيرة في هذه المناطق ، ويوجد حاليا محجران لاستغلال الخفاف في كل من سبيكة ورمانة .

(٧) الرمال السوداء والبيضاء :

تمتاز محافظة شمال سيناء بشواطئها الطويلة وبنوعية الرمال التى توجد على الساحل ، ولقد أكدت الدراسات أهمية استغلال الرمال السوداء لأهميتها الاقتصادية العالية والتي تستخدم في صناعات كثيرة من أهمها صناعة الطوب الحرارى وصناعات البويات وعمليات البناء وصناعة

أوراق الصنفرة . كما تقدر كميات الرمال السوداء باحتياطي كبير في هذه المنطقة .

أما الرمال البيضاء ، وهي توجد في المنطقة الصحراوية الداخلية في جبل يلقي بمنطقة الحسنة ، تلك المنطقة التي تتوافر فيها العديد من الثروات المعدنية المتعددة . وتدخل هذه الرمال في صناعات متعددة مثل : الزجاج ، والخزف ، والصيني ، وبالفعل تم استخراج كميات كبيرة من هذه الرمال من الشوائب وجارى توزيعها على الشركات الصناعية مثل : شركة النصر لصناعة الزجاج والبلور وشركة النصر لصناعة المواسير الصلب .

(٨) صناعة الطوب الاسمنتي :

يجيء الاهتمام بهذه الصناعة لتلبية لتحقيق أهداف اقتصادية وقومية نتيجة لزيادة حركة العمران والتشييد في كثير من المناطق بالدولة وخاصة بعد صدور القوانين والتشريعات لتخيير صناعة الطوب الاحمر التقليدي الذي يقوم على تجريف الاراضي الزراعية وتبويرها الى صناعة الطوب الاسمنتي الذي يعتمد على خامات بديلة تتوافر وجودها في المناطق الصحراوية .

ومن ثم اهتم قطاع الصناعة بضرورة الاهتمام بالصناعة البديلة والجديدة ، وتمتاز محافظة شمال سيناء بتوافر الخامات اللازمة للانتاج بصفة عامة ، وخاصة لتوافر الكثبان الرملية والاحجار الجيرية التي تدخل في هذه الصناعة . وبعد اجراء الدراسات المكثفة خطط لانشاء مصنع كبير للطوب الاسمنتي تقدر انتاجيته بحوالى ٥٠ ألف متر في السنة . وبالفعل تم انشاء ثلاث وحدات انتاجية عن طريق وزارة الاسكان والتي بدأت تلبى كثيرا من احتياجات المحافظة وعمليات التعمير حاليا .

(٩) صناعات أخرى :

توجد صناعات أخرى كثيرة ظهرت في محافظة شمال سيناء نتيجة لتوافر العديد من الثروات والخامات المعدنية ومن أهم هذه الخامات ، خام الجبس الذي يتوفر بكميات كبيرة في المناطق الساحلية الشمالية

وخاصة منطقة الروضة بمركز بئر العبد ، ويمتاز خام الجبس بجودته العالية والذي يدخل في كثير من عمليات البناء .

كما يتوافر خام أكسيد الحديد الذي اكتشف بكميات كبيرة في منطقة جبل الحلال بالحسنة ، والذي يستغل في صناعات كثيرة مثل تصنيع الالوان والبويات ويستغل أجزاء كثيرة من هذا الخام في صناعات الحديد والصلب . كما يتوافر أيضا خامات أخرى مثل المنجنيز ، والفوسفات المشع وغير ذلك من الخامات التي لها أهمية اقتصادية بصفة عامة .

وأخيرا ، لقد كشفت التحليلات السابقة في مجال التنمية الصناعية والثروة المعدنية عن حقائق واقعية لعمليات الانجاز التي تمت بالفعل في هذا القطاع والذي أسهم بصورة فعلية في عمليات التوطين للجماعات البدوية بصورة مباشرة أو غير مباشرة . والتي سوف تجنى ثمارها خاصة في الفترات القادمة كل من الاهالي بشحافة شمال سيناء وعلى المستوى القومي الذي يسهم في عمليات التنمية القومية .

ولكن كشفت ملاحظات الباحث الميدانية ونتائج مقابلات الدراسة سواء مع المسؤولين والقائمين على قطاع التنمية الصناعية بالمحافظة أو مع بعض القيادات الشعبية والاهالي ، عن عدة ملاحظات وحقائق واقعية عن قطاع التنمية الصناعية. نوجزها كما يلي :

١ - توجد كثير من المشروعات الصناعية التي أشرنا اليها ، قد بدأت بالفعل عمليات الانتاج الفعلي ، ولكن توجد البعض منها مازال مراحل الاعداد ولم تبدأ عمليات الانتاج الحقيقية . وقد يرجع ذلك الى بعض العقبات ومنها كثرة الاجراءات التنفيذية وصعوبتها ونظرا للتداخل الشديد في عمليات صنع القرارات بصفة عامة ، وعدم وجود نوع من التنسيق والتخطيط العلمى بين الجهات والوزارات المسؤولة عن هذه المشروعات .

٢ - يظهر ذلك بصورة واضحة مع قرب انتهاء العشر سنوات الاولى

منذ بدء عمليات عودة السيادة المصرية وبداية الخطة الخمسية الثانية ٨٨/٨٧ - ٩٣/٩٢ - حيث تتم عمليات التخطيط والتنفيذ بصورة بطيئة جدا سواء للأسباب السابقة ، ولقلة الامكانيات المادية للمشروعات التى يتم الموافقة عليها سواء عن طريق وزارة المالية أو وزارة التخطيط الى محافظة شمال سيناء .

٣ - تواجه كثير من المشروعات الصناعية مشكلة نقل المعدات الثقيلة الى مواقع الانتاج ، وخاصة التى توجد فى المناطق الداخلية الوسطى أو المنطقة الشمالية لتوافر الفحم والخامات المعدنية الأخرى . ويسهم فى زيادة مضاعفات هذه المشكلة تباطؤ العمل والتنفيذ من مشروع ميناء العريش بالرغم من الانتهاء من مراحله الأولى وبداية المرحلة الثانية .

٤ - ضعف قدرة وامكانيات شركات القطاع العام المصرى وبطئها فى عمليات التنفيذ ، ويرجع ذلك الى ضعف قدرتها التخطيطية بالإضافة أيضا لصعوبة العمل فى المناطق النائية ومشكلاتها المتعددة التى تسهم فى ذلك بالفعل .

٥ - شكوى كثير من رؤساء الشركات والقطاعات الانتاجية من قلة العمالة المدربة والفنية التى تستلزمها عمليات التنمية الصناعية بصفة خاصة . لضعف الحافز المادى الذى لا يتلائم مع طبيعة الحياة الصعبة التى توجد بصفة خاصة فى المناطق الصحراوية الداخلية والتى مازالت تعاني من مشكلات المرافق الأساسية وخاصة مياه الشرب .

٦ - عدم توافر مراكز التدريب المهنى المحلية لتدريب العمالة الموجودة ، وذلك لضعف الامكانيات المادية ، هذا بالإضافة الى قلة العمالة المحلية أصلا . كما نجد هذه المشكلة تواجه القطاعات الانتاجية الأخرى مثل القطاع الزراعى والحيوانى وانتاج الثروة السمكية .

٧ - بالرغم من الجهود التى بذلت فى قطاع الاسكان ، ولكن مازالت المحافظة تعاني من توفير الطلبات الكثيرة لاسكان العاملين نظرا

للظروف الماضية والتي توقفت فيها حركة البناء لمدة طويلة وزيادة الطلب الشديد في المرحلة الحالية . وهذا يؤثر بالضرورة على خطط التنمية ويطء عملياتها .

رابعاً - التنمية السياحية :

تعتبر السياحة أو صناعة السياحة من الصناعات التي لها أهميتها الاقتصادية والاجتماعية على أبعاد التنمية الشاملة في المجتمعات النامية والمتقدمة . ويشكل قطاع السياحة والتنمية السياحية جزءاً كبيراً من جانب المهتمين والباحثين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية من ناحية ، واهتمام القائمين على التخطيط ورسم السياسات العامة والقومية من ناحية أخرى . نظراً لأهمية السياحة كأحد مصادر الدخل القومي، والتي تؤثر تأثيراً كبيراً في تشكيل الموارد الاقتصادية العامة وتترك آثارها أيضاً على تحسين مستويات الدخل الفردي لقطاع كبير من السكان العاملين في مجالات العمل السياحي والفندقي والواصلات والتجارة وغيرها . ولهذا السبب ، تعطى كثير من الحكومات اهتماماتها لتحسين مستويات الخدمات السياحية ابتداءً من تقديم خدمات البنية الأساسية حتى تقديم الارشادات الدعائية السياحية واللازمة لجذب وتنمية كل من السياحة الخارجية والداخلية .

وتشهد محافظة شمال سيناء وخاصة في الفترة الاخيرة ما بعد عام ١٩٨٢ نهضة سياحية ملحوظة ، حيث أعطيت كثير من الاهتمامات الحكومية بأهمية هذا المجال . وأنشئت ادارة عامة محلية للسياحة تهتم بالتنمية والتخطيط السياحي وابرار الجوانب السياحية التي تجذب السياحة الداخلية والخارجية ، ولتحقيق أهداف قومية ومحلية واستقطاع قطاع كبير من السكان والعاملين ، وخلق فرص للعمالة في النشاط السياحي والفندقي مع الاستفادة من الخبرة المصرية في هذا المجال . ومن ناحية أخرى ، أنشئت هيئة تعمير الساحل الشمالى الخاصة بالاقليم حتى تقوم

بالمساهمة في دفع عجلات التنمية السياحية كما حدث على سبيل المثال في الساحل الشمالى الغربى وأيضا على سواحل البحر الاحمر وجنوب سيناء .

وعموما ، ان الاهتمام بالتنمية السياحية له أهميته التى لا تتجزأ عن المجالات الاخرى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء كانت صناعية أو زراعية أو حيوانية وتنمية الثروة السمكية ، تلك المجالات التى لها انعكاسات على تنمية المجتمع المحلى بصفة خاصة والمجتمع القومى بصفة عامة . ومن ناحية أخرى ، أن هناك كثيرا من مقومات التنمية السياحية التى تعتبر مجهولة عن معظم سكان مصر أنفسهم ، تلك المقومات التى تساعد فى تشكيلها طبيعة الظروف الطبيعية والايكولوجية للمنطقة بالإضافة الى كثير من معالم التراث الحضارى والقومى والتى لها دورها فى تحقيق أهداف قومية واستراتيجية وتاريخية .

وعلى أية حال نحاول أن نبرز أهم مقومات التنمية السياحية ومجالاتها بصورة مختصرة كما يلى : (١٢)

(١) سياحة الاصطياف :

للسياحة الاصطيافية مظاهر متعددة تعمل على جذب كثير من السكان المحليين من المحافظات الاخرى وتعزز من عمليات السياحة الداخلية ، بالإضافة الى استقطاب أفواج سياحية أجنبية لهذه المنطقة لما تتمتع به من خصائص مميزة تعبر عنها الظروف المناخية المعتدلة . وموقعها الفريد والتميز على البحر المتوسط ابتداء من بالوطة غربا حتى مدينة العريش شرقا حيث توجد الشواطىء الهادئة النظيفة التى لم تتأثر فيها عمليات التلوث الحضرى والبيئى معا أو النمو السكانى غير المخطط .

وتمتاز شواطىء البحر باتاحة الفرصة لتعليم السباحة نظرا لتدرج منسوب المياه وقلة الامواج والتيارات المائية العالية التى تهدد كثيرا من السائحين فى مناطق سياحية أخرى . كما يتوافر أشجار النخيل بكميات كبيرة على شواطىء البحر مباشرة مما يعكس بيئة للراحة والهدوء لا تتوافر على أى شاطئ من شواطىء مصر الا فى منطقة العريش فقط .

وفي السنوات الاخيرة ، زادت السمعة السياحية المفتازة لهذه المنطقة السياحية الجديدة ، بعد زيادة الحركة العمرانية وانشاء الخدمات الاصطيفائية والفندقية، وتوافر مياه الشرب بعد دخول خط المياه الجديد من الاسماعيلية ، مع توافر المواد الغذائية وخاصة الاسماك وغير ذلك من وسائل المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية . وكل ذلك يعتبر من العوامل التي تشجع كثيرا من المصنّافين المصريين بصفة خاصة للتمتع بشواطئ بلادهم دون اللجوء للسفر للخارج لقضاء اجازاتهم .

وكما كشفت الملاحظات الميدانية أن هناك جهودا كبيرة من قبل الجهات الرسمية الحكومية والاهالى وخاصة بعد انشاء هيئة تعمير سيناء لجعل منطقة شمال سيناء منطقة سياحية هامة مثلما حدث في المنطقة الساحلية الغربية بين مدينة الاسكندرية ومرسى مطروح . وبالفعل أصدرت التشريعات والقوانين المحلية التي تعطى أهمية بتعمير المناطق الساحلية لاستغلالها للاغراض السياحية . وبالفعل تم وضع الرسومات اللازمة والنخطيط العمرانى ، وتم انشاء الجمعيات التعاونية للسكان ، وانشاء مناطق سكنية اصطيفائية ، وأنشئت العديد من الشاليهات والكبائن الجاهزة وبيعها للجمهور سواء من الافراد او الجمعيات الحكومية والشركات . ولقد ساهم ذلك في زيادة الحركة العمرانية السريعة والتنمية الاقتصادية في كثير من الشواطئ المميزة على منطقة شمال سيناء . وظهرت نتائج هذه الاجراءات بنتائج ايجابية على عدة جهات منها : (١٢)

... أولا : الاهالى من البدو ، استفادت معظم القبائل البدوية التي تمتلك الارض الصحراوية عن طريق وضع اليد منذ سنوات بعيدة وكانت تستغل للرعى أو صيد الطيور والسमान . ولكن تم حاليا تحديد سعر المتر بهذه المنطقة ما بين ٣ - ٥ جنيه ، مما ساهم في جمع ثروات مالية لكثير من السكان وخاصة أنه بيعت مساحات كبيرة من الارض بصورة مذهلة من قبل الافراد أو المستثمرين أو المضاربين في أسعار الارض وشراء العقارات . كما ينعكس ذلك على أهالى سيناء من ناحية أن قطاعا كبيرا

منهم يعمل في مجالات التشييد والبناء أو حتى الحراسة ، هذا بالإضافة الى تقديم الخدمات الاساسية ونمو حركة التجارة وغير ذلك من الفوائد المباشرة وغير المباشرة .

ثانيا : المحافظة : بدأت أجهزة المحافظة المالية في تحصيل أموال كثيرة نتيجة لحصتها من بيع الاراضى الصحراوية الساحلية والتي تحددت بواقع نصف جنيه للمتر الواحد . وبالطبع ، سوف يسهم ذلك في زيادة الموارد المالية للمحافظة ومساعدتها في تقديم الخدمات الاساسية والمرافق التى تحتاجها وهذا ما تم في ضوء ما حدث في المنطقة الساحلية الشمالية القريبة من محافظة الاسكندرية ومطروح - وخاصة ما يسمى جهاز حماية أملاك الدولة .

وبدون شك ، ان هذه الاجراءات ساهمت في زيادة عمليات التنمية العمرانية وتقديم المرافق والخدمات الاساسية في العديد من المناطق التى لم تمتد اليها أيدي العمران من قبل . كما تسهم في توطين قطاع كبير من السكان البدو للعمل في هذه المشروعات والاستفادة من الخدمات التى تتوافر في المنطقة حاليا . كما يسهم ذلك أيضا في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وقومية ، وخاصة زيادة الكثافة السكانية وما لها من ابعاد استراتيجية ودفاعية لمنطقة سيناء .

(٢) السياحة التاريخية والثقافية :

تعكس الظروف التاريخية والعسكرية التى مرت بها سيناء منذ أقدم العصور شواهد واقعية توضح أنها كانت مسرحا لكثير من الاحداث والعمليات التاريخية والتى تركت بصماتها واضحة من وجود العديد من القلاع والحصون والمدن والاستحكامات الحربية . هذا بالإضافة الى معالم الطرق القديمة لعبور القوافل التجارية وقوافل الحجاج . ويمكن أن نشير الى أهم معالم ومقومات التنمية السياحية للمجالات التاريخية في عدة مظاهر وهى :

١ (المدن القديمة :

وتتمثل في مدينة الفرما - والتي تقع حاليا على مشارف حدود محافظة شمال سيناء ، وبالتحديد بعد أربعة كيلو مترات من قرية بالوطة أو الحدود الادارية الغربية للمحافظة . وترجع الاهمية التاريخية لمدينة الفرما أنها كانت عاصمة مصر والاقليم الشمالى للدلتا وذلك فى العصر بين الفرعونى والبطلمى ، وكانت تسمى قديما بمدينة (بلوزيوم) نسبة الى فرع النيل النيلوزى ، والذي كان يخترق خليج السويس الجالى ليصب فى بحيرة (بريونس القديمة) بحيرة البردويل حاليا .

وتعرضت هذه المدينة لحملات عسكرية سواء من ملك بيت المقدس عام ١١١٧م ومن الحملات الصليبية ، بالاضافة لتعرضها لعوامل طبيعية أخرى وهى جفاف فرع النيل ، الذى كانت تقع عليه . ولقد اهتمت هيئات الآثار بعمليات البحث والتنقيب بالاضافة الى مجهودات وزارة السياحة واكتشاف آثار تاريخية هامة وجار الاعداد لافتتاحها أمام السياحة قريبا .

ومن ناحية أخرى ، توجد مدن تاريخية مثل مدينة العريش ومدينة نخل - مازالت كل منهما تحتفظ بكثير من المعالم القديمة . فمدينة العريش ، كانت تسمى قديما بمدينة (رينكورا) الفرعونية القديمة وتقع على طريق الحرب والتجارة الذى يسمى بطريق (حورس) ومازالت بالمدينة الكثير من المباني والمعالم القديمة للعصر الفرعونى . أما مدينة نخل ، فهى حاليا احدى المراكز الادارية الحديثة فى الصحراء الوسطى الجنوبية لمحافظة شمال سيناء ، وكانت تعتبر قديما عاصمة بلاد التيه، واسمها الاصلى مدينة (نخر) وكانت مركزا تجاريا كبيرا لمرور القوافل التجارية وقوافل الحج من مصر الى بلاد الحجاز .

ب) القلاع والحصون الحربية :

تتعدد القلاع والحصون الحربية والتي مازالت موجودة حتى الان ومن أهمها باختصار :

□ قلعة العريش : وهى قلعة فرعونية الاصل ، وتقع على هضبة عالية غرب مدينة العريش ، وتم ترميمها بواسطة السلطان التركى سليمان القانونى .

□ قلعة نخل : وقد تم انشاؤها بواسطة السلطان المملوكى قنصوة الغورى عام ١٥١٦م – ٩١٥هـ وكانت لها أهمية لتأمين وحماية قوافل الحجاج فى الطرق القديمة .

□ قلعة المغارة : وهى توجد جنوب العريش بحوالى ٩ كم وبها آثار رومانية كبيرة .

□ قلعة الجورة : وهى تقع جنوب مدينة رفح بقرية الجورة، ويرجع بناؤها الى العصر الرومانى .

□ قلعة لحفن : وهى بالقرب من مدينة العريش بحوالى ١٣ كم ويرجع انشاؤها أيضا الى العصر الرومانى .

□ قلعة قاطية : وهى توجد بمنطقة قاطية – مركز بئر العبد حاليا وبها آثار هامة .

□ قلعة تاور : وقام بانشائها الملك الفرعونى ستى الاول ١٢٩٠ ق م وتقع ما بين مدينة الفرما القديمة وبين مدينة القنطرة شرق الحالية .

□ قلعة الطينة : والتي اقيمت على قمة فرع النيل البيلوزى القديم ويرجع انشاؤها الى العصر المملوكى .

ج) الطرق التاريخية :

وهى طرق يرجع تاريخها الى عصور تاريخية قديمة مثل : طريق اله الحرب الفرعونى أو طريق حورس العظيم . وكان يصل ما بين غرب مدينة القنطرة شرق الى مدينة رافيا القديمة (رفح حاليا) . وطريق المحمل المقدس وكان يسلك الطريق الساحلى ، وسمى بهذا الاسم لمرور العائلة المقدسة من فلسطين الى مصر وبالعكس . وكان يوجد طريق الحرب

القديم ويبدأ من جنوب السويس مروراً بصحرَاء سيناء أو ما يعرف قديماً بصحرَاء التيه ، ثم يصل إلى مدينة نخل ثم إلى العقبة حتى الأراضي الحجازية . وكان يستخدم لأغراض الحج والتجارة وسلكه كثير من ملوك مصر مثل شجرة الدر ، والسلطان ناصر قلاوون ، والظاهر بيبرس ، وكان يتخذها المصريون ممراً لهم حتى قبل الحرب العالمية الأولى أثناء حملهم كسوة الكعبة الشريفة كل عام .

(٣) سياحة حب الصحراء والمغامرة :

إن طبيعة الظروف الأيكولوجية الصحراوية والمناطق الشاسعة تعتبر أحد مقومات تنشيط هذا النوع من السياحة سواء في الصيف أو الشتاء ، ويشجع ذلك سهولة الساحلية للشواطئ ، ووجود البحيرات والجزر مما تستهوى كثيراً من هواة الصيد ، صيد الطيور وخاصة السمان والبط وغيرها من الطيور التي تهاجر من الدول الأوروبية في أوقات الخريف إلى سواحل شمال سيناء .

(٤) السياحة العلاجية :

تمثل هذه السياحة جزءاً هاماً من مقومات التنمية السياحية التي تشهدها سيناء بصفة عامة ، وإن كانت للمنطقة الجنوبية مميزات كثيرة حيث توجد الآبار والعيون التي تفيد في حالات العلاج لكثير من الأمراض . وإن كانت توجد بعض الآبار والعيون القليلة في شمال المحافظة ولكنها لم تستغل حتى الآن ، ولكن تتوافر في نفس المنطقة العديد من الأعشاب الطبية التي تفيد في علاج كثير من الأمراض .

وبالإضافة إلى ذلك ، ومن أجل تنشيط الحركة السياحية ، تم وضع حجر الأساس لإنشاء متحف تاريخي وذلك في عام ١٩٨٥ ، يحكي كل الظروف التاريخية والحضارية والعسكرية التي مرت بها منطقة شمال سيناء . ولكن حتى وقت إجراء الدراسة لم تكن قد بدأت بعد الخطوات التنفيذية لهذا المشروع . كما أنشئت بعض المعارض السياحية الدائمة مثل معرض البيئة الدائم الذي يوجد في مدينة العريش ويعبر عن مدى

الإهتمام بالتراث الثقافي والبيئي المحلى . كما توجد أيضا حديقة حيوان صغيرة تجمع بها كل أنواع الحيوانات والطيور والزواحف التى توجد فى صحراء سيناء .

وعموما ، تدل بعض الاحصاءات الرسمية عن مؤشرات زيادة حركة السياحة من خلال زيادة الطاقة الفندقية وقوة تشغيلها بالنسبة للمطاعين العام والخاص . ففى عام ١٩٧٩ كانت الطاقة الفندقية ٥١ سريرا فقط لتصل فى عام ١٩٨٢ الى ١٠٩٠ سريرا ، ثم عام ١٩٨٥ الى ٢٣٠٩ سريرا ، ويزداد هذا الرقم الى ٢٩٥٥ سرير فى نهاية ١٩٨٧ . بالاضافة أيضا الى طاقة شليهاى المحافظة التى بلغت نسبة عدد الليالى السياحية التى تم تشغيلها ٢٥١٩ ليلة ووصلت نسبة الاثغال الى ٨١ ٪ من الاجمالى العام لها (١٤) .

وأخيرا ، كما وضحت مؤشرات التنمية السياحية ومقوماتها الاساسية التى تتوافر بصورة تشجع على تطوير هذا القطاع الاقتصادى الحيوى لما له من نتائج ايجابية على تحقيق أهداف التوطن والتنمية فى المجتمع المحلى لشمال سيناء . ولكن توجد كثير من المعوقات التى تواجه التنمية السياحية والتى كشفت عنها عناصر نتائج الدراسة الميدانية ويمكن ايجازها كما يلى :

١ - عدم وضوح رؤية وأبعاد الأهداف الحقيقية للتنمية السياحية وخاصة عند كل من المجالس الشعبية المحلية ، والجهات التنفيذية المسئولة عن عمليات التخطيط والمتابعة ، نظرا للقصور الشديد والناجى عن فكرة الادارة المحلية وأساليب تنفيذ المهام الحيوية أو التخطيط لها وتوفر الإعتمادات المالية اللازمة .

٢ - تعارض التخصصات وازدواجية القرارات بين الجهات القائمة على عمليات وتنفيذ الأنشطة السياحية وخاصة فيما يتعلق بمجال السياحة الثقافية والتاريخية . وتظهر هذه الازدواجية وتعارض التخصصات بين كل من الهيئة العامة للآثار ، وهيئة تنشيط السياحة .

٣ - ينعكس التعارض السابق على سبيل المثال في تأجيل العديد من المشروعات القومية السياحية مثل إنشاء المتحف التاريخى الذى اتخذ قرار جمهورى ببنائه فى عام ١٩٨٥ ، ولم تتخذ بعد أى خطوات ايجابية للتنفيذ حتى الان . وعدم فاعلية اجراءات التنفيذ لترميم القلاع والحصون والمدن التاريخية ذات القيمة السياحية الهامة من أجل فتحها أمام حركة السياحة .

٤ - عدم استغلال مرور السياح من خلال منفذ رفح البرى عن طريق ما يعرف بسياحة الترانزيت والذين وصل عددهم الى ربع مليون سائح من مختلف الجنسيات فى عام ٢٠١٦ ، وقد يشكل ذلك نوعا من موارد الدخل السياحية .

خامسا : التنمية العمرانية (الاسكان - وجهاز التعمير) :

تظهر أهمية التنمية العمرانية ليس فقط فى ضوء ما تم انجازه فى مجالات الاسكان ، ولكن تظهر معالم هذه التنمية فى كافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية الانتاجية وقطاعات الخدمات غير الانتاجية . وتشمل معالم التنمية العمرانية فى مشروعات توفير مصادر الثروة البيئية والمشروعات الزراعية والحيوانية ، ومجالات التنمية الصناعية ومشروعاتها المتنوعة . كما تظهر مشروعات البنية الاساسية اسهامات مباشرة وغير مباشرة وفى تشجيع عمليات التوطن فى مختلف القطاعات المحلية الصحراوية أو شبه الزراعية أو الحضرية أيضا التى توجد فى مجتمع شمال سيناء .

وتبدو مؤشرات التنمية العمرانية فى صور أخرى تتضح معالمها عن طريق ما تقوم به وزارة الاسكان والشركات التابعة لها فى قطاع البناء والتشييد وخاصة بعد السنوات الطويلة التى حرمت منها هذه المنطقة من اقامة المشروعات السكنية نتيجة للظروف التى عاشتها سيناء فى الفترات الماضية .

ومن خلال ما توافرت لدى الدراسة الحالية من بيانات أساسية ٤

ونتائج مقابلات الباحث الميدانية نستطيع تقسيم مجالات التنمية العمرانية الى مجالين أساسيين هما :

١ - الاسكان .

٢ - جهاز تعمير سيناء .

وان كانت تتركز مشروعات مجال الاسكان فيما تقوم به وزارة الاسكان وادارتها المحلية في اقامة الوحدات السكنية ، الا أن جهاز تعمير سيناء كان له دور بارز في القيام بتنفيذ العديد من الخطط والمشروعات التنموية في كافة القطاعات الاقتصادية وغير الاقتصادية وما يسمى بقطاع الخدمات . وسوف نشر فيما يلي الى ما تم تحقيقه في كل من المجالين مع نهاية الخطة الخمسية الاولى حتى نهاية عام ٨٧ وأيضا الخطط المستقبلية وتوقعات الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٨/١٩٩٣ .

اولا : مجال الاسكان :

حسب التقارير والاحصاءات الرسمية ، ونتائج المقابلات الميدانية مع المسؤولين في قطاع الاسكان ، يتضح أن جملة الاستثمارات في هذا القطاع حتى نهاية عام ١٩٨٧ بلغت خمسة عشر مليون جنيه ، كما بلغت نسبة استثمارات السنة الاخيرة . فقط من الخطة الخمسية الاولى ١٩٨٧/٨٦ ثلث جملة الاستثمارات أي حوالي خمسة ملايين جنيه تم بها انشاء ٦١٢ وحدة سكنية ومنازل بدوية واسكان اقتصادي في مختلف أنحاء المحافظة . كما أعطيت لمجال الاسكان في الخطة الخمسية الثانية اهتمامات كثيرة حيث بلغت جملة الاستثمارات المخصصة لهذا القطاع حوالي ١٦٪ من مجال الاستثمارات العامة للمحافظة . وتم تخصيص هذه الاعتمادات لانشاء الادارات الحكومية ، والمشروعات السكنية في القطاعات الحضرية والبدوية .

ويمكن تحديد ما تم انجازه في مجال الاسكان حتى نهاية عام ١٩٨٧ ومع نهاية الخطة الخمسية الاولى كما يلي : (١٥)

(أ) الإسكان الحضري :

١ - ضاحية السلام (مدينة العريش) - حيث تم إنشاء ١١٤٨ وحدة سكنية شاملة المرافق والخدمات الأساسية التي شملت أيضا إنشاء معهد للمعلمين والمعلمات ، ومدرسة إعدادية وأخرى ابتدائية ، وسكن للمعلمين ، وسوق تجارية ، وناد رياضي ، ودار حضانة ، ومكتب للبريد والاتصالات .

هذا بالإضافة الى إنشاء منشآت فرع جامعة قناة السويس بالعريش - مثل كليات التربية ، والزراعة ، والعلوم - أيضا المدن الجامعية واسكان أعضاء هيئة التدريس . ومن ناحية أخرى ، جار إنشاء ٣٠٠ وحدة سكنية بالاشتراك مع بنك التعمير والإسكان بنفس المنطقة .

٢ - حي المساعيد (العريش) - قامت مديرية الإسكان بتنفيذ ٢١٠٠ وحدة سكنية ذات الطابع الاقتصادي (منخفضة التكاليف) ، وذلك بالاشتراك مع جهاز التعمير ، والإشراف أيضا على تنفيذ ٣٠٠٠ وحدة سكنية أخرى يتم إنشاؤها حاليا مع عدد من شركات الإسكان للقطاع العام والخاص .

٣ - حي الامام (مدينة رفح) - تم إنشاء ١٥٦ وحدة سكنية ، بالإضافة الى ٥٠ منزلا للخدمات الادارية ، وبناء مقر مجلس المدينة ، وقصر للثقافة ، ومكتب للبريد ، وسوق تجارية ، ومركز للشباب ، ووحدة بيطرية وزراعية .

٤ - حي الكوثر (مدينة الشيخ زايد) - ويضم إنشاء ٣٥٢ وحدة سكنية ، ٤٤ وحدة اسكان ائمارى صحراوى ، وقصر للثقافة ، ومدرسة ثانوية ، ووحدة صحية وأخرى بيطرية .

(ب) القطاع الصحراوى :

ويشمل ذلك الانشاءات السكنية العمرانية التي تمت في مركزى نخل والحسنة ، حيث تعتبر هذه المراكز في المناطق الصحراوية وسط سيناء . وقد بلغت جملة وحدات الاسكان بها لتوطين البدو ٣٢٠ منزل بدوى ،

بالإضافة الى مبان الخدمات التعليمية والصحية والشبابية وسكن العاملين
بالاجهزة الادارية والقطاعات الخدمية المختلفة .

وبالإضافة الى ذلك ، قامت مديرية الاسكان بانشاء العديد من المصالح
الحكومية وادارتها ، مثل مجمع المصالح الحكومية ، ومبنى الارصاد ،
ومبان خدمات الطفولة ، وادارة اليونيسيف ، والعديد من الادارات
الحكومية الاخرى . كما أنشئت ١٥ وحدة صحية على مستوى قرى
المحافظة ، ومستشفين واحدة برفح ، والاخرى بالشيخ زويد . أيضا في
مجال التعليم أنشئت ٢٢ مدرسة ابتدائية ، ٨ مدارس اعدادية ، ٤ مدارس
ثانوية ، ومعهد للمعلمين ، ٣ معاهد أزهرية ، ومدرسة للتمريض .

ثانيا : جهاز تعمير سيناء :

في عام ١٩٧٤ أنشئ جهاز تنمية سيناء ، كأحد الاجهزة الرسمية التي
تهتم بمشروعات التنمية واعادة البناء والتعمير في مدن سيناء ومناطقها
العمرانية ، وقد أسهمت في اعادة بناء وتعمير مدينة القنطرة شرق قبل
ضمها الى محافظة الاسماعيلية . ويعمل جهاز تعمير سيناء تحت اشراف
وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة التي أنشئت عام ١٩٨٠ والتي يطلق
عليها حاليا وزارة الاسكان والتعمير والمجتمعات الجديدة والتي تشرف
حاليا على ستة أجهزة تغطي مساحات الجمهورية تقريبا ومنها بالطبع
جهاز تعمير سيناء (١٦) .

وتتركز جهود هذا الجهاز في العديد من الانشطة الاقتصادية ومشروعات
الخدمات والبنية الاساسية عموما ، ماعدا قطاع البترول والصناعات
المعدنية . وقد بلغت جملة استثمارات جهاز تعمير سيناء في الخطة الخمسية
الاولى ٨٢ - ١٩٨٧ ، حوالي ٥٦ مليون جنيه ، ونحاول فيما يلي أن
نشير الى أهم المشروعات التي تم انجازها بمحافظه شمال سيناء (١٧) .

١ - قطاع الاسكان :

من أهم أنشطة جهاز تعمير سيناء أنها ركزت على القطاع البدوى

الصحراوي حيث أنشئ الجهاز ١٩٠ وحدة اسكان تعاوني بدوى منها ٥٠ وحدة سكنية بقرية الصيادين بالتلول مما يخدم في عمليات توطين البدو في المناطق الصحراوية الداخلية . هذا بالإضافة الى انشاء ٣٧ وحدة اسكان نموذجي ، وانشاء ٢٦٤٨ وحدة اسكان تعاوني ، وبناء العديد من الوحدات الادارية والحكومية و ٢٠٠ كابينة سياحية بالعريش .

٢ - قطاع المياه :

أنشأ الجهاز العديد من خطوط المياه للشرب وحفر الابار سواء في المناطق الساحلية والداخلية ، ومن أهم هذه المشروعات محطة مياه الشرب وخطوطها في مدينة القنطرة - العريش ، والقنطر - بئر العبد ، وخطوط المياه بئر العبد - رمانه - قاطية ، وقطية . وتم حفر العديد من الابار ، وستة محطات لتحلية المياه في مناطق رفح والشيخ زويد ، وخط المياه بمركز الحسنة .

٣ - قطاع الزراعة والانتاج الحيواني :

انشاء مزرعة نموذجية على مساحة ٥٠ فدان لزراعة الزيتون ، وبناء ثلاثة خنادق لتوفير المياه لزراعة ٧٥ فدان زيتون في مناطق قاطية وقطية ، المساهمة مع الاهالي في بناء الابار الخاصة بمزارعهم والتي بلغت في مساحات متفرقة اجمالها ٣٥٠ فدان . كما يسعى الجهاز لتوفير اشتلات الزراعية وتنويع المحاصيل التقليدية وتوفير الاعلاف وانشاء جمعيات لتسمين الاغنام والماشية . كما أنشئ ثلاث ثلاجات كبرى لحفظ الاسماك بقرية التلول ببخيرة البردويل ، كما أنشئ مخبز نصف آلي في منطقة المساعيد بالعريش ، وزراعة شاطئ النخيل وتجديده في منطقة العريش أيضا .

(٤) قطاع الطرق والمواصلات :

ركزت كثير من جهود جهاز تعمير سيناء على هذا القطاع نظرا لاهميته بصفة عامة على جميع عمليات التوطين والتنمية بالمحافظة ، وايضا الى افتقار المنطقة الى شبكات الطرق في الفترات السابقة . ومن أهم الطرق

التي أنشئت بواسطة الجهاز ، طريق القنطرة - الشط بطول ١٢٣ كيلو وطريق القنطرة - بئر العبد ٨٠ كيلو ، وطريق نخل - الحسنة ٦٥ كم ، وطريق العريش - لحفن ٢٠ كم ، وطريق الاسماعيلية - المطالة ٣٠ كم ، وطريق كل من بالوطة - الشاطيء ، والخربة - البردويل بمجموع ١٥ كم ، وانشاء ورصف طريق خارج مدينة العريش بطول ٢٥ كم بالاضافة الى الطرق الداخلية بمدينة العريش .

ومن ناحية أخرى ، قام الجهاز بانشاء سبعة معديات تربط ما بين شرق قناة السويس وغربها وحمولة كل واحدة منها ٤٥ طن وهى موزعة فى المناطق التالية : معديتين فى منطقة المعديه رقم ٦ ، وأخرتين بمنطقة الدفرسوار ، معديتين بالقنطرة ، وواحدة بمنطقة الفردان (حمولتها ١٥٠ طن) .

(٥) قطاع الكهرباء :

قام الجهاز بانشاء محطات لتوليد الكهرباء ومن أهمها محطة كهرباء رفح ، وبئر العبد ، ورمانة وجار انشاء محطات كهربية أخرى فى المناطق الصحراوية الداخلية بمركزى نخل والحسنة . هذا بالاضافة لانشاء خطوط الضغط العالى التى تربط بين العديد من المدن مثل خط العريش - رفح . كما قام الجهاز بانارة الاحياء السكنية فى المناطق الحضرية الجديدة مثل الحى المساعيد بالعريش ، والحى الجديد ببئر العبد .

(٦) قطاعات أخرى :

فى مجال القطاع التعليمى تم انشاء ٢٠ مدرسة ابتدائية ، ٢٠ مدرسة اعدادية ، ٣ دور حضانه . وفى القطاع الصحى أنشئ وحدتان صحيتان . كما أنشئ أربعة مساجد ، وقسم للشرطة . وانشاء شبكات الصرف الصحى بالحى الجديد بالعريش .

وأخيرا ، ان انجازات التنمية العمرانية التى تمت فى شمال سيناء توضح مدى الاهتمام بعمليات التشييد والبناء وتوفير المساكن اللازمة خاصة بعد فترات الحرمان الطويلة التى عاشتها سيناء وأهلها بعيدا عن

وطنهم . فجاءت الجهود الحكومية حاليا لتعبر عن ملامح التعويض للظروف القاسية التي عاشها أهل سيناء تلك الجهود التي تمت في قطاعات الاسكان والتي تمت بواسطة وزارة الاسكان أو جهاز تعمير سيناء .

وبالرغم من ذلك ان مشاكل الاسكان وتوفر المسكن الملائم لم تحل بصورة نهائية ، بل ما زالت هناك مشاكل عديدة تواجه عمليات التنمية ، والسبب يرجع الى وجود أزمة حاليا من ناحية سكن العاملين الجدد . وعموما ، نحاول أن نعرض بعض الملاحظات التي كشفت عنها نتائج الدراسة الميدانية والتي عبرت عنها مقابلات الدراسة مع المسؤولين أو العاملين بالادارات الحكومية أو الاهالي في كثير من مناطق شمال سيناء وهي باختصار :

١ - تكشف البيانات الاساسية السابقة ، عن تركيز سياسات الاسكان واهتمامها بالقطاعات الحضرية وشبه الحضرية التي توجد في المدن أو المراكز الحضرية الرئيسية وخاصة مدينة العريش وهذا يؤدي لزيادة معدلات الهجرة من المناطق شبه الريفية أو الصحراوية نظرا لضعف نصيبها من حصة الاسكان . وهذا ما يوضح بصفة عامة عن السياسات الحكومية القومية من اهتمامها بالتركيز على القطاعات الحضرية واهمال القطاعات الريفية والبدوية الصحراوية ، وهذا يؤدي لكثير من المشكلات التي تواجه المدن الكبرى وتؤدي في نفس الوقت الى تخلف كل من الريف والمدن على حد سواء .

٢ - بالرغم من أن النشاط السكاني في المدن والمراكز الحضرية يأخذ نصيب الصدارة في سياسات الاسكان ، الا أننا لاحظنا أثناء اجراء الدراسة شكوى كثير من العاملين وخاصة الوافدين من المحافظات الاخرى والمناطق الصحراوية الداخلية لم يتوفر لديهم السكن الملائم . وهذا واضح أيضا من شكوى العديد من مديري الشركات والمصالح والادارات الحكومية وخاصة في المناطق النائية بعدم توفير السكن الملائم للعمالة الجديدة مما يؤثر بنتائج سلبية وفي عزوف كثير من العاملين بالترغبة في العمل في المحافظة

ويؤثر أيضا على عدم توافر الخبرة المدربة من الفنيين والعمال بصفة عامة وهذا ما سوف نشير اليه بعد قليل في معوقات التنمية الصحية وغير ذلك في المجالات الاخرى .

سادسا : تنمية الخدمات التعليمية :

شهدت الخدمات التعليمية انجازات كبيرة خاصة بعد فترة عودة سيناء ، حيث ركزت السياسة التعليمية على ضرورة تكريس الجهود من أجل النهوض بالمستوى التعليمي باعتباره الوسيلة الأساسية للتنمية البشرية وخلق الكوادر العاملة الفنية التي تستلزمها عمليات التنمية والانتاج . كما يعتبر التعليم أحد الوسائل الهامة التي تحقق أهداف التوطين والتي تؤدي الى الاستقرار الدائم وخاصة للاهالي الذين يعيشون في المناطق الصحراوية .

ويمكن أن توضح لنا الشواهد الواقعية لأهم المؤشرات الاحصائية لطبيعة الموقف التعليمي والتطورات التي حدثت في هذا المجال في الفترة الاخيرة في شمال سيناء . ان سياسة التخطيط التعليمي ركزت على كافة المستويات التعليمية ، فنجد على سبيل المثال أن عدد مدارس التعليم الابتدائي التي كانت موجودة عام ١٩٧٩ ، كان ٣٨ مدرسة ارتفع هذا المعدل الى ١٤٠ مدرسة مع نهاية عام ١٩٨٦ . وكانت المدارس الاعدادية ٧ مدارس زادت الى ٥٠ مدرسة في نفس الفترة السابقة ويشير ذلك ، الى الاهتمام بالتعليم الاساسي بمرحلتيه الابتدائية والاعدادية مما يقلل من نسبة الامية في المستقبل . أما التعليم الثانوي العام والفني ، فنجد زيادة كبيرة في عدد المدارس ، حيث زاد التعليم الثانوي العام من ٤ مدارس الى ١٢ مدرسة ، والفني من ٣ مدارس الى ١٠ مدارس . والملاحظ في هذه الزيادة مدى الاهتمام بالتعليم الثانوي وخاصة التعليم الفني لما تتطلبه مشروعات وادارات التنمية التي ظهرت في الفترة الاخيرة واحتياجاتها من العمالة الفنية والمهنية المدربة . كما زاد عدد التلاميذ من ١٦١٠٨٠ تلميذ عام ١٩٧٩ الى ٤١٧٧٨ تلميذ عام ١٩٨٦ مما يوضح

مدى الاهتمام بسياسات التعليم والاقبال عليه لأهميته الخاصة على المستوى المهني والاجتماعي (١٨) .

وكان لإنشاء المدرسة الزراعية في العريش أبعاد تخطيطية لسياسة التعليم ومدى احتياجات المجتمع المحلى خاصة وأن المنطقة تشهد تطورا ملحوظا في التنمية الزراعية والانتاج الحيوانى والثروة السمكية ومازالت هذه القطاعات تحتاج لكثير من الفنيين المدربين في هذه المجالات . وقد أنشئت هذه المدرسة بعد عام ١٩٧٩ بتكلفة قدرها ثلاثة أرباع مليون جنيه ، وتقوم على مساحة ٤٠ فدان وتستخدم أيضا كمزرعة نموذجية تسهم في عمليات الارشاد الزراعى والحيوانى وغير ذلك من اسهامات ايجابية يحتاجها المجتمع المحلى بصفة عامة (١٩) .

ومن ناحية أخرى تنوعت سياسات التعليم للاهتمام بالتربية الخاصة للفئات الاجتماعية مثل رعاية المعوقين حيث أنشئت بعض الفصول لتكون نواة لمدرسة متخصصة في السنوات المقبلة ، كما أنشئ عدد من دور الحضانه وأفتتحت مدرسة خاصة للغات حتى تسهم في تلبية احتياجات بعض الفئات الاجتماعية التى تهتم بتعليم أبنائهم سواء من أهل شمال سيناء أو العاملين من المحافظات الاخرى .

ولم تقتصر انجازات التعليم على التعليم الرسمى فقط بقدر ما اهتمت سياسة التعليم بالتعليم غير الرسمى ممتدة في فتح فصول لتعليم الكبار ومحو الامية . حيث أنشئ ما يقرب من ٦٠٠ فصل دراسى على مستوى المحافظة للاهتمام بهذا النوع من التعليم . كما أنشئت بعض المراكز التأهيلية الخاصة لتأهيل عدد من المجندين سابقا أو غيرهم من الذين يرغبون في تحسين مستوياتهم التعليمية .

وتنعد الامال والتطلعات في المرحلة القادمة حول النهوض بمستويات التعليم وسياسته خاصة بعد انشاء فرع لجامعة قناة السويس بالعريش والتي بذات نشاطها بالفعل في كلية التربية وجمار الانتهاء من انشاء كليات

العلوم والزراعة • بالإضافة الى ما تطلبه هذه الكليات من احتياجات من أعضاء هيئة التدريس وسكن الطلاب • وبدون شك ، سوف تسهم الجامعة في تنمية الموارد البشرية وتكوين الكفاءات المحلية التى تسهم فى عمليات التوطين والتنمية فى المجتمع المحلى لاقليم شمال سيناء •

وبصفة عامة ، بلغت قيمة الاستثمارات الاجمالية فى القطاع التعليمى أكثر من تسعة ملايين جنيه خلال الخطة الخمسية الاولى ٨٢/٨٧، وتركزت هذه الاستثمارات فى تكملة البنية الأساسية لمرافق التعليم وبناء المدارس كما كشفت عن ذلك الاحصاءات التى أشرنا إليها من قبل • وفى خلال هذه المرحلة ازدياد عدد العاملين من ٢٧٩ معظم عام ١٩٧٩ الى ٢٣٠٠ مدرس عام ١٩٨٦ • ومن ناحية أخرى ، ارتفعت جملة الاستثمارات المعتمدة للقطاع التعليمى أثناء الخطة الخمسية الثانية ٨٧/٩٢ الى حوالى ٣١ مليون جنيه وقد بلغت نسبة هذه الاستثمارات حوى ٥٨% من جملة الاستثمارات الاجمالية للقطاعات الخدمية أو غير الانتاجية (٢٠) •

وعموما ، كما شاهدنا من خلال التحليلات والاحصاءات السابقة التطورات التى حدثت فى القطاع التعليمى التى حدثت فى محافظة شمال سيناء خلال العشر سنوات الماضية ، والتى عبرت عنها الجهود المكثفة والتى أعطيت أولوية لتحقيق السياسات التعليمية على كافة مستوياتها • وكان لبناء فرع جامعة قناة السويس أحد المؤشرات للتنمية المستقبلية التى تهدف الى تحقيق أهداف ايجابية وأكثر فاعلية لعمليات التوطين والتنمية، وتلبية احتياجات المشروعات التنموية من التخصصات العلمية والكوادر الفنية المدربة فى المرحلة الحالية التى ما زالت تعاني كثير من الإدارات والمؤسسات والشركات والإدارات الحكومية من نقص القوى العاملة والمدربة •

ومن ناحية أخرى ، لقد كشفت نتائج الملاحظات الميدانية للدراسة الحالية عن مدى اهتمام الاهالى بالتعليم باعتباره من أحد العوامل التى تعزز مقومات البكانة الاجتماعية والاقتصادية سواء للأفراد أو للقبائل التى

ينتمون اليها . نظرا لان التعليم يعتبر من المكاسب الاساسية والتي يحصل الفرد بمقتضاها على المكانات الرسمية القيادية في المنطقة ، وأصبح التعليم أو نسبة المتعلمين وعددهم في القبيلة رمزا للمكانة والتفاخر ما بين القبائل مما يحدث نوعا من التنافس الشديد نحو الاقبال على التعليم بصورة جادة . وهذا ما سوف نعرض اليه بشيء من التفصيل في الفصل القادم .

سابعا - تنمية الخدمات الصحية :

بطبيعة الحال ، ان تقديم الخدمات الصحية والتعليمية تعتبر من أهم مقومات التنمية الاجتماعية والتي تؤثر فيما بعد في التنمية الاقتصادية . ويعتبر الاهتمام بالقطاع الصحى من الضروريات الاساسية التى تسهم فى تحقيق أهداف التنمية والتوطين وخاصة فى المناطق النائية والتي عانت كثيرا من سنوات الاهمال والحرمان سواء من قسوة الظروف الايكولوجية والطبيعة الصحراوية القاسية أو من الظروف التاريخية والعسكرية التى كانت مسرحا لها فى العديد من الحروب المختلفة .

ومن هذا المنطلق ، كان الاهتمام بالرعاية الصحية من أهم السياسات القومية التى تركزت لتحقيق أهداف التوطين وجذب العديد من البدو الرحل للإقامة بجوار المناطق السكنية العمرانية للاستفادة من الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية والتعليمية . ومن أهم انجازات القطاع الصحى الذى حدث فى السنوات الماضية وخاصة بعد استكمال عودة السيادة المصرية على المنطقة ، وهو تطوير مستشفى العريش المركزى بتكاليف بلغت جملتها مليون جنيه وزيادة القوة الفعلية للمستشفى من ٥٠ سرير عام ١٩٧٩ الى ٢٠٠ سرير مع نهاية عام ١٩٨٦ ، وانشاء العديد من العيادات الخارجية وتوكير المساكن اللازمة للعاملين وكافة الاجهزة والمعدات الطبية اللازمة والحديثة (٢١) .

ولم يقتصر نشاط القطاع الصحى على مدينة العريش فقط ، بل افتتح فى عام ١٩٨٥ مستشفى مدينة بئر العبد المزودة بأحدث الاجهزة الطبية المتخصصة. وسعتها ٤٠ سرير وذلك بالاشتراك مع الحكومة الفنلندية .

وهناك بعض الجهود والمنح من الحكومات الغربية وخاصة المانيا الغربية التي ساهمت أيضا في انشاء وتطوير الوحدة الصحية (بالجفافة) وتحديثها بالاجهزة الطبية الحديثة وتحويلها الى مركز طبي متطور، كما أنشئت بعض الوحدات الصحية في المناطق الصحراوية منها وحدة صحية بقرية بغداد مركز الحسنة ، وأخرى بوادي العمر بنفس المنطقة .

وفي السنوات الاخيرة تم توفير بعض الاعتمادات المالية لاستكمال عدد من المشروعات الصحية بالمحافظة ، وتم انشاء مستشفى بمدينة الشيخ زايد سعتها ٤٠ سرير ويتكلفة مقدارها نصف مليون جنيهه ، ومستشفى أخرى مماثلة في مدينة رفح . وفي مختلف القطاعات شبه الريفية والصحراوية والبدوية تم انشاء ٣١ وحدة صحية موزعة كالآتي : أربع وحدات في منطقة العريش ، وعشر وحدات بمركز بئر العبد ، وسبعة وحدات بمركز الشيخ زايد ، وثلاث وحدات لكل من مركز رفح ، ونخل وأخيرا خمس وحدات صحية في مركز الحسنة .

كما افتتحت مدرسة للتمريض بالعريش والتي تعتبر بادرة صحية هامة لتوفير هيئة التمريض والعمالة الفنية الصحية التي تندر بصفة عامة في مختلف المحافظات ، وحتى تغطي المستشفيات والوحدات الصحية التي تم انشاؤها مؤخرا بمحافظة شمال سيناء . وسوف تعزز من عمليات استقرار فئة التمريض التي يصعب توافرها وخاصة في المناطق النائية نظرا لان مدرسة التمريض تركز على تخريج هيئة التمريض من أهل سيناء مما يحل كثيرا من المشاكل التي تواجه القطاع الصحى وعدم استقرار هيئة التمريض ، نظرا للاغزاءات المنادية التي يحصلون عليها سواء من المستشفيات الاستثمارية الجديدة في مصر أو زيادة الاقبال والطلب على هذه الفئة من العديد من الدول العربية والافريقية (٢٢) .

وان كانت لم تتوافر الاحصاءات الرسمية بصورة كافية عن القطاع الصحى لمعرفة حجم الاستثمارات التي أنفقت في هذا القطاع ماعدا جملة الاستثمارات التي أنفقت في عامى ٨٦ ، ٨٧ والتي بلغت فقط مليونى من

الجنيهاً ، ولكن خصص لقطاع الصحة ٦ ملايين جنيه أو ما يعادل ١١٥٪ من اجمالي الاستثمارات العامة للخطة الخمسية الثانية ٨٧ / ٨٨ - ٩٢ / ١٩٩٣ . وبالرغم من ذلك كشفت مقابلة الدراسة مع بعض المسؤولين في المجال الصحى عن بعض المشاكل التى تواجه هذا القطاع وهى بايجاز (٢٣) .

(١) ما زالت المناطق الصحراوية الداخلية تعاني من نقص الامكانيات الطبية وخاصة مركزى الجسنة ونخل وضرورة بناء مستشفيات في كل منهما لتلبية احتياجات هذه المناطق النائية .

(٢) عدم جدية الاشراف والمتابعة الطبية في كثير من مناطق شمال سيناء بسبب بعد المسافات الداخلية وقلة العاملين من الاطباء والهيئات الفنية المتخصصة التى يجب توافرها وضمان الاقامة الدائمة لهم والحوافز المادية التى تزيد من رغبتهم في العمل في هذه المناطق مع الاخذ في الاعتبار الامتيازات الكبيرة التى يحصلون عليها في المحافظات الاخرى .

(٣) مركزية التخطيط المالى والصحي مما يؤثر في عمليات اعاقه استكمال المشروعات الصحية وضعف الميزانيات المعتمدة في هذا القطاع ودون الاخذ في الاعتبار أن المنطقة ظلت محرومة لسنوات طويلة من الخدمات الأساسية ومنها الخدمات الصحية .

(٤) ضعف العناية بالخدمات الطبية وخاصة مراكز رعاية الصحة للطفولة والامومة مما يؤثر في حدوث عدم الوعي الصحى للامهات وخاصة في حالات الجفاف وغيرها من مقاومة الامراض المتوطنة .

(٥) انعدام أو قلة سبل التعاون بين الاجهزة الرسمية والشعبية المحلية من أجل زيادة الوعي الصحى عند الاهالى وحثهم على المشاركة بالجهود الذاتية في بعض المشروعات الصحية وبخاصة التى تحتاج الى بعض الامكانيات المادية لاستكمالها ، وحيث توجد بعض الفئات القادرة من الاهالى وامكانية مساهمتهم الفعلية .

ثامنا : تنمية الرعاية الاجتماعية :

في الواقع ، ان الانجازات العديدة في مختلف القطاعات الانتاجية وغير الانتاجية (الخدمات) وخاصة في مجالات التعليم والصحة وغيرها لها انعكاساتها على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع المحلى . ولكن توجد جوانب واساليب أخرى تسعى الى تنمية المجتمع من خلال تحسين أساليب الرعاية الاجتماعية ممثلة في انشاء الوحدات الاجتماعية ، ودور الحضانه ، ومراكز التدريب والتأهيل المهني ، والجمعيات الاهلية ، مشروعات الاسر المنتجة ، ومراكز المعوقين وغير ذلك من مؤسسات تهدف لرفع مستوى الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع المحلى .

وتتمثل أهمية هذه المؤسسات في مساهمتها في خلق نوع من التعاون المشترك بين الاجهزة الرسمية والقيادات الشعبية والمحلية ، ذلك التعاون الذي يثمر في خلق الوعي الاجتماعي وزيادة روح الانتماء والولاء لدى المواطنين والاقبال على هذه المؤسسات وتشجيع جهودها في تنمية مجتمعهم .

وتكشف لنا الشواهد الميدانية ونتائج الدراسة الحالية لمجتمع شمال سيناء من خلال ما توصلت من بيانات رسمية أو مقابلة المسؤولين والمستفيدين من الاهالى من مؤسسات الخدمة الاجتماعية ، ومن أهم الحقائق التي توصلت اليها الدراسة هي : (٣٤)

أولا : تركت الظروف العامة التي مرت بها المنطقة بصمات واضحة ليس فقط على مجال الرعاية الاجتماعية ، بل أيضا العديد من مظاهر الأنشطة الاقتصادية الانتاجية وغير الانتاجية . وبالرغم من السنوات القليلة التي مرت على دخول المؤسسات الاجتماعية أو في غضون السنوات الثمانية الماضية تم انشاء ٣٧ وحدة اجتماعية باعتبارها من خدمات البيئة الأساسية التي لم تكن متوفرة من قبل ، وتتوزع هذه الوحدات كما يلي : ثمانى وحدات بالعريش ، واثنى عشرة وحدة بمدينة ومركز بئر العبد ، وستة

وحدات بمركز الشيخ زويد ، وأربع وحدات بمركز رفح ، وفي المناطق الداخلية ، بمركز الحسنة خمس وحدات وأخيرا ، مركز نخل وحدتان اجتماعيتان .

وبلغ عدد الأسر المستفيدة من أنشطة هذه الوحدات حوالي ١١ ألف أسرة. يبلغ عددهم حوالي ٤١ ألف فرد ، كما بلغت جملة الإعانات المالية المقدمة لهم تقريبا ٦٠٥ ألف جنيه مصرى .

ثانيا : ومن ناحية أخرى ، تنوعت الأنشطة الاجتماعية ومجالاتها ، ومن أهم هذه المجالات مجال الأسر المنتجة التى بلغت حوالى ٥٠ مشروعا تمثلت فى إنشاء ٢٤ مشغل للفتيات ومراكز لإنتاج الكليم ، وفى مجال الأسرة والطفولة ، تم إنشاء ٢٩ دار حضانه لرعاية ١٦٢٤ طفل . وفى مجال الخدمة العامة ، تم تكليف ١٩٨ من الشباب من الذكور والإناث للعمل فى مجالات خدمات الطفولة والخدمات التعليمية . وفى مجال النشاط الأهلى تم إنشاء ١٤ جمعية أهلية تسهم فى تنمية المجتمعات المحلية ورعاية المعوقين ، ومجالات تنظيم الأسرة وغير ذلك من خدمات متنوعة .

وبصفة عامة ، ، بلغت جملة الاستثمارات التى انفقت فى مجالات الرعاية الاجتماعية المختلفة ابتداء من تكلفة الوحدات والمراكز الاجتماعية حتى نفقات الأنشطة المتنوعة لها تقريبا ثمانية ملايين جنيه فى الفترة ما بين عام ١٩٧٩ وحتى نهاية عام ١٩٨٦ . كما أعطيت الخطة الخمسية الثانية ٨٧/٨٨ - ٩٣/٩٢ اهتماما لمجالات الرعاية الاجتماعية حيث خصصت لها حوالى ٤٥ مليون جنيه ، أو ما يعادل ٨٤٪ من جملة الاستثمارات التى خصصت للاستثمارات فى قطاع الخدمات .

ونظرا لحدثة الخدمات الاجتماعية ودخول المؤسسات التى تهتم بمجالات الرعاية المختلفة فى الفترات الأخيرة فقط ، كانت هناك بعض المشكلات التى واجهت هذه المؤسسات وخاصة قلة عدد العاملين فى هذه المؤسسات ، وعدم توافر الخدمات الأساسية من المرافق والمتخصصين التى تحتاجهم هذه المؤسسات . ولكن بعد فترة زمنية قصيرة أمكن التغلب

عليها ، وتوفير العديد من التخصصات اللازمة من أبناء محافظة شمال سيناء ، وبدأت بؤادر التنسيق والتعاون بين الاجهزة الرسمية والقيادات المحلية لتعمل من أجل تنمية مؤسسات الرعاية الاجتماعية والتي تمثلت أيضا في اكتشاف العديد من القيادات والعناصر الخيرية التي يمكن الاستفادة منها في التعرف على رغبات المواطنين واحتياجاتهم والمساهمة في حلها بقدر الامكان .

تاسعا : تنمية خدمات الطرق والمواصلات :

شهدت محافظة شمال سيناء تنمية ملحوظة في قطاع الطرق والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية ، حتى تفي بمتطلبات المشروعات العمرانية والتنموية ، وباعتبار أن الطرق مثل المياه هي شريان الحياة والاتصال والتنقل وخاصة أن الظروف الايكولوجية والطبيعية الجبلية والصحراوية من أهم معالم هذه المنطقة . ومن ثم جاءت كثير من خطط التنمية في مجال الطرق والمواصلات لتتجهم بإنشاء ووجود شبكة من المواصلات تسهم في عمليات الاتصال والتكيف مع الظروف الطبيعية والصحراوية .

وبالإضافة الى جهود جهاز التعمير الخاص بمحافظة شمال سيناء الذي ركز كثير من مشروعاته على تنمية قطاع الطرق والمواصلات بصفة خاصة والتي أشرنا اليها سابقا ضمن مجهودات جهاز تعمير سيناء ، إلا أن هناك بعض المشروعات الهامة التي قامت بها مديرية الطرق والمواصلات بالمحافظة ، ومن أهم هذه المشروعات القيام برصف الطرق الداخلية في المناطق الحضرية مثل مدينة العريش ، وبئر العبد وغيرها ، وأيضا إنشاء طرق جديدة من أهمها الطريق الذي يربط منطقة ملاحه سبيكة حيث يوجد مشروع المجمع الكيميائي الصناعي وبين الساحل الشمالى بطول ٧٥ كم ، وطريق المغارة حيث مناطق انتاج الفحم حتى المنطقة الشمالية وخاصة مدينة العريش ، وطريق آخر الى مدينة رفح لربطها بالمنطقة الداخلية الصحراوية حتى منطقة الكونتيل في نهاية حدود المحافظة الادارية ، من الناحية الجنوبية الشرقية .

أما في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية ، فلم يكن بالمحافظة كلها في عام ١٩٧٩ سوى سنترال صغير للتليفونات سعة ٢٠٠ خط في مدينة العريش ، ونحاول فيما يلي أن نشير إلى أهم هذه المشروعات بإيجاز (٢٥):

(١) بمدينة العريش - تم إنشاء سنترال العريش الذي افتتح عام ١٩٨٧ بسعة ٦٠٠٠ خط ، وسنترال آخر متحرك بسعة ٢٠٠٠ خط ، ومكتب تلغرافات . وفي ضاحية السلام تم إنشاء سنترال اليكترونى بسعة ٣٠٠ خط ، وآخر مماثل في ضاحية المساعيد بالاضافة الى مكتب للتلغرافات .

(٢) خارج العريش - تم إنشاء سنترالين في كل من مدينة بئر العبد والشيخ زويد بسعة ٤٠٠ خط لكل منهما ، وسنترال آخر في مدينة رفح بسعة ٢٤٠ خط ، وسنترال برمانه سعة ٢٠٠ خط . هذا بالاضافة الى مشروعات الميكرويف بشمال سيناء تربطها بالمحافظات الاخرى ، وجارى حاليا انشاء شبكة للميكرويف بوسط سيناء لتسهيل الاتصالات بين المناطق الداخلية وبقية اجزاء الاقليم .

عاشرا : تنمية مجالات اخرى :

توجد بعض القطاعات الاخرى التى تسهم مشروعاتها فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما لها تأثير مباشر فى زيادة فاعلية عمليات التوطين وأهدافه ومن أهم هذه القطاعات بصورة موجزة (٢٦) :

- قطاع الاعلام والثقافة الجماهيرية :

يتركز أهمية هذا القطاع فى تنمية الوعي المحلى والقومى ويزيد من روح الولاء والانتماء خاصة بعد سنوات طويلة من الحرمان والبعد عن الوطن القومى . أهم انجازات هذا القطاع تتمثل فى زيادة قنوات الاتصال والاعلام الجماهيرى من خلال انشاء محطة اذاعة شمال سيناء ونشر الوسائل الاعلامية والمواد الاذاعية للتوعية الفكرية والثقافية والدينية للاهتمام بالتراث المحلى والعادات والتقاليد والبعد عن الجانب السلبى منها التى تعوق عمليات التنمية . هذا بالاضافة الى تقوية الارسل التلفزيونى

المصرى ، ومقاومة البث الإذاعى والتلفزيونى الاجنبى الذى يشوه الفكر العقائدى والحضارى والثقافى لامتنا العربية .

— قطاع الشباب والرياضة :

ان الاهتمام بالشباب هو أحد اهتمامات السياسة القومية ولشباب محافظة شمال سيناء دور ايجابى فى دفع عمليات تنمية مجتمعهم المحلى ، فتنوعت الاهداف وتركزت حول رعاية الشباب والاهتمام بتوجيههم نحو خدمة مجتمعهم . فأنشئت العديد من مراكز ومعسكرات الشباب فى العديد من المدن والمراكز والمناطق التابعة لها ، وانشاء استاد الرياضى ، ومشروع قرية الشباب على مساحة ٥٠ فدان للإنتاج الزراعى ، انشاء بعض الصناعات الصغيرة والنورش الصناعية والحرفية ، هذا بالإضافة الى خدمات التوعية الثقافية والفكرية لمشاكل وطنهم القومى والمحلى . وقد بلغت جملة الانفاق على قطاع الشباب فى الفترة ما بين ١٩٧٩ الى نهاية ١٩٨٦ ما يقرب من ٢ مليون جنيه .

— قطاع القوى العاملة والتدريب المهنى :

يهدف هذا القطاع لتنمية الكوادر الفنية والمهنية وتكوين العمالة المدربة التى يمكن أن تسهم فى عمليات التنمية الشاملة . ولكن وبكل أسف ، لم تجد الدراسة الحالية زياراتها الميدانية ومقابلاتها مع المسؤولين أو الاهالى والقيادات المحلية عن أى نشاط ملموس سوى تدريب ٤١ مواطناً فى مختلف مجالات العمل ، ومنح التراخيص للعمل وبحث الشكاوى ، وان كانت توجد بعض المقترحات المستقبلية لانشاء مركز للتدريب المهنى نأمل أن يخرج لحيز الوجود ليساهم فى مشروعات التنمية بالمحافظة .

وأخيراً ، توجد بعض القطاعات الأخرى التى تسهم فى عمليات التنمية ومن أهمها مجهودات قطاع التموين والتجارة الذى يركز فى توفير المواد الغذائية والمساهمة فى تسويق المنتجات الزراعية والحيوانية للمحافظة . وقطاع البنوك ولصارف وان كانت محدودة ولكن توجد بعض الفروع لعدد من البنوك المحلية بالإضافة الى بنوك الائتمان الزراعى الذى يسهم فى تمويل بعض مشروعات التنمية الزراعية والحيوانية .

تعقيب :

ان مجتمع شمال سيناء مجتمع صحراوي له طابعه التقليدي المميز من ناحية طبيعته الايكولوجية والطبيعية ونوعية السكان وطابع حياتهم الاقتصادية والاجتماعية ، وتوزيعهم جغرافيا وعمرانيا ، وحسب توافر مضائق المياه التي تعتبر مصدر الحياة الرئيسية في توزيع السكان وتحديد انماط النشاط الاقتصادي . وتشكل هذه العوامل في وجود اقليمين يكاد يتميز كل منهما عن الآخر بحسب تأثير هذه العوامل فيه وهما :

أولا : الاقليم الساحلي الشمالي - ويتكون هذا الاقليم في الشريط الساحلي وفي السهول المنخفضة الساحلية للبحر المتوسط ووجود بعض الكثبان الرملية . كما يتميز بوجود حركة عمرانية واستيطانية لعدد من القرى البدوية والتجمعات العمرانية التي تجمع ما بين القروية البدوية والمناطق شبه الحضرية . ويمتد هذا الاقليم من قرية بالوطة غربا حتى مدينة رفح شرقا ويغلب على نشاط الشباب العمل بالزراعة والصيد والتجارة والعمل بالمقاولات بالإضافة الى حرفة الرعي المستقرة .

ثانيا : الاقليم الصحراوي الداخلي ، ويتكون هذا الاقليم من المناطق الصحراوية التي تجمع ما بين الجبال والهضاب شبه المنخفضة والوديان الجبلية . وتندر مصادر المياه بالمقارنة بالاقليم الساحلي وتوجد فيه تجمعات عمرانية وسكنية قليلة . ويغلب طابع النشاط الاقتصادي على العمل بالزراعة والرعي المستقر حديثا ، نتيجة لانشاء العديد من التجمعات السكنية لتوطين البدو ، وتطبيق نظام الادارة المحلية وانشاء مركزين جديدين بهذه المنطقة هما مركزا نخل والحسنة . كما يقوم الاهالي بالعمل بالتجارة والمقاولات ولكنها على نطاق محدود ، كما يعمل عدد كبير من الاهالي في بعض المشروعات الصناعية الجديدة مثل انتاج الفحم وغيره من الثروات المعدنية في هذا الاقليم .

وهناك العديد من العوامل التي ساهمت في تغيير نمط الحياة الايكولوجية والطبيعية والاقتصادية ، ومنها تطبيق نظام الادارة المحلية

الذى كان له كثير من الايجابيات فى تنمية المجتمع المحلى بشمال سيناء - مع الاعتراف بوجود كثير من جوانب القصور التى سوف نشير اليها فى موضع لاحق - وهذه العوامل هى :

أولا : العوامل الخارجية : وهى تتركز فى عوامل التغيير الاجتماعى والاقتصادى المخطط والذى يهدف أساسا لتحقيق أهداف عامة لعمليات التوطين والتنمية والتى تتبناه سياسات الدولة بصفة عامة نحو سيناء . وتشمل هذه الاهداف ، الاهداف الاقتصادية ، والاجتماعية ، والقومية الاستراتيجية الدفاعية . والمحاولة الى تعويض هذه المناطق وسكانها من البدو من سنوات الحرمان الطويلة التى قست عليهم كل من الطبيعة الصحراوية والطبيعية العسكرية التى شهدتها خاصة فى العقود الماضية .

ثانيا : العوامل الداخلية : وهى تتمثل فى رغبة الاهالى من بدو سيناء فى الاستقرار والتوطين ، بعد أن لاحت لهم المؤشرات الايجابية بمزايا الاستقرار والعيش فى أنماط اقتصادية جديدة معظمها متوافر فى بيئتهم المحلية ، وما تتميز به من خيرات طبيعية ومعدنية وصناعية وزراعية وحيوانية وسمكية . ولكنها تحتاج الى الامكانيات الفنية والتكنولوجية والتخطيطية التى تسهم فى استقلالها بصورة تنعكس اثارها على كل من أهل سيناء المحليين وعلى الوطن القومى لهم .

ومن ثم كانت ، أهمية تدخل العوامل الخارجية التى تمثلت فى مجهودات الدولة فى القيام بهذه العمليات من أجل مساعدة الاهالى وتشجيع جهودهم من أجل تنمية مجتمعهم المحلى وحتى تكون أهداف التغيير والتنمية ذات ابعاد فعلية فى ضوء الرغبة فى التغيير والتنمية والتحديث .

ان تعدد مشروعات التوطين والتنمية فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتى أخذت طريقها فى كثير من نجوع وقرى ومدن محافظة شمال سيناء من شأنها أن تحدث المزيد من التغيير بمختلف مظاهره وتجذب الكثير من سكان البدو نحو عمليات الاستيطان ، وخاصة فى المناطق

الصحراوية الداخلية التى تسهم طبيعتها وثرواتها المعدنية وقيام المشروعات والصناعات الاستخراجية ، ولاسيما منطقة المغارة حيث انتاج الفحم وغيره من المشروعات الصناعية الطموحة ، مثل مشروع ملاحه سبيكة ذلك المشروع الذى يعبر عن الاهمية الاقتصادية للمنطقة ، وغيرها من المشروعات الاخرى التى تسهم مجتمعة فى تغيير معالم المنطقة بصورة نسبية ، والاستفادة من هذه المشروعات فى تنسية المجتمع المحلى ، وانشاء العديد من مشروعات التوطين التى تهدف الى تحقيق الاهداف القومية .

وكما كشفت تحليلات الدراسة ، عن أهمية مشروعات الانتاج الزراعى والحيوانى والثروة السمكية التى ساهمت فى تنمية كثير من المناطق الصحراوية الداخلية والساحلية وزيادة عمليات جذب واستقطاب العديد من البدو ومن أهل سيناء ، وايضا مجموعات كبيرة من العاملين فى المحافظات الاخرى للمساهمة فى غمليات التنمية المتنوعة وكانت لها آثار ايجابية من مشاهدة انتاج شمال سيناء فى هذه المجالات تغمر الاسواق المحلية الاخرى بعد تحقيق كثير من جوانب الاكتفاء الذاتى للاقليم .

ومن ناحية اخرى ، لم تقتصر سياسات التوطين والتنمية على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية التقليدية ، بقدر ما ظهر مجال التوطين عن طريق التنمية السياحية ، وخاصة أن مقومات هذه التنمية متوفرة متمثلة فى الطبيعة الجغرافية الساحلية واستغلالها مؤخرأ فى السياحة الاضطيافية ، ووجود عديد من مقومات السياحة الثقافية والتاريخية . وان كانت كثير من الجهود أخذت طريقها فى هذا المجال ، ولكن تبدو بصورة بطيئة نظرا لغياب السياسات التخطيطية الطموحة والتى يجب أن تركز على أهمية التنمية وخاصة على المدى البعيد . وخلاصة القول ، أنه بالرغم من الخطوات الايجابية التى حققت فى مجال التنمية السياحية إلا أنه لم يظهر بعد نتائج لهذه الخطوات ربما لعامل الوقت واستحداث عمليات التنمية السياحية أو لقصور التخطيط السياحى والاهتمام به بصفة عامة .

وعموما تغيرت طبيعة الحياة الاجتماعية البدوية في مجتمع شمال سيناء خاصة بعد أن تنوعت عوامل التغير الاقتصادية والاجتماعية التي تمثلت في وجود العديد من المشروعات الاقتصادية الانتاجية والاجتماعية غير الانتاجية المتمثلة في المجال التعليمي والصحي والرعاية الاجتماعية والثقافة الجماهيرية وغيرها التي ساهمت في حدوث ما يسمى بالحراك المهني ، واكتساب مهن جديدة لم تكن معروفة من قبل لدى الكثير من البدو ، تلك المهن التي تسهم في زيادة عمليات التوظيف والاستقرار الدائم . ومن ناحية أخرى ، حدث نوع من الحراك السكاني .

أولاً : المستوى المحلي - حيث انتقل كثير من السكان من البدو الذين يسكنون النجوع سواء بالمنطق الداخلية أو الساحلية حيث تتوفر فرص الرزق والعمل وتوافر السكن الدائم ومميزات التوظيف الأخرى مثل التعليم والخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية ومياه الشرب وساهم ذلك أيضا سهولة المواصلات نتيجة لظهور شبكة من المواصلات والاتصالات لم تكن موجودة من قبل .

ثانياً : على المستوى القومي ، حيث أصبحت محافظة شمال سيناء منطقة جذب لكثير من المصريين ، وأيضا بعض الاخوة السودانيين للعمل في مشروعات التنمية . ومن ثم ، لقد تغيرت النظرة التقليدية كثيرا الى محافظة شمال سيناء بعدما كانت مناطق طاردة للسكان واعتبارها منطقة نائية ، الى منطقة جذب واستقطاب لكثير من العمالة الداخلية التي جاءت للاستفادة من مميزات العمل وتوافره وخاصة من عناصر الشباب .

ومن ناحية أخرى ، تركت طبيعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية الجديدة بصماتها واضحة نتيجة لتغير كثير من أنماط وأسلوب المعيشة أو طبيعة العمل والمهن الاقتصادية الجديدة والتي يقوم بها السكان من البدو . فلم تعد صورة الشخصية البدوية في طابعها العقلية المعروفة ، ولكن تغيرت كثير من معالمها وأصبحت كما يطلق عليها البعض باسم «البدوي الميكن» (٢٧) . نتيجة لاستخدام التكنولوجيا وسهولة المواصلات

والاتصالات وشتق الطرق الحديثة والاعتماد كثيرا على أساليب الحياة الحضرية التي لم تكن مألوفة أو مستخدمة من قبل ، وإن كان ذلك لا ينبغي من وجود كثير من الصفات والخصائص التي مازالت تتميز بها الجماعات والقبائل البدوية والاحتفاظ بكثير من القيم والعادات والتقاليد التي تمثل تنوعا من التراث الاجتماعي. والحضارى الفريد .

وعلى أية حال ، أن تحليل أنماط التوطين والتنمية ومقوماتها تكشف عن تعدد المجالات لسياسات التوطين من مجالات زراعية وحيوانية وثروة سمكية ، وصناعية ، وسياحية ، وتعليمية وصحية ورعاية اجتماعية متعددة كل ذلك يسهم بصورة مجملية في تحقيق أهداف التوطين والتنمية الشاملة . كما يتضح لنا أن أساليب التوطين لم تركز على أسلوب أو نمط معين بمفرده مثل أو ما يعرف بالتوطين التلقائي أو التوطين المخطط ، بقدر ما جمع بين النمطين معا أى التوطين التلقائي - المخطط في نفس الوقت . وإن كانت الجهود الحكومية تلعب دورا كبيرا في التركيز لجعل أساليب التوطين تأخذ الطابع الرسمى للتوطين بصفة عامة ، حتى تحقق أهدافا قومية واستراتيجية بالإضافة للأهداف الاقتصادية والاجتماعية .

وأخيرا ، أنه لا توطين أو تنمية بدون مشاكل أو معوقات وهذا ما عبرت عنه تحليلات الدراسة في عرض بعض نماذج التوطين التي حدثت في المجتمعات الصحراوية العربية وخاصة الدول الخليجية التي تتمتع بنوع من توفير الامكانيات المادية ، ولكنها تواجه العديد من المشكلات في تحقيق سياسات التوطين بها . بل ومازالت الكثير منها لم تحقق أهداف التوطين وسياساته بصورة شاملة وفعالة . إن ما حدث في مجتمع شمال سيناء في السنوات العشر الماضية يثير الدهشة والاعجاب وخاصة توافر الارادة القوية للاهالى ورغبتهم في تنمية مواردهم الاقتصادية وحياتهم الاجتماعية من ناحية ، وتوافر الجهود الحكومية وسياساتها لتحقيق أهداف التوطين ضمن سياسات قومية شاملة من ناحية أخرى .

وبالرغم من ذلك ، هناك العديد من المشكلات والمعوقات التي حالت

دون تحقيق كثير من مشروعات التوطين ، وهذا ما كشفت عنه الدراسة الميدانية ووجود العديد من المشروعات التي مازالت تتعثر كثيرا في خروجها لحيز الوجود ، أو تباطؤ العمل في استكمال الكثير منها ، أو عدم البدء في تنفيذ مشروعات خطط لها منذ أكثر من عدة سنوات ، وإن كانت تتبلور هذه المشاكل والمعوقات في طبيعة المشاكل التي تواجه السياسات الحكومية المركزية ، بالإضافة الى تعدد وتداخل الابرار الوظيفية بين الهيئات والوزارات الحكومية وعدم التنسيق والتعاون من أجل تكثيف الجهود لتحقيق الفاعلية والكفاءة ، كما يوجد أيضا أنواع من الصراع ومظاهره المتعددة بين التيارات الرسمية والمحلية الشعبية . هذا هو موضع اهتمامنا في الفصل القادم في ضوء ما كشفت عنه نتائج الدراسة الميدانية .

الهوامش والمراجع :

١ - يتصور بعض الباحثين أن كثيرا من المجتمعات البدائية أو التي تقوم على الاقتصاد البدائي ، تجمع بين العديد من أوجه النشاط الاقتصادي المتنوع ، بالرغم من وجود بعض المجتمعات البدائية التي مازالت تركز على نشاط اقتصادي مميز لهم مثل مناطق اقزام افريقيا حيث يعمل السكان على حياة الالتقاط ، أما قبائل (البوشمن) في صحراء كلهاري فانها تجمع ما بين الصيد والالتقاط ، بينما نجد قبائل رعاة البقر النيلية مثل (النوير) في جنوب السودان وغيرها . ونجد قبائل أخرى تعتمد على رعي الأغنام والابل مثل قبائل البدو الرحل في الشرق الأوسط وشمال افريقيا . كما توجد جماعات أخرى تعيش على صيد الأسماك من البحار والأنهار ، ولكن في مقابل ذلك نجد العديد من القبائل البدوية التي تجمع بين أكثر من نوع من الأنشطة الاقتصادية مثل قبائل البانتو وبعض قبائل النوير التي تجمع ما بين الزراعة والصيد والرعي .

لمزيد من التفاصيل انظر :

- أحمد أبو زيد ، البناء الاجتماعي - الجزء الثاني (الانساق) مرجع سابق ص ١٠٣ - ١٠٥ .

٢ - انظر :

— Ford, D. C. & Douglas, M, Economics. In shapiro, H, (ed.)
Man, Culture and Societies, Galaxy Books, O.U.P, 1960.
P. 331.

- وذلك اعتمادا على المرجع السابق (أحمد أبو زيد) - البناء الاجتماعي ص ١٠٦ .

٣ - مقابلة الدراسة مع مدير إدارة الري بمحافظة شمال سيناء بتاريخ ١٦/١/١٩٨٩ . وتوجد بعض الإحصاءات الرسمية التي تعرض أيضا - محافظة شمال سيناء ، العيد القومي ٢٥ ابريل ١٩٨٧ ص ٢٨ - ٣٨ .

- ٤ - هذا المشروع تسهم فيه الحكومة الايطالية بحوالى ٦٣٠٠ مليون دولار ، وتقوم محافظة شمال سيناء بتوفير ٢٩٠٠ مليون جنيه للمساهمة فى تكملة وبناء المشروعات والمنشآت اللازمة لصيانة المشروعات ، وتستمر عمليات البناء لمدة أربع سنوات يتم خلالها تدريب العمالة المصرية .
- ٥ - مقابلة الدراسة مع مدير ادارة التخطيط والمتابعة لمحافظة شمال سيناء بتاريخ ١٦/١/١٩٨٨ .
- ٦ - انظر : محافظة شمال سيناء ، العبد القومى - مرجع سابق ص ٣٩ .
- ٧ - مقابلة الدراسة مع مدير مديرية الزراعة وبعض المسئولين بالقطاع الزراعى وايضا بعض المزارعين بمحافظة شمال سيناء بتاريخ ١٦ - ١٧/١/١٩٨٨ .
- ٨ - اعتمادا على الاحصاءات الرسمية المنشورة بمركز المعلومات ، محافظة شمال سيناء ١٩٨٧ : وايضا مقابلة الدراسة مع عدد من المسئولين ومدير مشروعات الانتاج الحيوانى بالمحافظة بتاريخ ١٨/١/١٩٨٨ .
- ٩ - مقابلة الدراسة مع بعض المسئولين عن ادارة البحيرة سواء المسئولين التابعين للهيئة العامة للثروة السمكية ، ورؤساء جمعيات الصيادين والصيادين فى قرية التلول على بحيرة البردويل وذلك بتاريخ ١٩/١/١٩٨٨ .
- كما توجد بعض الاحصاءات الرسمية - بمركز المعلومات ، شمال سيناء عن بحيرة البردويل التى نشرت فى ابريل عام ١٩٨٨ .
- ١٠ - مقابلة الدراسة مع السيد محافظ شمال سيناء وبعض القيادات الادارية العليا فى محافظة شمال سيناء والقى ثم فيها مناقشة كثير من المشاكل التى تتعرض لها مشروعات التوطين والتنمية وخاصة مشاكل توفير المياه ، والعمالة ، ومشاكل قرى الصيادين وبحيرة البردويل ، والانتاج الزراعى ، ومشكلة مشروع ميناء العريش وغير ذلك من المشروعات . والتى جمعت الدراسة حولها الكثير من المعلومات ومعرفة الصعوبات والمشاكل الواقعية أثناء الزيارات الميدانية لفريق الدراسة فى كثير من مناطق شمال سيناء - وكانت المقابلة بتاريخ ٢٠/١/١٩٨٨ .

- ١١ - اعتمدنا على البيانات الاحصائية وقائمة المشروعات الصناعية والثروات المعدنية التى نشر جزء منها عن طريق مركز المعلومات بالمحافظة وذلك فى منشورات انجازات الخطة الخمسية الاولى ٨٢ - ١٩٨٧ ، وجزء منها موجود فى منشورات محافظة شمال سيناء ، مرجع سابق ص ٤٥ - ٥٠ - هذا بالإضافة الى مقابلات بعض المسئولين فى القطاع الصناعى بالمحافظة ، وإدارة التخطيط والمتابعة ، ومقابلة بعض القيادات الشعبية فى محافظة شمال سيناء وذلك أثناء زيارة فريق الدراسة الميدانية فى شهر يناير ١٩٨٨ .
- ١٢ - توجد بعض المنشورات والتقارير السياحية وكثير من المعلومات الثقافية والبضارية لشمال سيناء ذلك فى مركز المعلومات بمحافظة شمال سيناء . كما توجد كثير من الجهود التى تبذل بواسطة مدير إدارة السياحة بالمحافظة لنشر هذه المعلومات التى قام باعدادها مديرية إدارة السياحة والذي أعطى كثيرا من المعلومات والمقترحات عن التنمية السياحية ومشكلاتها بصفة عامة وخاصة مشكلة تعدد الجهات الرسمية وعدم التنسيق ومركزية الإدارة وغير ذلك من المقترحات والمشاكل التى أشرنا اليها .
- مقابلة الدراسة مع مدير إدارة السياحة وعدد من المسئولين بهذه الإدارة بمحافظة شمال سيناء . بتاريخ ١٦/١/١٩٨٨ .
- ١٣ - مقابلة الدراسة مع المسئولين بالمحافظة والقيادات المحلية ورؤساء اللجان والجمعيات التى شكلت من أجل تخطيط وتوزيع وبيع الساحل الشمالى للمحافظة للجمهور والجمعيات - تمت بعض هذه المقابلات فى المحافظة والاخرى فى مناطق رمبنة ، وبالوطة ، وبئر العبد والعريش التى تمت بالفعل أثناء الدراسة الميدانية - يناير ١٩٨٨
- ١٤ - تم جمع هذه البيانات الاحصائية عن قطاع السياحة والنشاط الفندقى من بعض البيانات المنشورة فى إدارة السياحة بمحافظة شمال سيناء ، المؤشرات الاحصائية للحركة السياحية والفندقية ١٩٨٧ - جداول رقم (١) ، (٢) ، (٣) ص ١٨ - ٤٠ .
- ١٥ - مركز المعلومات ، محافظة شمال سيناء ، انجازات الخطة الخمسية الاولى ، مرجع سابق . ومقابلة الدراسة مع مدير مديرية الاسكان بمحافظة شمال سيناء بتاريخ ١٨/١/١٩٨٨ .

١٦ - توجد بعض المعلومات عن جهاز تعمير سيناء وخطوات تطوير هذا الجهاز والجهات المشرفة عليه منذ بداية انشاؤه وخاصة في المراحل الاولى وحتى عام ١٩٨٢. والتي حصلت عليها من المصدر التالى :

— Dames & Moore, Sinia; Development study, phase(1) Draft Final Report, Vol. 11 : Management Sinia's Development- In Association with Industrial Development Programmes ... USAID, Grant No. 263-0113 :suns 1983. 3 - 8.

١٧ - انظر : محافظة شمال سيناء ، العيد القومى ، مرجع سابق ص ١٠١-١٠٣ ، وايضا - مركز المعلومات ، الخطة الخمسية الاولى ص ١٨ بالاضافة الى متابعة الدراسة مع بعض المسؤولين بجهاز

التعمير وذلك بتاريخ ١٨/١/١٩٨٨ .

١٨ - انظر ملحق الدراسة - جداول احصائية - جدول رقم (٣) .

١٩ - مقابلة الدراسة مع المسؤولين بمديرية التربية والتعليم بمحافظة شمال سيناء بتاريخ ١٦/١/١٩٨٨ .

٢٠ - مركز المعلومات - الخطة الخمسية الاولى - ولامح الخطة الخمسية الثانية ، مرجع سابق .

٢١ - مقابلة الدراسة مع مدير الادارة الصحية وبعض المسؤولين بقسم التخطيط بالمديرية ومستشفى العريش المركزى ، ومستشفى بئر العبد وذلك فى الفترة ما بين ١٦ - ١٨/١/١٩٨٨ .

٢٢ - لمزيد من التفاصيل انظر :

- عبد الله محمد عبدالرحمن - معوقات البناء التنظيمى للمستشفى وأثرها على تقديم الخدمات العلاجية - دراسة فى علم الاجتماع الطبى - الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨ .

٢٣ - تم تحديد مشاكل الرعاية الصحية فى صورة مختصرة وموجزة والتي عبرت عنها مقابلات الدراسة مع الاهالى من شمال سيناء وايضا المسؤولين بالقطاع الصحى بالمديرية والمستشفيات التى تمت زيارتها بمغرفة فريق الدراسة اثناء اجراء الدراسة الميدانية والحقلية .

٢٤ - اعتمدنا على البيانات الاحصائية المنشورة فى محافظة شمال سيناء مرجع سابق ص ١٥٠ - ص ١٥٣ ومركز المعلومات ولامح الخطة الخمسية الاولى - مرجع سابق وايضا مقابلة الدراسة مع المسؤولين

في مديرية الشئون الاجتماعية والعديد من المؤسسات الاجتماعية
أثناء إجراء الدراسة الميدانية .

٢٥ - أشرنا مسبقا للعديد من المشروعات التي أنجزت في قطاع الطرق
والمواصلات والتي تركزت ضمن مجهودات جهاز تعمير سيناء
والذي أعطى اهتماما ملحوظا بهذا القطاع ابتداء من إقامة
المعدييات حتى إنشاء شبكة كبيرة من الطرق والمواصلات . ولكن
البيانات الحالية تركز على دراسة انجازات مديرية الطرق
والمواصلات وأيضا الاتصالات السلكية واللاسلكية . كما نشرت كثير
من هذه البيانات في النشرات الرسمية للمحافظة أو في مركز
المعلومات ، هذا بالإضافة الى نتائج مقابلة الدراسة مع العاملين
بمديرية الطرق وهيئة الاتصالات السلكية واللاسلكية بمحافظة شمال
سيناء وذلك بتاريخ ١٧ - ١٨/١/١٩٨٨ .

٢٦ - كشفت كثير من مقابلات الدراسة في القطاعات المذكورة عن كثير
من الحقائق عن أنشطتها والتي تسهم وتشارك في عمليات التوطين
والتنمية والنهوض بالمجتمع المحلى لاقليم شمال سيناء ، هذا
بالإضافة الى مقابلات الدراسة مع مجالات أخرى مثل التموين
والتجارة الداخلية والخدمات المتعددة . ولقد تمت هذه المقابلات
في مواعيد مختلفة في الفترة ما بين ١٦ - ٢٠/١/١٩٨٨ .

٢٧ - لمزيد من التفاصيل انظر :

- سعد الدين إبراهيم ، النظام الاجتماعى العربى الجديد : دراسة
عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية - منشورات مركز دراسات
الوحدة العربية ، القاهرة : در المستقبل العربى ١٩٨٢ ص ٢٣-٢٧ .

الفصل الخامس

الواقع التنموي بين منجزات التنظيم الرسمي وفاعليات المشاركة الشعبية

تمهيد :

- أولا : الادارة المحلية بمجتمع شمال سيناء .
- ثانيا : تداخل الادوار الوظيفية وازدواجية القرار .
- ثالثا : الصراع بين القيادات الرسمية والمحلية .
- الهوامش والمراجع .

تمهيد :

ترتبط عمليات التوطين والتنمية بالسياسات القومية العامة التي تتبناها حكومات الدول النامية في تنمية مجتمعاتها المحلية ، والتي تتحدد في إطار مجموعة من الاهداف التي توجه السياسات نحو تحقيق غايات معينة ومحددة . كما أن سياسات التوطين ما هي الا أسلوب من أساليب التنمية الشاملة التي تعكس في نفس الوقت مدى حرص هذه السياسات والمخططين لها ، والذين يشرفون على تنفيذ برامجها وأهدافها ، وان كان ذلك لا ينقص من أهمية عنصر المشاركة بين القائمين على تنفيذ هذه السياسات أو الذين يمثلون أجهزة الادارات والهيئات الحكومية بصفاتهم ممثلين أو قيادات التنظيم الرسمي للدولة ، وبين القيادات المحلية والشعبية التي تولى اهتمامها للتنمية وتطوير مجتمعاتهم المحلية والاستفادة من الجهود والتخطيط الموجه الى تنفيذ أهداف التنمية وغاياتها .

وفي الواقع ، لقد شهد مجتمع شمال سيناء عدة تغيرات هامة وخاصة بعد حرب أكتوبر في عام ١٩٧٣ واستكمال عودة السيادة المصرية مع بداية عام ١٩٨٢ . فلقد أدخلت المؤسسات والتنظيمات الحكومية الرسمية لتؤدي واجبها في تنمية المجتمع المحلى في اقليم سيناء ولتحقيق مجموعة الاهداف العامة لعمليات التوطين والتنمية في الاقليم . ولقد اهتمت الدراسة الحالية بتحليل السمات والملامح العامة التي حدثت في المجتمع المحلى نتيجة لتنفيذ سياسات التغيير الاجتماعى المخطط نسبيا ، والتي ركزت عليها السياسات الحكومية ومؤسساتها المختلفة في كافة مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وان كان هذا لا ينكر في نفس الوقت الجهود الاهلية والمحلية أو رغبة الاهالى المشتركة في تنمية مصالحهم ومواردهم الاقتصادية وأساليب وطرق الحياة الاجتماعية التي ظلوا محرومين منها لسنوات طويلة مضت .

ولكن كما أوضحت التحليلات السابقة لمظاهر التوطين والتنمية ، فإن الواقع التنموي وسياسات التنمية تواجهها كثير من المشاكل والمعوقات لتنفيذها ، بعض هذه المشاكل تفرضها الظروف المجتمعية الإقليمية والبعض الآخر يرجع الى ضعف السياسات التخطيطية والنظرة الشمولية الى الواقع التنموي ومدى امكانية تحقيق أهداف التنمية بنوع من الكفاءة والانجاز ، كما يرجع ذلك الى عدم التنسيق والتعاون بين الاجهزة التنفيذية الرسمية من ناحية ، وبين تلك الاجهزة الرسمية والقيادات الشعبية والمحلية من ناحية أخرى .

ومن ثم ، سوف نحاول في هذا الفصل أن ننظر بشئ من الاجاز ما توصلت اليه نتائج الدراسة الميدانية وتركيزها على دراسة ثلاثة جوانب اساسية وهى : أولا : ما هى طبيعة نظام الادارة المحلية وأهم الجوانب الايجابية والسلبية التى ظهرت فى مجتمع شمال سيناء ، وما مدى اسهام الواقع الفعلى فى مختلف مجالات التنمية . ثانيا : دراسة مظاهر التداخل بين اجهزة الادارة المحلية والمؤسسات الحكومية الرسمية وما مدى انعكاس هذا التداخل فى تعدد الادوار الوظيفية وازدواجية القرارات وتضاربها ؟ وما هى أهم مظاهر معوقات عدم الانجاز والاداء بين هذه المؤسسات فى ضوء ما كشفت عنه الدراسة الحالية من معوقات ومشاكل تواجه التوطين والتنمية بالمجتمع المحلي بشمال سيناء ؟ وثالثا : تحليل دور القيادات المحلية فى المشاركة بتنمية المجتمع ، وما هى أوجه التعاون والصراع بين هذه القيادات وبين قيادات الاجهزة الرسمية ؟ وما مدى تأثير ذلك على عمليات التوطين والتنمية وكيفية اتخاذ القرارات وتحديد ورسم السياسات التنموية ومتطلباتها ؟

اولا - الادارة المحلية بمجتمع شمال سيناء :

لم تحظ محافظة شمال سيناء بتطبيق نظام الادارة المحلية مثل غيرها من المحافظات الاخرى التى بدأت تطبيق الادارة المحلية بها منذ الستينات مما كان له أثر كبير فى عدم دخول عمليات التغيير الاقتصادى والاجتماعى

المخطط ، نظرا لطبيعة الظروف الطبيعية والعسكرية التي مرت بها سيناء بصفة عامة خلال العقود الماضية ، الى أن صدرت القرارات الرسمية بتطبيق نظام الإدارة المحلية وتقسيم سيناء الى محافظتين شمال وجنوب سيناء وذلك في عام ١٩٧٩ (١) .

ولكن من الناحية التطبيقية والفعلية لم تنفذ سياسة تطبيق نظام الإدارة المحلية الا بعد عودة السيادة المصرية تماما على سيناء وذلك في ابريل عام ١٩٨٢ ، وبدأت الاجراءات الانتخابية للمجالس المحلية في نوفمبر من نفس العام . وان كانت قد ظهرت كثير من التعديلات والاجراءات الادارية المحلية على سيناء بعد انتهاء حرب ١٩٧٣ مباشرة وبعد تحرير مدينة القنطرة شرق وعودة القناة بعد عمليات العبور للجيش المصري . فتم اضافة شريط كبير من سيناء مواز للقناة يتراوح مساحته ما بين ٤٠ - ٥٠ كيلو متر بعمق سيناء ككل وذلك الى محافظات القناة الثلاث (بور سعيد ، الاسماعيلية ، السويس) ويمكن تفسير عمليات التعديل الى عدة أسباب سياسية وقومية واقتصادية ولكنها تشمل من الناحية الاجرائية لاسبين رئيسيين هما :

١ - التعجيل بتطبيق الادارة المحلية وبسط السيادة المصرية من الناحية العسكرية والاستراتيجية ، ورغبة الحكومة في تحسين مستويات الخدمات العامة ودخول المرافق الاساسية وخاصة بعد سنوات الحرمان الطويلة التي ظلت بها هذه المناطق بعيدا عن السيادة المصرية .

٢ - الاستغاثة بخبرات المحافظات المتجاوزة وخبرتها بشئون التنظيم والاعداد وبموقعها الجغرافي في سبيل الاسراع بتقديم الخدمات الاساسية الى اهالي سيناء .

ومن ثم ، ثم تعديل الحدود الادارية للمحافظة وضمت مدينة القنطرة شرق الى محافظة الاسماعيلية ، وتبدأ حدود سيناء الغربية ابتداء من قرية بالوطة على بعد حوالي ٤٥ كيلو متر من القناة داخل سيناء حتى تصل غربا الى حدود مصر الدولية مع فلسطين المحتلة ، وبالتحديد عند

مدينة رفح . وتم حديثا انشاء مركزين اداريين جديدين خاصة في الاقليم الصحراوي الداخلى هما مركزا الحصنة ، ونخل ، هذا بالإضافة الى المراكز الادارية التى كانت موجودة وهى ، بئر العبد ، والعريش، والشيخ زويد ، ورفح .

وكان لتطبيق نظام الادارة المحلية فى المناطق الصحراوية اهم الانجازات الادارية والتنظيمية التى ساهمت فى الاهتمام بهذه المناطق ، حيث يعد ذلك اول اهتمام رسمى بها منذ عشر سنوات فقط ، كما ساهم ذلك فى توزيع سياسات التخطيط العمرانى والتنموى والاهتمام بمشروعات التوطين للقبائل البدوية التى تعيش فى هذه المناطق منذ مئات السنين . ويعكس ذلك الاهتمام فى حد ذاته تحقيق اهداف التوطين ، وهى الاهداف القومية والاستراتيجية وخلق نوع من الولاء والانتماء لهذه القبائل ، وتقديم الخدمات والمرافق الاساسية لهم . وايضا اهداف اقتصادية خاصة بعدما توالى الاكتشافات للثروات المعدنية الهائلة التى ظهرت فى الفترة الاخيرة ولاسيما وجود الفحم ، والفوسفات ، والاسمنت ، والرّخام وغير ذلك من الخامات والثروات المعدنية الاخرى التى عرضنا لها سابقا .

ومن هذا المنطلق ، كان لتطبيق الادارة المحلية - كنظام ادارة مركزية من اهداف سياسية وقومية واستراتيجية دفاعية واقتصادية واجتماعية فى نفس الوقت ، تلك الاهداف التى عبرت عنها اهداف سياسة التوطين والتنمية باعتبارها اهدافا وسياسات ترتبط بالسياسات القومية للدولة . ونود أن نشير بشئ من الإيجاز الى أهداف الادارة المحلية وفلسفتها التطبيقية على الاقاليم المحلية وهى باختصار : (٢)

١ - تأمين وتوزيع الخدمات على الاقاليم المحلية ، ومحاولة الادارة المركزية بالعاصمة أن تخفف الضغط عليها عن طريق انشاء ادارات مركزية محلية تساهم فى عمليات توزيع الخدمات والاعداد والتخطيط والتنفيذ للسياسات المركزية . . .

٢ - اعطاء مزيد من الفرص لسكان الاقاليم المحلية فى ممارسة حقهم

في المشاركة في رسم السياسات وذلك عن طريق المجالس المحلية وممثليهم بها وهذا يعطى نوعاً من خلق الانتماء والمشاركة في تنمية المجتمع المحلي .

٣ - ان تطبيق الادارة المحلية يعطى فرصاً أكبر لبعض الجماعات التي لم تأخذ نصيبها من قبل سواء عن طريق خدمات التخطيط لإدارة شئونها وهذا ما لم يتم توفيره الا عن طريق نظام الادارة المحلية . . .

٤ - العمل على التنسيق بين امكانيات توفير الخدمات لسكان المناطق المحلية من ناحية ، والتخطيط لهذه الامكانيات في ضوء ما يتم تصوره وتخطيطه في الواقع عن طريق أجهزة الادارة المحلية .

٥ - تنسيق الجهود بين أجهزة الادارات المحلية والمركزية القومية حتى يتم اعداد الخطط القومية والمحلية والتقليل من عقليات التضارب بين السياسات المركزية والواقع الفعلي لاحتياجات المناطق المحلية .

٦ - تنمية الكوادر الادارية والقيادية للأجهزة الادارية المحلية وخلق نوع من الابتكار والمبادرة وسرعة الاداء والانجاز ، عن طريق تبسيط الاجراءات الادارية والتنفيذية ، والتخفيف من أعباء ومشاكل المجتمعات المحلية بدلاً من ارتباطها كلية بالادارة المركزية فقط .

٧ - تسعى فلسفات نظام الادارة المحلية الى تخفيف النفقات والاعتماد أساساً على الادارات المركزية وسرعة انجاز السياسات واتخاذ القرارات مما يحقق التنمية عامة وأهداف الادارة المحلية بصفة خاصة .

تلك هي أهم أهداف وفلسفة نظام الادارة المحلية التي طبقت في مصر والعديد من الدول النامية ، ولكن لقد كشفت الدراسة عن كثير من الفجوات والبعد بين هذه الفلسفات النظرية والنواحي التطبيقية والفعلية لها . حيث تظهر العديد من المشكلات والمعوقات نتيجة لسوء تطبيق نظام الادارة المحلية . بل ان هناك هوة كبيرة بين هذه الفلسفات واستراتيجيات الادارة المحلية وبين الواقع الفعلي التي تشارك فيه هذه الادارات في تنمية المجتمع المحلي . وان كان هذا لا ينفى من وجود العديد من الايجابيات

من فلسفة الإدارة المحسنية ووجودها كعامل أساسي ومؤثر في عمليات التخطيط من أجل التحديث والتنمية وهذا ما سوف نحله في موضع لاحق.

ويمكن أن نشير إلى أهم مكونات التنظيم النحسان لفظام ومستويات الإدارة المحلية في محافظة شمال سيناء أو ما يسمى الجهاز التنفيذي ، وهي باختصار : (٢٣)

١ - مستوى المحافظة : يختار المحافظة بواسطة رئيس الجمهورية ووزير الحكم المحلي ، ويتولى إدارة شؤون المحافظة ويرأس المجلس التنفيذي الذي يتكون من جميع رؤساء مجالس المدن والمراكز الأتارية ، ومديري المديريات العامة التي تمثل جميع الوزارات ، وهم بالفعل ممثلو الوزارات في المجلس التنفيذي . وفي عام ١٩٨١ تم تطوير هذا المجلس بعد إضافة أعضاء جدد وهم رؤساء المؤسسات الحكومية الكبرى العاملة بالمحافظة ، وأيضا بعض الأعضاء المنتخبين الممثلين لكل الجهات الإدارية المحلية - ويكون من اختصاصات هذا المجلس ، اعتماد الميزانيات والخطط العامة للمشروعات التي يمكن طرحها في الوقت الحالي وفي السنوات القادمة ، واعتماد وتوزيع الميزانيات وتخصيص المشروعات حسب مختلف الوحدات المحلية ، ومناقشة القضايا والمشكلات التي تواجه خطط العمل الإداري والتنظيمي والتنموي على مستوى المحافظة .

٢ - مستوى المركز/المدينة : يرأس المجلس التنفيذي للمركز أحد الأعضاء الذي يتم اختياره من قبل المحافظ ، ويتكون هذا المجلس من جميع المديرين للوزارات والمؤسسات الحكومية العامة في المركز ، هذا بالإضافة إلى بعض الأعضاء المنتخبين والممثلين للوحدات المحلية في المركز والوحدات الإدارية التابعة له .

٣ - مستوى القرية : يختار رئيس المجلس التنفيذي للقرية بواسطة المحافظ ورئيس المجلس التنفيذي للمركز وعادة ما يشغل هذا المنصب أحد الأعضاء الذين يشغلون الوظائف الواسية مثل مديري المدارس أو رؤساء

الوحدات الصبجية والاجتماعية ورؤساء الجمعيات التعاونية الزراعية .
هذا بالإضافة الى بعض الاعضاء المنتخبين الممثلين عن القرية .

ومن ناحية أخرى ، وفي مقابل ذلك تتكون المجلس المحلية أو الشعبية على نفس المستويات الثلاثة السابقة ، ويتم اختيار أعضاء المجالس المحلية على مستوى القرية ، والمركز ، والمحافظة ، عن طريق الانتخاب والذي يتحدد في ضوء السياسات العامة لقواعد الانتخاب المطبق على مستوى الدولة . كما تتم عمليات تجديد رئاسة هذه المجالس ونوعية عضوية أعضائها حسب نسبة أعلى الاصوات التي حصل عليها العضو في الانتخابات على مستوى الدائرة أو الوحدة المحلية التي مثلها .

وتعكس نتائج مقابلات الدراسة الميدانية ، عن تباين عمليات الانتخاب في المجالس المحلية على مستوى القرية والمركز والمحافظة كما أيضا في الانتخابات البرلمانية لاختيار أعضاء مجلس الشعب (٤) . حيث يتم التحديد للترشيح للدخول في الانتخابات ، وعمليات اختيار أعضاء المجالس المحلية أو البرلمانية عن طريق التنسيق بين القبائل أو حتى بين أبناء البطون الفرعية للقبيلة الواحدة ، وقد يحدث دخول هذه المجالس عن طريق التناوب بين القبائل ، وإن كانت تخضع عمليات الاختيار بين القبائل حسب عوامل متعددة منها القوة العددية للقبيلة وحلفائها ، نسبة المتعلمين في القبيلة ، المكانة الاقتصادية وعلاقات القبرابة التي تجتلبها القبيلة في المجتمع البدوي . وكثيرا ما يحدث نوع من الصراع بين القبائل حول عمليات الانتخاب أو دخول المجالس والتمثيل فيها . ولكن قد يحسم الامر أمور متعددة منها العواامل السابقة ، بالإضافة الى اللجوء الى المجالس العرفية القبلية ، أو الاحتكام أيضا الى المحافظ الذي يقوم بدور الوسيط بين القبائل والتنسيق بينهم ، وغالبا ما يزول الصراع نتيجة للاحتكام للمجالس العرفية أو تدخل المحافظ وذلك بالطرق الودية التي تراعى في النهاية مصلحة الأغلبية والتوفيق بين القبائل من أجل خلق نوع من الولاء والانتماء الى الدولة بالدرجة الاولى . وإن كان ذلك لا ينفي

عدم وجود روح الانتماء الى روابط القرابة والعصبية القبلية أيضا، نتيجة لاعتبارات كثيرة مازالت تربط البدوى بالقبيلة التي ينتمى لها ، بالرغم من وجود المعتقدات والعوامل الكثيرة التي ظهرت في المجتمع المحلى البدوى في الفترة الاخيرة. وهذا ما سوف نشير اليه في نهاية هذا الفصل .

وفي الواقع ، كشفت الدراسة عن كثير من أنماط الخلل التنظيمى الوظيفى بين أجهزة التنظيمات الادارية التنفيذية ، التي يتم تشكيلها على مستوى المحافظة أو المركز أو القرية ، ذلك الخلل الذى يكشف في حد ذاته عن الهوية الحقيقية التي ينتمى اليها أعضاء المجالس التنفيذية ، تلك الهوية التي تحدد نوعية الولاء والانتماء أو التبعية الفعلية من الناحية المهنية والوظائفية التي تتحدد في ضوء العلاقات الرسمية التي تربط سواء بين أعضاء التنظيم أو المجلس التنفيذى وطبيعة تكوينه من ممثلى الوزارات والمؤسسات الحكومية وذلك فقط من الناحية الشكلية الى الاطار التنظيمى والتنفيذى للمحافظة . ولكن في نفس الوقت ان هناك مجموعة من الروابط التنظيمية الرسمية التي تكشف عن هويتهم الفعلية باعتبارهم ممثلين للوزارات والادارات الحكومية المركزية ، ويتحدد بالطبع نوعية اهتماماتهم في ضوء السياسات المركزية وباعتبارهم ممثلين محليين يقومون بعمليات التنفيذ والمتابعة والتخطيط لها في المجتمع المحلى .

حقيقة ، أن هناك نوع من الازدواجية والانتمائية الوظيفية لكثير من أعضاء المجالس التنفيذية ، تلك الازدواجية التي تظهر في صورة منقسمة بين شقين أساسيين هما : طبيعة التنظيم التنفيذى الرسمى للمحافظة ، ونوعية الادارات والوزارات الحكومية باعتبارهم ممثلين محليين لها . تلك الادارات أو الوزارات التي تتسم بالطابع الادارى والتنظيمى المركزى من الدرجة الاولى ، وهذا ما يوضح في نفس الوقت مقدار الخلل الوظيفى والتنظيمى ، ونتيجة لعدم وجود نوع من التنسيق والتعاون بين ممثلى الوزارات والادارات الحكومية في المناطق المحلية بالمحافظات . كما أن السبب يرجع بالضرورة لمجموعة من القواعد والاجراءات الادارية التي

تحد من السلطات التنفيذية الممنوحة لهم ، بالإضافة الى مجموعة أخرى من العوامل التى تسهم فى ذلك وتؤدى الى ظهور العديد من معوقات تنفيذ خطط التنمية فى المجتمعات المحلية ، تلك العوامل التى عبرت عنها بوضوح مداخل وأبعاد التنمية وخاصة ما يسمى بمدخل ادارة التنمية (٥) . وعموما ، سوف نعالج بشئ من التحليل مدى التداخل والتباين فى الادوار الوظيفية بين العديد من المؤسسات والوزارات والادارات الحكومية ومدى انعكاس ذلك على واقع التنمية وعملياتها .

ثانيا - تداخل الادوار الوظيفية وازدواجية القرار :

أوضحنا فيما سبق فى ضوء ما كشفت عنه نتائج الدراسة الميدانية عن تداخل بين اختصاصات أعضاء المجلس التنفيذى ، ونوعية انتماءاتهم وولائهم الوظيفى والادارى ، سواء لكل من البناء التنظيمى الرسمى للمحافظة أو الى الوزارات والادارات الحكومية المركزية التى ينتمون اليها . كما أن هناك أنواعا عديدة من التداخل بين الادارات الحكومية ونوعية المهام الوظيفية والاشرفية لها على المشروعات التنموية . ونحاول فيما يلى أن نعرض بشئ من الايجاز الى أهم ملامح ومظاهر التداخل بين الاجهزة التنفيذية الرسمية ممثلة فى ادارات الوزارات والمؤسسات الحكومية سواء على المستوى المحلى والمركزى ، وأيضا بين المجالس التنفيذية والشعبية المحلية . مما يؤثر ذلك على عمليات صنع القرار واتخاذها وعمليات الاعداد والتخطيط والتنفيذ لسياسات التنمية فى المجتمع المحلى . وأهم الجهات التى سوف نعرض لها باختصار هى : (٦)

- ١ - المجلس التنفيذى للمحافظة .
- ٢ - مديريات الوزارات الحكومية .
- ٣ - جهاز تعمير شمال سيناء .
- ٤ - المركزية التامة لبعض الوزارات (التخطيط - المالية) .
- ٥ - المجالس المحلية .

(١) المجلس التنفيذي للمحافظة :

يوضح تحليلنا السابق لطبيعة تكوين المجالس التنفيذية على مستوى المحافظة ، والمركز ، والقرية عن طبيعة تكوين هذه المجالس وعضويتها وطبيعة الانتماءات المزدوجة لعضوية الاعضاء سواء لكل من المحافظة التي يعملون بها بحكم موقع عملهم المحلي وبين الوزارات التي ينتمون اليها بحكم عملهم المباشر من الناحية التنفيذية والإدارية وباعتبارهم مديرين ممثلين لها في المحافظة أو الاقليم المحلي . هذا الانتماء الوظيفي الذي يكشف بوضوح عن نوعية التعارض في وجهات النظر لنوعية السياسات وأسلوب تنفيذها في الواقع وفي ضوء الخطط المركزية للوزارات ، ونوعية الامكانيات المادية التي تحددها ميزانية المحافظات المحلية والمحددة لكل قطاع من القطاعات الانتاجية أو غير الانتاجية .

وباختصار ، تنعكس طبيعة ازدواجية الانتماء الوظيفي والاداري لاعضاء المجلس إلى مصدرين أساسيين هما :

أولا : طبيعة المجلس التنفيذي للمحافظة ذاته ، والذي ينعكس في ضوء الطابع الرئاسي لهذا المجلس ورئيسه التنفيذي وهو المحافظ ، الذي يعتبر ممثلا لرئيس الجمهورية ووزارة الحكم المحلي بالمحافظة ، ولهذا المجلس العديد من الصلاحيات التي تقوم بالاعداد والتخطيط وتنفيذ المشروعات .

ثانيا : طبيعة الوزارات والمؤسسات الحكومية المركزية التي توجد في العاصمة ، وباعتبار هؤلاء المديرين أعضاء المجلس التنفيذي هم ممثلين محليين تابعين مباشرة لهذه الوزارات ، وما تقوم به من نواحي التخطيط والاعداد والتنفيذ ، الذي يتحدد في ضوء الخطة العامة للوزارة وان كانت ترتبط من الناحية الشكلية فقط بالخطط المحلية في المحافظات .

ومن ثم ، تكشف هذه الازدواجية عن تعارض حقيقى بين طبيعة الانتماءات الفعلية الواقعية ، والشكلية النمطية لاعضاء المجلس . الامر الذي يؤدي لكثير من المشاكل والفجوات بين ما يتخذه بشأنه على مستوى

التخطيط الفعلى للمحافظة وبين توجيهات الخطة العامة للوزارات ذات الطابع المركزى من ناحية التنفيذ . أو أيضا من ناحية التمويل المادى نظرا لان عمليات التمويل واعتماد الميزانيات العامة لا تحدد أساسا فى إطار مركزى من الدرجة الاولى وحسب ما تحدده وزارة المالية ولضعف امكانات الموارد الذاتية للمحافظات بضفة عامة .

وكما كشفت الدراسة أيضا نتيجة للمقابلات الميدانية مع العديد من مديرى الوزارات والمؤسسات الحكومية ، انهم يحاولون تنفيذ الخطط المحلية لوزاراتهم داخل المحافظة ، ولكن هناك الكثير من المشاكل التى قد تنجم فى ضوء التنفيذ الواقعى والفعلى للمشروعات نتيجة لعدم وجود تنسيق متبادل بين الوزارات المتخصصة ، أو وجود تداخل بين نوعية النشاطات المختلفة ، وكثيرا ما يصعب حل هذه المشاكل على المستوى المحلى للمحافظة نظرا لقلة الصلاحيات التى يتمتع بها المدير الاقليمى أو المحلى ، الامر الذى عن طريقه تصعد هذه المشكلات الى الادارات الوزارية المختصة بالعاصمة . وبالطبع ينتج عن ذلك كثير من المشاكل الادارية والتنظيمية وتأخير اتخاذ القرارات وتنفيذها ، وهذا ما جعل كثيرا من المشروعات الحيوية تأخذ فترات طويلة حتى يبت فى أمرها فى الوزارات الحكومية .

(٢) مديريات الوزارات الحكومية :

تتعدد الوزارات الحكومية التى توجد فى المجتمع المحلى:والتي تتركز فى عواصم المحافظات ، وان كانت تمثل هذه الوزارات بواسطة مدير اداراتها المحلية فى المجالس التنفيذية للمحافظة أو على مستوى المركز والمدينة . ولكن يحدث العديد من التداخل فى المهام الوظيفية لعدم وجود تنسيق بين الادارات المحلية مما يخدم أهداف الخطة العامة للتنمية بالمحافظة . وقد تفكس مظاهر التداخل والانخفاق فى تنفيذ العديد من المشروعات لتداخل مجموعة من العوامل التى تكشف عن طبيعة الخل الناتج من نظام الادارة المحلية المركزية . وعموما ، فى ضوء ما توصلت اليه نتائج الدراسة الميدانية نحاول أن نوجز أهم مشكلات هذه الادارات كما يلى :

١ - كثيرا ما يتخذ من قرارات وتشكيل خطط محلية داخل المجلس التنفيذي وذلك حسب أولويات وضروريات الخدمات الاساسية التي تحتاجها المناطق المحلية ، الا أن كثيرا ما تتغير هذه الخطط وتتعدل نتيجة عوامل خارجية ، وهى تتمثل فى اعتراض الإدارات المركزية لبعض الوزارات للتدخل فى الاختصاصات وقد تفاجئ إدارات الوزارات المحلية بكثير من التعديلات التى لا تكون معبرة عن الواقع الفعلى . ومن ناحية أخرى ، قد تتغير عمليات تخصيص المشروعات وتوزيعها على المناطق المحلية نتيجة لضغط المجالس المحلية الشعبية وعدم موافقتها عليها نتيجة للخلافات القبلية حول عمليات التوزيع أو ما يسمى بصراع جماعات المصلحة ، نظرا لوجود كثير من الصلاحيات التى أعطيت للمجالس المحلية على مستوى المحافظة .

٢ - تواجه العديد من المديریات الممثلة للوزارات بعض المشكلات الناجمة عن تأخير أعمالها لدى بعض المديریات الأخرى ، لاخذ الاعتمادات الفنية اللازمة والتبى لايد من وجودها مثلما يحدث بين الوزارات المعنية بالمشروعات غير الانتاجية أو غيرها . ويرجع بعض هذه المشاكل الى عدم وجود متخصصين من الناحية الادارية والفنية ، أو ضعف فى نواحى التخطيط ورسم السياسات الاولى . وعموما تنتج كثير من المشكلات التى تعرقل جهود الوزارات وإداراتها بعضها البعض نتيجة لعدم وجود قنوات الاتصال والتنسيق الكافية ، وقلة الصلاحيات لمديرها المحليين .

٣ - ضعف امكانات القوى العاملة والتدريب المهنى وإدارة التنظيم والإدارة وعدم قدرتها فى التخفيف من مشكلات قلة الكفاءة للعديد من الموظفين الجدد ، ولقلة امكانات التدريب والاعداد لموظفى الخدمة المدنية . أو التخطيط العلمى لاحتياجات المحافظة من القوى البشرية المدربة ، أو كيفية تنظيم العمل وتبسيط الاجراءات الادارية والتنظيمية وتطوير الإدارات الحكومية .

٤ - انعكست كثير من نتائج مقابلات مديرى الوزارات والمصالح

والمؤسسات الحكومية عن ضعف الامكانيات المادية العامة لميزانية المحافظة مما يؤثر على عمليات تنفيذ المشروعات ، أو تأخير الاعلان عن مناقصاتها لمدة طويلة ، كما يؤدي ذلك أيضا إلى تعطيل التنفيذ بواسطة الشركات المنفذة لفترات طويلة .

هـ - تعتبر مشكلة الموارد البشرية والقوى العاملة من أكثر المشاكل التي تواجه الادارات والوزارات الحكومية المحلية ، وأيضا تؤثر على العديد من مشروعات التوطين في المجالات المختلفة . وبالرغم من وجود الحوافز المادية التي يحصل عليها الافراد في المحافظة ولكن مازالت هذه الحوافز ضعيفة بالاضافة الى عدم توفير المسكن لكثير من العاملين مما يؤثر بالضرورة على عدم تجاوب الكثير للعمل في المناطق الصحراوية بالاضافة لقلة توافر الخدمات الاساسية بها .

(٣) جهاز تعمير شمال سيناء :

عرضنا في التحليلات السابقة للفصل السابق ، طبيعة تكوين واقتصاديات جهاز تعمير سيناء وانجازاته التي قام بها ويهتم بها في مجالات التوطين والتنمية بالمحافظة . ولقد شارك جهاز التعمير في تحمل كثير من اعباء المشروعات الهامة والتي عرضنا لها مسبقا . ويلاحظ على نشاط هذا الجهاز أن يؤدي كثير من انجاز في المؤسسات الانتاجية وغير الانتاجية ماعدا قطاعين هما الصناعة والبتترول .

وبايجاز يمكن أن نوضح كفاءة هذا الجهاز وانجازه لعدد من المشروعات الى عاملين أساسيين هما :

أولا : الاستقلالية التامة لجهاز التعمير من الناحية المالية ، ولم يرتبط نهائيا بالميزانية العامة للمحافظة ، بالاضافة لتوفير كافة المتطلبات المالية تقريبا لانجاز خطط ومشروعات التنمية ، مما يزيد من درجات الكفاءة والفاعلية والانجاز بالمقارنة لما تؤديه الادارات الوزارية المحلية .

ثانيا : الاستقلالية الادارية للجهاز وارتباطه مباشرة بالادارة العامة له التابع لوزارة المجتمعات العمرانية الجديدة ، بالاضافة الى الصلاحيات

المنووحة الى المدير الاقليمي أو المحلي دون الرجوع كثيرا الى المستويات الادارية والتنفيذية العليا .. فهو يتمتع بنوع من اللامركزية في عمليات التنفيذ والاعداد للمشروعات ..

ثالثا : يتمتع هذا الجهاز بتوفير الامكانيات الفنية والموارد البشرية والقوة العاملة والاهتمام بنواحي التدريب ونسبة الجوائز التي تعطى للعاملين به والامتيازات الخدمية والمالية التي تمنح لهم مما يسهل ذلك كثيرا في عمليات الانجاز للمشروعات وتنفيذها .

وان كنا نلاحظ أن لوجود جهاز تعمير شمال سيناء دوره الايجابي في كثير من المشروعات ، وبعض الاعتبارات الاخرى لدى الادارات المركزية لوزارة المالية والتخطيط . حيث تقوم هذه الوزارات بالتقليل من نسبة الاعتمادات للمديرية العامة المحلية وخاصة تلك المديرية التي يقوم الجهاز بالمشاركة في تنفيذ المشروعات الماثلة لها مثل ، الاسكان، والصحة ، والتعليم ، والطرق والمواصلات والاتصالات ، والزراعة والانتاج الحيواني وغيرها .

(٤) المركزية العامة لبعض الوزارات الحكومية :

تظهر كثير من عمليات التداخل في الاختصاصات بين مديريات الوزارات المحلية عن وجود نخل في طابع التنسيق والتعاون بين هذه المديرية ، نتيجة للتحكم المركزي أساسا في تنفيذ خططها وسياساتها كل منها على حدة . ولكن تظهر كثير من المشاكل نتيجة لوجود خاصية المركزية من الدرجة الاولى لبعض الوزارات الهامة مثل وزارة التخطيط ووزارة المالية .. تلك الوزارتين لهما كثير من الصلاحيات والارتباطات الادارية والمالية التي تؤثر كثيرا في عمليات التنفيذ والانجاز للمشروعات . ويمكن أن نلقى بعض الضوء على هذه المركزية، وأثرها على جميع الادارات المحلية في المحافظة كما كشفت عن نتائج الدراسة الحالية وهي :

١ - وزارة التخطيط : حقيقة أن تلك الوزارة تعتبر من أهم

الوزارات التي تلعب دورا ايجابيا وهام في اعداد الخطط العامة للدولة، وان كانت تعتمد على رسم هذه الخطط في ضوء ما يصلها من خطط فرعية لادارتها المحلية والممثلة في كل محافظة، وبالرغم من وجود اقسام للتخطيط والمتابعة في كل محافظة، الا ان هناك كثيرا من التغيرات التي تحدث على الخطط الفرعية والتي تكون بعيدة عن المشاكل الواقعية التي توجد في المجتمع المحلي.

٢ - وزارة المالية: تعتبر وزارة المالية الوزارة المسؤولة عن توفير الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ الخطط الفرعية والقومية، وغالبا ما يحدث نوع من التعاون والتنسيق على المستوى المركزي فقط بين وزارة المالية ووزارة التخطيط. وبالطبع تخضع الميزانيات العامة لحسب نوعية الموارد المالية المتوفرة لتنفيذ الخطط الفرعية والقومية. وهذا ما يتم بصفة عامة في جميع النظم المحلية المركزية، ولكن يحدث بالطبع العديد من المشكلات لعدم تغطية الميزانيات المركزية جميع الاحتياجات المخلية ومشروعاتها نتيجة لعدم توافر موارد مالية مساعدة لهذه المخلية في تنفيذ مشروعاتها المعطلة.

وعموما، كشفت الدراسة عن وجود كثير من نواحي القصور في توفير الميزانيات العامة للمحافظة والتي تعتمد أساسا من وزارة المالية سنويا لتغطية هذه المشروعات، وبخاصة المشروعات الاقتصادية الانتاجية الطموحة مثل مشروعات الانتاج الصناعي واستغلال الثروات المعدنية في شمال سيناء. ويعتبر مشروع ميناء الغريش هو احد الامثلة القائمة والذي تعطل تنفيذه لسنوات طويلة لم يتجزئ منها الا المرحلة الاولى فقط، وتجري عمليات تنفيذ المرحلة الثانية بنوع من البطء الشديد، نظرا لقلة اعتماد الموارد المالية اللازمة.

ومن ناحية اخرى، كثيرا ما تعطل دراسات الجدوى التي تم اجراؤها للعديد من المشروعات وعدم اعتمادها في مواعييدها المخططة، نتيجة لطول الاجراءات الادارية والتنظيمية التي تطلبها وخاصة من وزارة التخطيط

وزارة المالية في حالة الموافقة عليها . كما كشفت الدراسة أيضا ، أن كثيرا من المشروعات التي تأتي مصادر تمويلها من هيئات عالمية وحكومات أجنبية تأخذ وقتا طويلا طويلا جدا في اجراءات اعتمادها من وزارة التخطيط بصفة خاصة ، الامر الذي يعطل المشروعات لفترة طويلة جدا ، بالرغم من أن عمليات التمويل لا تكلف الميزانية العامة شيء . كما توجد العديد من القيود سواء على مديري الادارات الوزارية أو المجلس التنفيذي وصلاحياته في تحديد وتنويع مصادر دخل اضافية لتنمية الموارد المحلية للمحافظة وبالطبع هذا يرتبط في ضوء السياسة القومية العامة على مستوى الدولة .

(٥) المجالس المحلية أو الشعبية :

توضح طبيعة تكوين المجالس المحلية واختيار أعضائها عن طريق الانتخاب الذي يتم وفقا لنظام الانتخابات على مستوى الدولة ، وان كان هذا النظام جديدا نسبيا من ناحية التطبيق على محافظة شمال سيناء الا أنه يعكس في نفس الوقت طبيعة العلاقة بين البناء السياسي المستحدث وبين البناء الاجتماعي القبلي ومدى التغيرات التي طرأت على التنظيم الاجتماعي في المجتمعات الصحراوية البدوية (٧) .

وان كانت أهداف تكوين هذه المجالس متعددة الجوانب من ناحية تطبيقها وتحقيق نظام السيادة السياسية على اقاليم جديدة ، والعمل على خلق قنوات الاتصال وزيادة فاعليات المشاركة في عمليات رسم السياسات المحلية ، ومحاولة الاستفادة من القيادات المحلية في زيادة عناصر المشاركة نحو زيادة الوعي المحلي تجاه الانتماء والولاء القومي وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وكشفت نتائج الدراسة الميدانية الاستطلاعية الحالية ، عن كثير من جوانب المعوقات والمشاكل التي استحدثت أخيرا في المجتمع القبلي نتيجة لوجود المجالس المحلية والاختصاصات التي منحت لها خاصة في الفترة الاخيرة ، والتي تعزز من موقفها تجاه قبول أو رفض بعض المشروعات

التي لا تكون في صالح المجالس المحلية والتي تعكس بالطبع المصالح والاهتمامات القبلية بصفة عامة . ومن أهم اسباب هذه المشاكل بايجاز :

أولا : ترجع كثير من ظهور المشاكل والاختلافات نتيجة لتباين بين الادوار الوظيفية الرسمية بين كل من الاجهزة التنفيذية الرسمية وبين المجالس المحلية حول تحديد وتخصيص مشروعات التنمية والمتطلبات الاساسية التي تطلبها الخدمات الاساسية في المناطق المحلية .

ثانيا : ان عمليات تشكيل وتكوين المجالس المحلية لا يعتبر من الامور السهلة التي قد تجرى بهدوء في كثير من المناطق الريفية التقليدية أو الحضرية ، التي طبقت عليها من قبل في المحافظات الاخرى بالرغم من وجود اصحاب المصلحة من وراء هذه الانتخابات بصفة عامة في كل مكان . بقدر ما تكشف كثيرا عن أنماط الصراع والاختلاف بين القبائل في المجتمع البدوي بشمال سيناء حول أولوية القبائل في تمثيلها بالمجالس المحلية وخاصة أن لتلك المجالس صلاحيات قوية في عمليات تخصيص المشروعات على مستوى المحافظة والمناطق المحلية الادارية الاخرى نتيجة لاتحاد القبائل وتكتلها في صورة مجموعات تحكس طبيعة علاقات القرابة بينها .

ثالثا : تعكس نوعية الصراعات والاختلافات عن مظاهر التعارض سواء بين المجالس المحلية والتنفيذية أو بين القبائل وبعضها البعض ، مما ينتج عنه ايقاف تنفيذ بعض المشروعات لعدم تصعيد التوتر والخلاف بين القبائل حتى يتم ارضاء جميع الاطراف المتنازعة ، وذلك عن طريق الاحتكام الى المحافظ أو المجالس العرفية للقبائل .

رابعا : ان لاختصاصات المجالس المحلية قوة كبيرة أو ذات تأثير مباشر في رفض أو قبول كثير من القرارات وعدم تطبيقها في مجتمعاتهم المحلية ، ما لم يتم الموافقة عليها مسبقا من قبل أعضاء المجلس الذين يمثلون مصالح واهتمامات قبائلهم التي ينتمون اليها . ومن ثم تظهر مفاهيم الشريعة ، والولاء ، والانتماء ، كثيرا من مظاهر الحياة

الاجتماعية والسياسية. التي استحدثت أخيرا في المجتمع الصحراوي القبلي وهذا ما سوف نحله في النقطة القادمة .

ثالثا - الصراع بين القيادات الرسمية والمحلية :

عرضنا في تحليلاتنا السابقة لنوعية المجالس المحلية وطبيعة اختصاصاتها وتكوينها ، ووجود بعض القضايا والمشاكل التي تعتبر من أهم العقبات التي تجول دون تحقيق المشروعات التنموية بصورة أكثر فاعلية وكفاءة ، كما تؤدي الى عدم خلق مزيد من عناصر المشاركة الايجابية بين الاهالي وقياداتهم المحلية وبين القيادات الرسمية التنفيذية . وتتلور هذه المشاكل في صور من الصراع الظاهر والكامن بين تلك النوعية من القيادات ، والتي تحول الى عدم تحقيق المشروعات التنموية وخلق هوة بين الاجهزة والسلطات الرسمية والمحلية .

وتنعكس مظاهر الصراع في طبيعة الاختلافات بين اهتمامات كل من القيادات الرسمية وغير الرسمية ، تلك الاهتمامات التي يمكن ايجازها باختصار :

أولا : تتركز اهتمامات القيادات الرسمية أو التنفيذية حسب طبيعة الوضع الاداري والتنظيمي والسياسي الذي تمثله هذه القيادات واهتماماتها الموجهة نحو تنفيذ أولويات التخطيط المركزي باعتبارهم المثلين المنفذين لمجموعة من المديريات والادارات الوزارية والحكومية .

ثانيا : تتركز اهتمامات القيادات غير الرسمية أو المحلية الشعبية حول تحقيق المصالح الذاتية والقبلية ، حيث يعتبر كل عضو في المجالس المحلية ممثلا لقبيلته ويعمل في ضوء معايير الولاء والانتماء ، والمصالح الخاصة الذاتية . ويمكن أن نعرض لذلك - كما كشفت نتائج الدراسة الميدانية ، وتفسير اهتمامات أعضاء المجالس المحلية كما يلي :

١ - المصالح الذاتية : يسعى كثير من أعضاء المجلس الى تحقيق أهدافهم الخاصة أو لابناء عائلاتهم من الدرجة الاولى أو أبناء العمومة ،

فهناك قطاع كبير من القيادات المحلية لديها اهتمامات اقتصادية مختلفة في ممارسة الأنشطة الزراعية أو الحيوانية أو صيد الأسماك أو العمل في قطاع التجارة والمقاولات .

٢ - المصالح القبلية : بالرغم من أن المصالح الذاتية للقيادات المحلية مرتبطة كثيرا بتحقيق المصالح القبلية ، فعوض المجلس المحلي على أي مستوى من المستويات الثلاثة القرية أو المركز أو المدينة - هو الفرد المثقف المتعلم أو ذو المكانة الذي اختارته القبيلة ليكون المدافع الأول والذي يحصل على كثير من المكاسب المادية والخدمات الأساسية ولتخصيص المشروعات الانتاجية وغير الانتاجية في مناطق النفوذ المحلية لقبيلته ووحدتها المكانية المحلية ، تلك المكاسب التي تعطى نوعا من الهيبة والنفوذ والتفاخر بين أفراد القبائل بعضها البعض .

ومن ثم يحدث نوع من الصراع بين القيادات الرسمية وغير الرسمية في حالة عدم التوفيق بين الاهتمامات المتعارضة لكل منهما ، وما تفرضه دوافع هذه الاهتمامات سواء لتحقيق المهام الوظيفية الرسمية للقيادات والادارات والاجهزة الرسمية التنفيذية أو لتحقيق الاهداف الذاتية والجمعية القبلية التي تفرض في صور روابط الانتماء والنوال والعصبية القبلية بصفة عامة . وان كان الصراع لا يقتصر فقط على هذين المستويين من القيادات ، ولكن قد يحدث داخل المجالس المحلية ذاتها في حالة وجود اختلافات واضحة بين القبائل وتمثيلها بين أكثر من قبيلة أو مجموعة من القبائل . وهذا يظهر بوضوح على مستوى المجالس المحلية على مستوى المركز أو مستوى المحافظة . هذا النوع من الصراع ، يوضح مظاهر العصبية القبلية في صورتها المستحدثة بعد أن تحول مظاهر الصراع التقليدي حول الكلا والماء ، الى صراع يتم حول تحقيق المزيد من المكاسب الاقتصادية والسياسية في اطار التغيرات البنائية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الجديدة . وخاصة أن أصبحت المجالس المحلية هي الانساق الشرعية التي يتم من خلالها تحقيق هذه المكاسب الجديدة والتي تعطى مزيدا من النفوذ الاقتصادي والسياسي داخل المجتمع المحلي (٨) .

وفي ضوء هذه التغيرات الحديثة على البناء الاجتماعي والسياسي والقبلي للمجتمعات الصحراوية كما حدث في مجتمع شمال سيناء، كشفت الدراسة عن أهمية عامل التعليم كأحد العوامل الهامة التي تحظى باهتمام القبائل كلها لاعتبارات عديدة منها الحصول على الوظائف الحكومية ، وأهمية التعليم في التطور والتحديث ، أو الدخول في المجالس التنفيذية والمحلية . ان التعليم أصبح أيضا من أهم المتغيرات الجديدة التي يتفاخر به القبائل بين بعضهم البعض ، وتعتبر نسبة المتعلمين في القبيلة رمزا للتفاخر والتباهي من الناحية الاجتماعية في المجتمع المحلي وهذا لم يكن معهودا من قبل .

حقيقة أن التعليم هو الأسلوب الذي عن طريقه يجعل الفرد قادرا على تحقيق أهدافه الذاتية والقبلية في نفس الوقت وذلك عن طريق اكتساب المكانات الرسمية والتنفيذية التي يحصل عليها الفرد من الوظائف الرسمية التي يتولاها ، والتي تكون طريقا سهلا للدخول في عضوية المجالس التنفيذية الرسمية أو المجالس المحلية الشعبية . وفي كل من الحالتين يحقق نوعا من المكاسب المادية والاقتصادية والمعنوية والاجتماعية له ولقبيلته التي ينتمي إليها . وهكذا أصبح التعليم ، أحد أساليب الحصول على المكانات الرسمية وغير الرسمية والتي تعزز كل من المكانات الفردية الخاصة والقبلية العامة .

ويجب أن نشير إلى حقيقة هامة مؤداها، كما كشفت عن ذلك نتائج الدراسة أن كثيرا من مظاهر الصراع الكامن بين الأجهزة التنفيذية الرسمية وبين الأهالي من البدو وقياداتهم المحلية ، يكمن حول طبيعة وجود كثير من الشكوك والريبة التي يتصور كثير من البدو حول علاقاتهم بالجهات الرسمية بصفقتها العناصر المسئولة عن فرض الطابع التسلطي وعناصر القوة الرسمية على مناطق نفوذهم وإقاماتهم في أقاليمهم الصحراوية ، خاصة أن تلك الأقاليم لم تعد بالأقاليم الجرداء القاحلة ، ولكن ظهور الثروات الطبيعية والمعدنية بها كانت أهم عناصر جذب الجهات التنفيذية للدولة . كما يدركون أساليب الدولة الرسمية في خلق نوع من الالتزامات الرسمية

للبدو ويتمثل ذلك في نظم التعليم ، وظهور الهوية الرسمية ، والتحاقهم بالتجنيد ، والعمل في الجهات الحكومية ، واثبات حقوق الملكية ، والحصول على الخدمات الاساسية وخاصة السكن وما الى ذلك من اساليب متعددة .

في نفس الوقت أن البدو يدركون طبيعة المنافع المادية والاقتصادية التي يستفيدون منها في الواقع وهذا ما يعزز عناصر الولاء والانتماء القومي بمرور الوقت ، كما أن الدولة لديها نوع من طرق المساومات المتعددة لكسب ثقة هؤلاء الافراد والجماعات والقبائل البدوية حتى تتمكن من بسط سيطرتها وسيادتها الاقليمية على المناطق الصحراوية التي لم تعزز وجودها بها من قبل . كما أن عناصر وجود الثقة تظهر في الاسهام في تأمين حدود البلاد وخاصة في المناطق الصحراوية الوغرة التي يعرفها البدو جيدا ضد عصابات التهريب أو لحماية الامن القومي من العديد من الاخطار الخارجية بصفة عامة .

وتحاول كثير من الاجهزة الرسمية التنفيذية خلق نوع من الالتزامات بين الدولة وبين القبائل البدوية من أجل تحقيق هذه الاهداف السابقة من ناحية ، والعمل على استقطاب القيادات القبلية وخلق نوع من الثقة المتبادلة مع الاجهزة الرسمية ، مدركين أن للبدو كثيرا من الخصال الحميدة وهي الامانة ، والشجاعة ، والحرية ، والكرامة ، والالتزام بالعهود والوفاء بها . ومن ثم ، ان وجود روح الثقة المتبادلة وكيفية غرس عناصر الولاء والانتماء الحكومي من شأنه أن يؤدي على المدى البعيد الى تحقيق اهداف التوطين والتنمية وزيادة روح المشاركة الايجابية ، والوعي القومي في مقابل الحد من الولاء ، والانتماء الى القبيلة وتخفيف حدة العصبية القبلية في المجتمعات الصحراوية البدوية .

وخلاصة القول ، أنه بالرغم من وجود الصراع الظاهر والكامن بين القيادات الرسمية وغير الرسمية وطبيعة الشكوك وعدم الثقة في المراحل الاولى من توطيد العلاقات بين الاجهزة الرسمية والاهالي من البدو ، الا

أن هناك كثيرا من عناصر ومظاهر تخفيف حدة هذا الصراع وتوظيفه بصورة تدرجية للاستفادة منه في عمليات التحول ، وانتقال طبيعة المفاهيم الأساسية والتي ترتبط حول الولاء والانتماء القبلى الى الدولة القومية . وان كان ذلك لا يتم في غضون سنوات قليلة ولكن يحتاج لكثير من الوقت قد يطول لعشرات السنين بفعل العوامل المقاومة للتغير والتحول وخاصة في العادات والتقاليد وما تسمى بعناصر الثقافة اللاهادية .

ومن ناحية أخرى ، تحتاج عمليات التحول والتغير الاجتماعى الى نوعية مميزة من القيادات الرسمية بصفة خاصة ، والتي تسعى بصفة مستمرة لخلق قنوات الاتصال والتعاون والتنسيق بين الأجهزة التنفيذية الرسمية ، والأجهزة المحلية الشعبية من أجل غرس أساليب المشاركة الإيجابية بين القبائل البدوية وقياداتها تجاه مشروعات التوطين والتنمية . وهذا ما لوحظ بالفعل في مجتمع الدراسة ، من التركيز على أهمية دور القيادات الرسمية السياسية الممثلة في المحافظ وقدرته في حل كثير من عناصر الصراع سواء بين الأجهزة الرسمية وغير الرسمية وبين القبائل البدوية وجرائعها حول مكاسب التوطين والتنمية والتي تسعى اليه كثير منها لتعزيز مكانتها وهيبتها بين القبائل البدوية .

ومن هذا المنطلق ، جاءت كثير من مداخل التوطين والتنمية لتركز على أهمية الأساليب التي تهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية معا . وخاصة مدخل ادارة التنمية وتركيزه على ضرورة تحقيق التنمية التي تسعى لتنمية المجتمع المحلى أو الاقليمى ككل ، وذلك عن طريق أهمية تنمية القيادات والكوادر الادارية للادارات والمؤسسات الحكومية الرسمية وتحديثها بصفة مستمرة ، حتى تكون لديها نوع من الخلق والابتكار في تحديث أساليب العمل الادارى والتنظيمى ، وتطوير أساليب التعاون والتنسيق والاتصال بين هذه الأجهزة والادارات والمؤسسات الرسمية من ناحية . والعمل على تنمية القيادات غير الرسمية والشعبية المحلية التي تسهم في زيادة روح المشاركة الفعلية وعناصر الولاء والانتماء بين المواطنين أو الاهالى بهدف تنمية مجتمعهم المحلى من ناحية أخرى .

وان كان ذلك لا يتم الا في ضوء السياسات العامة القومية التي تتبنى سياسات لا مركزية من الناحية الواقعية والفعلية وليس من الناحية الشكلية فقط ، تلك السياسات التي تهدف الى تنمية المجتمع المحلى وتحقيق اهداف التنمية الشاملة .

الهوامش والمراجع :

- ١ - مقابلة الباحث مع الاستاذ عطية سالم - مدير مركز المعلومات - محافظة شمال سيناء بتاريخ ١٦/١/١٩٨٨ .
 - ٢ - للاطلاع على تتبع النشأة التاريخية للادارة المحلية وتطورها في مصر والعديد من دول العالم النامية والمتقدمة ، مع عرض تحليلي لاهداف وفلسفة نظام الادارة المحلية والغرض من تطبيقها على المناطق الاقليمية المحلية يمكن الرجوع على سبيل المثال الى :
 - مصطفى الجندي ، الحكم المحلى والديموقراطية، مرجع سابق .
 - محمد عبد الله العريى ، نظام الادارة المحلية ، مرجع سابق .
 - مصطفى أحمد فهمى ، المدخل لنظم الحكم المحلى : القاهرة معهد الادارة العامة ، ١٩٦٤ .
 - أحمد رشيد ، نظم الحكم والادارة المحلية : القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٧ .
 - ظريف بطرس ، مبادئ الادارة المحلية وقضاياها بين النظرية والتطبيق : القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧١ .
- كما انظر أيضا في هذا الصدد :

- Harold, F. A, local Government in developing Countries, N. Y : Mc Graw - Hill, 1964.
- Keith, L. P & P. G, Richards, A History of local Government in the twentieth Century, London : George Allen and Unwin, 1978.
- Boxton, R. J, Local Government, London : Penguin, 1973

- ٣ - انظر ملاحق الدراسة - البناء التنظيمى للمحافظة ، المركز/ المدينة ، والقرية - ومقابلة الدراسة مع بعض أعضاء المجالس التنفيذية على مستوى المحافظة وبعض مراكز المدن والقرى .

- ٤ - مقابلات الدراسة مع السيد / محمد محمد صالح عضو مجلس الشعب عن شمال سيناء ، والسيد المهندس / نصر الله حسين سالم رئيس المجلس المحلى لمركز بئر العبد ، والاستاذ / عطية سالم عضو المجلس الشعبى عن مدينة رفح ، والاستاذ / السيد على سليمان رئيس الوحدة المحلية بقرية ٦ أكتوبر ، والعديد من القيادات المحلية بشمال سيناء فى الفترة ما بين ١٦ - ٢٥ / ١ / ٨٨ .
- ٥ - انظر الفصل الثانى .
- ٦ - هناك بعض التصورات والافكار العامة حول تحليل تجربة الحكم المحلى أو ما يعرف بنظام الادارة المحلية فى مصر ومحاولة تطويرها فى ضوء ما يعرف بتنمية المحليات بعد دراسة مشكلات هذه التجربة ومعوقاتها ولقد حاولت محافظة شمال سيناء الاستفادة من ذلك عن طريق عقد الندوات والمؤتمرات التى عقدت بالفعل فى المحافظة - لمزيد من التفاصيل انظر :
- مركز المعلومات - محافظة شمال سيناء - المؤتمر القومى للحكم المحلى المنعقد فى الفترة بين ٢٥ يونية ١٩٨٥ - ٢٧ يونية ١٩٨٥ .
- مركز المعلومات ، محافظة شمال سيناء - المؤتمر العلمى الثانى للتنمية المحلية المنعقد فى الفترة ما بين ١ مارس الى ٥ مارس ١٩٨٧ .
- ٧ - اعتمدنا فى تحليل هذا الجزء على نتائج مقابلات الدراسة مع المسئولين من مديرى المؤسسات والادارات الحكومية ، والقيادات المحلية والشعبية ، وعدد من شيوخ القبائل وأعضاء المجالس العرفية القبلية ، وذلك أثناء اجراء الجانب الميدانى للدراسة .
- ٨ - تستمد القبائل بشمال سيناء نفوذها فى المجالس المحلية وتأثيرها بصورة مباشرة وغير مباشرة على المجالس التنفيذية ، وذلك عن طريق تمثيل أعضائها فى هذه المجالس وخاصة المحلية ، فقد تحوز قبيلة على الاغلبية الساحقة فى أحد المجالس ، نظرا لوجود علاقة قوية بين ملكية الارض واقامة القبائل من الناحية المكانية والجغرافية التى قد تسيطر تقريبا على أحد المراكز - كما يظهر ذلك واضحا فى مركز بئر العبد على سبيل المثال ، ولقد أشرنا سابقا الى العلاقة بين توزيع القبائل من الناحية المكانية ودرجة كثافتهم من ناحية الاقامة العمرانية - لمزيد من التفاصيل - انظر الفصل الاول .

النتائج العامة والتوصيات

- أولا - النتائج العامة :
- ثانيا - التوصيات :

أولا : النتائج العامة .

نحاول حاليا أن نلقى الضوء على أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية في مجتمع شمال سيناء عن مجالات التوطين والتنمية ، مركزين على أهم القضايا الأساسية والمنظاهر العامة التي خلصت إليها نتائج التحليلات النظرية والميدانية . مع الأخذ في الاعتبار طبيعة هذه الدراسة الاستطلاعية والتي ركزت بصفة عامة على الكشف عن أهم الملامح العامة لمجتمع الدراسة باعتباره من المجتمعات الصحراوية التي لم تنل اهتمام ملحوظ من قبل الدارسين والباحثين ، نظرا للظروف التي مر بها هذا المجتمع خلال العقود الماضية . ونأمل أن تكون هذه الدراسة ونتائجها نقطة انطلاق لأجراء العديد من البحوث والدراسات المستقبلية بعد أن شهد مجتمع شمال سيناء تغيرات اقتصادية واجتماعية خلال السنوات الماضية بصفة خاصة ، تلك التغيرات التي تعكس طبيعة أهداف التوطين وسياسات التنمية نحو تطوير وتنمية المجتمع المحلي الصحراوي . وفيما يلي أهم النتائج بشيء من الأيجاز على النحو التالي :

١ - أدت الظروف السياسية والعسكرية التي مرت بها محافظة شمال سيناء أو سيناء بوجه عام خلال العقود الماضية ، الى تأخير تنفيذ عمليات ومشروعات التوطين والتنمية لفترات طويلة . والتي أثرت بالفعل على النهوض بتوطين وتنمية البدو من أهالي سيناء وتحسين مستوى معيشتهم . ومن ناحية أخرى ، أثرت تلك العوامل على تعطيل امكانية الاستغلال الاقتصادي للثروات الطبيعية والمعدنية الصناعية والحيوانية والسمكية التي تتمتع بها محافظة شمال سيناء .

٢ - أثرت طبيعة مجتمع شمال سيناء ذات الطابع الصحراوي ، على وجود تمييز واضح ومتباين في الوحدات الاقليمية والعمرانية ، التي شكلتها بالطبع ظروف البيئة الايكولوجية بصفة عامة ، وتوفير مصادر

المياه بصفة خاصة . هذا التباين يعكس مدى العلاقة بين العوامل الايكولوجية وطبيعة النشاط والبناء الاقتصادي الموجود . وعموما، يوجد اقليمين محليين داخل محافظة شمال سيناء يكاد يتميز كل منهما عن الآخر وهما : أولا ، الاقليم الساحلى الشمالى - الذى تتوافر فيه مصادر المياه بصورة نسبية سواء من مياه النيل أو من مياه الامطار والمياه الجوفية وتنشط الحركة التجارية وتنوع الأنشطة الاقتصادية وخاصة القطاع الزراعى والرعى والانتاج الحيوانى والثروة السمكية . ثانيا ، الاقليم الداخلى الجنوبى ، والذى تقل فيه مصادر المياه وتصعب طبيعة الظروف الطبيعية والايكولوجية ، وتقوم الحياة الاقتصادية على النشاط الزراعى المحدود والحياة الرعوية شبه المستقرة نسبيا . وان كانت توجد بعض المشروعات الصناعية الطموحة التى أخذت البعض منها عمليات الانتاج وتسهم فى تغيير معالم المنطقة الجنوبية وخاصة مشروعات التوطين الصناعى .

٣ - تعتمد سياسة توطين البدو لمجتمع شمال سيناء على أسلوب التوطين التلقائى المخطط ، ذلك النوع من التوطين الذى تتعدد أهدافه وتنوع ما بين الاهداف الاقتصادية والاجتماعية ، والسياسية والقومية ، والدفاعية الاستراتيجية . تلك الاهداف التى تساهم فى عمليات التغيير الاجتماعى والاقتصادى ، وتغيير نمط العزلة الاجتماعية والايكولوجية التى تعيشها معظم المجتمعات الصحراوية البدوية . وفى الواقع أن أنماط التغيير وعوامله التى توجد فى هذا الاقليم تتحد بين نوعين من العوامل : الاولى - العوامل الخارجية ، والتى تتمثل فى اهتمام السياسات الحكومية وتطبيق نظام الادارة المحلية ودخول المؤسسات الادارية والاقتصادية والاجتماعية لتسهم فى تطوير وتنمية المجتمع المحلى بصفة عامة . أما العوامل الثانية - العوامل الداخلية ، فانها تتمثل فى رغبة الاهالى من البدو وتطلعهم نحو التغيير والتحديث ، وتحسين مستوى معيشتهم الاقتصادية والاجتماعية بعد فترات من الاحتكاك بعوامل التغيير الاجتماعى والاقتصادى الداخلى والخارجية ، والاستفادة من الخدمات المتنوعة التى جاءت نتيجة لتطبيق السياسات الحكومية ، وخاصة دخول المرافق

والخدمات الاساسية ، التى حرموا منها لسنوات طويلة نتيجة لقسوة الطبيعة الايكولوجية والخارجية السياسية والعسكرية .

٤ - ساهمت عوامل التغير الاجتماعى والاقتصادى فى تغيير النظرة التقليدية الى المجتمعات الصحراوية ، تلك المجتمعات التى كانت تعتبر أقاليم جرداء ، وتحمل خصائص الطرد السكانى والحياة العمرانية نتيجة لظروفها الفقيرة اقتصاديا وقسوة ظروفها الطبيعية والايكولوجية . وجاءت نتائج التغير عامة لتغيير هذه النظرة التقليدية ، وأصبحت الأقاليم الصحراوية مناطق غنية بثرواتها الطبيعية والمعدنية والاقتصادية ، كما أصبحت مناطق للجذب السكانى والعمرانى . وهذا ما حدث بالفعل فى مجتمع شمال سيناء ، حيث اكتشفت العديد من الثروات الطبيعية والمعدنية الصناعية وخاصة خام الفحم ، والفوسفات ، والمنجنيز ، والرخام وغيرها . وظهرت مشروعات التنمية الزراعية والحيوانية وتطورت أساليب الانتاج نتيجة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة والمتطورة لتلائم طبيعة المجتمعات الصحراوية . وتطورت أساليب انتاج الثروة السمكية من بحيرة البردويل ، وظهرت بوادر التنمية السياحية وزيادة الحركة العمرانية ، وتطورت شبكات الطرق والمواصلات والاتصالات . كل ذلك ساهم فى جعل مجتمع شمال سيناء من مناطق الجذب السكانى ، وتوطين البدو الرحل واستقرارهم ، كما أثر على زيادة معدلات الهجرة من المحافظات الاخرى للمساهمة فى عمليات التوطين والتنمية المتعددة .

٥ - تنوعت عمليات التوطين والتنمية وتعددت فى مجالات كثيرة وساهمت فى تغيير الانماط الاقتصادية التقليدية التى تصحب الحياة فى المجتمعات الصحراوية البدوية ، فلم تعد الحياة الاقتصادية قائمة على الرعى المتنقل واقتصاديات الكفاف التى تتصف بها المجتمعات البدوية من قبل . فظهرت أنماط اقتصادية وأنشطة لم تكن معروفة من قبل مثل الانتاج الزراعى الذى يقوم على المشروعات الزراعية أو قيام المزارع

الحديثة المتطورة ، التى تعتمد على أساليب متطورة للرعى والتكيف مع ندرة المياه وقسوة الطبيعة . وأصبحت هذه المشروعات احدى دعائم الحياة الاجتماعية المستقرة نتيجة لتوافر متطلبات الحياة الدائمة ، كما ظهرت مشروعات الانتاج الحيوانى الذى يعتمد على زراعة حشائش الرعى بعدما كان يتم البحث عنها فى ربوع الصحراء ، وزاد الاهتمام بعمليات توفير المياه نتيجة لقيام مشروعات السدود وتخزين المياه ، وحفر الابار واستخدام التكنولوجيا فى استخدامها . كما استحدثت أساليب الصيد ونظمت أسس انتاجه وتطويره ، وخاصة لتوافر مقومات الانتاج السمكى بكميات وفيرة تصدر مباشرة الى الاسواق الخارجية الاوربية ، وتعود نتائجها على الصيادين والشركات المحلية والدولة معا . هذا بالإضافة الى الاهتمام بالانتاج الصناعى والتعدينى والتنمية السياحية . وهكذا، تعكس كل هذه المقومات الاقتصادية الجديدة على تغيير وتنويع النشاط الاقتصادى مما ساهم فى تحسين مستويات المعيشة الاقتصادية والاجتماعية للقبائل البدوية الموجودة فى المجتمع المحلى .

٦ - تعتبر عمليات التوطين أساليب تحدث التنمية والتغيير الاجتماعى والاقتصادى المخطط ، تلك العمليات التى تصاحبها كثير من المعوقات والمشاكل التى تواجه أى سياسات للتنمية والتغيير بوجه عام . فبالرغم من وجود العديد من الانجازات فى عمليات التوطين والتنمية الشاملة التى تشهدها فى الواقع محافظة شمال سيناء ، الا أن هناك العديد من مظاهر الاخفاق وظهور العديد من المشكلات التى تتحدى عمليات التنمية بها ، وتقف فى طريق الاسراع بانجاز مشروعات التوطين ، وقيام المشروعات الكبرى الاقتصادية الطموحة التى لا تعود فائدتها فقط على المجتمع المحلى بشمال سيناء بقدر ما لها من فوائد قومية تنعكس فوائدها على المجتمع القومى من ناحية أخرى . ومن أهم هذه المشكلات ، مشكلة المركزية ، بصفة عامة بكل معانيها التى تظهر فى عمليات التخطيط ، والتمويل ، وعدم التنسيق والتعاون ، وفقدان عناصر الاتصال والاتساق بين المؤسسات والادارات الحكومية . وفى الواقع ، هناك

العديد من المشكلات الأخرى التي تترتبت على ذلك ، وحجبت كثيرا من المشروعات وتعطلت البعض منها ولم تخرج إلى حيز التنفيذ ، بالرغم من إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية الايجابية لها منذ فترة طويلة ، كما أن هناك كثيرا من المشروعات التي تواجه مشاكل تمويلية أو مالية تعوق خروجها إلى حيز الوجود ، بعد أن انفقت عليها الملايين من العملات المحلية والأجنبية . تلك المشروعات التي لها أهداف قومية ومحلية سوف تسهم في تنمية موارد الدولة الاقتصادية ، وخير مثال على ذلك مشروع وادي سبيكة للإنتاج الصناعي والكيميائي ومشروع ميناء العريش .

٧ - يغلب على سياسات التوطين والتنمية بأنها تعتمد على عمليات الأعداد والتخطيط للمشروعات سواء الانتاجية وغير الانتاجية أو ما يعرف بقطاع الخدمات ، بأنها عمليات تقوم على التخطيط قصير المدى فقط . ومن الملاحظ كما كشفت عنه الدراسة ، أن معظم الخطط تتركز في إطار الخطط الخمسية فقط ، سواء الخطة الخمسية الأولى ١٩٨٣/٨٢ - ٨٧ / ١٩٨٨ ، أو الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٩/٨٨ - ١٩٩٣/٩٢ . وباختصار لا توجد خطط طويلة الأجل تسهم في وضع أولويات مشروعات التنمية في المراحل الحالية ولكنها تأخذ أبعاد التخطيط قصير المدى ، والتي تتسم أيضا بالطابع المركزي من ناحية الأعداد ، والتخطيط والتنفيذ من الدرجة الأولى ، بالرغم من تطبيق ما يسمى بنظام الإدارة المحلية ذلك النظام الذي يتسم بالنواحي الشكلية فقط ، ويفتقد كلية المضمون الفعلي والحقيقي لإدارة المحليات .

٨ - تركز عمليات التوطين وسياسات التنمية بمحافظة شمال سيناء على الاهتمام بالمشروعات الاقتصادية الانتاجية ، أو ما يسمى بالتنمية الاقتصادية ، التي تركز على التعجيل بمشروعاتها في ضوء أهمية زيادة معدلات المؤشرات الاقتصادية الخالصة . وبالرغم من أهمية هذه المشروعات الاقتصادية التي يحتاجها المجتمع المحلي بصفة عامة ، إلا أن هذا الأسلوب له نتائج سلبية خاصة على المدى البعيد وعلى واقعية التنمية الحقيقية لأن الاهتمام بالتنمية الاقتصادية فقط كأحد أبعاد التنمية ، تعرض للرفض

من قبل العديد من العلماء والمهتمين بعمليات التنمية وقضايا التحديث نظرا لاهتمامها بهذا الاسلوب من التنمية الذى يوصف بأنه نمو بدون تنمية Growth Without Development. ومن ثم كانت الحاجة ملحة لاهمية تركيز سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية معا ، حتى لا تنعدم روح المشاركة الفعلية من الاهالى نحو تنمية مجتمعهم المحلى ، وهذا ما أيدته كثير من مدخل وأبعاد التنمية مثل مدخل إدارة التنمية ومدخل تنمية المجتمع المحلى والأقليمي .

٩ - تدل الشواهد الميدانية العامة للدراسة ، أن معظم المشروعات الانتاجية وغير الانتاجية تتركز حول أنشطة واسهامات الشركات والمؤسسات الحكومية أو القطاع العام فقط . وهذا ما يعرقل كثيرا من المشروعات وسرعة تنفيذها ، كما يؤدي ذلك الى التركيز على ارهاق كثير من مصادر الميزانية العامة للدولة ، ويزيد من مشاكل المركزية وخاصة في نواحى التمويل المالى . ولم تكشف الدراسة عن أى نواحى للاهتمام بالقطاع الخاص المحلى ، ربما يرجع الى ضعف قوته المالية ومساهمته العامة فى المشروعات الكبرى ، ولكن غياب شركات القطاع الخاص على المستوى القومى التى لم تسهم بعد فى عمليات التوطين والتنمية . وهذا ما يؤثر بصفة عامة على ضعف امكانيات القطاع الخاص وعدم تنميته وتطويره ، حتى يساهم فى مشروعات التوطين والتنمية فى المجالات المتعددة ولاسيما مشروعات التنمية السياحية أو الانتاج الزراعى والحيوانى والثروة السمكية ومشروعات الاسكان وال عمران وغيرها .

١٠ - أصبحت محافظة شمال سيناء منطقة جذب سكانى ولهجرة العمالة الداخلية من المحافظات الاخرى بالإضافة الى وجود بعض الفئات العمالية من السودان الشقيق وان كانت لم تتوافر الاحصاءات الرسمية بحجم العمالة المهاجرة الى محافظة شمال سيناء.والتي تسهم فى عمليات التوطين والتنمية ، تلك العمالة التى جاءت وراء وجود فرص للعمل والاستفادة من مميزات الاجور المضاعفة حسب قانون العاملين فى المناطق

النائية ، وميزة توافر السكن الذى يعد من أهم دوافع الهجرة المحلية للعمالمة وخاصة الشباب . كما جاءت هجرة العمالمة لمجتمع شمال سيناء لتعكس لنا أبعادا أخرى وهى قلة الموارد البشرية فى المحافظة بصفة عامة وطبيعة الاعمال التى يقوم بها البدوى ونوعية الانشطة التى يمارسها ، التى تختلف فى كثير من الاحيان عما تحتاجه مشروعات التوطين والتنمية من قدرات فنية ومهنية مدربة . ومن ناحية أخرى ، كشفت الدراسة ، أن قلة الخدمات الاساسية وخاصة عدم توافر السكن للاعداد الكبيرة المهاجرة من العمالمة ، بالإضافة الى قلة المرافق الاساسية مثل مياه الشرب ، والخدمات الصحية والتعليمية ، وعدم تهيئة جو الاقامة الملائم للعاملين وخاصة فى المناطق الصحراوية الداخلية . تؤثر بنتائج عكسية سلبية وفى تعطيل وتنفيذ كثير من المشروعات التنموية لقلة العمالمة الفنية المدربة أو قلة الموارد البشرية بصفة عامة .

١ - تعكس طبيعة الحياة الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة ، مدى تنوع الانشطة الاقتصادية التى تشكل طبيعة الاقتصاد الحديث الذى يتسم بالطابع المعقد ، ذلك الاقتصاد الذى نم يعتمد على الموارد الاقتصادية التقليدية المعروفة بقدر ما تظهر عوامل ومقومات لانشطة اقتصادية جديدة وربما تكون جديدة من نوعها ووجودها فى المجتمعات الصحراوية البدوية . ان مجتمع الدراسة من الاقاليم التى تتمتع بخصائص ومقومات للتنمية السياحية والتى تعتبر من أهم عناصر التنمية الاقتصادية نظرا لموقعه الجغرافى على شواطئ البحر المتوسط ، ولطبيعة مناخه المعتدل الذى ساهم فى تنمية السياحة الاصطيافية . ذلك النوع من السياحة التى ظهرت بوادره بالنتائج الايجابية على عمليات التوطين والتعمير والعمران خاصة فى السنوات الاخيرة التى سوف تجنى ثمارها الحقيقية فى السنوات المقبلة خاصة بعد استغلال المقومات السياحية الاثرية والتاريخية المتعددة التى مازالت مجهولة حتى الان على المصريين أنفسهم ، والتى قد تسهم فى عمليات تنشيط السياحة الداخلية والخارجية معا . ومن ثم ، أصبحت التنمية السياحية أحد المجالات الهامة التى يعتمد عليها فى عمليات التوطين

والتنمية والتي تبشر بنتائج طيبة نحو تنمية المجتمع المحلى لاقليم شمال سيناء كما حدث فى مناطق أخرى صحراوية فى مصر مثل الساحل الشمالى الغربى بين الاسكندرية ومطروح أو على سواحل البحر الاحمر على سبيل المثال .

١٢ - تعددت مظاهر وعوامل التغير الاجتماعى والاقتصادى والسياسى التى وجدت فى مجتمع شمال سيناء ، تلك العوامل التى تعكس طبيعة أهداف التوطين وسياسات التنمية فى حد ذاتها ، فبالاضافة الى نتائج التغير الاجتماعى والاقتصادى ، نجد كثير من مظاهر التغير السياسى والادارى التنظيمى الذى حدث فى المجتمع الصحراوى ، فلقد استحدثت أنظمة سياسية أثرت فى تغيير كثير من جوانب البناء القبلى ، تلك النظم التى تمثلت فى دخول نظام المحليات ، واستخدام التنمية السياسية كأحد المداخل التى تهدف الى تحقيق الابعاد القومية ، وتطبيق نظام سيادة الدولة على مناطق كبيرة لم تعرف من قبل أشكال البناء السياسى الحديثة فجاءت فى صور الانتخابات المتعددة من مجالس محلية الى التمثيل فى الهيئات البرلمانية القومية ، تلك المظاهر التى تعبر بوضوح عن أنماط جديدة استحدثت للتغير والتنمية لتحقيق أهدافها معا .

ويدون شك ، لقد ساهمت العوامل فى تغيير طفيف لانماط الولاء والانتماء على مستوى القبيلة الى المستوى القومى للدولة ، وان كنا نشك أن هذا التغير سوف يفقد من عمليات الانتماء والولاء البدوى نحو قبائلهم بصورة فجائية ولكن سوف يظل هذا الولاء والانتماء لفترات طويلة . طالما أن القبيلة هى فى حد ذاتها الاطار العام والشرعى الذى يعطى للفرد قيمته السياسية فى المجالس المحلية . لان القبيلة هى مصدر الشرعية ، التى تمنح الفرد صلاحيات التمثيل السياسى عنها ، وطالما انه يحمل خصائص ومقومات هذا التمثيل ، ويسعى لتحقيق أهداف القبيلة التى ينتمى اليها . وان كان ذلك لا ينفى من وجود تحقيق مصالح فردية وذاتية فى نفس الوقت أيضا لاعضاء المجالس المحلية ، الذين يسعون بصفة مستمرة لتعزيزها لتحقيق كل من المصالح الشخصية الفردية والجماعية القبلية معا .

١٣ - حقيقة ، لقد ساهمت المظاهر السياسية المستحدثة على المجتمع القبلى الصحراوى ، فى صورة تشكيل المجالس المحلية والتنفيذية الحديثة على مجتمع شمال سيناء ، من التقليل من مظاهر العزلة الاجتماعية وزيادة الانتمائية القومية ، وحدوث تغيير نسبى فى مستويات الولاء والانتماء من القبيلة الى الدولة القومية . وقد أدت المجالس السياسية وأنظمتها الى زيادة روح المشاركة والانتماء والوعى القومى والتعريف بالقضايا المحلية والقومية على الاقل . ولكنها فى نفس الوقت ، خلقت أنماطا جديدة من الصراع السياسى الذى لم يكن معروفا من قبل فى المجتمعات البدوية القبلية ، ذلك الصراع الذى ينتج حول التنافس بين القبائل لاكتساب أنساق الشرعية ، والمكانة ، والهيبة ، والنفوذ ، الحديثة ، من خلال الحصول على المراكز والمناصب الرسمية من ناحية ، والتمثيل فى المجالس المحلية والشعبية والبرلمانية من ناحية أخرى . باعتبار أن تلك المناصب والمراكز هى الوسائل أو القنوات الشرعية التى تعزز من نصيب كل قبيلة فى تخصيص كثير من المشروعات الاقتصادية وحصولها الخدمات العامة الحكومية .

تلك هى أحد مظاهر التغير الاجتماعى والسياسى الذى غير من أنماط التعصب القبلى التقليدى ، الى التعصب القبلى المستحدث وخلق جماعات الضغط المحلية القبلية التى تمارس فى كثير من الاحيان ، أنواع من الضغط على الاجهزة الرسمية التنفيذية ، من أجل زيادة مخصصات التنمية للمناطق المحلية ، وذلك حسب قوة القبائل ونفوذها فى المجالس المحلية والبرلمانية الامر الذى يؤدى فى بعض الاحيان الى تعديل بعض الخطط وتوزيع المشروعات على المناطق المحلية الاقليمية . وبالرغم من مظاهر الصراع الظاهر والكامن بين القبائل بعضها البعض ، أو بين القبائل وقياداتها المحلية والقيادات الرسمية التنفيذية ، الا أن وجود القيادات الرسمية التنفيذية الواعية بطبيعة البناء الاجتماعى القبلى بصفة خاصة ، جدرة بأن تحل كثير من أنماط هذا الصراع وتخفف حدته بصورة مستمرة ، عن طريق خلق قنوات الاتصال والتعاون المستمر بين القيادات المحلية ، وبين

القيادات الرسمية ، وخلق أنماط من الثقة المتبادلة التى تعزز من روح المشاركة والانتماء والولاء القومى ، خاصة ، وان الشخصية البدوية القبلية مازالت تتمتع بكثير من الخصال والصفات الحميدة التى تقوم على احترام كبار السن ، والالتزام بالمجالس العرفية ، وصيانة العهود والوفاء بالالتزامات ، والاعتراف بالحقوق والواجبات ، وفى نفس الوقت لديها الرغبة الداخلية فى التطوير والتحديث والتنمية للمجتمع المحلى والذى يسهم أيضا فى زيادة الوعى والولاء والانتماء القومى وهذه هى أهم أهداف التوطين والتنمية بصفة أساسية .

ثانيا - التوصيات :

فى ضوء النتائج التى خلصت اليها الدراسة نستطيع أن نقدم عددا من التوصيات على النحو التالى :

١ - يجب تغيير حدة مشكلة المركزية باعتبارها من المشكلات المعوقة كثيرا لمجهودات التنمية . كما أصبح نظام الادارة المحلية بطبيعته الحالية والذى يعتمد على الطابع المركزى، من ناحية رسم الخطط والاستراتيجيات والسياسات العامة ، والتمويل المالى والفنى لمشروعات التوطين والتنمية نظاما غير مجد من الناحية الواقعية . ومن ثم يجب الاعتماد على سياسة اللامركزية الفعلية لا الشكلية فقط ، واعطاء مزيدا من الصلاحيات للقيادات التنفيذية الرسمية ، التى تمثل الادارات والمؤسسات الحكومية ، والعمل على تخطى كثير من العقبات الادارية والتنظيمية ، مع خلق كثير من مشروعات التنمية المحلية التى تنمى الموارد المالية والاقليمية للمحافظات وتحد من معوقات الاعتماد كلية على الميزانيات العامة للدولة .

٢ - ضرورة التنسيق بين مجهودات الوزارات والمؤسسات الحكومية العامة ، التى تعمل فى مجالات التوطين والتنمية وخاصة فى المناطق النائية ، للاسراع بمعدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة بها . مع العمل على انشاء مزيد من قنوات الاتصال والتعاون والتنسيق بين هذه الوزارات ، وبين الاجهزة المتخصصة فى مجالات التعمير مثل جهاز تعمير

سيناء ، حتى يمكن مضاعفة الجهود الرسمية في تحقيق وانجاز عمليات التوطين والتنمية بصورة أكثر فاعلية وكفاءة .

٣ - العمل على زيادة مصادر الموارد المالية بمحافظة شمال سيناء باعتبار أن المياه هي الشريان الحقيقي للحياة ، وتعتبر مشكلة المياه من المشكلات التي تحد من عمليات التوسع العمرانى واقامة المشروعات السياحية والصناعية ومشروعات التنمية الزراعية والانتاجية الاخرى . حقيقة ، أن هناك كثيرا من الجهود التي بذلت في هذا المضمار في السنوات الماضية ، إلا أن الحاجة مازالت ملحة لزيادة مصادر الثروة المائية من الامطار والسيول ، أو المياه الجوفية ، وتوصيل شبكات المياه من النيل، أو اقامة مشروعات تحلية المياه للتغلب على هذه المشكلة .

٤ - يجب توفير الاعتمادات المائية اللازمة لكثير من المشروعات التنموية ذات الطابع الحيوى ، وخاصة المشروعات الانتاجية الصناعية الطموحة لاستغلال الثروات الطبيعية والهائلة التي لم تستغل الكثير منها حتى الان . حتى تسهم في تنمية الموارد المالية المحلية للمحافظة وتنمية وتنويع مصادر الدخل القومى مثل مشروعات انتاج الفحم والرخام والصناعات الاخرى ومشروعات الانتاج السمكى التي تسهم في تحقيق عائد اقتصادى قومى .

٥ - العمل على زيادة القوى العاملة البشرية ، وتدريب الكفاءات والكوادر الادارية والفنية الحالية . وتطوير نظام الاجور والحوافز بصورة أكثر جدية من أجل استقطاب الكوادر المهنية والفنية ذات المهارة العالية التي لا يمكن أن تتحقق التنمية بدونها ، مع توفير الخدمات الاساسية اللازمة التي تسهم في زيادة عوامل استيطانهم في المجتمع الصحراوى .

٦ - ضرورة الاهتمام بالسياحة أو ما يعرف بالتنمية السياحية ، واستغلال الظروف الطبيعية الساحلية التي يتمتع بها اقليم شمال سيناء من مناخ البحر المتوسط المعتدل في كثير من فصول السنة ، هذا بالإضافة

الى المقومات السياحية الاخرى والتي تتمثل فى الاثار السياحية التاريخية الهائلة التى ظلت مجهولة حتى الان على المصريين أنفسهم ، والتى يمكن استغلالها فى تنشيط السياحة الداخلية والخارجية والعمل على خلق مشروعات سياحية طموحة مثلما حدث على سواحل البحر الاحمر وفى مناطق أخرى مثل ، الساحل الشمالى الغربى .

٧ - تشجيع القطاع الخاص المحلى والقومى ومشروعات الاستثمار الاجنبى المشترك فى القطاعات الانتاجية وغير الانتاجية ، حتى يسهم هذا القطاع فى الخطط التنموية بجانب شركات القطاع العام الحكومية التى لا تستطيع وحدها القيام باعباء التنمية ، وحتى يعزز من عمليات التنافس والدافعية ، وخلق قطاع خاص محلى يقوم على تحقيق عناصر المشاركة للقطاعات الاهلية المحلية .

٨ - يجب توجيه السياسات حول استقطاب القطاع الخاص المحلى والاجنبى الى مشروعات التنمية وخاصة فى مجالات التنمية السياحية والزراعية وانتاج الثروة السمكية واستغلالها بصورة أكثر فاعلية وكفاءة وانشاء المزيد من شركات انتاج الاسماك لاستغلال الاحتياطى الهائل من الثروة السمكية التى توجد على ساحل البحر المتوسط وبحيرة البردويل والتى تقدر بعشرات أضعاف الانتاج الحالى من الثروة السمكية ولا تجد من يستغلها حتى الان .

٩ - عدم التركيز فى توزيع مشروعات التوطين والتنمية فى القطاع الساحلى فقط لمحافظة شمال سيناء ، واهمال القطاع الداخلى الصجراوى حتى لا يحدث نوع من عدم التوازن فى توزيع هذه المشروعات وكثافة الاستيطان البشرى والاقتصادى ، حتى تحقق الاهداف الدفاعية والاستراتيجية من ناحية والاهداف الاقتصادية والاجتماعية للتوطين وسياساته من ناحية أخرى .

١٠ - العمل على زيادة الجهود المبذولة نحو التخفيف من العزلة

الايكولوجية والاجتماعية لقطاع كبير من البدو في شمال سيناء ، وذلك عن طريق التوسع في شبكات الطرق والمواصلات والاتصالات عموما . حتى يسهم ذلك في زيادة معدلات الحركة العمرانية والعمل على جذب أعداد كبيرة من المهاجرين من المحافظات الاخرى للعمل بصورة أكثر مما هو عليه حاليا .

١١ - تنمية القيادات المحلية سواء الادارية والسياسية والعمل على تخفيف حدة الصراع بين القيادات التنفيذية والمحلية الشعبية من ناحية ، وبين القبائل المحلية وقياداتها من ناحية أخرى حتى لا تزيد عناصر التوتر والتعصب القبلى ، في صورته المستحدثة ، وخلق أساليب الانتماء والولاء للمجتمع القومى مع زيادة الاهتمام بالتراث المحلى والعادات والتقاليد الاجتماعية الايجابية .

١٢ - ضرورة الاهتمام بوسائل الاعلام والاتصال الجماهيرى في اقليم شمال سيناء أو سيناء بصفة عامة ، لما لوسائل الاعلام من أهمية ودور ايجابى في تنمية روح الولاء والانتماء ، وخلق عناصر المشاركة المحلية نحو تحقيق الاهداف القومية ومحاربة الوسائل الاعلامية العنصرية من الدول المجاورة .

١٣ - اقامة مستوطنات جديدة ذات طابع عمرانى انتاجى تعمل على استقطاب العديد من المهاجرين من السكان في المحافظات الاخرى وخاصة من عناصر الشباب ، لتحقيق أهداف متعددة ذات طابع اجتماعى واقتصادى واستراتيجى دفاعى ، كما يحدث في الدول المجاورة . وحتى يمكن الاستفادة من دروس الماضى والحاضر وأهمية الوجود للكثافة البشرية وتأمين الحدود الشرقية لمصر لان هذه المنطقة كما يحكى لنا التاريخ سوف تظل مطمعا لكثير من الدول الاجنبية .

١٤ - زيادة الانفتاح على المؤسسات العالمية والدولية التى تسهم في تقديم المساعدات المالية والفنية دون شروط مجحفة - كما حدث بصورة

ايجابية في انشاء مستشفى بئر العبد مع الحكومة الفنلندية - بالإضافة الى المؤسسات العالمية مثل الامم المتحدة ومنظماتها مثل منظمة الصحة العالمية ، واليونسيف ، والفاو وغيرها . حتى يمكن التغلب على كثير من المشاكل المالية وتنويع مصادر الدخل وتنمية الموارد المالية لمشروعات التوطين والتنمية والتخفيف من الاعباء على الميزانية العامة للدولة .

١٥ - ضرورة تبني سياسات وخطط طويلة الاجل للتنمية الشاملة في محافظة شمال سيناء ، ولا تهدف فقط الى وضع سياسات وخطط قصيرة الاجل ، كما هو موجود حالياً في صورة الخطط الخمسية التي يعمل بها الان . ولتسهم تلك الخطط في تحقيق اهداف التنمية على المدى البعيد على المستوى الإقليمي والمحلي من ناحية ، ويجب تمديدتها في اطار الخطط العامة القومية البعيدة المدى والتي لا بد من توافرها من ناحية أخرى .

الملاحق

جامعة الاسكندرية

كلية الآداب

قسم الاجتماع

أدلة الدراسة

دراسة اجتماعية استطلاعية لمجتمع شمال سيناء

(١) دليل البيانات الأساسية

أولا - البيانات الأساسية :

- موقع المحافظة ، وحدودها ، ومساحتها .
- التقسيم الايكولوجي لمناطق المحافظة (أرض زراعية - أرض بور - منطقة سكنية - حي تجارى - منطقة عسكرية - منطقة صناعية ٠٠٠٠) .
- مساحة الارض المنزرعة ، والقابلة للزراعة ، والقابلة للاستصلاح .
- التضاريس والمناخ وتأثيرها على الاعمال والانشطة الاقتصادية .
- عدد السكان وكثافتهم ، وتركيبهم النوعى والعمرى والتعليمى والمهنى ومتوسط حجم الاسرة .
- حجم القوى العاملة .
- نوعية الانشطة الاقتصادية وتوزيعها ايكولوجيا ، وحجمها ، وأمكانات نموها كما وكيفا .
- مياه الرى والشرب (المورد - سهولة أو صعوبة الحصول عليها) .
- الموارد الطبيعية فى المحافظة (أنواعها وتوزيعها ، وطرق استخدامها وتطويرها للانتفاع بها قوميا) .
- ثروة معدنية وبتروولية ومحاجر .
- ثروة زراعية (نباتات - أشجار ونخيل - غابات - محاصيل تقليدية) .
- ثروة حيوانية وداجنة .
- ثروة سمكية .
- مشروعات التنمية واستصلاح الاراضى والتوطين (مدى مشاركة الاهالى فيها - مساهمة الهيئات العظمى - مساهمة الهيئات الاجنبية) .

ثانيا : - أهم مشكلات البيئة الفيزيكية (الطبيعية)

- السيول
- الجفاف
- التصحر

ثالثا : - أهم مشكلات البيئة الاجتماعية

- الفقر
- انتشار الأمية
- عدم الاقبال على تعليم البناء (جميعهم - الاناث بالذات)
- تحاشي التعامل مع الهيئات الحكومية
- بيانات احصائية وخرائط ورؤوس بيانية
- عدم الرغبة في التجديد (أساليب العمل والحياة والترفيه والثقافة)
- ندرة الايدي العاملة المدربة (في أى مجال)
- انتشار البطالة
- التعصب القبلى
- الصراع بين القانون العرفى والقانون الوضعى

جامعة الاسكندرية

كلية الآداب
قسم الاجتماع

دراسة اجتماعية استطلاعية لمجتمع شمال سيناء

(ب) دليل مقابلة الجمهور

أولا : الأنشطة الاقتصادية :

١ - المنتجون الزراعيون وعمال الزراعة :

- مساحة الأرض التي يمتلكها بمفرده أو مع أسرته أو يستأجرها .
- المحاصيل الزراعية : أنواعها ومساحاتها ، واستخدامها في الاستهلاك العائلي أو التسويق(*) .

- العمليات الزراعية المختلفة ونوعية الأدوات المستخدمة فيها (تقليدية أو حديثة) . والعاملين في كل عملية منها (تجديدهم حسب النوع ، والسن ، ودرجة القرابة للمبحوث) .

- الدورة الزراعية ، وهل هناك بطالة موسمية ، وكيفية استخدام الوقت الذي لا يقضى في العمل الزراعي (عمل آخر ، وقت فراغ ...) .
- مياه الري : مصدرها ، طرق المحافظة عليها ، وأساليب تجديد مواردها وملكية الآبار

- آفات الحشرية : كيفية القضاء عليها ، نوعية المعونات التي يتلقونها (أهلية ، حكومية ، أجنبية) .

- كيفية الحصول على البذور والتقاوى :

- طرق تخزين وتسويق المحاصيل .

- الدور الذي تقوم به مديرية الزراعة في كل مرحلة وعملية من

- العمليات السابقة (الاسم الذي يطلقونه على المديرية) .

- أهم المشكلات التي تعترض الانتاج الزراعي وتطويره .

- نوعية التربة .

- الحصول على مستلزمات الزراعة .

- الإرشاد الزراعي .

(*) تذكر هنا الأنواع المختلفة من المحاصيل (بما في ذلك الحدايق والبساتين والنباتات المختلفة) .

- التسويق .
- صعوبة النقل وعدم ملائمة الطرق .
- ندرة المياه .
- ٢ - منتجو الثروة الحيوانية والحيوانات المنزلية :
 - عدد المواشى وأنواعها ونوعية ملكيتها (فردية - جماعية) ودرجة القرابة بين المشتركين في ملكيتها .
 - أنواع الاعشاب والاعلاف ، ومصادرها ، ومصادر مياه الشرب (وأهم المشكلات في هذا الشأن) .
 - تقسيم العمل الرعوى في العائلة الواحدة .
 - الرعاية الصحية وعلاج الحيوانات المريضة .
 - الجمع بين عملية الانتاج الحيوانى وأعمال أخرى موسمية أو غيرها .
 - دور الهيئات المحلية (جمعيات تعاونية زراعية - مديرية الزراعة - الطب البيطرى) في تنمية الثروة الحيوانية (توفير أعلاف ، وقاية من الامراض ، علاج توفير سلالات جديدة - تمليك الحيوانات بنظام لمشاركة) .
 - الجهود المبذولة من قبل الادارة المحلية لتنمية المراعى ومقاومة التصحر ومدى فاعليتها وجدواها .
 - تسويق الماشية (أساليبها - ومشكلاتها) .

٣- الصيادون :-

- مناطق الصيد وأنواع الاسماك ، وطرق صيدها .
- نوعيات العاملين في مجال الصيد (أصحاب قوارب ومراكب - صيادين بالاجرة ...)
- عملية تقسيم العمل والمشاركون فيها (أقارب - زملاء مهنة ...)
- أدوات العمل (أنواعها ، مصادر الحصول عليها ، دور الهيئات المحلية في هذا الشأن) .

- - الاجراءات والتراخيص الرسمية للقيام بعملية الصيد .
- - عملية تسويق الصيد (كيف تتم ، أساليب النقل ، دور الهيئات المحلية) .

- - المشكلات والصعوبات التي يعاني منها الصيادون . سواء في عملية الصيد أو الحفظ أو النقل والتسويق .
- - الاقتراحات المعروضة للتغلب على هذه المشاكل .

٤ - أصحاب الاعمال اليدوية والصناعات البيئية :

- أ - المهنيون (أصحاب الورش - المصانع - المحلات) .
- - نوعيات العمل اليدوي والحرف البيئية المنتشرة .
- - نوع العمل الذي يقوم به المبحوث .
- - المواد الخام المستخدمة في العمل «نوعياتها ومصادر الحصول عليها» .

- - أدوات العمل المستخدمة : نوعياتها وطريقة الحصول عليها وملاءمة أسعارها لأصحاب العمل .
- - عملية تقسيم العمل والمشاركين فيه (نوعياتهم ، الصلة بينهم ، الخبرة) .

- - دور الادارة المحلية في توفير المواد الخام ، وأدوات العمل والايدي العاملة وتنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل .
- - دور الادارة المحلية في تسويق المنتجات وفي تطوير الصناعات البيئية .

ب - ربّات البيوت :

- - نوع العمل (تطريز - تفصيل - تريكو - صناعة البطاطين والكليم - حفظ وتجفيف الطعام - تربية الحيوانات المنزلية والطيور للبيع) .
- - الهدف من العمل (توفير متطلبات الاسرة - مصدر دخل الاسرة) .
- - تقسيم العمل (بمفردها - بين أعضاء الاسرة فقط - الاشتغالة بالاقارب - الاستعانة بالعمال بأجر) .

- مشكلات العمل (الحصول على المواد الخام – صعوبة التسويق – صعوبة الحصول على العمال – ارتفاع سعر الادوات المستخدمة) .
- دور الادارة المحلية فى مساعدة ربات البيوت فى الانشطة الانتاجية (توفير الادوات والمواد الخام – المعلومات وزيادة الخبرة – التسويق) .
- ه – تجار الجملة والتجزئة (تسويق المنتجات الصناعية – الزراعية – المواد الخام المحلية والمستوردة) .
- نوعية السلع التى يتاجر فيها .
- تقسيم العمل والمشاركون فيه ونوعيتهم ، صلتهم بالمبحوث) .
- أسماء العائلات التى تعمل بالتجارة .
- مدى اقبال الجمهور على نوعيات معينة من السلع (الذوق العام – التقاليد ، أنماط الاستهلاك) .
- المصادر التى يعتمد عليها فى الحصول على السلع أو المنتجات المحلية أو المستوردة .
- أساليب وطرق النقل (فردية – أهلية – حكومية) .
- دور الحكومة فى تشجيع التبادل التجارى وترويج السلع .
- دور الحكومة فى تحديد الاسعار وتنظيم العلاقة بين التاجر والمستهلك .

ثانيا : كفاءة الخدمات :

١ – الاسكان :

- المنطقة السكنية (قرية – مدينة – صحراء...) .
- نوعية المسكن ، عدد الحجرات ، المرافق (مياه ، كهرباء ، صرف صحى) ملك ، ايجار مستقل ، مشترك ، عدد المقيمين معه فى السكن وعلاقتهم به (الضلة) .
- مشكلات السكن (طبيعة البناء ، المساحة ، المرافق...) .

— مساهمة الادارة المحلية فى حل مشكلات السكن التى يقابلها بعض الناس .

— مدى ملائمة أسعار المساكن الاقتصادية لفئات الدخل المحدود .
— الطريقة التى يتم بها توزيع هذه المساكن وهل هى عادلة أم تحتاج لتعديل .

— الخدمات التى تقوم بها المحافظة لمواجهة مشكلة الاسكان (نوعية هذه الخدمات — كفايتها — رأى المبحوث فيها) .
— مدى ملائمة مثل هذه المساكن لطبيعة المنطقة وطبيعة السكان وعاداتهم .

٢ — التعليم :

— الجهود التى قامت بها مديرية التربية والتعليم لحل مشكلة التعليم فى سيناء .

— مدى جدية هذه الجهود وفائدتها .
— حالة المدارس المختلفة الموجودة فى المنطقة .
— هل توجد مدارس خاصة بالمصروفات ، كيفية أدائها لرسالتها .
— المستوى التعليمى للمدارس الثانوية الموجودة .
— نظام اليوم الدراسى المطبق فى المدارس . وتقييمه .
— هل تفتقر المنطقة لمدارس فنية (تجارى — صناعى) وامكانية انشاء مزيد من هذه المدارس .

٣ — الرعاية الصحية والاجتماعية :

— نوعية الخدمات الصحية التى يتلقاها فى المستشفيات أو المستوصفات العامة .

— مدى ملائمة هذه الخدمات .
— هل يلجأ الى العيادات الخاصة ، ومتى يتم ذلك .
— هل توجد مراكز رعاية الامومة والطفولة وتنظيم الاسرة .
— وما هى الخدمات التى تقدمها ومدى كفاية هذه الخدمات .

- هل هناك هيئات أخرى تهتم بالناحية الصحية .
- الوحدات الاجتماعية التي يتعامل معها (ضمان اجتماعي ، رعاية أحداث ، رعاية مسنين ، رعاية طفولة ، أسر منتجة ...) .
- مدى كفاءة هذه الوحدات في أداء دورها (طبيعة الدور - دور الاختصاصي فيها - الامكانيات المادية بها) .

٤ - الاتصالات والنقل والمواصلات :

- وسائل المواصلات التي تعتمد عليها الاسرة في الانتقالات المختلفة (الى العمل ، المدارس ، شراء مستلزمات المنزل ، التنزه خارج المنطقة) .
- توافر هذه المواصلات .
- وسائل النقل التي يعتمد عليها في تجارته أو زراعته أو صيده .
- المشكلات التي يمكن أن يقابلها في التعامل مع هذه الوسائل .
- مدى كفاءة وسائل الاتصال الموجودة (تليفونات - تليفزيونات - بريد - تللكس) .
- دور الادارة المحلية في عملية تسهيل الاتصالات وتوفير وسائل النقل والمواصلات .

٥ - التموين وتوفير السلع الاستهلاكية :

- من أين يحصل على مواد التموينية و سلعه الاستهلاكية (غذائية - كساء - أدوية ...) .
- مدى توافر السلع الاستهلاكية بالقرب من مسكنه أو مكان عمله .
- دور الادارة المحلية في توفير السبل التموينية وتوزيعها بنظام البطاقات ، وتحديد اسعار ملاعمة ورقابتها .
- فترات رواج السوق السوداء ، وأنواع السلع المروجة فيها وأسباب ذلك ، وموقف الحكومة .

٦ - الاعلام والثقافة الجماهيرية والانشطة المختلفة :

- مدى احتكاك المبحوث وأسرته بأجهزة الاعلام المنزلية والخارجية (الافان - والمناسبات) .

- ا - الاذاعة (محطاتها وبرامجها) .
- ب - التلفزيون (قنواته وبراسجه) .
- ج - الصحف (أسمائها وموضوعاتها) .
- د - الكتب (أنواعها) .
- هـ - الافلام السينمائية .
- و - المسرحيات .
- ز - قصور الثقافة .
- ح - تعليم الكبار .
- دور مديرية الثقافة في التثقيف والتوعية والترفيه (عرض أفلام ومسرحيات ، تقديم عروض فنية ، عقد ندوات ثقافية - انشاء قصور ثقافة ... الخ) .
- دور الاجهزة المسؤولة عن مجال الشباب والرياضة (انشاء ساحات شعبية - نوادي) .

- ٧ - خدمات الاسعاف والمحافظة على الامن :
- أنواع المنازعات التي تحدث في نطاق العمل وجماعات الجوار ، المنطقة السكنية (موضوع النزاع ، مناسباته وأطرافه) .
- الجهات التي يحتكم اليها في حل النزاعات (الرسمية - الاهلية) .
- أنواع الجرائم والتعديات (مناسباتها ، المشتبه فيهم) .
- دور الشرطة .
- دور السلطات التقليدية (العمدة - الشيوخ - كبار السن - كبار العائلات) .

- ٨ - (ملاحظات الباحث و اضافاته) .

جامعة الاسكندرية

كلية الآداب

قسم الاجتماع

دراسة اجتماعية استطلاعية لمجتمع شمال سيناء

(ج) دليل مقابلة «المسؤولين»

عن ادارة الحكم المحلى

١ - مستوى الادارة العليا :

- دور الادارة المحلية في توجيه التخطيط عند وضع برنامج قومي .
- طبيعة الدور الذي تقوم به الادارة المحلية في تطبيق الخطة المركزية .
- هل امكانيات تحقيق الخطة المركزية متوفرة (بشرية - مادية - بيئية) .

- اولويات التطبيق المحلى للخطة (أسسها) .
- مناقشة أساليب ادارة البرامج وتتبعها .
- وجود تشتت في المسئولية أو ازدواجية بين مصالح حكومية في ادارات مختلفة (وأسباب ذلك : صراع السلطة ، عدم فهم القرارات والقوانين) .
- الأسس التي تركز عليها مشروعات الخطة (عملية ، تطبيقية امكانات - بيئية - ميزانية - توجهات خاصة ومصالح) .
- أهم مشكلات محافظة سيناء (البيئية والاجتماعية) .
- معوقات التطبيق لنظام الادارة المحلية بطريقة ملائمة .
- مقترحات لتحقيق كفاءة وفاعلية الادارة المحلية .
- مدى استعداد الادارة لاستشارة الهيئات العلمية والجامعات في حل مشاكل المحافظة .

٢ - قطاع الزراعة واستصلاح الاراضى :

- مخطط الادارة المحلية في تنمية الثروة الزراعية .
- اولويات الخطة (أسسها ، وأهدافها) ومن الذى يشارك في وضعها .
- امكانات تنفيذ الخطة .
- معوقات تطبيقها .
- اسهام الهيئات العلمية في حل بعض مشكلات الزراعة .

٣ - قطاع تنمية الثروة الحيوانية :

- مشروعات الحكم المحلى لتنمية الثروة الحيوانية .
- امكانات تطبيق هذه المشروعات (بشرية ، مادية ، فنية) .

- الظروف البيئية وملاءمتها لزيادة الثروة الحيوانية .
- مشكلة الاعلاف وكيفية التصدي لحلها .
- انتاج سلالات جديدة .
- المشكلات التى تعترض أهداف هذا القطاع .
- استعداد المسؤولين لاشراك الهيئات العلمية فى تنمية الثروة الحيوانية .

٤ - قطاع الصيد والمصايد :

- خطة الحنك المحلى فى سيناء لتنمية الثروة السمكية والمصايد بوجه عام .
- امكانيات تنفيذ الخطة والصعوبات التى تكتنفها .
- الانشطة والجهود المبذولة لتشجيع هذا القطاع الانتاجى .
- الضوابط التى تطبق للمحافظة على الثروة السمكية ، والطيور وحمايتها من الانقراض .
- استخدام مخرجات الصيد وتصنيعها (تصدير - استهلاك محلى - تجميد - حفظ) .

٥ - قطاع التموين وتوزيع السلع الاستهلاكية :

- خطة الادارة المحلية لتوفير المواد التموينية والغذائية وضمان عدم ترويجها فى السوق السوداء وتوزيعها توزيعا عادلا .
- دور الادارة المحلية فى :
 - محاربة التهريب .
 - التفتيش الدقيق على السلع بمختلف أنواعها .
 - مراقبة الاسعار .
- توفير المواد الخام اللازمة للحرف اليدوية والصناعات البيئية .

٦ - قطاع الاسكان :

- مشروعات الحكم المحلى لتوفير مساكن لفئات الدخل المحدود ،
- وأسس توزيع هذه المساكن وأنواع الخدمات المتوفرة فيها .

– التخطيط البيئي : برامجه ، والهدف منه ، والاسس التى يعتمد عليه .

– أهم المشكلات التى تواجه عمليتى التخطيط والتنفيذ فى قطاع الاسكان .

– الهيئات التى يمكن الاعتماد عليها فى حل هذه المشكلات من الناحية التخطيطية والتنفيذية .

٧ – قطاع التعليم :

– خطة الحكم المحلى لدعم التعليم ورفع مستوى الخدمات التعليمية فى محافظة سيناء .

– مدى ملائمة الخطة للاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين بالمحافظة .

– المشروعات المقترحة والجارية لتدعيم التعليم : التوسع فى عدد المدارس ، تدريب المعلمين ورفع كفاءتهم ، استخدام الاساليب التربوية الحديثة ، الاهتمام بالدراسات الصناعية والفنية والبيئية .

– ماهى المشكلات التى تواجه تحقيق أهداف خطة التعليم فى محافظة سيناء .

– عدم التزام اولياء الامور بتعليم أبنائهم .

– عدم التزام الابناء بنظام المدرسة .

– التسرب فى التعليم .

٨ – قطاع الصحة :

– هل هناك مخطط بعيد المدى للتوسع فى الخدمات الصحية (أهداف ،

والفئات التى يقوم بخدمتها ، وبرامجه ...) .

– امكانيات تنفيذ هذا المخطط والصعوبات التى تعوق التنفيذ (التمويل

الرسمى ، الاجنبى – تبرعات ... الخ) .

– أولويات البرامج الصحية (الوقاية – العلاج) .

– وسائل التوعية الصحية .

– مقترحات بشأن النهوض بمستويات الخدمات الصحية .

٩ - قطاع النقل والمواصلات والاتصالات :

- خطة الحكم المحلي لدعم قطاع النقل والمواصلات .
- مدى ملائمة الخطة لاحتياج السكان والسواح .
- الخدمات السلوية واللاسلكية - عدد الخطوط - بداية التشغيل - هل تغطي جميع احتياجات السكان .
- المشكلات التي تواجه الخطة (مادية - بشرية - فنية) وكيفية حلها .
- اسهام الهيئات المختلفة المحلية والاجنبية في تمويل مشروعات المواصلات والخدمات السلوية واللاسلكية .

١٠ - قطاع الثقافة والسياحة :

- دور المجلس المحلي في توعية المواطنين (عقد ندوات - محاضرات - عرض افلام) :
- دور محافظة سيناء في تشجيع : الجمعيات الثقافية - النوادي الادبية والفنية) .
- جهودها في مجال المعارض الفنية والمتاحف : (انشاء متاحف جديدة ، تسهيل ارتيادها ٠٠٠) .
- توفير قصور الثقافة والمكتبات العامة والمفتوحة .
- انشاء مسارح ، تقديم معونات مالية وادارية للمسارح ، تخفيضات لزيارتها .
- مشروع المحافظة في مجال المهرجانات الفنية والمسابقات .
- مدى اهتمام المحافظة بالبرامج السياحية (للمصريين والاجانب) .
- مشاهدة المناطق الاثرية .
- مشاهدة معالم المحافظة .
- مشاهدة المتاحف الاثرية .
- مشاهدة المعارض السياحية .
- مدى اعتماد المحافظة على الخبرات والهيئات العلمية في مجال الثقافة والسياحة .

١١ - دور الشرطة والسلطة التقليدية في المحافظة على الامن والنظام العام :

- دور الشرطة في المحافظة على الامن والنظام العام .
- أنواع الجرائم وطريقة القبض على مرتكبيها .
- دور السلطة التقليدية وعلاقتها بالشرطة .
- متى تلجأ الشرطة الى العمدة أو المشايخ أو رؤساء العشائر (المناسبات ، أنواع النزاعات ، التعديات) .

١٢ - قطاع العمل وتشغيل القوى العاملة :

- الخطة الموضوعية لزيادة الانتاج من خلال :
 - الاعداد المهني والتدريب .
 - الاعداد الاداري .
 - الاختيار المهني .
 - التعليم الفني .
- انشاء مراكز لتنمية الصناعات البيئية وتشغيل الايدي العاملة .
- مشكلات العمل السائد في المحافظة :
 - (نقص الايدي العاملة : في أى مجال) .
 - (زيادة الايدي العاملة : في أى مجال) .
- خدمات مديرية العمل أو مكاتبه (في وقت البطالة ، في الاعداد والتدريب ، في التوجيه ، في عمل مشروعات مستقلة للتشغيل) .
- ماهى الفئات التى تتركز فيها أكبر نسبة من العاملين (الخريجون ، الشباب المتعلم بوجه عام ، العاملون في الزراعة ، الرعاة ، العائدون) .
- فى أى فئة من المتعلمين تتركز الزيادة فى نسبة البطالة (الشهادات العليا - المتوسطة الفنية) .
- هل هناك تعدادات لدى المحافظة لمواجهة البطالة الموسمية أو لتشغيل من يعانون من البطالة ، وفى أى قطاع ؟
- وماهى المشروعات التى أعدت لذلك ؟
- هل هناك برامج لتوطين المهاجرين الى المحافظة وتشغيلهم .
- تأهيل ذوى العاهات ومشوهى الحرب وفتح مجالات العمالة أمامها .

(٢) - بيان

بالوحدات المحلية للمراكز والمجالس القروية والتجمعات

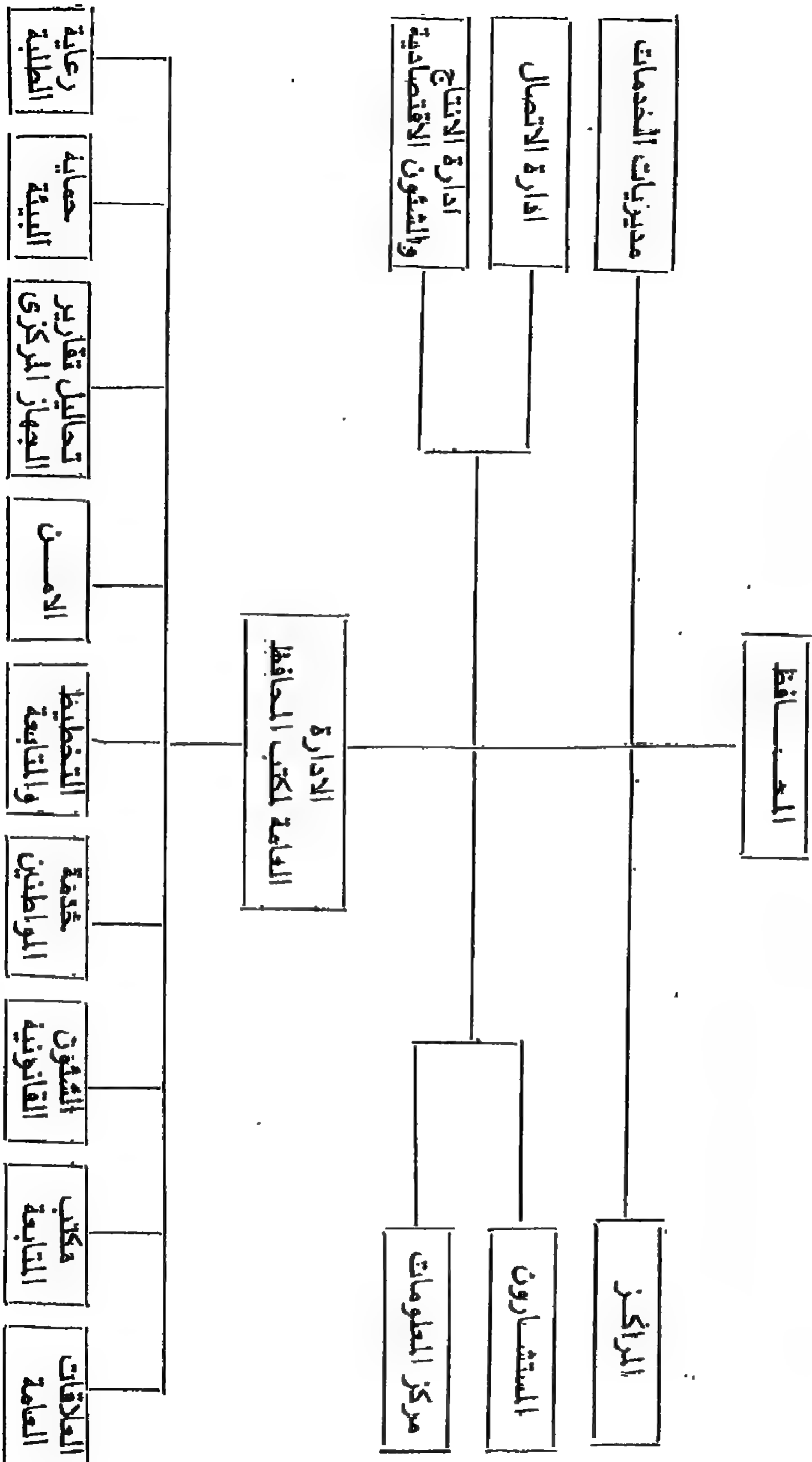
المركز	مدينة المركز	المجالس القروية	التوابع
مركز العريش	العريش		أبو ضقل - الزرانيق - المساعيد - جرادة - القطافية صنع الغزلان - الريسة .
مركز بئر العبد	بئر العبد		بالوظة - رمانة - رابعة - نجيلة - قاطية - ٦ أكتوبر - سالمانة - الروضة .
		قرية بالوظة	الشوخط - جلبانة - أبوسمارة - الضبع - المحارى - أبو جلدة - الاحرار - مفارق الشوخط .
		قرية رمانة	أبو حمرة - الشوخط .
		قرية رابعة	المريخ .
		قرية نجيلة	نجيلة .
		قرية قاطية	قطيبة - المريخ - الهميص - الذكر - الجنانين .
		قرية ٦ أكتوبر	الكرامة - القلس - السهل - حوض عباس .
		قرية سلمانة	السادات - مبروكة - المويلح - مصقق .
		قرية التلول	

المركز	مدينة المركز	المجالس القروية	التوابع :
		قرية الروضة	مزار - سبيكة - التلول - البردويل .
		قرية الخربة	أبو غزى - الفايزة - الصورة - الجاموسية - لأبو جميعات - أبو غراب .
مركز الحسنة	الحسنة		الجفجافة - المغارة - القسيمة - بغداد - المنبطح - العمر - المقبضة
		قرية الجفجافة	ك ٦٤ - وادي الجدي - أم خشيب بئر الطويل - أحدير .
		قرية القسيمة	الصبحة - عين الجديرات - عين قديس - الجايفة - وادي لصان .
		قرية بغداد	الريسان - جبل لبنى - وادي المر .
		قرية المنبطح	الحصاني - مجمع الحظيرة - وادي الحظيرة - روض الطريق -
		قرية العمر	أم قطن - عرب العويضات - أم طرفاء ، وادي العمر - منفذ العوجة .
		قرية المقضبة	الخرقدة - جبل الحلال - أم شيخان - أبو عجيلة - أولاد علي - كتيب الطير - وادي الأزرق - ريع أبو زان - سد الروافعة .

المركز	مدينة المركز	المجالس القروية	التوابع
		قرية المغارة	بئر الحمة - فتح المغارة - العبادة - بلى - المنجم .
مركز نخل	نخل		مدينة نخل - العاصمة : وتشمل رأس النقب - التمسد - بئر جريد - الكونتيل .
		قرية رأس النقب	خشم الطارف - وادي الجرافى - الحمرا أم مدرة - غيط أم حسين - الصفرا - المنيرة - جران عتوت أبو سلمى - القرين - سيل شاش .
		قرية بئر جريد	الطيبة - المشيش - البطين - العجمة - الغيبة - وادي الرواق - وادي البيض - العقابة الوخامى .
		قرية التمد	المشيتى - الاحوى - المعتق - عريف الناقة - الجهير - أم البارد - أبو صوان - المهشم - الكباش .
		قرية الكونتيل	السلام - خضاخض - الحميلة - أم صبرة - صمل - بدع أبوزيد - الغبى - أبو بطحة .
مركز الشيخ زويد		الشيخ زويد	مدينة الشيخ زويد العاصمة : وتشمل المجالس القروية التالية : أبو طويلة - الجورة - الظهر - الشلاق - الخروبة - القرية .
		قرية أبو طويلة	أبو زرعى - تجمعات عرب المعنية - العكور - قرية السلام .

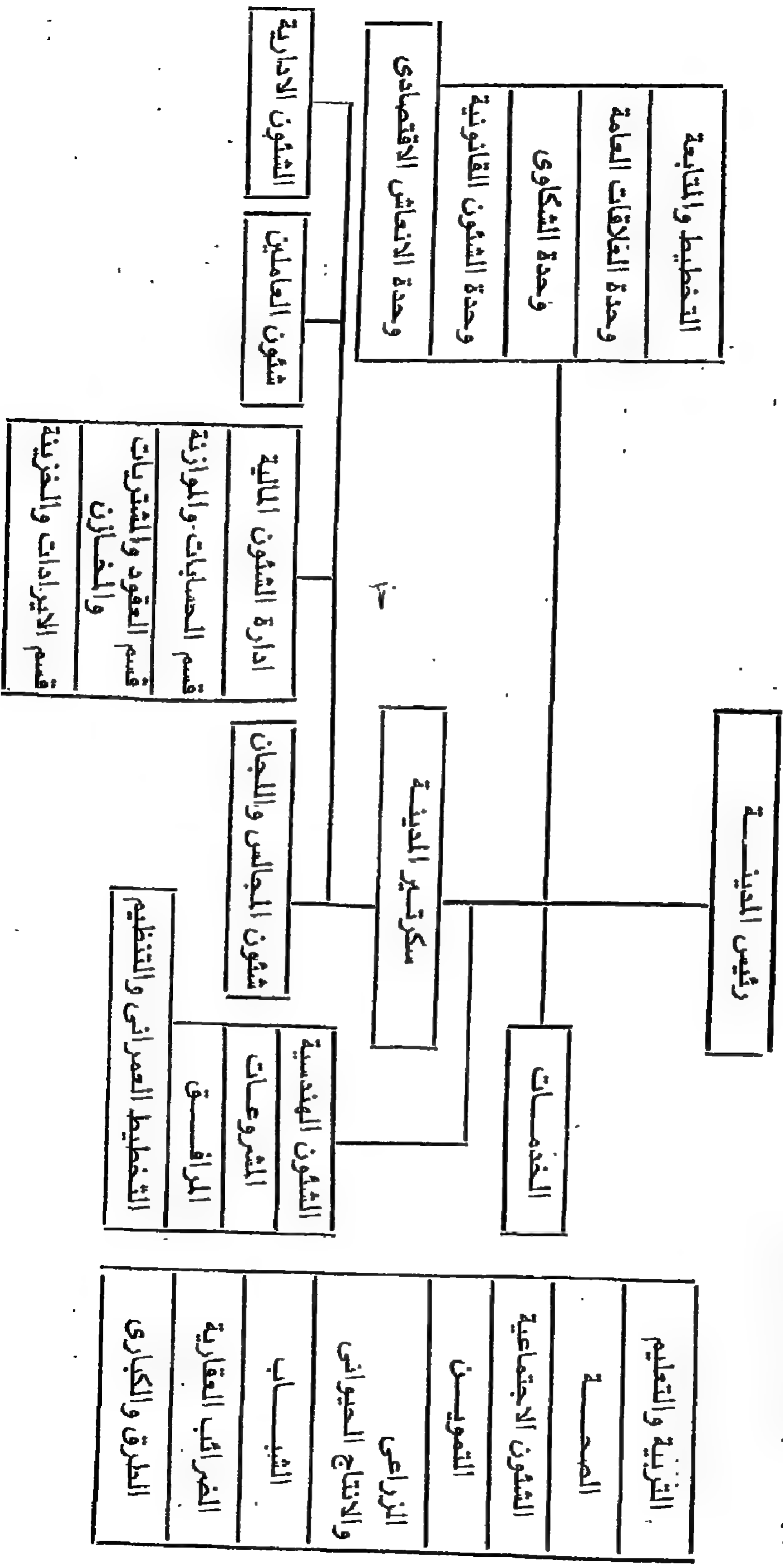
المركز	مدينة المركز	المجالس القروية	التوابع
		قرية الجورة	الزوارعة - اللفتيات - الشدايدة العبادة - الملاحة .
		قرية الظهير	أبو العراج - العوايض - الزهيرات - المقاطعة .
		قرية الشلاق	التومة - العميد - الكراشين .
			الجهنيين .
		قرية الخروبة	قبر عمير - العبيدات - كرم لقواديس - ك ٨ .
		قرية القرية	القرىعات - المنيعي .
مركز رفح	رفح		المطلة - جوز أبو رعد - نجع شبانة - البرث - الوفاق .
		قرية المطلة	المطلة
		قرية نجع شبانة	التجمع السكاني في مدخل شبانة الجهاميات .
		قرية البرث	الكيلو ٢١-٢٣-٢٦-٣٠-٣٦ صنع المنيعي .
		قرية الوفاق	الامل - الجوافة - عشرة السليمات .
		قرية حوز أبو رعد	عشائر الرقيية - الشريطين .

(٣) - بيان للبناء التنظيمي والإداري للمجالس التنفيذية والمحلية لمحافظة شمال سيناء ★
(١) البناء التنظيمي للمحافظة

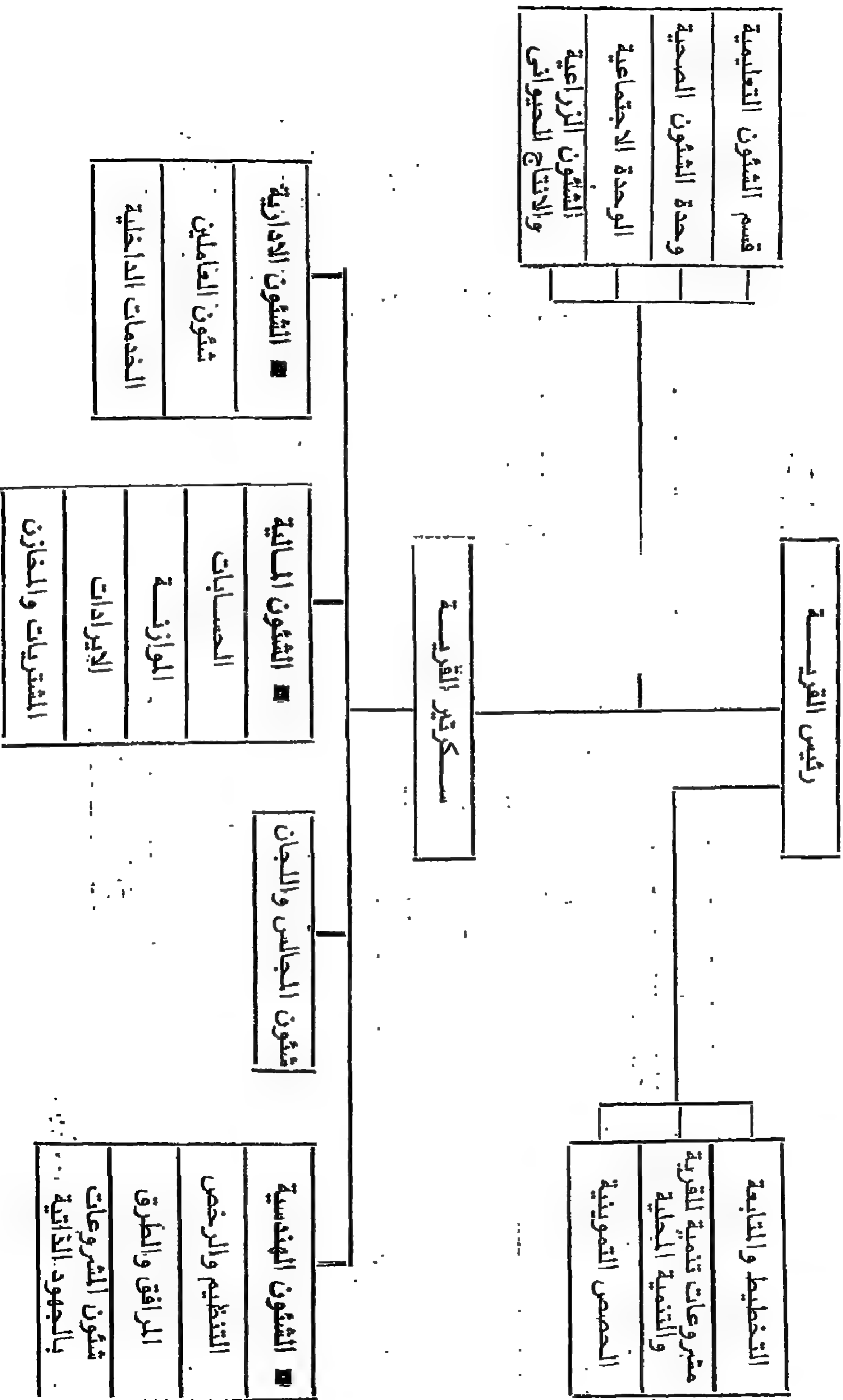


★ - البصير : مركز المعلومات ، محافظة شمال سيناء

(ب) البناء التنظيمي للمدينة



(ج) ابناء الخلفاء القوي



(٤) الجداول الاحصائية

جدول (١) يوضح تعداد سكان سيناء في مائة عام على ضوء التعدادات التي أجريت في مصر عام ١٨٨٢ - ١٩٨٢ .

سنة التعداد	عدد السكان	ملاحظات
١٨٨٢	٤١٧٩	سيناء شمال وجنوب
١٨٩٧	٤٨٤٤	،،
١٩٠٧	٨٤٠٧	،،
١٩١٧	٥٤٣٠	،،
١٩٢٧	١٥٠٥٩	،،
١٩٣٧	١٨٠١١	،،
١٩٤٧	٣٧٦٧٠	،،
١٩٦٠	٤٩٧٦١	،،
١٩٦٦	١٣٢٧٨٢	،،
١٩٧٦	١٥٧١٠٤	،،
١٩٨٢	١٣٦٩٠٩	شمال سيناء فقط

جدول (٢) يوضح تعداد سكان محافظة شمال سيناء عام ١٩٨٢ موزعا على المراكز والذي قام به الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

المركز	التعداد	ملاحظات
العريش	٥٤٢٦٣	
رفح	٢٣٣٣٢	
نخل	٣٥١٠	
الحسنة	١٥٧٢٨	
الشيخ زويد	١٩٢٥٥	
بئر العبد	٢٠٨٢١	
اجمالى	١٣٦٩٠٩	

المصدر : ١ - المجالس القومية المتخصصة :

«سيناء وخطط التنمية حتى سنة ٢٠٠٠» القاهرة ١٩٧٩ .

٢ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة :

«سكان محافظة شمال سيناء» ١٩٨٢ - ٢ فبراير ١٩٨٣ .

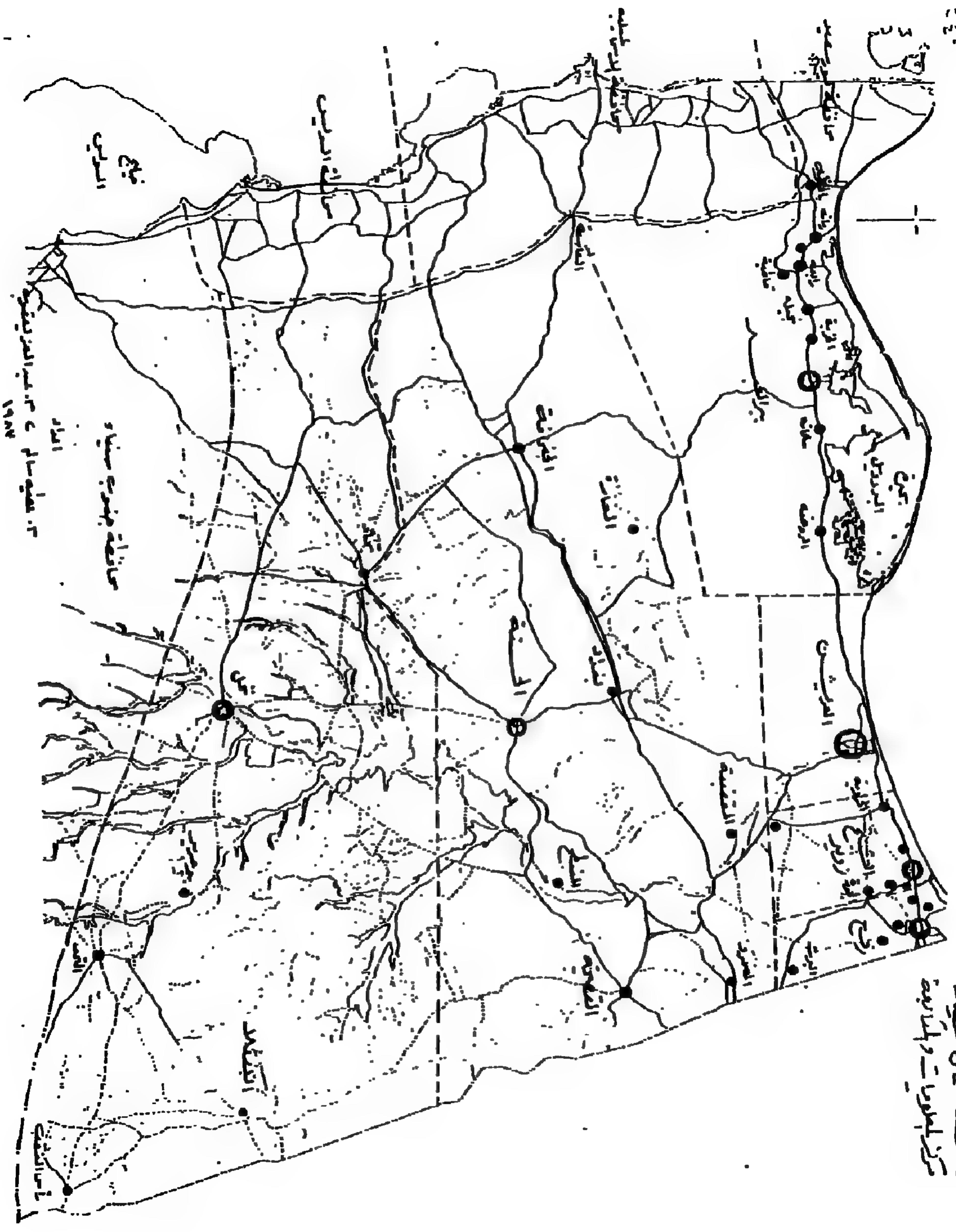
جدول رقم (٣) يوضح احصاءات التعليم في محافظة شمال سيناء
في الفترة ما بين ١٩٧٩ - ١٩٨٧

نوع التعليم		عدد المدارس		عدد الفصول		عدد التلاميذ	
		٧٩	٨٧	٧٩	٨٧	٧٩	٨٧
الابتدائي		٣٨	١٤٠	٢٨١	٩٠٥	١٠٨٩٤	٢٥٢٢٨
الاعدادي		٧	٥٠	٧١	٢٩٠	٢٨٣٢	١٠٣١٩
الثانوى العام		٤	١٢	٥٣	٩٣	١٩٤٣	١٨٩٧
الثانوى الصناعى		١	٢	٤	٢٤	١٤٤	٧٣٥
الثانوى الزراعى		—	١	—	١٩	—	٥٥٦
الثانوى التجارى		١	٦	٥	٤٨	١٥٤	١٧٢٥
المعلمين والمعلمات		١	١	٥	٢٧	١٤١	٦٥٧
التربية الخاصة (المعوقين)		—	١	—	٥	—	٢٥
الخاص		—	—	—	٢٣	—	٦٢٦
الاجمالى		٥٢	٢١٣	٤١٩	١٤٣٤	١٦١٠٨	٤١٧٧٨

— المصدر : —

محافظة شمال سيناء ، العيد القومى ابريل ١٩٨٧ ، ص ١١٢ .

محافظة شمال سيناء
مركزها بورسعيد وبلدياتها



٣٠٠
١٩٨٨
٣٠٠
١٩٨٨
٣٠٠
١٩٨٨

محتویات الکتاب

٥	مقدمة الدراسة وأهدافها
٢٥	الفصل الاول : خصائص مجتمع الدراسة
٢٧	تمهيد
٢٩	أولا : الملامح الايكولوجية والجغرافية
٣٥	ثانيا : الموارد البشرية والسكانية
٤١	ثالثا : الموارد الاقتصادية
٥٠	رابعا : التقسيم الادارى والوحدات المحلية
٥٨	- الهوامش والمراجع
٦٣	الفصل الثانى : مدخل لدراسة التوطين والتنمية
٦٥	تمهيد
٦٦	أولا : مفهوم التوطين
٧٢	ثانيا : مداخل وأبعاد دراسة التوطين والتنمية
٩٢	ثالثا : أهداف التوطين فى المجتمعات الصحراوية
١٠٢	رابعا : مجالات التوطين
١١٠	خامسا : أنواع التوطين
١١٧	- الهوامش والمراجع
١٢٥	الفصل الثالث : التوطين والتنمية فى الوطن العربى : (نماذج مختارة)
١٢٧	تمهيد
١٢٨	أولا : الدول العربية
١٢٨	(١) السودان
١٣٠	(٢) الاردن
١٣١	(٣) العراق

(٤) الكويت ١٣٣

(٥) المملكة العربية السعودية ١٣٦

(٦) دولة الامارات العربية ١٣٨

(٧) سلطنة عمان ١٤٠

ثانيا : جمهورية مصر العربية ١٤٧

(١) المجتمعات الريفية المستحدثة ١٤٩

(٢) توطين المجتمعات البدوية ١٥٦

- الهوامش والمراجع ١٦٢

الفصل الرابع : التوطن والتنمية في مجتمع شمال سيناء ١٦٥

تمهيد ١٦٧

أولا : تنمية الموارد المائية والثروة الزراعية ١٧٠

ثانيا : تنمية الثروة الحيوانية والسمكية ١٧٧

ثالثا : التنمية الصناعية والثروات المعدنية ١٨٦

رابعاً : التنمية السياحية ١٩٥

خامساً : التنمية العمرانية (الاسكان - وجهاز التعمير) ٢٠٣

سادساً : تنمية الخدمات التعليمية ٢١٠

سابعاً : تنمية الخدمات الصحية ٢١٣

ثامناً : تنمية الرعاية الاجتماعية ٢١٦

تاسعاً : تنمية مجال الطرق والمواصلات ٢١٨

عاشراً : تنمية مجالات أخرى ٢١٩

- تعقيب ٢٢١

- الهوامش والمراجع ٢٢٧

الفصل الخامس : الواقع التنموي بين منجزات التنظيم الرسمي

وفاعليات المشاركة الشعبية ٢٣٣

تمهيد ٢٣٥

أولا : الادارة المحلية بمجتمع شمال سيناء ٢٣٦

٢٣٤	ثانيا : تداخل الادوار الوظيفية وازدواجية القرار
٢٤٣	ثالثا : الصراع بين القيادات الرسمية والمحلية
٢٥٨	الهوامش والمراجع
٢٦١	النتائج العامة والتوصيات
٢٦٣	أولا : النتائج العامة
٢٧٢	ثانيا : التوصيات
٢٧٧	الملاحق
٢٧٩	(١) أدلة الدراسة
٢٨١	(أ) دليل البيانات الاساسية
٢٨٣	(ب) دليل الجمهور
٢٩٣	(ج) دليل المسؤولين
			(٢) بيان بالوحدات المحلية للمراكز والمجالس القروية والتجمعات العمرانية
٣٠٠	
٣٠٤	(٣) بيان بالبناء الادارى والتنظيمى لمجلس المحافظة
٣٠٧	(٤) جداول احصائية
٣٠٩	(٥) خريطة محافظة شمال سيناء
٣١١	المحتويات

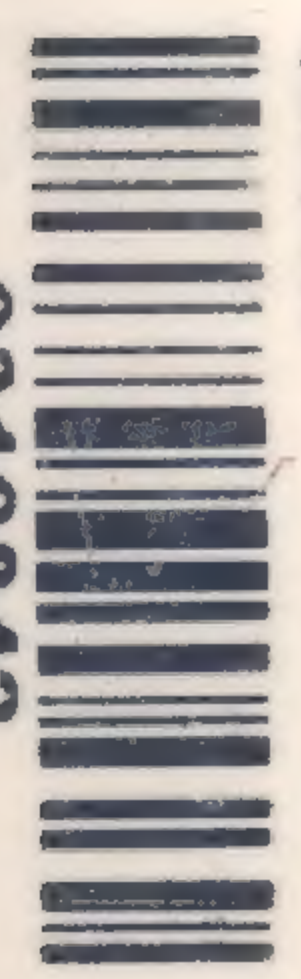
رقم الايداع بدار الكتب
والوثائق القومية

٧٢٠٦

الفنية للطباعة والنشر
٤٨ شارع حمودة - الإسكندرية - الإكندرية
تليفون ٨٠٣٢٥٠

БИБЛИОТЕКА

Библиотека Александрина



0310842